لاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع

الكتاب الأول

علم الاجتماع الاقتصادي

تأليف

كتور غريب محمد سيد أحمد
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
ية الآداب - جامعة الإسكندرية

دكتور عبد الباسط محمد عبد المعطي
أستاذ علم الاجتماع
كلية البنات - جامعة عين شمس

دكتور عادل مختار الهواري
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب - جامعة الزقازيق - فرع بنها

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير - إسكندرية



مقدمـــة

يرتبط تقدير الناس، لأى علم ، بقدر نفعه لهم ومساعدته إياهم على فهم واقعهم وتفسيره وإدراك مشكلات حيـاتهم اليومية فى علاقتها بالقضايا المجتمعية العامة . ولهذا طور علم الإجتماع عدداً من الفروع التى حدد كل منها موضوعه بمسألة حيوية من المسائل ذات الصلة والتأثير فى حياة الناس ، وحاجاتهم وطموحاتهم المستقبلية .

على أن دور أى فرع من فروع علم الإجتماع يمكن إدراكه إدراكا واقعياً حقيقياً إذا ما وضع فى سياق علاقته بفروع العلم الأخرى من ناحية ، والعلاقات المطـردة المتجدده بين موضوعه وقضاياه ، وموضوعات وقضايا الفروع الأخرى من ناحية أخرى ، بما يساعد فى النهاية على إقامة رؤية شمولية تتحدد أعماقها وتتجسد ثنياتها عندما يعنى كل فرع بالبحث عن العام فى الخاص ، والبحث عن النوعى فى العام .

في ضوء هذا تحدد فهمنا لدراسة علم الإجتماع للبنية الإقتصادية ، مقوماتها ومكوناتها الداخلية ، وعلاقاتها بمكونات بنية المجتمع ، فى حركتها وتفسيرها . وهـدفهم ينصب على ما شاع فى علم الإجتماع ـ تحت وطأة محاكاة التقسيم الغربى لفروع العلم التي فتح بابها دور كايم ـ بأنه علم الإجتماع الأقتصادى .

وتأتى أهمية البنية الإقتصادية ، وما تضمه من مكونات ، من دورها

الهام فى حياة الأفراد والجماعات وأوضاع البنى الإجتماعية . ففهم هذه البنية يستدعى توصيفاً وفهماً وتقويماً للعمل الإنسانى ، ففى البدء كان العمل كما يقولون . وتوصيف هذه البنية من منظور التركيز على الجوهرى فيها ، يتطلب تحديداً وتفسيراً دقيقاً لفرص الناس من خيرات مجتمعاتهم ، وعلاقتهم بمصادر بيئتهم ، وطريقتهم فى التعامل مع ما تضمه هذه البيئة من موارد ...

إن فهم هذه الأبعاد والمقومات التى يهتم بها الكتاب الراهن من منظور علم الإجتماع ، تساعد فى فهم الثقافة والقيم وأنماط السلوك ، ففرص الناس من المعاش تؤثر فى قيمهم وأخلاقهم كما ذهب العلامة العربى عبد الرحمن بن خلدون .. كما أن البنية الاقتصادية تتأثر بالثقافة والقيم وأنماط السلوك . حيث تحدد هذه الثقافة وتلك الأنماط السلوكية ، ما يستهلك فى خيرات المجتمع ، ومايجب أن يوظفه المجتمع لتوفير شروط إستمرار الإنتاج وتطويره . إن حالة الإنتاج ، والفائض منه ، ومنهجية توظيفه ، من منظور البحث عن العام فى الخاص ، تساعد فى فهم طبيعة القرارات والسياسيات الإقتصادية وتوجهاتها ، وعلاقات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، والإعتماد الجماعى على الذات . أو التبعية غير المبررة إنسانياً ووجوديا .

وكمحاولة من مؤلفى الكتاب الراهن للمساعدة فى تقديم رؤية علم الإجتماع ، للبنية الإقتصادية ومكوناتها وعملياتها وعلاقاتها من خلال الربط بين التنظير العلمى والواقع الملموس . والربط بين العام والخاص .

وعلى هذا : تناول الفصل الأول التحليل السوسيولوجى للنظام الإقتصادى . عالج فيه ديناميات الإنتاج والعمليات الإقتصادية والموارد

المادية والبشرية ، فضلا عن قضية التنمية وعلاقة الاقتصاد الاسلامى بالنظم الاقتصادية الحديثة .

ثم عالج الفصل الثانى موضوع الفائض الاجتماعى ، وهو من الموضوعات الخلافية فى علم الإجتماع ، وتم عرض تفصيلى لمفهوم ريع الأرض والفائض الإجتماعى ، الريع والأرباح , الربح والفائض الإجتماعى ، وفائض القيمة . وتناول هذا الفصل أيضاً ، نظريات الفائض الإجتماعى ، النظرية الماركسية ، ورؤية كل من بول باران وشارل بتلهايم وسمير أمين . ثم اختتم الموضوع بأهمية الفائض الإجتماعى والتنمية فى العالم التابع .

كما تناول الفصل الثالث أسس تحديد الحاجات الاجتماعية من حيث أهميتها وخصائصها وإتجاهاتها وكيفيـة دراستها . ثم أختص الفصـل الرابع بموضوع التكوين الإجتماعى العربى وأنماط الإنتاج ودور الدولة على المستوى العربى . وشمل الفصل الخامس التوظيف الاجتماعى للنفط وديناميات الشخصية العربية ، حاول أن يتناول تأثير الحقبة النفطية على الشخصية العربية سواء فى علاقاتها أو قيمها أو أنماط سلوكها .

عالجت الفصول من السادس للتاسع موضوع علاقة موضوع الانفتاح الاقتصادى بالتغير الإجتماعى المصرى من خلال محاور أربعة : أولهـا تناول التغير فى النمط الإنتاجى والتكوين الإجتماعى المصرى وثانيـها تناول الإنفتاح الإقتصادى وتغير البناء الطبقى فى مصر وثالثـها تناول الانفتاح الإقتصادى والصراع الطبقى في السبعينات . ورابعـها عالج انعكاسات النمط

الإنتاجى المسيطر على مستقبل الحركة المجتمعية .

ولقد قام الأستاذ الدكتور غريب سيد أحمد باعداد الفصل الأول وأعد الفصل الثانى الدكتور عادل مختار الهوارى . وقام الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطى باعداد بقية الكتاب .

المؤلفون

المندرة البحرية ..... اسكندرية

سبتمبر ١٩٨٦

محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الفصل الثالث

في أسس ومعايير تحديد الحاجات الاجتماعية

الفصـل الرابع

نحو تشخيص للتكوين الاجتماعي العربي

الفصل التاسع

انعكاسات النمط الانتاجى المسيطر على مستقبل الحركة المجتمعية ٤٤٣ — ٤٦٠

الفصل الأول

التحليل السوسيولوجي للنظام الإقتصادى *

أولا : الموارد المالية العامة

ثانيا : عوامل الانتاج

ثالثاً . العمليات الاقتصادية

رابعاً : الاقتصاد الإسلامى والنظم الإقتصادية الحديثة

خامساً : الاجتماع الإقتصادى وقضايا التنمية

---

* أعد هذا الفصل ا. د غريب سيد أحمد أستاذ ورئيس قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة الاسكندرية

التحليل السوسيولوجي للنظام الإقتصادى

يعتبر النشاط الاقتصادى أحد مظاهر الحياة الإجتماعية ووظيفة هامة من الوظائف الاجتماعية التي تتكامل فيما بينها الحرص على سلامة البناء الاجتماعي. وشأن الأقتصاد فى وظيفته شأن السياسة والاخلاق والدين فالنشاط الإقتصادى أحد أوجه النشاط البشرى الهامة . ففى المجتمعات التقليدية كان توزيع السلع محكوما بعلاقات غير إقتصادية بين الناس ، حيث تمثل هذا فى مكانتهم التي يكتسبونها من جماعاتهم القرابية أو أى شكل آخر للتنظيم البشرى الذى لا يرتبط بالمنفعة . إلا أن الخاصية الأساسية المميزة للانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة متمثلة فى التخصص الوظيفى ، ومن ثم أعتمدت المجتمعات الحديثة على التبادل . حتى أصبح التبادل بمرور الزمن منفصلا عن المكانة الاجتماعية التقليدية . وتطور السوق الذى فيه يتبادل الناس السلع وفق اجراءات معينة (١) .

لقد فكر أفلاطون وأرسطو طاليس فيما إذا كان من الواجب أن تمتلك العقارات ملكية خاصة أو ملكية عامة، ثم كتب أرسطوطاليس فى إستخدام النقود وفى إساءة استعمالها وكذلك ناقش سان توماس الأكوينى St. Thomas Aquinas وغيره من علماء اللاهوت فى القرون الوسطى ، الثمن العادل ، كما قام بينهم الجدل فيما إذا كان من الصواب أن يحصل الرجل المسيحى فائدة لقروضة؟ وهكذا استمر التفكير فى المسائل الإقتصادية قائما ،حتى أتى الاقتصادى الكبير « ريكاردو » David Ricardo فى أوائل القرن التاسع عشر ، فانشغل عقله بالتضخم الذى حدث أثناء حروب نابليون ، وكذلك بأثر الأثمان المرتفعة للقمح ، على ريع الأراضى الزراعية وأخيراً ، كان أعظم تطورا لم الاقتصاد

في العصر الحديث ، مقترناً ومتصلا بآراء وأبحاث وكتب العالم الكبير ، اللورد كينز Lord Keynes كنتيجة مباشرة لما حدث بين الحربين العالميتين ، من تضخم العاطلين فى مختلف الدول [٢] .

ويتحدث بعض الكتاب عن « الاقتصاد Economics » أو عن «الاقتصاد السياسى Political Economy » كما كان يسمى فى نشأته الأول وكما يسميه بعض الكتاب المحدثين حتى الآن . والواقع أنه لا يوجد فرق جوهرى بين الاسمين ، بل أن الاصطلاح القديم « الاقتصاد السياسى » له معنى واسع ، وهو مشتق من كلمة Puis أى المدينة التي كانت تعتبر وحدة سياسية فى عهد المدينة اليونانية ، ومن كلمة Oikonomia التي تدل على تدبير شئون المنزل . والمقصود بذلك أنه كما تستطيع الزوجة تدبير شئون منزلها ، يستطيع رجل الدولة أن يحصل من دخل الجماعة على أقصى منفعة [٣] .

ويعرف علم الاقتصاد بأنه العلم الذى يتناول بالدراسة الطرق التيمن خلالها يستخدم الناس مختلف الموارد بقصد إشباع رغباتهم . ويقصد بالرغبات أو الحاجات Wants : كل ما نحتاج إليه من طعـــام وملبس ومأوى حتى نضمن لذواتنا استمرار الحياة . إلا أن كثير منا يحتاج إلى أكثر من هذا . فنحن نحتاج السيارات وأجهزة وأوجه الترفيه المتعددة [٤] . وبمعنى آخر فان حاجاتنا لا تنتهى وغير محدودة .

ويمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه دراسة الكيفية التي عليها ينظم الناس استخدام الموارد لإشباع رغباتهم وحاجاتهم بمعنى أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة التنظيم الإقتصادى . وهذا يتطلب دراسة مختلف النظم الاقتصادية والمشكلات

التي تواجه كل نظام والطرق الممكنة لحل هذه المشكلات (٥) .

ويحدد عالم الاقتصاد دراساته في بحث محاولات الناس للحصول على أكبر قدر من الأشياء التي يحتاجونها . وحتى في هذا المجال المحدد فهناك أشياء تخرج عن نطاق دراسته . فالإنسان يتبادل السلع الإقتصادية وهذا أمر يسير ، إلا أن هناك سلع أخرى غير اقتصادية عديدة يحتاجها الإنسان وهناك أيضاً رغبات بشرية لا يمكن إشباعها بالنسبة لبني البشر عموماً ، ومثال ذلك اللياقة البدنية لممارسة لعبة رياضية معينة ، أو اختيار أصدقاء معينين بمواصفات خاصة ، أو محبة أعضاء الأسرة جميعاً . وبهذا نجد ضرورة دراسة السلع الاقتصادية والغير اقتصادية على السواء (٦) . بمعنى ضرورة ربط النواحي الاقتصادية بالنواحي الأخلاقية أو المعنوية .

أما الإقتصاد الإسلامي فانه اقتصاد فريد في نوعه ومستقل عن غيره ونسيج وحده . ويحاول بعض ممن تأثر بالعقلية الأجنبية ، أن يقرب الإقتصاد الاسلامي لأحد النظامين الاقتصاديين العالميين، الرأسمالي أو الشيوعي فبعضهم يقول أن الاقتصاد الاسلامي إقتصاد رأسمالي، لأنه يقر الملكية ويبيح الغنى ، إذا أدى الغني ما عليه وبعض منهم يقول إنه إقتصاد إشتراكي ، لأنه يدعو إلى توزيع الثروات وعدم حصرها بأيدي الأغنياء . . وغير ذلك مما يتقوله هؤلاء وينسبونه إلى الاسلام . وهذه الأقوال جميعها لاعلاقة لها بالاقتصاد الإسلامي قاربت الحقيقة أو جانبتها، لأن هذا الاقتصاد أرسخ قدماً من كل اقتصاد على وجه الأرض ، فهو يستمد أصوله من التعاليم الاسلامية ، التي أنزلت على محمد صلى الله عليه وسلم قبل أربعة عشر قرناً ، دون أن تتبدل أو تتغير . وإن وجود بعض التقارب في الاقتصاد الاسلامي مع بعض النظم الاقتصادية

الأخرى ، لا يجعل من هذا الاقتصاد إقتصاداً مطبوعاً بطابعها (٧) .
وبهذا فلا مجال للمقارنة بين نظام إلهى و نظم وضعية يطرأ عليها التبديل
أو التغيير .

إن الاقتصاد الاسلامي جزء من قسم المعاملات التي يحكمها التشريع
الاسلامى ، فلا يمكن فصله عن هذه المعاملات و اعتباره عملا مادياً صرفاً ،
لاسلطان للتوجيه الأخلاقى عليه . لأن الفرد المسلم فى تعامله مع الآخرين ينظر
إلى رقابة الله عليه فى هذا التعامل ، ولو أن القانون أو النظم الوضعية أخلته
من بعض المسئوليات التى يلاحظها الإسلام . وسيبين البحث المتخصص
للضوابط الأخلاقية للاقتصاد الاسلامى ، كيف أن النظرة أخلاقية تسبق
النظرة المادية ، وتفرض على المسلم التقيد بها ، وإلا فقد بطل عمله ، وكان
كسبه غير طاهر فى نظر الاسلام ، ويكون ما أكله عن طريق الحرام سحتاً
لا يباركه الله سبحانه ، وله فى الآخرة عذاب عظيم (٨) .

وسوف يتبين لنا صدق هذا من خلال تحليل أهم موضوعات الاقتصاد التي
تناولتها الشريعة من خلال منظور علم الاجتماع الاقتصادى الحديث .
وسنركز فى هذا الصدد على الموارد المالية العامة ، وعوامل الانتاج ،
والعمليات الاقتصادية ، وننهى هذا الفصل بتوضيح بعض الخطوط العامة
للنظم الاقتصادية وموقف الاسلام من كل منها .

أولا : الموارد المالية العامة :

تبحث الكتب الفقهية الاسلامية فى كيفية إدارة شئون الدولة من الناحية المالية والاقتصادية ، وفى طرق الجباية للأموال وسبل انفاقها وتنمية مواردها والسهر على تحسين معايش البشر فى شتى المجالات الحيوية ، ومن هذه الكتب ، كتب الخراج والادارة والمالية لأبى يوسف ويحيى بن آدم القرشى وأبى يعلى والماوردى وأبى عبيد القاسى بن سلام وغيرهم كثير . وكتب الخراج والمالية فى الاسلام تعتبر كتباً اقتصادية تؤرخ نظرة الفقهاء الاسلاميين فى معالجة الشئون المالية والاقتصادية للدولة وطرق تنميتها وتوزيعها . وهذا أيضا العلامة ابن خلدون يوضح فى مقدمته كثيراً من التوجيهات الاقتصادية التي يمكن أن تعتبر بداية لعلم الاقتصاد الحديث وبذلك يعتبر رائد هذا العلم ، اذ لم يسبقه فيه أحد من غير المسلمين ، كما يعتبر رائد علم الاجتماع (٩) .

ان علم الاقتصاد بالمفهوم الحديث لم يظهر الا فى القرن الثامن عشر ، وقد أخذ بالتطور حتي وصل الى ما هو عليه الآن ، شأنه فى ذلك شأن العلوم الأخرى . ولا يعنى ذلك أن علم الاقتصاد لم يكن له أصول يقوم عليها فى العصور السابقة ـ القديمة والوسطى ـ وانما كان هذا العلم بدائياً ويرتكز على الظواهر الاقتصادية التي كانت تستوقف نظر المفكرين كتقسيم العمل وتوظيف النقود وتقنين الملكية وتوزيع الثروات (١٠) .

وعلم المالية العامة يبحث فى كيفية اشباع الحاجات العامة عن طريق الموارد العامة ، فالمالية العامة ذات شقين : الاول : الحـــاجات العامة ،

أى حاجات المجتمع . والثانى : الموارد العامة باعتبارها وسيلة إشباع الحاجات العامة . ويتدخل الفن الاقتصادى فى استغلال هذه الموارد وترتيب أهميتها وأولوياتها .

ويتحدث علماء الاقتصاد عن إعادة توزيع الدخل القومى عن طريق ارتفاع إنتاجية الطبقات ذات الدخل المنخفض ، وارتفاع القوى الشرائية للطبقات ذات الدخل المنخفض لمواجهة أعباء الحياة وارتفاع الأسعار ، وتحويل القوى الشرائية من الطبقات ذات الدخل الأعلى إلى ذوات الدخل الأدنى عن طريق فرض الضرائب على الطبقات العليا وإتاحة الخدمات للطبقات الدنيا(١١).

إن النجاح فى جمع المال اللازم عن طريق فرض الضرائب يتوقف إلى حد ما على قدرة الحكومة على أن تخضع للضريبة جزءاً من الموارد الفائضة غير المستغلة أو التى أسىء استغلالها ومن الممكن تحقيق ذلك بفرض الضرائب على الدخل والأملاك والكماليات . ومن المحتمل أن تكون ضريبة الدخل أهم سلاح مالى فى المستقبل البعيد على الأقل لتلك المجتمعات التى تهدف إلى إقامة حكومات تعمل لخير الشعب على نمط الغربى (١٢) .

وعلى هذا تتعدد أنواع الضرائب فى الاقتصاد الحديث . ويمكن أن نجد نفس الشىء – بل وزيادة – فى التشريع الاسلامى . فهناك الضرائب التى تجبى على المسلمين وعلى أهل الذمة ، وهناك ضرائب الأرض والتجارة والمال وما إلى ذلك . وسنعرض فى الفقرات القادمه لأهم هذه الموارد المالية العامة للدولة

فالأموال المزكاة ضربان : ظاهرة وباطنة . فالظاهرة ما لا يمكن إخفاؤه كالزرع والثمار والمواشى ، والباطنة ما أمكن إخفاؤه من الذهب والفضة وعرض التجارة . وليس لوالى الصدقات نظر فى زكاة المال الباطن ، وأربابه

أحق باخراج زكاته منه إلا أن يبدلها أرباح الاموال طوعا فيقبلها منهم ويكون في تفريقها عونا لهم ، ونظرة المختص بزكاة الاموال الظاهرة أن يأمر أرباب الاموال بدفعها إليه (١٣) .

والمالك أن يدفع إلى كل واحد منهم ، وله أن يقتصر على صنف واحد. ولا يجوز أن يدفع الزكاة إلى ذمي ، ولا يبنى بها مسجداً ، ولا يكفن بها ميت ، ولا يشترى بها رقبة تعتق ، ولا تدفع الى غني ، ولا يدفع المزكي زكاته الى أبيه وجده وان علا،ولا الى ولده وولد ولده وان سفل ،ولا الى امرأته. ولا تدفع المرأة الى زوجها عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف (ومحمد) تدفع اليه (١٤) .

وار بما كانت ضريبة المبيعات أفضل الضرائب غير المباشرة اذ أنها أقل تنازلا عن كثير من غيرها وتمتاز بأنها تمسك بزمام الهاربين من ضريبة الدخل ومبددى الثروات المتجمعة والارباح الرأسمالية ، كما تمتاز بعدم التشجيع على الاستهلاك وبالترغيب في الادخار . ومع أنها ككل الضرائب غير المباشرة تؤدى الى رفع الأسعار وتكاليف المعيشة الا أنها تستحق الاخذ بها على سبيل التجربة . واذا أستطاعت أن تحل كلياً أو جزئياً محل بعض رسوم الإنتاج الأكثر تنازلا كان ذلك أفضل (١٥) .

ولقد كانت هذه الضريبة معروفة قبل ظهور الاسلام ، فقد عرفهـــا اليونان ، وكانت ضريبة البضائع والمحاصيل الأجنبية عند حكومة الجمهورية في أثينا ٢ ٪ ، وكانت تعرف عند الروم والفرس ومصر القديمة، وقد زاد ايراد الحكومة المصرية منها في عهد الاحتلال الروماني ، وذلك بسبب الاصلاحات التي أدخلها الرومان على أحوال البلاد المالية ، ولا تساع

العلاقات التجارية مع سكان النوبة الذين يصدرون الى مصر أفخر السلع ، وهى بالتالى تصدرها الى العالم وبذلك تحصل على رسوم مزدوجة ، رسم الصادر والوارد . وكانت معروفة عند المسيحيين فقد كان رجال البابا فى أول نشأة زعامته الدينية ينتهزون الفرض لتوكيد سلطانه الزمنى فيفرضونها لصالح الكنيسة ، ويقررون العقوبة على المخالف لتعاليمها ، لا فرق فى ذلك بين الأمير ورعيته (١٦) .

فلما ظهر الاسلام وكان عصر أمير المؤمنين عمر اوجد هذه الضريبة التي لم يكن لها وجود أيام الرسول وأبى بكر وذلك لان نشأة الدولة الاسلامية وبدء تكوينها لم يكن يسمح بوجود هذه الضريبة أما فى أيام عمر ابان الفتوحات الكثيرة شرقاً وغرباً ، واتساع سلطان الدولة الاسلامية فقد ظهرت هذه الضريبة الجديدة وكانت مورداً من موارد الدولة المالية . فرض عمر هذه الضريبة وحاطها بالقيود التى تتفق مع روح الأسلام وعدالتة ، فجعلها متنوعة المقادير تختلف باختلاف المكلفين فكانت على المسلمين ربع العشر وعلى الذميين نصف العشر ، وعلى الحربيين العشر . ولعل الحكمة فى هذا التنوع أعتبار أن المأخوذ من المسلمين زكاة ، وهو ربع العشر ، وتضعيفها على أهل الذمة أعتباراً بما حدث مع نصارى بنى تغلب ، والعشر على الحربيين نظير معاملاتهم لنا . وكان يخفض مقدار هذه الضريبة أو يرفع أحيانا فى بعض الأصناف الواردة الى البلاد الاسلامية والتى يكون المسلمون في حاجة ملحة اليها وذلك كالزيت والحبوب (١٧) . وقد حدثنا التاريخ أن عمر أصدر أوامره الى عماله يأمرهم بأن يأخذوا من الحربيين حين دخولهم الحجاز بهذين النوعين نصف العشر ، أحياناً وباعفائهم أحياناً أخرى .

كما أصبح من الضرورى بصفة خاصه الإستيلاء على جزء من أرباح المجتمع الزراعى . والوسيلة الواضحة لذلك هى فرض الضريبة على الأرض وغيرها من أنواع الملكية [١٨] . ولم تكن الدولة الإسلامية أول دوله وضعت الخراج على رعاياها ، فقد عرف الخراج قديما ، ففى عهد يوسف عليـــه السلام جاع المصريون أثناء القحط فباعوا عليه كل ما اقتنوه من ذهب وفضة وماشية ولم يبق لهم إلا الأرض فباعوا إياها بالخبز ، ومن ذلك التاريخ أصبحت الارض ملكا للحاكم يملك رقبتها ويملك الأهالى منفعتها على شرط تسديد الخراج ، وهكذا كان شأن الأراضى فى كل الممالك القديمة . وكان الخراج معروفا لدى الروم والفرس . وقد احتفظ العرب ببعض تفاصيل النظام القديم فى جباية الخراج ، فديوان الخراج والجبايات بقى بعد الإسلام على ما كان عليه من قبل : ديوان العراق بالفارسية وديوان الشام بالرومية وكتاب الدواوين من أهل العهد من الفريقين ، ولما جاء عبد الملك بن مروان وظهر فى العرب ومواليهم مهرة من الكتاب والحساب . أمر عبد الملك سليمان بن سعيد والى الأردن أن ينقل ديوان الشام إلى العربية ، وأما ديوان العراق فقد أمر الحجاج بنقله من الفارسية إلى العربية. أما أول من وضع الخراج فى الاسلام فهو عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه [١٩].

كانت موارد الدولة الاسلامية أيام الرسول وأبى بكر منحصرة فى الزكاة والغنائم وجزية أهل الكتاب ، ولم تكن ضريبة الخراج معروفة فى هذا العصر . فلما كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وقربت ، فى عهده شوكة الإسلام واتسع نطاقه وامتد أفقه ، وتعددت موارده وكثرت مصارفه بفضل ما أيد الله به المسلمين من النصر على أعظم دول العالم يومـذاك ـ الفرس والروم ـ فكر أن يسلك فى مالية الدولة سياسة رشيدة تصون مصالح العامة

والخاصة ، ونضمن للدولة سلامتها : وتحفظ كيانها وتدعم عزها وسلطانها ، وهذا لا يكون إلا بالمال ، لذلك عمد إيجاد مورد مالى دائم ، هذا المورد هو : الخراج .

فالهدف من ضريبة الخراج عمارة البلاد : فلا يجوز في ظل أحكام الشريعة الإسلامية أن يكلف الممولون بما لا يستطيعون مما يؤدى إلي خراب البلاد لذلك يجابون إلى كل اصلاح من شأنه عمار أرضهم وزيادة الخراج وتكون النفقة على الدولة ، بشرط ألا يترتب على هذا الاصلاح ضرر أهل البلاد المجاورة . وبالتالى ضرر الدولة نفسها من انكسار الخراج . وهذا هدف من أهداف التنمية الإقتصادية التي تسعى الدول الحديثة إلى تحقيقه (٢٠).

ووضع الخراج على الأرض وعدم تقسيمها يمنع قيام الملكيات الكبيرة، إذ أن أرض تعد بملايين الأفدنة تقسم على عشرات الألوف من الفاتحين مما يترتب عليه إحتكارهم للأراضى الزراعية . وإذا انقرض هؤلاء آلت هذه الملكيات الكبيرة إلى أفراد قليلين مما يؤدى إلى تضخم الملكيات وبقية المسلمين لا يجدون شيئا (٢١) .

وفى مقابل الضرائب التى أشرنا إليها التي تجبى من المسلمين ، كانت هناك ضرائب أخرى تؤخذ من أهل الذمة . وهى : الجزية والغرض منها بسط نفوذ الدولة الإسلامية وتأكيد سيادتها على أهل الذمة وليس بقصد الحصول على المال فقط يدل على ذلك إعفاء النساء والأطفال والمرضى والرهبان ، ووجوبها على الرجال القادرين على حمل السلاح ثم ان تكليف أهل الذمة بالجزية يقابله إعفاؤهم من تكاليف تفرض على المواطن المسلم كالزكاة والدفاع عن الوطن ، وليس عدلا أن يحمل المسلم وحده التكاليف ويعفى منها

الذميون ، فدفعهم الجزية يحقق المساواة بين المواطنين ، وهى من الأغراض الأساسية التى تحرص الدول الحديثة على تحقيقها . (٢٢)

وتسقط الجزية إذا حصلت للذمى أعذارا تسقطها كالفقر والعمى فهى فى الأصل لاتجب على الفقير المعـــدم . لان الله لا يكلف نفسا الا وسعها ، ولان عمر بن الخطاب جعلها على ثلاث طبقات أدناها الفقير المعتمل ، ومفهوم ذلك أن الفقير الذى لا يجد عملا لاتفرض عليه الجزية ، فاذا كان الذمى غنيا ثم افتقر أثناء الحول تسقط عنه ويطالب بها اذا اغتنى بعد ذلك ، وروى عن ابن عباس أنه قال : فى أموال أهل الذمة العفو . وهذا النوع من الجزية ليس غالبا ، فالدولة الإسلامية أخذت به حين خضعت بعض البلاد وبعض القبائل للدولة الإسلامية بطريق الصلح ، فقد صالحهم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على أداء الجزية . وكذلك أخذ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صالح « عمر بن الخطاب » أهل القدس كما صالح بنى تغلب على أداء ضعف الزكاة ، وهى فى حقيقتها جزية ، وهذا من حسن السياسة (٢٣) .

إن فرض الضرائب على الدخل والتركات ورأس المال لم يصحبه أى تطور اجتماعي مناظر أو اعادة للتنظيم الإقتصادى مما يجعل من الممكن تحصيل هذه الضرائب بصورة وافية ، كما أن محصلى الضرائب ليسوا من أعلى المستويات ومرتباتهم ضئيلة . ويؤدى التدخل السياسى فى عملية جباية الضرائب الى « التأخير » ويساء تطبيق القوانين وتتراكم الضرائب التى لم تدفع منذ سنوات كثير كما تعم محاولة التهرب من دفع الضرائب(٢٤) .
ولذلك نجد موارد ماليه أخرى للدولة مثل الحمى والوقف .

ومفهوم الحمى هو أن يحمى الإمام جزءا من الأرض الموات المباحة لمصلحه المسلمين دون أن يختص بفرد معين ، ومن الأدلة على وجود هذا النوع فى الملكية العامة فى الإسلام ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمى النقيع لخيل المسلمين ، كما حمى عمر رضى الله عنه الربذة والشرف لخيل المسلمين (٢٥) .

أما الوقف فهو اخراج المال من ملك صاحبه باختياره الى ملك الله تعالى ، أى ملك الجماعة ، فنجد أن عمر أصاب أرضاً بخيبر فأتى النبى صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال : يارسول الله انى أصبت أرضا بخيبر ، لم أصب مالا قط هو أنفس عندى منه ، فما تأمرنى به ، قال ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها ، قال فتصدق بها عمر فى الفقراء وفى الرقاب وسبيل الله وابن السبيل ، والضعيف ، لاجناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم غيره (٣٦).

* * *

اذا كانت هذه هي موارد الدولة ، فكيف تصرف هذه الموارد من ضرائب وحمى ووقف ؟ لقد حددت الشريعة الإسلامية مجموعة من المصارف الأساسية التي تصرف فيها الاموال العامة . ويمكن تصنيف هذه المصارف فيما يلى (٣٧).

١ — فايراد الدولة من ضريبة الارض والرءوس وأموال تجارة أهل الحرب والذمة كان يوجه للنفقات فى المصالح العامة . كرواتب الخلفاء والولاة ، والقضاء ، والجند ، وبناء القناطر واقامة الجسور ، وسد الثغور ، وحفر الترع ، واصلاح الأنهار ، ونحو ذلك .

٢ — إيرادها من أموال الزكاة التي تؤخذ من المسلمين وكذلك أموالهم التجارية كان ينفق فى النواحى التي ذكرت فى الآية الكريمة : «إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم» [٢٨] .

٣ — وإيراداتها من خمس الغنائم كان يوجه للانفاق على الجهات التى ذكرت فى قوله تعالى : «واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل» (٢٩) .

ومن هنا نستطيع القول بأن مالية الدولة العامة كانت مجموع ثلاثة بنود أساسية ، لكل واحد أبواب للدخل وأخرى للصرف ، فلا يجوز الجمع بين بند وآخر ، كما أنه لايجوز أن يصرف إيراد أحد البنود فى مصرف آخر . وهذا ما نجده فى ميزانية الدول الحديثة فى عالم اليوم

وبتعبير أعم فان المشروع العام يقع على عاتقه الجانب الأكبر من مهمة وضع الاساس الذى يقوم عليه هيكل إقتصاد ديناميكى متنوع ويبرز من بين وظائفه إنشاء مصادر القوة ووسائل النقل ، كما لايقل عنها أهمية تحسين الإنتاجية الزراعية عن طريق مشاريع الرى ، ومصانع الاسمدة ، ومؤسسات الائتمان ، ومجالس التسويق الخ ، حتي ولو بقيت الارض نفسها مملوكة ملكية خاصة . وعلى قدر الكفاية التى تنجز بها الحكومة هذه الاعباء الثقيلة يتوقف مستقبل البلد الاقتصادى مهما كانت ظروف هذا المستقبل (٣٠) .

ثانيا : عوامل الإنتاج .

تنحصر عوامل الإنتاج فى أربعة هى الأرض والعمـــل ورأس المال

والتنظيم . ويبدو لبعض الناس أن يتساءلوا فى بعض الأحيان عن أهم عامل من عوامل الإنتاج الأربعة ، هل هو رأس المال أم المنظم أم العمل أم الارض ؟ والواقع أن العمل احتسب على أنه أهم العوامل فى فترات مختلفة ، إذ تحدث بذلك الإقتصاديون الكلاسيك فى أوائل القرن التاسع عشر ، وحاولوا البرهنة على ذلك بأن قيمة السلعة تتوقف على مقدار العمل المبذول فى إنتاجها (٣١).

ولكن المحدثين من رجال الإقتصاد ، ينبرون للأقدمين من الكلاسيك فيردون عليهم بأن الناس تمتلك خدمات عوامل الإنتاج ، سواء كانت عملا أم رأس مال أم أرض أم تنظيم ، وإذا تعطل أحد هذه العوامل ، فان ملاك هذا العامل الانتاجي سيعانون نقصا فى دخولهم أيضا وإنخفاضا في مستوى معيشتهم وإذا كان الاقتصاديون الكلاسيك قد إختاروا العمل وإعتبروه أهم عوامل الإنتاج ، فان فى مقدور المحدثين أن يبرهنوا على الأهمية الكبرى لأى عامل آخر . فالارض مثلا لا يمكن للانسان الاستغناء عنها فى الزراعة أو في المصانع . ورأس المال عامل هام . إذ كلما أزدادت الكمية المستعملة فى الإنتاج ، كلما زاد الناتج ، لعل زيادة النشاط الاقتصادى الملحوظ فى الأمم المتخلفة الفقيرة لا تعانى من شيء ، بقدر ما تعانى من نقص فى رؤوس الاموال أما المنظم فانه القلب النابض الذى يوجه حركات العوامل الاخرى ، وبغير المنظم لا تستطيع العوامل الثلاثة أن تدخل العملية الإنتاجية بطريقة فيها الكفاية وفيها التنظيم (٣٢).

وعوامل الإنتاج ليست الاوض والعمل ورأس المال ، ولكنها الطبيعة والإنسان والماضى . ويتضمن الاخير كل رأس المال المادى والمعنوى الذى

تكون على مر الزمن والذى يتوافر الآن كي يساعد الإنسان على الانتاج ويقول مولر أن الاقتصاديين يميلون إلى تجاهل رأس المالى المعنوى . فرصيد التجارب الذى أتاحه النشاط الماضى يحرك بفعل اللغة والحديث والكتابه ، ومن واجب الداسة العلمية أن تحافظ عليه وتعمل على زيادته . كل هذه العناصر تتعاون فى عملية الإنتاج ، وإن اختلف التأكيد فى الميادين المختلفة . ففي الزراعة يكون التشديد على ملكية الأرض ، وهو فى الصناعة على العمل وفى التجارة على رأس المال وبخاصة فى صورته النقدية ، فى العلم على رأس المال المكون من الأفكار (٣٣) .

١ ـ الأرض :

سار الاقتصاديون الأولون على فصل عوامل الانتاج ، كل فى مجموعة منفصلة ومميزة عن الأخرى . فعلوا هذا ـ وعلى الأخص ريكاردو Ricardo وأتباعة ـ وأعتبر الأرض عاملا يختلف اختلافا جوهريا عن عوامل الانتاج الأخرى للاسباب الآتية (٣٤) :

أولا : أن الأرض كما قالو هى « هبة الطبيعة » أى أن الانسان لم يفعل شيئا لخلقها ، بينما جاء تراكم رأس المالى كنتيجة لتوظيف العمال :

ثانيا : قالوا أيضا أن الأرض تختلف عن عوامل الانتاج الأخرى ، فى أنها « محدودة فى كميتها » وأن هذه الكمية لا يمكن أن تزيد حتي فى المدة الطويلة .

ثالثا : اضافوا إلى ذلك ان الأرض والصناعات التي تعتمد عليها أصلا ، تنتج تبعا لقانون الغلة المتناقصة . ولكن الاقتصاديين المحدثين لا يجدون

مشقة ، في إثبات أن هذه الخواص المميزة للارض لا تتفق كلية مع الحقائق .

ويمكننا أن نجمل المبادىء الأساسية التي يرتكز عليها الفكر الاقتصادى عند التجاريون فى قياس قيمة الدولة ومبلغ ثروتها بالكمية التى تمتلكها من المعادن النفيسة . وينطوى هذا المبدأ على تحريم تصدير المعادن النفيسة حتى لا يقل ما هو موجود منها والسعى فى استغلال مناجم الذهب والفضة إلى أقصى حد حتى تكثر كميتها . ولاتزال الدول في العصر الحاضر تأخذ بهذه السياسة ، فهى أحرص ما تكون على اجتذاب أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة إلى داخل أراضيها ، وغنى عن البيان أو قوة الدولة ومتانة مركزها الاقتصادى إنما يتعين فى ضوء ما تمتلكه من رصيد ذهب (٣٥) .

ويأخذ الفزيوقراط بمبدأ إجتماعي ملخصة أن الأرض هى العامل الوحيد فى الإنتاج ، وأن الزراعة هى العمل الوحيد المنتج . فهى دون غيرها من عناصر الانتاج تنتج من الثروات أكثر مما تستهلك . أى أن الزراعة هى التى تختلف وراءها ناتجا صافياً ، أما الصناعة والتجارة فهما وسيلتان عقيمتان من وسائل الانتاج (٣٦) .

وقد طبق الاقتصاديون الاولون قانون تناقص الغلة على الصناعات الاستخراجية ، مثلا المناجم وصيد الاسماك ، ففى حالة منجم من مناجم الفحم مثلا نلاحظ أن كمية الفحم الموجودة به ، هى كمية محدودة ، وكلما قلت الكميات الاصلية الموجودة فيه كلما اضطر العمال إلى الحفر فى أعماق بعيدة ، حتى تتكلف الزيادة فى الناتج نفقات متزايدة من العمل والوقت ، أى أن الانتاج وإن كان مستمراً وهناك إضافة إليه ، ولكن فى ظروف النفقات المتزايدة

أو الغلة المتناقصة (٣٧) .

هذه النقاط التى يثيرها الاقتصاديون حول الأرض كعامل من عوامل الانتاج مبرزين أهميتها ، تتضح بجلاء فيما سبق أن أشرنا إليه من أهميـة الأرض فى تاريخ الفتح الاسلامى وكيف كان الأمام يقطع أجزاء منها لإحياء الموات من الأرض ، وكيف كان خراج الأرض من أهم الموارد المالية العامة للدولة الاسلامية . وسبق أيضا أن ناقشنا كيفية استغلال ظاهر الأرض وباطنها (أى الركاز) وكيف يمكن تقسيم ما تدره الأرض وباطنها وما سوف يعود على الدولة من كل هذا .

٢ ـ العمـل :

هناك نوعين متمايزين من الموارد البشرية والموارد الطبيعية (٣٨) وكل من هذين النوعين له أهميته فى دراسات الاجتماع الاقتصادى ، إذ ينبغى الاهتمام بكلا النوعين عند تناول موضوعات الاجتماع الاقتصادى بالدراسة .

فالعمل الإنسانى هو أبسط مفهوم يتصل بنشاط الانسان فى إنتاج وسائل عيشه وقد ينظر إلى العمل فى صورته الطبيعية (الكلية) ومن حيث صفته الاجتماعية (التاريخية) . فالأولى هى « نشاط هادف موجه إلى الحصول على الأشياء الطبيعية فى صورة أو أخرى » وبهذه الصفة يكون « العمل شرطا طبيعيا للوجود الإنسانى ، شرطا لقابلية الإنسان والطبيعة إلى التحول وهى قابلية مستقلة عن جميع الصور الاجتماعية . والعمل بهذا المعنى ينتج الأشياء التى تشبع الحاجات البشرية ، أو الأشياء التى لها قيمة استعمالية (٣٩) .

وثمة ناحيتين أخرتين للعمل فى هـذه الصورة هما : العمـل الخاص ، والمجموع الكلى للاعمال الفردية التي يقوم بها جميع أعضاء المجتمع ، وهو المجموع الذى ينتج المجموع الكلى للقيم الاستعمالية التي يتطلبها المجتمع . وفى ناحيته الثانية يكتسب العمل أهمية اجتماعية . والطريقة التى يتم بها تحويل العمل الفردىإلى جزء صغير من العمل الاجتماعى تتوقف على العلاقات الاجتماعية التى يقسم فيها عمل كل فرد على النظام الاجتماعى نفسه (٤٠) .

غير أن هناك مجتمعات يتعين فيها أن تتحقق بشكل خاص المطابقة بين العمل الفردى والعمل الاجتماعى ، فخواص الرأسمالية هى الملكية الخاصة فى وسائل الانتاج ، والمشروع الفردى والكسب الخاص والتبادل . فكيف يجـرى توزيع العمـــل الاجتماعي فى مثـل هـذا المجتمـع ؟ إن الطريقة التي يجرى بها « إضفاء الطابع العام على العمـل ، هى أن نجعل السلع حاملة لا للقيمة الاستعمالية فحسب ، بل وللقيمة التبادلية أيضا . والصورة التي يتم بها هذا التقسيم النسبي للعمل فى مجتمع فيه علاقات العمل الإجتماعى المتداخلة تتجلى فى التبادل الخاص بين منتجات العمل الفردية ، هذه الصوره هى بالضبط القيمة التبادلية لهذه المنتجات (٤١) .

وبهذا تلعب الأيدى العاملة دوراً هاماً فى التنمية الاقتصادية للمجتمع مثلما تلعب الموارد الطبيعية ـــ التي سبق الاشارة إليها ـــ مثل هذا الدور (٤٢) . ولهذا يعطى علماء الاجتماع الاقتصادى اهتماما بضرورة تحديد الأجر ، ومطالبة العمال بحقوقهم عن طريق النقابات التي ينتمون إليها (٤٣) .

والأجر فى العرف الاقتصادى هو الدخل الذى يحصل علية الانسان مقابل عمله . ولذلك يعتبر سلعة تباع وتشترى . ومن الناس من يبيع عمله للجمهور مباشرة في شكل خدمات كالطبيب والمحامى والمهندس والخبير ومن إليهم . ومنهم من يبيع عمله لمشروع من المشروعات كالمهندس الذى يعمل فى شركة والعامل الذى يشتغل فى متجر ، والأجير الذى يعمل فى مصنع ، ويأخذ الفرد ثمنا لعمله ويطلق على هذا الثمن أسماء كثيرة مثل الأتعاب

والعمولة والمرتب والأجر . غير أن اللفظ العام الذى يشملها جميعا هو « الأجر » (٤٤) .

ولما كان الانتاج لا يتوقف على رأس المال الممثل فى الملكية فحسب ، بل يتوقف كذلك على العمل الانسانى ، ولما كان فقراء الناس ودعماؤهم لا يملكون إلا قواهم الجسمية والعقلية وليس لهم من رءوس الأموال إلا ما يستطيعون بذله من مجهود ، أحاط الاسلام العمل والمجهود الانسانى بحماية لا تقل فى قوتها عن حمايته الملكية ورأس المال. وعلى أساس هذه النظرة المقدسة للعمل يقدس الاسلام حق العامل في ملكية أجره ، فهو يدعو إلى الوفاء به وينذر من يجور عليه من أصحاب العمل بحرب وخصومة من الله (٤٥) .

ولم يكن لماكس فيبر أو لغيره من العلماء أن يزعم أن الاسلام قد عطل الحياة الاقتصادية ، لأن أسس الدين الاسلامى تشجع على النهوض بالحياة الاقتصادية ، فالاسلام أولا يهتم بالحياة الدنيا كما يهتم بالحياة الاخرة « وأبتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا » . ويحث على العمل والتفانى فى أداء الواجب . كما أعترف بالملكية الفردية وقدسها وخصص جزء من التشريع للحفاظ عليها ، من بينها مثلا قطع يد السارق ، على أن يؤدى المالك ما علي ملكيته من تكاليف . وحرم الاحتكار وحلل البيع والشراء وحرم التسول والسكع ، ومن ذلك مثلا قول عمر رضى الله عنه « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم أرزقنى وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » . والتقاليد الإسلامية والتاريخ الاسلامي والشواهد التي لا تحصى كلها تبين بجلاء أن الدين الاسلامى لم يكن من بين قواعده وأسسه ما يؤدى إلى تعطيل الحياة الاقتصادية . ولكن الدين الاسلامى لا يؤدى إلى الرأسمالية ، أعنى إلى تكديس رؤوس الأموال فى يد طبقة

تفرض سلطانها على طبقة أخرى . لأن الزكاة وقواعد النفقة والميراث التي تعد أسس « الاشتراكية الإسلامية » من شأنها أن تحول دون ذلك (٤٦) .

إن هذا في الواقع هو ما يزعمه رأي مبتذل واسع الانتشار ، رأي يلح بوجه خاص على أن المسلمين يتصفون بتكاسل بليد ، مستند إلى ما يرى أن العقيدة تشيعه من إيمان بالقضاء والقدر ، كما يلح على أن هذا التكاسل الجبري هو نقيض روح المبادرة لدى الأوروبيين ، سواء أعتبرت هذه الروح وراثية أو نظر إليها على أنها ثمرة المسيحية بصورة عامة أو وليدة هذه أو تلك من العقائد المسيحية الخاصة ، وهنا أيضاً لعب « ماكس فيبر » الدور الرئيسي في وضع نظرية تأخذ بهذا الرأي ، وفي تقنينها ودعمها بالحجج العلميـة (٤٧) .

كذلك فان العمل المأجور يعتبر أمراً جد طبيعي . وليس إلا حالة خاصة من الاجارة بمعناها المكاني فأنت تستأجر قوة عمل إنسان ما كما تستأجر بيتا أو مركب نقل . وليس على ذلك من قيود إلا تلك القيود المتعارفة الناشئة عن إعتبارات أخلاقية أو دينية ، أو عن مبادىء أخرى ذات سمة حقيقية . ولقد ثار حديث طويل حول تقييد خاص يتجاوز في واقعه قضية الإجارة ، وهو تحريم « الضرر » (٤٨) ، إذ أن السنة توسعت كثيراً في تطبيقات تحريم « الميسر » الذي ورد في القرآن ، بحيث أصبح حراما كل ربح يمكن أن ينتج عن الصدفة ، أو عن عوامل غير محددة . لذلك ، مثلا ، يقال أنه لا يجوز أن تكلف عاملا بذبح حيوان على أن تؤجره على ذلك نصف جلده ، أو بطحن القمح لك لقاء الوعد إعطائه نخالة الدقيق . إذ — من يدري ؟ — قد يتلف الجلد فتضيع قيمته على العامل ،

كما أنكما لا تعرفان على وجه الوثوق كم ستكون حصيلة النخالة ، أما النشاط الاقتصادى ، وطلب الربح ، والتجارة ، وبالتالى الانتاج للسوق فأمور ترضى عنها السنة مثل رضى القرآن (٤٩) .

٣ ـ رأس المال : يعتبر رأس المال بمثابة العامل الأساسى الثالث من عوامل الإنتاج . ويرتبط هذا العامل بفكرة الملكية وقد سبق أن أشرنا إلى الملكية العامة للدولة والتي يفيد منها أعضاء المجتمع دون تخصيص لأحد أو لطائفة أو لطبقة منهم . أما فيما يتعلق برأس المال منها . فى هذا الصدد فسوف يكون التركيز على الملكية الخاصة وموقف الاسلام منها . والملاحظ أننا نحاول الآن أن نبين موقع هذه القضية من بقية النظم الاقتصادية والأيديولوجية وخاصة النظام الرأسمالى والنظام الشيوعى .

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يعطيها علماء الاجتماع والأنثربولوجيا المحدثون لنظام الملكية فى المجتمعات البدائية والتقليدية فان إهتمامهم بهذا الموضوع إهتمام حديث نسبيا ، بينما يرجع معظم الفضل فى دراسة مشكلات الملكية — وبخاصة فى المجتمعات المتقدمة — إلى علماء الاقتصاد والقانون . وليس من شك فى أن علماء القانون بالذات قد أسهموا أكثر من غيرهم فى دراسة المبادىء التى تقوم عليها فكرة الملكية ، وإن لم يهتموا بطبيعة الحال بدراسة الملكية كنظام إجتماعي بنفس الطريقة التي يعالج بها علماء الأنثربولوجيا الموضوع . فليس من شك فى أن الملكية تتضمن أكثر من الجوانب الاقتصادية والقانونية التي أهتم بها علماء الاقتصاد والقانون ، مثل علاقة الملكية بالتنظيم السياسى وبالبناء الطبقى فى المجتمع وبالمواقف والاتجاهات والقيم الإجتماعية ، وغير ذلك من الأمور التي لا يهتم بها فى العادة

سوى علماء الإجتماع والانثربولوجيا فالملكية ... كنظام إجتماعى ... تعنى وجود نسق من العلاقات ... التي تقوم بين الأفراد والتى تتمثل فى كثير من الحقوق والواجبات والامتيازات والمسئوليات سواء بالنسبة للافراد بعضهم إزاء البعض أو بالنسبة لحق استعمال الممتلكات والتصرف فيها . ولن يمكن فهم نظام الملكية فى أى مجتمع إلا بدراسة هذه العلاقات المعقدة المتشابكة التي تقوم بين الناس من ناحية ، وبين المالك والملك من الناحية الأخرى دون أن نتقيد فى ذلك بالأفكار السابقة المستمدة من الثقافات الأخرى التي قد تختلف عن ثقافة المجتمع الذى ندرسه (٥٠) .

إلا أن معظم العلماء يكادوا يجمعون على أن الملكية فكرة تتعلق بحيازة الأشياء التي أصطلح على تسميتها بالملك أو الممتلكات ، وهي فكره تقتضى وجود حقوق معينة لشخص أو جماعة دون غيرهم من الناس باستخدام هذه الممتلكات أو إستهلاكها أو التصرف فيها . والمهم فى كل هذه التعريفات هو أنه يمكن تحديد نظام الملكية فى نقطتين أساسيتين : الأولى هى أن الملكية تفرض وجود حقوق للمالك على ممتلكاته فيما يتعلق بالاستعمال وحرية التصرف عن طريق إهدائها أو بيعها أو حتي تدميرها ، وهى حقوق تتخذ أشكالا وانماطاً عديدة فى المجتمعات المختلفة . والنقطة الثانية هى انه فى كل نظام من نظم الملكية لابد من توفر ثلاثة اركان هامة هى : المالك والممتلكات ثم العلاقة التي تقوم بينهما . وكل دراسة حديثة لهذا النظام فى اى مجتمع من المجتمعات لابد من ان تتوخى تبيين هذه الأركان الثلاثة بوضوح (٥١) .

وقد اثارت نظرية الريع مشكلة اجتماعية هامة تتعلق بمشروعية الملكية ،

واتخذها الإشتراكيون سلاحاً خطراً يهاجمون به نظام الملكية الفردية . وذلك بما أذاعه ريكاردو ومدرسته من أن ريع الأراضى يؤدى إلى زيادة ثروة ملاك الأرض فى حين أنهم لا يبذلون أية مجهودات من جانبهم . وأن الفضل يرجع إلى المجتمع وظروف الحياة الاجتماعية . فينبغى أن تعود هذه الزيادة إلى الدولة باعتبارها ممثلة للمجتمع لأنها ناتجة من مجهود الجماعة وإزدياد العمران واتساع نطاق المدينة (٥٢) .

وأ قسم الإقتصاديون بصدد تحقيق هذه الفكرة إلى طائفتين :

تذهب الطائفة الأولى إلى إلغاء الملكية إلغاء تاما على أن تحل الدولة محل ملاك الأرض في ملكيتها وتنظيم طرق استغلالها ، فالدولة بصفتها ممثلة لمصالح المجتمع يجب أن تستولى على القيم التي يخلقها هذا المجتمع . على أن يعوض ملاك الأرض فى نظير نزع ملكيتهم . وقد أتاحت هذه المبادىء قيام مدرسة اشتراكية تعرف باسم « الاشتراكية الزراعية » .

وتذهب الطائفه الثانية : إلى ضرورة فـــرض ضريبة باهظة على الأراضى الزراعية تتناسب مـع قيمة الاراضى ، ولذلك ينبغي تقدير الأرض ثم إعادة تقديرها على فترات للوقوف علي الزيادة التي تطرأ على قيمها (٥٣)

فمن المسلم به فى الجماعات الرأسمالية ، أن يمتلك الافراد متاعهم أو ثروتهم ملكية خاصة . وأن يفعلوا ما يحلو لهم ، بشرط الا يتعارض استعمالهم لثرواتهم مع القوانين التي تسنها الأمة . ولكن على العموم يستطيع صاحب المتاع ان يستعمله بنفسه او يؤجره لغيره او يتركه دون استعمال ، وفى كل هذه الحالات سيجد من رجال السلطات العامة احتراما لحقوقه فى الملكية (٥٤) .

وعند الحديث على الملكية الخاصة يجب أن نميز بين نموذجين من ممارسة السلطة والضبط عليها . النموذج الأول هـو التوجية الحكومى ، والنموذج الثانى عن طريق الأشخاص أنفسهم (٥٥) ، وإذا تفحصنا النظام الاقتصادى الإسلامى نجد أنه يجمع بين النموذجين ، فهو يترك الملكية الخاصة مفتوحة للاشخاص أنفسهم من جانب ، ولكن يحدها من قبل الحكومة أو السلطات التنفيذية بشرط ألا تتعارض مع المصلحة العامة .

أخرج الإسلام من نطاق الملكية الفردية الأشياء التي لا يتوقف وجودها لا الإنتفاع بها على مجهود خاص وتكون ضرورية لجميع الناس ، فأوجب أن تكون ملكية جماعية ، حتى لا يستبد بهـا فرد أو افراد فيضار المجتمع من جراء ذلك (٥٦) ، واجاز الإسلام لولى الأمر نزع الملكية الفردية وتعميم الانتفاع بها لجميع الناس او لبعـض طبقات منهم إذا اقتضيت ذلك حاجة المرافق العامة او اقتضته مصلحة الجماعة .

٤ ـــ التنظيم : من الواضح إذن ان المثل الأعلى القرآنى لم يكن يعترض علي حق الملكيه فى اية صورة من صوره ، وإن كان من الممكن القول بأن بعضا من مبادئه يوحي بتحديد لاستخدام هذا الحق ويمنع لاساءة استعماله فى الحالات . وهذا امر نراه فى كل التشريعات . اى ان حق الملكية فى ذاته لم يكن يبدو ابداً على تعارض مع العدالة . فالعدالة فى مجال الإقتصاد كما يراها القرآن تتحقق بتحريم شكل خاص من اشكال الكسب الفاحش ، وهو الربا وبتخصيص جانب من موارد الضريبة والصدقات المجتمعة فى بيت لاعانة المحرومين وابناء السبيل ولعتق الأسرى ،ولمصاريف اخرى بينها المساعدات او القروض لضحايا الكوارث او الظروف العسكرية . فهى إذن فى آخر

الأمر قضية تكافل منظم داخل الجماعة ، يفرض على الأغنياء أن يسهموا فيه على قدر مواردهم ولكنها لا تمس التمايز في الظروف الاجتماعية ، هذا التمايز الذي يبدو أن الله أراده ، وأنه أمر طبيعي ، وانه سيستمر إلى جانب معايير اخرى بالطبع - فى الحياة الآخرة (٥٧).

ولكن هل بلغ الأمر بهذا كله إلى درجة تكوين ثروة نقدية منفصلة عن الثروة العقارية كما يشترط ماركس (لدخول المرحلة الراسمالية) ؟ من المؤكد ان العالم الإسلامى الوسيط قد عرف ثروات ضخمة من النقد والمعادن الثمينة . ولكن صحيح ايضا ان ذوى الثروات كانوا غالبا ما يضعون جانبا منها على الأقل على شكل اراض ، حتي بدا هذا لبعض الباحثين قرينة تثير شبهة التطور فى اتجاه لا راسمالى . ولكننا نجهل النسبة بين الأموال الموظفة فى الأراضى والأموال المعاد استثمارها في التجارة . ومن المؤكد ان هذه النسبة كانت إلى حد بعيد ترتبط بالزمان والمكان والظروف (٥٨) .

ويتضمن تقسيم العمل عملية التعاون . ففى علم الاقتصاد الحديث يجب ان يكون ثمة تنسيق وتنظيم وتعاون متبادل بين مختلف الموارد البشرية والطبيعية . وبهذا فان تقسيم العمل المرتبط بالموارد البشرية لا بد ان يتضمن هو الآخر نوعا من التعاون المتبادل بين مختلف اعضاء الجماعة البشرية . وتقسيم العمل هذا يعمل على توضيح طريقة الانتاج التى تتضمن عمليات جزئية مركبة يجب إنجازها فى ضوء الاطار العام (٥٩) .

فتقسيم العمل بالمعنى الدقيق للكلمة إنما يظهر في المجتمعات الأكثر تطوراً وبخاصة المجتمعات الصناعية . بل إنه اصبح نظاما لازما للصناعة ويرتبط بها إرتباطا قويا فى الأذهان ، لدرجة ان الكثيرون من الكتاب

ينكرون على الشعوب البدائية والبسيطة أية معرفة بأى نظام لتقسيم العمل . ويدور نظام تقسيم العمل فى المجتمع الحديث المتقدم ليس فقط حول توزيع المهن والأعمال فحسب ، وإنما يتناول أيضا التفاوت والتفاضل فى المجتمع والأدوار الاجتماعية المختلفة التى يحتلها أعضاء المجتمع تبعا لقدراتهم الخاصة ، وليس فقط بحسب الخصائص الطبيعية كالقوى الجسمانية أو الجنس أو السن أو الحالة المدنية ، فكأن المقصود بتقسيم العمل هنا ـ إذن ـ هو توزيع الأدوار المختلفة على أشخاص مختلفين بطريقة تكفل فى آخر الأمر تحقيق هدف واحد متكامل ومحدد بحيث يقوم الافراد بأداء أدوار معينة وإنجازها ، على ما يحدث بالفعل فى الصناعة وفى النسق الصناعى . فالنسق الصناعي بالذات يعتمد أكثر من غيره من الأنساق الإجتماعية على الدقة المتناهية فى تقسيم العمل والتمييز بين الأدوار المختلفة التي تؤلف كلها فى الوقت ذاته وحده متماسكة متكاملة (٦٠) .

ثالثا . العمليات الإقتصادية .

لا يرمى الإجتماع الإقتصادى من دراساته إلى الوصول إلى قوانين إقتصادية نظرية مجردة من طبيعة إجتماعية تتعلق بدراسة البنيان الإقتصادى فى مجتمع معين . وليس الغرض من الوصول إلى هذه القوانين والمبادىء العامة غرضا ذاتيا ولكن للانتفاع بها فى الإرتقاء بالأوضاع والنظم والمستويات الاقتصادية . فاذا كان الإقتصاد يهتم « بالمنفعة » فان الإجتماع الإقتصادى يعنى «بالعدالة » . وإذا كان الأول يضع قوانين السير الإقتصادى ، فان الثانى يستنبط قوانين تقدم البنيان الإجتماعى من الناحية الإقتصادية (٦).

عمد الإسلام إلى حق الدوام فى الملكية الفردية فقيده بقيود تكفل

تحقيق العدالة الإجتماعية وتحول دون طغيان رأس المال وتجرده من وسائل السيطرة والنفوذ وتتمثل القيود التي قيد بها الإسلام هذا الحق في النظم التي وضعها لشئون الوصية والميراث . فقد وضع الإسلام للميراث نظاما حكيما يكفل توزيع الثروات بين الناس توزيعا عادلا ، ويحول دون تضخمها ودون تجمعها في أيد قليلة . ويعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات وذلك أنه يقسم التركة على عدد كبير من أقرباء المتوفى ، فيوسع بذلك دائرة الإنتفاع بها من جهة ، ويحول من جهة أخرى دون تجمع ثروات كبيرة في يد فئة محدودة من الملاك ، ويقرب طبقات الناس بعضها من بعض فهو يورث الأبناء والبنات ، والآباء والأمهات ، والأجداد والجدات ، والأزواج والزوجات، والأخوة والأخوات ، والأعمام وأبناء الأعمام وأبناء الإخوة وأولاد الأبناء ، بل يورث ذوى الأرحام أنفسهم في بعض الأحوال. فبفضل هذا النظام الحكيم لا تلبث الثروة الكبيرة التي يتفق تجمعها في يد بعض الناس أن تتوزع بعد بضعة أجيال على عدد كبير من الأنفس وتستحيل إلى ملكيات صغيرة ، وهذه هي أمثل طريقة لتقليل الفروق بين الطبقات ، وتحقيق التوازن الاقتصادى ، وعلاج ما عسى أن يطرأ على هذا التوازن من إضطراب (٦٢) ، ولذلك حرم على المالك كل تصرف في ملكه يؤدى إلى ضرر عام أو خاص أو ينطوى على إعتداء على حرية الآخرين . بل لقد ذهب الإسلام في هذا السبيل إلى حد أنه يجيز نزع الملكية من صاحبها إذا أساء إستخدام حقه فيها ولم يكن ثمة وسيلة أخرى لمنعه من ذلك (٦٣) .

فالإسلام يسير في « سياسة المال » على هدى نظريته العامة وفكرته الشاملة . ويلاحظ أولا في هذه السياسة تحقيق معنى العبودية لله وحده ، بأن

يخضع تداول المال لشرع الله . وهذا الشرع يحقق مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، ويقف بين ذلك قواماً لا يضار الفرد ولا تضار الجماعة ، ولا يقف في وجه الفطرة ، ولا يعوق سنن الحياة الأصيلة ، وغاياتها العليا البعيدة (٦٤) .

تلك هي الحدود التي يضعها الإسلام لتنمية المال بالتعامل . إما إنفاقه فلا يدعه كذلك بلا ضوابط . فصاحب المال ليس حراً في غل يده كما يشاء ، أو في الإنفاق منه كما يشاء . ومع أن مثل هذا التصرف ذاتي إلا أن الفرد في الإسلام ليس متروكا لذاته يصنع بها ما يشاء ، فله حريته ولكن داخل إطار من الحدود ، ثم إنه قلما يكون هناك تصرف شخصي لا علاقة له بالآخرين وإن لم تكن علاقة مباشرة أو واضحة (٦٥) .

ومبدأ آخر يقرره الإسلام في ملكية المال ، هو كراهيته لأن يحبس في أيدي فئة خاصة من الناس ، يتداول بينهم ، ولا يجده الآخرون : « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (٦٦) . . ومعنى هذا أن يؤخذ بعض المال من الأغنياء فيملك بالفعل الفقراء (٦٧) .

فالإسلام لا يحظر على ولي الأمر أن يتخذ ما يراه ملائما لاقرار التوازن الإقتصادي بين طبقات المجتمع كأفراده ، إذا إختل التوازن إختلالا كبيراً لسبب ما ، وخشي أن يؤدي ذلك إلى إضطراب في حياة الجماعة ، عملا بالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها التشريع الإسلامي ، هي وجوب درء المفاسد واتقاء الضرر والضرار (٦٨) .

يتضح مما سبق أن الاسلام لا ينكر الملكية الخاصة بل يحميها ، إلا إذ أساء صاحبها استخدامها والملاحظ أن المدخرات . وحتى القليلة القدر - كثيراً ما يساء استغلالها فى الوقت الحالى ، إذ ربما تدخر الطبقات الأكثر غنى مبالغ كبيرة من دخولها الجارية . إلا أن مثل هذه المبالغ كثيراً ما توجه بأكملها إلى شراء الأراضى أو بناء المساكن أو التجارة أو عمليات التسليف أو المضاربات وقد وصفت هذه التصرفات فى بعض الأحيان بأنها غير معقولة ، ولكنها سليمة تماماً فى نظر الأفراد الذين يهدفون إلى الأرباح أو الاطمئنان على الأموال ، أما فى نظر المجتمع فهى طريقة لا يمكن تبريرها . والواقع أن كثيراً من هذه الأعمال المالية لا يمكن فى الحقيقة اعتبارها استثماراً ، حتى ولو كان هذا الاستثمار من النوع الخطأ إذ أنها لا تعنى غير إعادة توزيع المصادر المالية بين الملاك الحاليين . أما بالنسبة للطبقات الفقيرة فان المبالغ البسيطة التى يمكن إدخارها تكتنز فى شكل عملات أو تستعمل فى شراء أشياء من الذهب والفضة مما يحفظ قيمتها ولهذا التصرف من قبلهم ما يبرره ، فالفلاح الذى يقتصر بشراء سلاسل ذهبية لتزين رقبة زوجته أمره معروف فى أقطار كثيرة ويظهر أن استثمار المدخرات فى المشروعات الانتاجية أمر لا يستهوى أنظار الفقير أو الغنى على السواء ، كما يعتبر هذا الاستثمار أمراً مستحيلا فى نظر الكثيرين منهم إما لجهلهم بغرض الاستثمار أو لأن المؤسسات المالية لم تقم لها قائمة بعد ، بما فى ذلك فى الأسواق المنظمة للأوراق المالية ، وحتى إذ وجدت التسهيلات فان الرغبة فى الاستفادة منها تكون معدومة أو ضعيفة وعلينا أن نبحث عن سبب ذلك (٦٩) .

ويفرق مذهب باريتو بين الأفعال المنطقية وغير المنطقية ، ويستخدم فكرة

المشتقات لوصف جميع هذه المفاهيم والمعتقدات التي تصلح لتبرير أفعال الانسان غير المنطقية (وإن كان الوصف بطريقة غير وافية تماماً) وثمة مفهوم آخر هو الرواسب Residue الذى هو العامل الموضوعى المعين للسلوك والذى يوفر له المشتق المبررات العقلية . وأخيراً هناك المذهب التاريخى وهو عبارة عن تعاقب للارستقراطيات ، يقوم على نظرية تداول الصفوات أى تداول الأقليات فى جميع الطبقات الاجتماعية ، والقادرة بوجه خاص على الارتفاع إلى القمة (٧٠) .

وهناك وسائل كثيرة لتحقيق العدالة فى توزيع الثروات أهمها : الاسراف فى فرض الضرائب التصاعدية على سلع الترف والكماليات والدخل الفرى والتركات وإلغاء أو تنظيم حق الورثة على أن تؤول التركات إلى الدولة ، وتحديد الملكية الخاصة ، وإعادة توزيع الثروه على أساس دراسة أقتصاديات الأسرة من الناحية الاستهلاكية ، ثم تنمية الانتاج القومى حتى تزيد الثروة القومية وبالتالى تتحقق الرفاهية الاقتصادية (٧١) .

وليس هناك نظام اقتصادى سواء اعتمد على الملكية العامة أو الخاصة ، إلا وأن يتضمن عملية وسيطة للتبادل ، وتعتبر النقود وسيلة التبادل الناجحة فى هذا المجال (٧٢) كما أن الاقتصاد الرشيد هو بمثابة تنظيم وظيفى موجه نحو النقود التى هى أصل صراعات المصالح بين النـاس فى السوق . فنحن لا نتمكن من الحساب بدون تقدير قيمة النقود وبالتالى نتمكن من دراسة صراعات السوق فالنقود هي العنصر الأكثر تجريداً وغير شخصى فى حياة الانسان (٧٣) .

ولقد كان العرب ــ قبل الاسلام ــ يتعاملون بالنقود التي ضربتها الأمم

المجاوره لهم » وكانت ترد اليهم الدنانير من بلاد الروم ـ الدولة البيزنطية ـ وترد اليهم الدراهم من بلاد الفرس واليمن ، ولكنهم لم يكونوا يتعاملون بهذه النقود عدداً بل بالوزن ، كأنما هي تبر : أى غير مضروبة ، فكانت لهم أوزان خاصة فدخل الإسلام مكة وأقرهم على ذلك [٧٤] . وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول من أمر بسك النقود فى الاسلام سنة ٤٨ هـ وقد كتب على بعضها (الحمد لله) وعلى البعض الآخر (محمد رسول الله) . ولكن التطور الحقيقى فى إصدار النقود العربية جاء فى عهد الأمويين على يد عبد الملك بن مروان فقد أمر بسك نقود إسلامية عليها آيات من القرآن ، كما أمر الحجاج بضرب دراهم إسلامية بدلا من الدراهم الفارسية ، وأقبل الناس على التعامل بهذه العملات [٧٥] .

هذا وكانت كميات النقود تقدر أحياناً بـ « القنطار » كما قال ابن خلدون : « ورأيت فى بعض تواريخ الرشيد أن المحمول إلى بيت المال فى أيامه سبعة آلاف قنطار فى السنة » وقد جاء ذكر القنطار فى القرآن الكريم :

« والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة » [٧٦] و « ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده اليك ، ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده اليك ، إلا ما دمت عليه قائماً [٧٧] وقد ذكرت أقوال عديدة فى تحديد القنطار [٧٨] .

* * *

ويمكن الاعتقاد بأن إمدادات بناءات القوى العظمى تتحدد غالباً وبصفة أساسية عن طريق عوامل اقتصادية . ويمكن القول بأن التجارة هى الشرط اللازم والمألوف فى هذه العملية ، كما أن القوى الاقتصادية تعطى

أساساً قوى البنيان لقيام النظم السياسية ونموها[٧٩] ولهذا فعملية « التبادل » ذات أهمية بالغة فى تصوير هذه القوى الاقتصادية .

والتبادل على العموم عملية إقتصادية فى أساسها ، يتم بمقتضاها انتقال السلع والخدمات بين أفراد المجتمع أو بين الجماعات المختلفة . كما يفترض وجود نوع من التساوى بين الأطراف المختلفة التى تدخل فى هذه العملية . ويستلزم قيام التبادل وجود درجة معينة على الأقل من التخصص فى الإنتاج . وهذا يصدق على كل المجتمعات البشرية بما فيها المجتمعات البدائية ، وذلك على الرغم من كل ما يقال من عدم معرفة المجتمع البدائى بالتخصص وتقسيم العمل . الا أن التبادل بين الجماعات العائلية والقرابية يختلف بطبيعة الحال عن عمليات التبادل التى تتم بطريقة لا شخصية فى السوق وبخاصة فى المجتمعات الحديثة المتحضرة ، كما أنه ليس من السهل دائما التمييز فى المجتمعات البدائية والمجتمعات التقليدية بين عمليتى التبادل والتوزيع ([٨٠]) .

والاستبدال هو انتقال ملكية الشىء من فرد الى آخر عن طريق عمليتى البيع والشراء . وقد يكون البيع أو الشراء ناجزاً أى يدفع فيه الثمن فوراً . وقد يكون آجلا أى يدفع فيه الثمن مؤخراً أو على أقساط وهو ما يسمى « بيع النسيئة » ويؤدى الاستبدال الى النتيجة نفسها التى يؤديها الانتاج وهى انشاء منفعة اقتصادية فى الشىء . لأن عمليات البيع والشراء اذ تنقل السلع من يد الى أخرى تخلق فيها منفعة اقتصادية ، لأنها تنقلها من شخص ليس فى حاجة اليها (وهو البائع) الى شخص هو فى حاجة اليها (وهو المشترى) ([٨١]) .

وتؤثر الظروف الدينية والسياسية والاخلاقية والعلمية فى الحياة الاقتصادية

فقد أثبت التاريخ الاقتصادى ذلك فى كل العصور . فمثـلا كانت بعض الجماعات الأمريكية البدائية تعتبر جمع الثروات مسبة خطيرة ، وأن الشخص الذى يموت ثريا يستحق لعنة الأرواح والآلهة ، بينما يعتبر جمع المال وكنزه فى الوقت الحاضر من أقوى البواعث الاقتصادية . وفى ذلك أبلغ دلالة على أن العامل الذاتى لم يكن هو المحرك للنشاط الاقتصادى بصفة عامة منذ فجر الاجتماع الانسانى . ونجـد أيضا أن المسيحية فى دعوتها الأولى نعت على الأغنياء غناهم ونادت بالمساواة بين عباد الله (٨٢) .

ولا ننكر كذلك أن الاعتبارات الدينية والسياسية كانت مسيطرة على شئون الاقتصاد فى صدر الاسلام . وفى الوقت الحاضر نجـد أن العوامل الاجتماعية أبرز خطراً فى عالم الاقتصاديات وذلك مثـل العادات والتقاليد وقوالب العرف والطبقات والأوضاع والمراكز الاجتماعية وما إليها (٨٣) .

فقد حمل أرسطو على الربا فى كتابه « السياسة » وقال عنه أنه يخالف طبائع الأشياء ، لأن النقود عقيمة لا تلد فلا يصح أن يدفع عنها أجر . وحرمت المسيحية الاقراض بفائدة غير أن مجتمع فينا المقدس الذى عقد عام ١٣١١ م أجاز الاقراض بفائدة إذا كان المقرض يهودياً نظراً لعـدم الاستغناء عن اقراض النقود . وغرض المجتمع من ذلك واضح وهو أن يتحمل اليهودى إثم الربا . والحق أن نظام الاقراض بلـــغ فى العصور القديمة والوسطى مبلغا من العنت والقسوة حتى كرهه الأفراد وعزفوا عن مزاولته الا فى حالات الضيق الشديد فقد أساء أصحاب الأموال استعمال حق الملكية واتخذوه أداة لاستغلال المدينين والنيل من كرامتهم وحريتهم وعززت بعض النظم التشريعية موقفهم فى هذا الصدد (٨٤) .

ويعتبر «سان توماس الأكوينى» أشهر مفكرى الصور الوسطى علاجاً لمسائل الاقتصاد . درس شئون التجارة على الطريقة الأرسطية وحمل على الربا لأنه وسيلة غير شريفة تناقض تعاليم الدين ودعا إلى العدل والانصاف فى تحديد الأرباح وتقرير أثمان الأشياء . وأشاد بالعمل الانسانى واعتبره فضيلة إنسانية فيجب على المواطن أن يعمل وأن يأكل من ثمار عمله . وذلك على عكس ما كان يدعو إليه فلاسفة اليونان من أن العمل العضلى صفة لازمة للرقيق ، وأن السيد الحر يعيش على أكتافه (٨٥) .

وبرغم اختلاف تفسيرات القاعدة الوحيدة التي تظهر فى الأناجيل ، لا يستطيع حتى انتفاء الاستنكار الصريح أن يغير من الحقيقة وهى اعتبار الاثراء عن طريق اقراض المال مقابل فائدة ، أسوأ صور السعى وراء الكسب . كذلك كان القانون العبرى يحرم اقتضاء الفائدة . فسفر الخروج (٢٢ – ٢٥) يقول « لا تضعوا عليه ربا » على أى فرد من شعب الرب ، وقيل أنه طبقا للتلمود يظهر أن التحريم ذو صبغة عالمية وليس قاصراً على اليهود . سواء أكان الأكوينى على حق أم لم يكن . إذ يدعى أن التحريم الوارد فى الكتاب المقدس ينطوى على معنى أن فى وسع اليهودى أن يتقاضى الفائدة من الأجنبى ، فقد كان يعلم أن هذا لا يمكن أن يغير شيئا من ماهية التعليم المسيحى لقد ادان الآباء الربا ، وبرغم ان بعض المدرسيين واشهرهم دنس سكوتس كانوا اقل اعتادا بقليل ، فان نظرة سانت توماس بشأن عدم الربا ، لقيت القبول العام اكثر مما لقيه غيرها (٨٦) .

فالربا لغة يعنى الزيادة ، ولكن لا يبدو ان فيه إشارة إلى مضاعفة الدين (اصلا وفائدة ، نقداً او عينا) إذا عجز المدين عن الوفاء به فى اجله . ولعل

تحريم الربا كاكثر نـواهى القرآن (وفي الوقت نفسه كـأكثر احكام الأديان الاخرى قاعدة عارضة دعت إليها ظروف مؤقتة . على انهم فيا بعد جعلوا لها قيمة شاملة ، لاعتقادهم ان احكام القرآن المطلقة لا يمكن ان تصدر لظروف فى مثل هذا الضيق زمانا ومكانا وآيات القرآن الكريم التى تتناول الربا ، فيما يبدو تتوجه تارة إلى المسلمين وتارة إلى الجاهليين (وفى الحديث عما يسمونه « ربا الجاهلين » ، ويقولون انه كان معمولا به فى مكة) ، كما تشير تارة إلى النصارى وتارة إلى اليهـود . وهى فيما يتصـل باليهود تزيد فتنكر عليهم انهم خرجوا عن تعاليم دينهم نفسة التى تحرم الربا الفاحش . ولعل الداعى إلى التحريم ، كما يرى كثيرون ، هو تقريع اولئك الذين كانوا يرفضون القناعة بشروط معقولة فى إقراض جماعة المسلمين التى كانت فى ذلك الوقت مـا تزال صغـيرة فقيرة ، يحيط بهـا الأعداء فى يثرب ، وتحاول ان تجمع الأموال من النصارى (٨٧) .

هذا وقد اعترض الاشتراكيون على الفائدة بحجة انها تدفع على حساب العمل . لأنهم يعتبرون « العمل » العنصر الأساسى فى خلق قيمة الأشياء ، ولكن نصيب العمل فى الإنتاج اقل بكثير مما يستحقه ، وذلك راجع إلى دفع الفوائد الباهظة لأصحاب رؤس الأموال واستئثار المنظمين بأرباح هائلة كذلك . فاذا الغينا الفائدة ، زاد نصيب العمل ومن ثم ترتفع اجور العمال وتتحسن ظروفهم الاجتماعية (٨٨) .

إلا ان ثمة اسباب للتحايل على تحريم الربا فى عملية التبادل . ولنذكر واحدة منها على سبيل المثال : ابيع هذا الكتاب الذى امامى إلى فلان بمائة وعشرون قرشا على ان يدفعها لى بعد سنة ، ثم اشتريه منه على الفور بمئة

قرش ادفعها له نقدا وإذ ذاك لا أكون قد اقرضت بفائدة ، بل أكون بعت وأشتريت ! حيلة تبدو مبتذلة ، صارخة التلفيق ، ومع ذلك فانها نالت من الانتشار ما جعل سكان أوربا الغربيين في العصر الوسيط يستعيرون هذا الطراز من العقود ومعه اسمه العربي [٨٩] . كما أن كتب الفقه تغص بكثير من امثلة على هذا التحايل . ولنأخذ مثال كتاب في الفقة يعتبر حجة لدى الشيعة وهو كتاب «شرائع الاسلام» تأليف نجم الدين أبي القاسم جعفر بن محمد الحلي (المتوفى سنة ٦٠٦ أو ٧٢٦ هجرية) . إن مؤلف هذا الكتاب يعلن تحريم الربا من حيث المبدأ ولكن لا يلبث أن يضيف : « على أن هناك طريقة لتجنب الربا . مثلا زيد يبيع عمراً مكيالا من القمح لقاء شيء ما ، وعمرو من جانبه يبيع زيدامكيالا من القمح لقاء شيء آخر . ولما كان الشيئان اللذان اتخذا وسيلة لاجراء العقدين تافهي القيمة ، وكانا قد أعطيا ثمنا للقمح ، فان الربا لم يقع ، لأن الأشياء المتبادلة ليست متماثلة جنسا ولا وزنا . (بينما يتطلب الأمر ، ويتحقق « ربا الفضل » لو تساوى الشيئان جنسا — بصرف النظر عن الجودة — واختلفا وزنا أو كيلا) . ويتم الأمر نفسه اذا تبودل مقداران من جنس واحد ولكن من وزنين مختلفين على أنها هديتان متقابلتان أو على سبيل القرض ، أو إذا أعطي أحد الطرفين مبلغاً يزيد عما قبض ودفع هذه الزيادة على أنها هبة . على أنه في كل هذه الأحوال يشترط أن لا يكون هناك اتفاق خاص يستهدف التحايل على الحكم الشرعي [٩٠] .

وعلى هذا يتجه عدد من الاقتصاديين إلى ضرورة اعتماد الاقتصاد على الودائع أو الاستثمار في مشروعات يتحدد ربحها أو خسارتها سنوياً او لمدد معلومه الأجل . وتعتمد البنوك التجارية على هذا النوع من استثمار المال كما تعمل

بعض الدول على تشجيع هذا الاستثمار وتؤمنه (٩١) . الا ان هناك فرق بين الودائع التي تأتي بالربح دون احتمال الخسارة والتي يتحدد فيها معدل الربح مقدماً ، وبين الودائع التي تستثمر يتحدد ربحها – او خسارتها – بعد نهاية المشروع التجاري او الاستثماري والنوع الأول من الودائع محرم من ظاهره ومحتواه لأنه يحتمل الربح دوما . اما النوع الثاني فهو جائز .

رابعا : الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية الحديثة :

إن تاريخ الفكر الاقتصادي غني جداً وخاصة في المائتي سنة الأخيرة ، وهذا يتطلب عدداً من المجلدات لتغطيته . وسوف نعرض في هذا المقام للخطوط العامة والرئيسية لعدد من المفكرين مؤكدين على النواحي المرتبطة بالاقتصاد والسياسة والاجتماع بقدر الامكان . وهذا لكي نبين مختلف النظم الاقتصادية الحديثة واصولها ، وموقف الاسلام من كل منها .

ويشير مصطلح « المذهب التجاري » إلى هيكل غير متجانس من الأفكار التي سيطرت على الفكر الاقتصادي الاوروبي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . ولم تعمل هذه الافكار على إيجاد شكل معين لنظرية اقتصادية متجانسة ، ولكنها ساقت بعض احكام القيمة والاجراءات والسياسية والتأكيد على طبيعة الحياة الاقتصادية . ويرجع عدم تجانس خطوط المذهب التجاري إلى حد ما ، إلى تنوع الاشخاص الذين ناصروا هذا المذهب – سواء من الفلاسفة او رؤساء الدول او المشرعين او التجار او مؤلفي الكتيبات إلا اننا نستطيع استخلاص بعض موضوعات قليلة وقضايا محددة ، مما كتبوا (٩٢) .

لقد كانت «الثروة Wealth هي وجه الاهتمام الأول لمذهب التجاريين .

وثروة بلد ما تعادل كمية النقود التي يمتلكها هذا البلد ، ويربط التجاريون بين النقود وبين المعادن النفيسة مثل الذهب والفضه . وطالما أنهم يعتقدون في المخزون الكلي للثروة في العالم ، فانهم يستشعرون أن بلداً ما يستطيع اكتساب الثروة بينما يفتقدها بلد آخر . وهذا يتناقض مع وجهة نظر الاقتصاديون المحدثون بأن التجارة الخارجية تفيد كلا البلدين وحتى إذا كان ثمة عجز في ميزانية أحد البلدين في فترة معينة . وهكذا يركز التجار ون على كل من تراكم المعادن النفسية أو إبقاء معدل التوازن للصادرات بصورة أعلى من الواردات نتيجة تدفق المعادن النفسية أو إبقاء معدل التوازن للصادرات بصورة أعلى من الواردات نتيجة تدفق المعادن النفسية على بلد ما . وينحصر وجه الاهتمام الثاني في دراستهم للقـوى Power وعلاقتها بالثروة . فازدياد القوى القومية يعني ارتفاع معدل الثروة القومية . ولذلك يربط التجاريون بين القوى والثروة ، مع أنهم يضعون فى اعتبارهم السياسة الاجرائية العلمية . فالدولة هى موضع القوى . ولدفع النمو الاقتصادى ولإرتفاع الثروة ، يجب أن تستخدم الدولة هذه القوى لتنظيم الصناعة والتجارة ويجب أن تعطى اهتماما خاصا بالامدادات السياسية والاقتصادية للصناعات التي تنتج سلع التصدير ، وعليها ان تقيد الواردات عن طريق جباية الضرائب على بعضها وحظر استيراد بعضها ، وعليها أن تؤمن المواد الخام اللازمة للصناعة .

ويعتبر آدم سميث Adam Smith أول ناقد لأعمال التجاريين . ومن خلال كتابه « ثروة الأمم Wealth of Nations » يمكن تبين مدى هجومه على المذهب التجارى ومدى إعادة صياغة قضاياه الاساسية (٩٣) . ومع أنه

يضع اعتباراً للثروة ، إلا أنه رفض تأكيد التجاريين على النقود أو الاكتناز فثروة الامم تكمن في قاعدتها الانتاجية ، أو قوتها على انتاج ضروريات الحياة وما يكفل الراحة ولازدياد الثروة فمن الضروري تطوير اتساع الأسواق المتاحة لأجل توزيع الإنتاج . وهذا يدعو إلى التجارة الدولية وتحريرها من التعريفة الجمركية أو أية معوقات أخرى . ولم ينكر سميث اعتماد قوى الأمة على الثروة ، إلا أنه ينتقد الفكرة التي مؤداها أن أفضل طريق لازدياد الثروة يمكن في القرار السياسي المباشر ولا يجب على الحكومات تكوين احتكارات معينة لصناعة محددة ، بل عليها أن تسمح للقوى الاقتصادية المتنوعة إتخاذ القرارات الاقتصادية بذاتها ، إذ على الدولة أن تتيح للتوكيلات التجارية ورجال الأعمال أن ينظموا أنفسهم . وبجانب آخر فان مبدأ « دعه يعمل Laissez faire » يعيد توزيع القوى في المجتمع ، ولا يعني فقدان القوى . وبهذا نادى سميث بيقة التحكم الاقتصادي للدولة .

اما كارل ماكس فقد ذهب إلى كل مجتمع ـ خلال مراحل تطوره التاريخي ـ يحافظ على أساسي اقتصادي معين وقد أطلق ماركس على هذا الأساس (أسلوب الانتاج) ويتكون أسلوب الانتاج من شقين : أولهما (قوى الإنتاج) أو الاستعدادات الفيزيقية والتكنولوجية للنشاط الاقتصادي ، والثاني هو (العلاقات الاجتماعية للانتاج) أو الارتباطات البشرية الاساسية التي تربط الناس معاً في تنفيذ هذا النشاط الإقتصادي(٩٤) إلا أن المجتمع يتكون أيضا من النظم القانونية والسياسية والدينية والأخلاقية وغيرها من النظم التي تكون ما أسماه (بالبناء الفوقي) . ويرى ماركس أن الوضع الاكثر أهمية

للعلاقات الإجتماعية والذى ينبثق من خلال عملية الإنتاج هو (البناء الطبقى) ، أو تقسيم المجتمع إلى طبقة متحكمة فى الثروة وطبقة فقيرة مستغلة . وفى ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالية نجد هاتين الطبقتين وهما البورجوازية والبرولتياريا فالاولى تمتلك وسائل الانتاج وتوجه العملية الانتاجية وتحصل الفوائد الناجمة عنها . أما الطبقة الثانية فهى طبقة العمال الأجراء الذين يقومون بالعمل الفعلي ولكنهم لا يحصلون على مقابل هذا العمل الذى يبذلونه . ومن خلال علاقات الانتاج هذه يمكن تحديد (البناء الفوقى) .

ويؤكد ماركس أن العلاقة بين الاقتصاد والقوى السياسية ليست علاقة ثابتة . وكل نموذج اقتصادى يتضمن ما أسماه ماركس (بجذور هدمه) مثال ذلك أنه فى ظل الرأسمالية ، تندفع البورجوازيه متنافسة للحصول على الارباح وزيادتها ، وبذلك تدفع العمال إلى بؤس ويأس شديدين . وتتراكم هذه الظروف عن طريق ظهور بعض الأزمات الاقتصادية وتفاقمها . ويقف العمال ضد وسائل الانتاج فيحطمونها مثلا ، ومن ثم ضد النظام الاقطاعى . ويتجمعون حول النقابات التى تدافع عن حقوقهم . وعلى هذا تدخل القوى الاقتصادية والسياسية فى صراع ، مما يؤدى إلى تحطيم النسق السياسى ومن ثم النسق الاقتصادى .

ويرى ماركس أن وجود راس المال السلعي وبلوغه مستوى معين من النمو هما شرطان ضروريان للتطور . اولا : لأنها شرط لتركيز الثروة النقدية ، وثانياً : لأن الصيغة الراسمالية للانتاج (اى الوضع الاجتماعى والاقتصادى للراسمالية) تفترض وجود انتاج موجه نحو التجارة وتفترض وجود تاجر لا يشترى لسد حاجاته الخاصة ، بل يجمع فى عمليته الشرائية مشتريات عدد

كبير من الناس . ومن جهة أخرى ، فان كل نمو رأس المال الساعي يتجه نحو إعطاء الانتاج طابعا يرتبط بقيمة التبادلي ، ويتجه نحو تحويل المنتجات تحويلا متزايدا إلى السلع . وهكذا فان الشرط الأدنى للتجارة الرأسمالية هو أن تكون تجارة جملة ، وأن تستخدم النقد ، بحيث تؤدي إلى تنمية انتاج السوق (٩٥) .

أما جون ماينارد كينز John Maynard Keynes فقد بدأ أفكاره بهجوم على الاقتصاد الكلاسيكي من حيث المستوى التصوري للتحليل الاقتصادي ، مؤكدا على أن ظروف الاقتصاد المتراكم تعطي بؤرة هامة للتحليل ، وأن بامكانية الاقتصاديات الرأسمالية أن تتطور ، كما يمكن توقع فترات البطالة والتدهور الاقتصادي . إن أي مستوى اقتصادي للدخل والعمالة يمكن النظر إليه بطريقين . الأول : من حيث عائدات الأفراد ، إذ يقوم دخل المجتمع على نسبة العائدات التي ينفقها الناس في الاستهلاك والزائدة عن معدل ما يحتفظون به كمدخرات . والثاني : من حيث الانتاج ، إذ يقوم الدخل على تلك السلع المعدة للاستهلاك المباشر وتلك السلع المستخدمة في توظيف المال (الانتاجية) . بمعنى انتاج سلع أخرى . وخدمات أخرى . وبالنظر إلى الدخل بهذين الطريقين المذدوجين ، حصل كينز على المعادلة التالية : [الاستهلاك + المدخرات = الاستهلاك + توظيف المال (الاستثمار)] . ويرى كينز أنه بامكان الحكومة أن تؤثر على مستوى الدخل الوطني والعمالة عن طريق معالجة مقوماتها ـ الاستهلاك والمدخرات وتوظيف المال ـ ومحدداتها ولذلك . فعلى الحكومة توظيف المال الأميري في مختلف الأعمال العامة التي تؤثر على توزيع الدخل بطريق أقرب إلى المساواة فالدولة بفرض الضرائب التصاعدية وما إلى ذلك تستطيع أن تتدخل في توجيه العمليات الاقتصادية (٩٦) .

ويعتبر هربرت سبنسر Herbert Spencer من أهم من أثروا فى علم الاجتماع فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ويتميز فكره بالتقاء تراثين عظيمين وهما التطورية والاقتصاد الكلاسيكى اللذين يعتبران قمة النصف الأخير من القرن التاسع عشر (٩٧) .

فمن حيث تراث التطور أدمج سبنسر فكرتى أن المجتمع كائن عضوى والنظر إلى التطور الإجتماعى المتقدم . إذ عقد عديدا من التشابهات بين المجتمع والكائنات العضوية البيولوجية . كما نظر الى التطور الاجتماعى فى تشابهه مع التطور البيولوجى . وينبثق التطور في حد ذاته على أنه بديل بين قوى التكامل وقوى التمايز ، وتصبح النتيجة عمليـة نمو تسير من المجتمعـات المتجانسة فى بنائها الى المجتمعات غير المتجانسة . ويتباين المجتمع الصناعى عن المجتمع الحربى من عدة وجوه . فأنظمته السياسية ليست أكثر خضوعا بالنسبة للاساس الحربى الخالص ، وهنا تظهر البناءات الديموقراطية مثل البرلمانات ومجلس الوزراء . وتزدهر الأنشطة الصناعية مستقلة عن الضبط السياسى المباشر ، ويتحرر الفرد من سيطرة الدولة ، ويصبح أساس تكامل المجتمع الصناعي متمثلا فى التعاون الطوعى ، اذ يدخل الناس فى علاقات كل مع الآخر بحرية ويتعاقد . فكل من المجتمعين متعارض من حيث الأساس . فأساس تكامل المجتمع الصناعي هو مبدأ الحرية ، ويتفاعل الناس لتكوين تدرجات تعاقدية . وهناك حد أدنى للتدخل السياسى . وهكذا يرى سبنسر في النهاية المجتمع الصناعي كما فعل سميث بالنسبة لأقتصاد التنافس . وتصبح القوى أكثر تمايزاً وتبعثراً — ويصبح الانسان الحر أكثر تحركا — كما يصبح التكامل متأثراً بالمصالح الفردية المتوازنة فى ذلك النسق المتبادل للعلاقة

طوعياً . وهكذا يصبح التكامل الاجتماعى النشط للمجتمع الصناعى غير ضرورى بالنسبة لسبنسر مثلما كان التنظيم السياسى النشط عند سميث .

ويعتبر كتاب « تقسيم العمل الإجتماعى » لدوركايم أعظم مؤلف يضم قضايا التكامل الاقتصادى فقد اهتم دوركايم بادىء الامر بالطريق التي بواسطتها تتكامل الحياة الإجتماعية وتنتظم ولذلك عقد ثنائية بين نموذجين هما المجتمع الانقسامى والمجتمع المعقد والنموذج الأول هو مجتمع متجانس حيث يتحدد تقسيم العمل الاجتماعى وفقاً للجنس والعمر ، والتضامن فيه آلياً mechanical وأى سلوك منحرف يقابل برد فعل صارم وقاس حيث يعكس هذا العقاب القيم الجمعية للمجتمع الانقسامى . كما يشتمل التضامن الآلى خضوع الفرد لشعور جمعى غير متمايز . ويتشابه هذا النوع من التضامن مع التعاون الالزامى الذى قال به سبنسر . والمجتمع المتمايز عند دوركايم يتشابه مع المجتمع الصناعى عند سبنسر ، فالكل منهما بناءات للدور المتخصص ، وكل منهما يشجع على ظهور التمايزات الفردية ، ويتحرر من الإحتكار أو التحكم الكلى للمجتمعات الانقساميه المتجانسة أما أوجه الإختلاف بين التصوريين عن المجتمعات المعقدة فيمكن فى كيفية تكامل بعض هذه المجتمعات ،ولقد وجد دوركايم بعض أوجه التكامل — الذى عبر عنه بالتضامن العضوى — بصفة مبدئية فى القوانين التعويضية التى تحكم الظروف التى من خلالها تقسيم العلاقات التعاقدية . وهناك أشكال أخرى للتعاقد العضوى مثل العادات والإتفاقيات التجارية وتعاقدات الوكالات الإقتصادية . وهنا يختلف دوركايم عن سبنسر ، حيث يركز على تزايد تكامل المجتمعات المعقدة أكثر من النظر اليها على أنها نتاج ردود فعل فردية (٩٨)

ولقد أعاد ماكس فيبر Max Weber إحياء إستخدام هذه التصورات المجردة فى المقارن تحليله للمجتمعات . حيث عمل - بصفة خاصة - على تطوير وتوسيع فكرة النموذج المثالى Ideal Type ، وهو نوع من التأكيد على وجه واحد ، بواسطة تأليف الظواهر الفردية الاكثر انتشار وترشيداً وبقاء ، والتي تفقد أحيانا صفتها المحسوسه والتي يمكن ترتيبها - عن طريق الباحث - من خلال بناء تحليلى موحد . ويشير فيبر إلى نوعين من التركيبات الخاصة بالنموذج المثالى وهما : الاشكال الفريدة تاريخياً » و « الرأسمالية البورجوازية الصناعية الرشيدة » . وانشغل فيبر بالظروف التي من خلالها تنبثق الرأسمالية الصناعية للنموذج الغربى الحديث . . كما أكد على تنظيم توزيع النقود والتبادل من الناحية السياسية والقانونية . فالرأسمالية الرشيدة لا تستطيع إحياء ذاتها بدون سلطة سياسية تنظم النقود المرتبطة نسبيا بقيم ثابتة ، كذلك فان فيبر يرى أن النموذج الوسيط للتبادل يكمن فى تقدم وتعميم تداول النقود ، طالما أن التداول يسمح بتوسيع السوق وإيجاد الارصدة . وأخيراً ركز فيبر - مثل دوركايم - على أهمية الاطار القانونى لضمان صحة التعاقدات ، وضمان سيطرة التنظيمات القانونية فى نسق الادارة الوظيفى والقضائى (٩٩) .

ويتحدث ماكس فيبر عن نوع خاص من النشاط الاقتصادى ، يسميه نشاطا رأسماليا ، ويعتبره منطلقا للرأسمالية الحديثة ، يحمل بذورها ولكنه لا يماثلها . وهذا النشاط هو ذاته الذى نسميه هنا « رأسماليا » ، نشاط يتوقع الربح من استخدام كل الظروف المواتية للقيادة بالمبادله ، أى أنه يستند على فرص سلمية « مبدئيا » للربح . وهو يرى أنه ينبغى لهذا النشاط أن يكون ،

إلى حد ما على الاقل ، نشاطا متبصرا ، عقلانيا ، نشاطا « متطابقا مع حسابات بالنسبة إلى رأس المال . . . لأن الأمر الهام هو أن يكون هناك حساب لرأس المال وفقا لمعايير نقدية ، سواء أكان ذلك بطريق المحاسبة الحديثة أم بأية صورة أخرى ، مهما تكن بدائيه » . ثم يضيف إلى ذلك قوله « بهذا المعنى يمكن القول أن الرأسمالية والمشروعات الرأسمالية ، بل حتى درجة عالية من ترشيد الحساب الرأسمالى قد وجدت فى كل بلدان العالم المتمدنة , فى الصين والهند ، وبابل ومصر ، وفي حضارة البحر المتوسط القديمة ، وفى العصور الوسطى ، كما في الأزمنة الحديثة وهو يرى أن ما يميز الرأسمالية العربية الحديثة هو ، بصورة خاصة ، إنماء الاشكال القديمة « بتنظيم رأسمالى عقلانى للعمل الحر « الذى يرتبط بالفصل القانونى بين الفاعلية الاقتصادية والفاعلية المنزلية وكذلك بمحاسبة عقلانية رشيدة (١٠٠) .

والمجتمع الذى ولد فيه الاسلام ، مجتمع مكة ، كان مركز للتجارة الرأسمالية . فسكان مكه ، من قبيلة قريش ، كانوا يستثمرون رؤس أموالهم بالتجارة وبالقرض بفائدة ، وفق ما يسمية ماكس فيبر بالأسلوب العقلانى فهم بشراء السلع وبيعها لم يكونوا يهدفون إلا الى تنمية رؤوس أموالهم تلك. لا يخفف من ولوعهم باستغلال كل فرص الكسب أى عامل أخلاقى أو دينى ولا اى وازع من وجاهة (١١) .

ومع تطور كل من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع . تحددت اتجاهات دراسة اقتصاديات المجتمع وفق مختلف الاتجاهات التي تمتد جذورها إلى ما سبق من اتجاهات . ويمكن أن نعرض فيما يلى بعض الاتجاهات الحديثة فى علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ، وكيف استطاع علم الاجتماع الاقتصادى أن يخط

طريقه وسط هذه الاتجاهات الحديثة .

فلقد ظهر فى علم الاقتصاد اتجاهات حديثة من أهمها « اقتصاديات الرفاهية Welfare Economics » الذى تزايد الاهتمام به حديثا ، ويركز هذا الفرع من العلم على تطبيق مبادىء علم الاقتصاد على اجراءات اتخاذ سياسة اقتصادية تهدف إلى رفاهية الفرد ، والمجتمع المحلى . وبمعنى آخر فان « اقتصاديات الرفاهية » تبحث فى كيفية وضع معايير أو محكات علماء الاقتصاد وصانعى القرار السياسى أو ما ينبغى أن يفعلوه فى اختيارهم بين سياسات بديلة وبين الحسن والسىء من النظم . ويمكن افتراض أن اقتصاديات الرفاهية توصى بالسياسة الضريبية وغيرها من المسائل العامة على أساس مبادىء علم الاقتصاد (١٠٢) .

كما ظهرت نظرية اتخاذ القرار التنظيمى تطويراً للمدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة حول الشركات ومختلف التنظيمات ونظرية اللعب Game Theory التى تهتم بالسلوك وتوقعه وتطبق فى مجالات التنافس وعلاقات العمل واتخاذ القرار والتجارة الدولية وغيرها . كذلك ظهرت الاقتصاديات الراديكالية التى ميزت ستينات هذا القرن وارتبطت بالاقتصاديات الماركسية واهتمت بالابعاد السياسية الدولية والتفاوت فى الدخل ومصادر الثروة (١٠٣) .

* * *

هذه ملامح الاتجاهات الحديثة فى النظرية الاقتصادية ، أوردناها لكى نتبين موقع القضايا الاقتصاديه فى الاسلام منها ، وكيف تتفق بعضها مع

قضاياه تختلف . والخلاصة أن نظـام الملكية الجماعية معترف به فى جميع النظم والشرائع فليس ثم شريعة إنسانية لم تقهر الملكية الجماعية فى صورة ما وليس ثم أمة قديمة ولاحديثة لا يوجد فيها مظهر من مظاهر هذه الملكية . وانما الخلاف بين الأمم والشرائع فى هذه الناحية ينحصر فى موقفها حيال الصورة الثانية من الملكية ، وهي الملكية الفردية . وقد إنقسمت فى هـــذا الصدد فريقين : أحدها أصحاب المذهب الشيوعى ، وهم الذين لايقرون الملكية الفردية على الاطلاق ، أو لا يقرونها إلا فى أمور ليست ذات بال فى شئون الانتاج ، فجميع الملكيات . أو بعبارة أدق جميع الملكيـات ذات الاهمية فى الانتاج ، ملكيات جماعية فى هذا النظام ، تملكها الدولة نفسهـا وتوزع الجهود اللازمة لاستغلالها ونتائج ثمراتها على أفراد الشعب وفـق ماترضيه من نظم وأوضاع . والفريق الآخر أصحاب المذهب الفردى وهم الذين يقرون الملكية الفردية فى العقار والمنقول ومصادر الانتاج . وينقسم هذا الفريق الأخير طائفتين تختلف كلتاهما عن الأخرى فى مواقفهـا حيـال حقوق الملكية الفردية وواجباتها ، وهما : أصحاب المذهب الرأسمالى ، وأصحاب المذهب الاشتراكي (١٠٤).

ولاتخرج النظم الاقتصادية إذن عن خمسـة أنواع (١٠٥).

١ ــ نظام شيوعي يلغى رأس المال الفردى والملكية الفردية ،

٢ ــ ونظام رأسمالى يطلق العنان لرأس المال الفردى ،

٣ ــ ونظام اشتراكي متطرف إلى اليسار وقريب من النظـام الشيوعى يقر رأس المال الفردى ولكن يمعن في إضعافه ،

٤ ـ ونظام اشتراكي متطرف إلى اليمين وقريب من النظام الرأسمالى يجنح إلى تخفيف رقابته على رأس المال الفردى ،

٥ ـ ونظام اشتراكي وسط بين النظامين الآخرين .

* * *

والنظام الاقتصادى فى الاسلام ليس إذن نظاما شيوعا . لأنه يقر الملكية الفردية ويحميها ، وليس نظاماً رأسماليا ، لأنه لايطلق العنان لرأس المال ، بل يحرص على تجريدة من وسائل السيطرة والنفوذ ، وليس من النظم الاشتراكية المتطرفة إلى اليسار ، لأنه لا يمحن فى إضعاف رأس المال الفردى بل يفسح له المجال للقيام بوظيفته فى حدود المصلحة العامة بوصفه عاملامهماً من عوامل الانتاج ، وليس من النظم الاشتراكية المتطرفة إلى اليمين ، لأنه لايجنح مثلها الى تخفيف رقابته على الملكية الفردية ورأس المال الفردى (١٠٦) .

وقضية العلاقة بين الرأسمالية والاسلام قد ناقشها المسلمون والمستشرقون ، ورجال الاقتصاد والمؤرخون الاوربيون معا ، ولم يكن هذا نقاشاً فى الفراغ : فالمسلمون ـ تحت سلطان الايمان أو القومية ، أو كليهما معا ـ كانو يحرصون على أن يثبتوا أن ميراثهم الدينى لايحول أبداً دون الأخذ بالمناهج الاقتصادية الحديثة والتطورية ، أو أن هذا الميراث موجه بطبيعته نحو العدالة الاقتصادية والاجتماعية . أما العلماء الأوربيون الذين ينظرون منهم الى الاسلام نظرة الود أخذوا هم أيضا بواحد من هذين الرأيين ، بينما حاول الكارهون لهمنهم (ومعهم جحفل من الدعاة الذين لايؤيدهم أى علم) أن يثبتوا أن الاسلام ،

اذ يمنع تابعيه من أية مبادرة اقتصادية تقدميه يحكم عليهم بالجمود والقعود ، أو أنه (في تفسير متأخر) يدفعهم بالحتم إلى تحالف شيطانى مع الشيوعية الفاسدة ، وفى الحالتين يمكن أن يستنتج أن الواجب يقضى بمحاربة هذه الشعوب حرصا على تقدم المدنية بصورة عامة . ولنلاحظ أن كل هذه المواقف ، على بالغ تناقضها ، تستند جميعا إلى هذه الفرضية القبلية الضمنية : وهى أن المجتمعات – أى الناس في عصر ما ومنطقة ما – تلتزم دائما بعقيدة مسبقة ، فوقية ، وتتقيد بتعاليمها ، وتتشبع بروحها دون تبديل جوهرى ، ودون مواءمة بينها وبين ظروف معاشها وماتوحى به هذه الظروف ضمنيا إليها من أساليب تفكير . وهذه الفرضية القبلية التى قد لايعى وجودها أكثر أصحاب تلك الآراء ، تدخل الفساد والبطلان على الموضوع نفسه (١٠١).

أقام الإسلام بنيان نظامه الاقتصادى على ثلاث دعائم رئيسية تعمل متضافرة على تحقيق المساواة فى شئون الاقتصاد (١٠١) . (الدعامة الأولى) تتمثل فى إقرار الملكية الفردية حمايتها حماية ثمرات العمل الانسانى (الدعامة الثانية) تتمثل فيما يدخله الاسلام على حقوق الملكية الفردية من قيود وما يضعه على كاهل مالكها من واجبات، كي يحقق ما يهدف إليه من اقرار العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادى وتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض ، واتقاء تضخم الثروات وتجمعها فى أيد قليلة ، وتجريد رأس المال من وسائل الجبروت والطغيان والسيطرة على شئون الحياة ، وضمان حياة إنسانية كريمة لافراد الطبقات الدنيا والطبقات الكادحة (الدعامة الثالثة) تتمثل فى الاسس العامة التى يقيم عليها الاسلام العلاقات الاقتصادية بين

الناس . فالاسلام ـ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ لايقيم هذه العلاقات على أسس نفعية مادية كما تفعل النظم الاخرى ، وانما يقيمها على أسس انسانية خلقية ، يتحقق بفضلها التكافل والتعاون والتحاب والتواد والتراحم بين الناس بعضهم مع بعض ، والتواصى بالبر والخير والعدل والاحسان واحترام الشخصية الانسانية التي كرمها الله ، فينظر كل فرد إلى الآخر على أنه غاية لاعلى أنه وسيلة تستخدم لجلب المنفعة ، ويحب كل فرد لغيرة ما يحبه لنفسه ويكره له مايكره لنفسه .

خامسا : الاجتماع الاقتصادى وقضايا التنمية :

يتحدث كثير من علماء الاقتصاد والتنمية عن الدول الفقير والدول الغنية من حيث متوسط دخل الأفراد السنوى . وفي هذا يفرقون بين نماذج المجتمعات على أساس خطوات التنمية التي خطاها كل مجتمع ، وكذلك على أساس كيفية استغلال الموارد الطبيعية (١٠٩). ويمكن القول بأن النظام الاقتصادى للدولة الفقيرة متخلف من ناحية التنمية بمعنى أنه توجد موارد طبيعية لم يتم تطويرها بعد كما لم تستخدم موارد طبيعية إضافية لايمكن للعمل ورأس المال أن يساهما إلا مساهمة محدودة فى الدخل والقومى . ويعزى فقر الدول المتخلفة إلى عدم نجاحها فى التغلب على قلة الموارد الطبيعية عن طريق التغير فى الفن الصناعى والتنظيم الاجتماعى والاقتصادى (١١٠) .

ويرجع شيث تفاوت درجة التنمية الاقتصادية إلى الاختلاف الواسع المدى بين مستويات الحياة فى الدول المتقدمة والدول النامية . وهـذا البعد اقتصادى Economic - distance قد اتسع واقعيا بمرور الزمن (١١١).

ويعدد ريتشارد جيل معوقات التنمية حيث يحصرها فى صعوبة التكيف مع التكنولوجية الغربية ، وعدم الاستعداد الثورة الصناعية . والمشكلات السكانية فى الدول النامية ، وعدم إستغلال فرص النمو الذاتى للدول النامية (١١٢).

وهناك فرق بين التخطيط الوظيفى Functional planning والتخطيط البنائى Structural planning حيث اختلف مفكروا الإقتصاد فيما بينهم حول أهمية كل من هذين النوعين . إلا أنه من الممكن القول بأن التخطيط البنائى بامكانه أن يحقق آمال وتطلعات مستقبل أفضل لبعض البلدان (١١٣). فلم يحظ التخطيط الاقتصادى فى الإتحاد السوفيتى بنفس الأهمية التى نالها فى المجتمعات الرأسمالية . حيث استفاد التخطيط الاقتصادى فى هذه المجتمعات بما حققه اقتصاد المشروعات الخاصة من دراسات تهدف إلى تراكم رأس المال .(١١٤)

ولا يمكن القول أن هذه الدول تعانى عجزاً مطلقا فى مواردها الطبيعية . فمن جهه موارد الأرض الزراعية مثلا توجد مساحات شاسعة من التربة التي لم يتم إعدادها للزارعة بعد دول أسيا وأوريقيا وأمريكا اللاتينية . وبواسطة مشاريع الرى يمكن تحويل ملايين من الأفدنة غير المستعملة إلى أرض زراعية ، فجوهر المشكلة الخاصة بقدرة الكرة الأرضية على تحمل سكانها ليس ندرة الأرض الخصبة بالنسبة لعدد الاشخاص المراد إطعامهم ، ولكنه عجز الإنسان عن أن يستخدم إستخداما كاملا الموارد الطبيعة التي فى متناول يده وإلى جانب الاراضى الزراعية فى الدول الفقيرة يوجد إحتياطى عظيم من الثروة المعدنية إلى جانب الاحتياطى غير المستعمل من القوة المائية ، وبوجه عام فتلك الدول

تمتلك الموارد الطبيعية ولكن هذه الموارد أما أنها لم تستعمل إطلاقا أو هى تستعمل بدرجة غير كاملة أو يساء إستعمالها . والاستخدام الكامل لهذه الموارد يتوقف على القدرة للوصول إلى مصادر الانتاج وعلى صلاحية المعرفة الفنية وعلى تجميع رأس المال وعلى حجم السوق (١١٥).

لاغنى عن التوسع فى السياسة المالية واستخدامها بدرجة فعالة للتعجيل والنهوض بالتنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة ويمكن أن تحدث السياسة المتعلقة بدخل الحكومة ونفقاتها أربع نتائج هامة : فهي تؤثر فى تخصيص الموارد للانتاج وتغير من توزيع الدخل ، وتنهض بتجميع رأس المالى،وتحد من التضخم . وبتأثير النظم الخاصة بالدخل والنفقات الحكومية فى مرونة حركة عوامل الإنتاج فانها تؤثر على تخصيص الموارد ، ومن جهة التنمية فان ضريبة الأرض وضريبةالملكية يمكن أن تؤثر على نظام تملك الأراضى ، كما أن الاعفاءات من الضريبة والتمييز فيها يمكن أن تؤثر علىتوجيه الإستثمار إلى قطاعاتمعينة . فالضرائب يمكن أن تشجع السلع ذاتالتكاليفالاجتماعية بينما الإعاناتالحكومية يمكن أن تشجع الصناعات ذات الفوائد الاجتماعية ، وتدل الاجراءات المالية من توزيع الدخل . مثال ذلك أن الانفاق الحكومى على التعليم والصحة يزيد من مرونة حركة المهن المختلفة ويسمح برفعدرجات العمال . وتؤثر ضرية الأراضى على توزيع ملكية الإراضى كما أن نظام الضرائب والإعانات يمكن أن يغير من درجة المنافسة في قطاعات إقتصادية مختلفة (١١٦) .

ولهذا يجب أن تفرض الحكومة الضرائب التي تشجع العمل والإنتاج والادخار والاستثمار وتساعد في نفس الوقت على حسن توزيع الموراد المتاحة

وعوامل الانتاج بين الأغراض المختلفة . ومن هذه الضرائب إعفاء بعض الاستثمارات الهامة من ضرائب الأرباح لفترة معينة ، وفرض ضرائب على أوجه الانفاق والاستثمار غير المرغوب فيها . كما ينبغي التوسع في نظام الادخار الاجبارى الذى يستهدف اقتطاع نسبة مئوية من الأجور والمهايا لمقابلة مكافآت ترك الخدمة ومطالب الشيخوخة (١١٧).

فكل ما يحقق التنمية الاقتصادية ينفق عليه من بيت المال ، الذى تتكون معظم وارداته من الضرائب ، وهكذا اتخذت الضرائب الاسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وسواء كانت هذه التنمية احدى غايات الضريبة أو كانت وسيلة لفرضها فان ذلك يحقق القول : بأن التنمية الإقتصادية احدى أغراض الضريبة (١١٨) .

ولم يكن الغرض من فرض الضرائب الإسلامية الحصول على مال فقط بل كانت هناك أغراض أخرى سياسية اجتماعية واقتصادية . ولما كان الهدف من فرض الضرائب تعميم النفع ، فليس من مقتضيات ذلك أن تفرض الضريبة على الممولين بطريقة جامدة لا تراعي ظروفهم ، ولا تهتم بتوفير العدل الذى يتطلبه الشارع فى كل شئون الحياة فى المجتمع . وأحكام الشريعة الإسلامية تفيض بالأمثلة التي ترينا كيف روعيت ظروف الممولين وأعفيت أجزاء من أموالهم من دفع الضريبة (١١٩).

مراجع الفصل الأول

1) Thomas F. O'Dea, The Sociology of Religion, Prentice — Hall of India Private Limited, New Delhi, 1969 p. 83.

٢) عبد المنعم البيه ، التنظيم الإقتصادى، دار الجامعات المصرية ، ١٩٥٨، ص ٢٥ – ٢٦.

٣) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

4) John V. Van Sickle and Benjamin A Rogge Introduction to Economics D. Van Nostrand com , Princeton, 1968, p. 3.

5) Ibid., p. 6.

6) Ibid , p. 4.

٧) محمود محمد بابلى ، الإقتصادى في ضوء الشريعة الإسلامية ، مطبعة المدينة ، الرياض ، ١٩٧٦ ، ص ٥٦ .

٨) المرجع السابق ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .

٩) المرجع السابق ، ص٣٢ – ٣٤ .

١٠) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

11) M. L; Seth, Theory & Practice of Economic Planning, S. chand & Co., New Delhi, 1969, pp. 59–62 & also : Lorie Tarshis, Modern Economics, Hoghton Mifflin Co., Boston, 1967, pp. 600—619.

١٢) أ. هـ . هانسون ، المشروع العام والتنمية الإقتصادية ، ترجمة محمد أمين إبراهيم ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٢ – ١٣٣ .

١٣) أبى الحسن على بن محمد الماوردى ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١١٣ .

١٤) أبو الحسن القدورى ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

١٥) هانسون ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

١٦) عبد العزيز العلى النعيم ، نظام الضرائب فى الإسلام ، دار الإتحاد العربى للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٨٣ .

١٧) بدوى عبد اللطيف عوض ، النظام المالى الإسلامى المقارن ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٧٢ ، ص ٦٦ – ٦٧ .

١٨) هانسون ، مرجع مذكور ، ص ١٤٧ .

١٩) عبد العزيز العلى النعيم ، مرجع مذكور ، ص ٣٨٩ – ٣٩٠ .

٢٠) بدوى عبد اللطيف عوض ، مرجع مذكور ، ص ٥١ .

٢١) المرجع قبل السابق ، ص ٢٠٤ .

٢٢) المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٣٩ – ٣٧٢ .

٢٤) هانسون ، مرجع مذكور ، ص ١٣٤ – ١٣٥ .

٢٥) محمودى محمد نور ، حول النظام المالى في الاسلام ، مكتبة عين شمس ١٩٧٥ ، ص ٢٩ .

٢٦) المرجع السابق ، ص ٣٩ وكذلك : الشيخ عبد الرحمن حسن وآخرين ، الزكاة والوقوف ونفقات الأقارب كمصدر لتمويل مشروعات التكافل الاجتماعى ، حلقة الدراسات العربية لجامعة الدول العربية ، الدورة الثالثة ، ص ٢٦٥ – ٩٥٢ .

٢٧) بدوى عبد اللطيف ، مرجع مذكور ، ص ١٠١ – ١٠٢ .

٢٨) سورة التوبة : الآية ٦٠ .

٢٩) سورة الأنفال ، الآية ٤ .

٣٠) هانسون ، مرجع مذكور ، ص ٢٨٧ .

٣١) عبد المنعم البيه ، التنظيم الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٥٨ ، ص ١٠٢ .

٣٢) المرجع السابق ، ص ١٠٣ – ١٠٤ .

٣٣) أريك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ترجمة راشد البراوى ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٢١٦ – ٢١٧ .

٣٤) المرجع قبل السابق ، ص ١٦ .

٣٥) مصطفى الخشاب ، دراسات فى الاجتماع الاقتصادى ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٧ ، ص ٢٤ .

٣٦) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

٣٧) عبد المنعم البيه ، مرجع مذكور ، ص ٩٤ .

38) John V. Van Sickle & Bentamin A Rogge, op. cit, p. 15.

٣٩) أريك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، مرجع مذكور ، ص ٢٥٣ .

٤٠) المرجع السابق ، ص ٢٥٣ – ٢٥٤ .

٤١) المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

42) Richard T. Gill, Economic development: Past and Present, Prentice-Hall of India Private Limited, New Delhi,

1970, pp. 8 – 9, & also : Lorie Tarshis, Modern Economics, op. cit., pp. 620 — 639.

43) Jo n V. Van Sickle & Benjamin A. Rogge, op. cit., pp. 175 – 186.

٤) مصطفى الخشاب ، مرجع مذكور ، ص ١١٦ – ١١٧ .

٤٥) على عبد الواحد وافى ، المساوة فى الاسلام ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧١ ، ص ٧٩ .

٤٦) حسن شحاته سعفان ، دراسات فى علم الاجتماع الاقتصادى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المطبعة العالمية ، ١٩٧١ ، ص ٣٨ .

٤٧) مكسيم رودنسون ، الاسلام والرأسمالية ، ترجمة نزيه الحكيم ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٨٣ .

٤٨) الضرر في البيع هو بيع مالا يوثق بتسلمه ، كبيع السمك فى الماء أو الطير فى الهواء ، أو بيع ما يجهله المتبايعان .

٤٩) المرجع السابق ، ص ٣٣ .

٥٠) أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الثانى : الأنساق ، ص ١٨٣ .

٥١) المرجع السابق ، ص ١٣٠ – ١٣١ .

٥٢) مصطفى الخشاب ، مرجع مذكور ، ص ١٠٨ – ١٠٩ .

٥٣) المرجع السابق ، ص ١٠٩ – ١١٠ .

٥٤) عبد المنعم البيه ، مرجع مذكور ، ص ١٠٧ .

55) G. B Richardson, Economic Theory, Hutchison nuniversity Library, 1966, p. 111.

٥٦) على عبد الواحد وافى ، المساواة فى الاسلام ، مرجع مذكور ، ص ٨٠ – ٨٣ .

٥٧) مكسيم رودنسون ، مرجع سابق ، ص ٣٧ – ٢٨ .

٥٨) المرجع السابق ، ص ٤٧ .

59) John V. Van Sickle & Benjamin A. Rogge, op. cit., pp. 35 – 36.

٦٠) أحمد أبو زيد ، مرجع مذكور ، ص ٢١٠ .

٦١) مصفى الخشاب ، مرجع مذكور ، ص ١٥ – ١٦ .

٦٢) على عبد الواحد وافى ، المساواة فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٨٨ – ٩٩ .

٦٣) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

٦٤) سيد قطب ، العدالة الاجتماعية فى الاسلام ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٩ ١ .

٦٥) المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

٦٦) سورة الحشر ، الآية ٧ .

٦٧) المرجع قبل السابق ، ص ١١٦ . ولقد وجد ماكس فيبر Weber أن الطبقات التجارية الغنية تنأى عن الأعتقاد فى فكرة التعويض الأخلاقى كما يظهر ذلك بالنسبة للطبقات وسطى الدنيا .

(Themas F. O'Dea, op. cit., p 58)

٦٨) على عبد الواحد وفى ، مرجع سابق : ص ٨٥ .

٦٩) هانسون ، مرجع مذكور ، ص ٧١ — ٧٢ .

٧٠) أريك رول ، مرجع مذكور، ص ٤٠٦ — ٤٠٧ ويمكن استخلاص نتيجتين هامتين عن علاقة الدين بالتدرج الطبقي من خلال البحوث التي قام بها ماكس فيبر على الديانات العالمية إذ وجد في تاريخ الديانات المسيحية واليهودية والإسلام والهندوسية والبوذية والكنفوشيوسية والطاوية (والأديان الثلاثة الأخيرة خاصة بالصين) ، علاقة واضحة وملحوظة بين الوضع الاجتماعى والميل إلى قبول وجهات نظر عالمية دينية مختلفة . ويلاحظ — أيضا — أن ليس هناك تحديد قاطع لوجهة نظر دينية تتحدد عن طريق التدرج الطبقي . وقد اهتم فيبر بالديانات التي تعتنقها مختلف الطبقات . أنظر :

Max Weber, The Sociology of Religion, trns. by Ephraim Fischoff, Beacon Press, Boston, 1963, pp. 95 – 96.

٧١) مصطفى الخشاب ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

72) G B. Richardson, op. cit , p. 186.

73) H. H. Gerth & C. Wright Mills, From Max Weber: Essays in Sociology, oxford University press, N. y., 1958, p. 331.

٧٤) محمد ضياء الدين الريس ، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، دار الأنصار ، ١٩٧٧ ، ص ٣٤٠ .

٧٥) محمود محمد نور، حول النظام المالى فى الإسلام ، مكتبة عين شمس، ١٩٧٥ ، ص ٢٥ — ٢٦ .

٧٦) سورة آل عمران ، الآية ١٤ .

٧٧) سورة آل عمران ، الآية ٧٥ .

٧٨) محمد ضياء الدين الريس ، مرجع سابق ، ص ٣٦٤ .

79) Gerth & C. Wright Mills, op. cit., pp. 162 – 163

٨٠) أحمد أبو زيد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

٨١) مصطفى الخشاب ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

٨٢) المرجع السابق ، ص ٩ .

٨٣) المرجع السابق ، ص ١٠ .

٨٤) المرجع السابق ، ص ١١١ – ١١٢ .

٨٥) المرجع السابق ، ص ١٩ .

٨٦) أريك رول ، مرجع مذكور ، ص ٤٣

٨٧) مكسيم رودنسون ، مرجع مذكور ، ص ٣٢ .

٨٨) مصطفى الخشاب ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

٨٩) المرجع قبل السابق ، ص ٥٠ .

٩٠) المرجع السابق ، ص ٥١ .

91) Loric Torshis, op. cit., pp. 294 – 295.

92) Neil J. Smelser, The Sociology of Economic Life, prentice – Hall, New Jersey, 1976, pp 4 — 6.

93) Ibid . pp. 6 – 7.

94) Ibid ; pp. 7 – 9.

٩٥) مكسيم رودنسون ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

96) Smelser, op cit., pp. 10 – 12.

97) Ibid . pp. 13 – 15.

98) Ibid , pp. 15 – 17.

99) Ibid, pp. 17 – 18

١٠٠) مكسيم رودنسون ، مرجع مذكور ، ص ٢٦ – ١٧ .

١٠١) المرجع السابق ، ص٤٣.

102) Smelser, op. cit., pp. 23 24.

103) Ibid.; pp. 23 — 26.

١٠٤) على عبد الواحد وافى . المساواة فى الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

١٠٥) المرجع السابق ، ص ٧٠ .

١٠٦) المرجع السابق ، ص ٧٣ .

١٠٧) مكسيم رودنسون ، مرجع مذكور ، ص ٢١ – ٢٢ .

١٠٨) على عبد الواحد وافى ، مرجع سابق . ص ٧٤ – ٧٥ .

109) H. Myint, The Economics of the developing countries, Hutchinson Uni. Library, London, 1968, pp. 9 – 23.

١١٠) ميير بالدوين ، التنمية الإقتصادية ، ترجمة جرانت اسكندر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ ، ص ٩٧ .

111) M. L. Seth; Theory & Practice of Economic planning, S. Chand co., Now Delhi, 1969, p. 7.

112) Richard T. Gill, Economic development : past & present, op. cit., pp 86 — 89.

113) op. cit., p. 32.

114) Ibid., p. 68.

١١٥) ميير بالدوين ، مرجع مذكور ، ص ٩٧ .

١١٦) المرجع السابق . ص ١١٩ .

١١٧) بنيامين هيجنز ، التنمية الإقتصادية ، مجموعة اخترنا لك ، العدد ١٢١ ، ص ١١٤ .

١١٨) عبد العزيز العلى النعيم ، مرجع مذكور ، ص ٢٠٣

١١٩) المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

الفصل الثانى

الفـــائض الاجتماعى*

- تمهيـــد

أولا : مفهوم الفائض الاجتماعى

(١) ريع الأرض والفائض الإجتماعى .

(٢) الربح والفائض الإجتماعى .

(٣) الريع والأرباح .

(٤) فائض القيمة .

ثانيا : نظريات الفائض الاجتماعى :

- النظرية الماركسية :

(١) نظرية القيمة .

(٢) نظرية فائض القيمة .

(٣) نظرية التراكم .

- بول باران والفائض الاجتماعى : الفائض الحقيقى ، الفائض الممكن والفائض المخطط .

- شارلز بتلهايم والفائض الاجتماعى : الفائض الجارى ، الفائض المتاح للتنمية ، والفائض المستخدم فى التنمية .

- سمير أمين والفائض الاجتماعى : الأفكار الأساسية - التبادل غير المتكافىء والفائض الاجتماعى.

ثالثا : أهمية الفائض الإجتماعى والتنمية فى العالم التابع .

---

*) كتب هذا الفصل الدكتور عادل مختار الهوارى استاذ علم الاجتماع المساعد ورئيس قسم الاجتماع بكلية آداب - بنها جامعة الزقازيق .

الفائض الاجتماعى

تمهيـــد :

من المعروف أن كل العلوم مهما كانت أنواعها تستعمل طريقتين اثنتين فى تحليلها هما :

(١) الطريقة الاستنباطية :

وتعتمد على وضع فروض تقبل صحتها بصفة مسبقة ويستخرج من هذه الفروض قوانين وأحكام تتعلق بوضعيات وحالات معينة . فالفروض الأولية منطلقات عامة لا يناقش فى مدى إلتصاقها بالواقع والأحكام الصادرة مستخرجات ثانوية تخضع إلى المنطق البشرى . والمعروف أن الرياضيات تكون العلم الذى يعتمد بالأساس على الطريقة الاستنباطية .

(٢) الطريقة الاستقرائية :

وتعتمد على مشاهدة أكبر قدر من الوقائع أى من الوضعيات الخاصة ثم استخراج أحكام من هذه المشاهدات وتعميمها فى شكل قوانين تفسيرية للوقائع وهكذا يقدم الكميائى على القيام بعدة تجارب فاذا لاحـــظ أن كل التجارب التى قام بها فى ظروف معينة تؤدى إلى نفس النتائج استخرج من ذلك قانونا عاما .

ولقد أقدم علم الإقتصاد على إستعمال الطريقتين معاً ولكن الأهمية النسبية لكل طريقة اختلفت باختلاف المدارس الإقتصادية . لقد كان الكلاسيكيون يستعملون الطريقة الاستنباطية حرصا منهم على البقاء فى حدود عملية محضة

فانطلقوا من فروض أعدوها أرضية واعتبروا أن صلاحيتها لا تناقش ، وهكذا درسوا عنصراً اقتصاديا منعزلا عن كل التيارات الإجتماعية والخارجية ومحتدما لمجـــرد بواعث داخلية اعتبروه « الإنسان الإقتصادى » ، وهو الإنسان الذى يعمل ويجتهد قصد الإستجابة لرغباته وإنطلاقا من باعث واحد أو دافع واحد هو باعث المصلحة الخاصة . إن المصلحة الخاصة هى الأرضية الأولى التى تفترض صحتهـــا وعلى أساسها بنى الكلاسيكيون كلهم منهجم القائل بضرورة هيمنة الفرد على الجماعة . إن الفرد هو العنصر الوحيد الذى يشعر ويعى بمصلحته الخاصة وهو مدفوع فى إجتهاده من أجل إشباع رغبته بنوع من العقلانية ويؤدى دفاع كل فرد على مصلحته الخاصة إلى الوصول إلى المصلحة العامة . إن إختيار الكلاسيكيين التحليل التجريدى كان يطابق الفلسفة المهيمنة فى الدول الأوروبية فى تلك الفترة والقائلة بالحرية الإقتصادية وكان ذلك ناتجا عن عدم وجود إمكانيات علمية يستعملها العلماء لمشاهدة الوقائع الإقتصادية ، وليس معنى ذلك أنهم أهملوا مشاهدة الواقع بصفة كاملة لأننا نلتقى فى كتاباتهم بوصف للأوضاع ، ولعـــل الأوضاع والبنيات كما لاحظوها كانت تنسجم وطريقة التحايل التى استعملوها حيث أنهـا كانت أوضاعا تتسم بانعدام تدخل الدولة وعدم وجود الوحدات الكبرى وهيمنة نشاط الفرد .

أما الطريقة الإستقرائية فلقـــد خلص إليها الإقتصاديون منذ بداية دراستهم . فالمركانتليـون في القرن السادس عشر إستخرجوا قوانينهم الإقتصادية المتعلقة بالنفوذ مثلا نتيجة مشاهداتهم تدفق المعـادن النفيسة من القارة الأمريكية إلى القارة الأوروبية وجاء التيار التاريخى فى القرن التاسع

عشر عن طريق إقتصاديين ألمانيين ليدعم طريقة التحليل الاستقرائي و ليرفض تعميم القوانين و يعتبر أن علم الإقتصاد هو علم مشاهدة الواقع وأن الأحكام قد تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة . وجاء التيار الماركسي ليعطي تفسيراً تاريخيا للأحداث الاقتصادية معتبراً أن العلاقات الموجودة بين الأفـــراد والجماعات هي علاقات مرحلية نابعة من فترة تاريخية معينة . وكان لإستعمال الاقتصاد وسائل البحث الاجتماعي ووسائل الإحصاء ولانتشـار التحليل البنيوي أثر في تدعيم الطرق الإستقرائية .

وهكذا إهتدى علم الاقتصاد حاليا لإستعمال الطريقتين معا في مختلف الاتجاهات التي تنصرف إليها الإهتمامات وهي إتجاهات يمكن أن نلخصها في نقاط أربع هي :

أولا . الأتجاه الرياضي :

إن الإقتصاد يهتم بالعلاقات بين الأفراد بعضهم بعضا و بينهم و بين المادة ، فموضوعه يتعلق إذن بالعلاقات بين عديد من المتغيرات ، لذا أمكن إستعمال الرياضيات للدلالة على هذه العلاقات باعتبارها علوما عامة تطبق على كل وسائل المعرفة . وهكذا استعملت الرياضيات منذ صدور كتاب الإقتصادي الفرنسي « كورنو Cournot عام ١٨٣٤ في تقديم النظريات والنمـاذج الاقتصادية . و نستطيع القول أن إستعمال الرياضيات في التحليل الاقتصادي يسهل تقديم النظريات لأنه يلخصها في تصوير تصير يحل محل تعابير طويلة، قد لا يؤدي إلى نفس الغاية بدقة . ولقد أدى إنتشار إستعمال الرياضيات إلى بزوغ تطور علما جانبي هو الاقتصاد القياسي ، وهو مادة دراسة التعبير الرياضي لكل النظريات الاقتصادية (١) .

ثانيا : الإتجاه البنيوى .

نبع هذا الإتجاه فى علم الإقتصاد وفى كل العلوم الإجتماعية إنطلاقا من تطبيق يتعلق بعلوم فيزيائية وطبيعية ورياضية . فالتحليل البنيوى هو تحليل المحتوى الكمى والكيفى لأجسام العناصر المطروحة على بساط الدرس ، فهو يهتم بالتطور التاريخي لهذه العناصر وبكنه ومدلول وآفاق تطورها وتقسيماتها. لذا نستطيع أن نقول أن تطور هذا الإتجاه جاء نتيجة لعطاءات المنهج التاريخي القديم الذى يهدف إلى وصف الوقائع فى إطارها الزمنى ، ولعطاءات المنهج الماركسى الذى يفسر الوقائع من خلال المراحل التاريخية ، ولكن هذا الإتجاه يختلف عن المنهج الأول لأنه لايتوقف عند حد الوصف بل يسعى إلى تغيير الأشياء ، ويختلف عن المنهج الثانى لأنه لا يقنع بالنسبية المادية والطبقية ، بل يحاول أن يبرر الوقائع إنطلاقا من تداخل عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية وتاريخية وجغرافية ... إلخ دون أن يحصر التحليل فى إطار معين .

ثالثا : الإتجاه الإجتماعى :

وهو إمتداد للاتجاه السائد فى الدراسات الإقتصادية الأولى وكذا الدراسات ذات الطابع الماركسى . وهو يعتبر أن الواقع الإقتصادى ليس واقعاً مجرداً أو مستقلا عن المحيط الإجتماعى الذى يحوم به ، فالمعرفة الإقتصادية مرتبطة إرتباطا قويا بالمعرفة الاجتماعية والتاريخية والسياسية ، والعلم الإقتصادى مطالب بأن يستعمل وسائل تحليل مختلف العلوم الاجتماعية . وأن إمتناعه على القيام بذلك يحرمه من التوصل إلى فهم وتفسير حقيقة القضايا الاقتصادية ، ويجعله مضطراً ، عن وعي أو بدون وعي ، بأن يدخل

هذه القضايا في قالب ضيق تكتسب ، شكليا طابعا علميا ، ومعادلات رياضية، وتحليلات تقنية . . إلخ . كما أن عدم إدماج الدراسات الاقتصادية فى إطار مجموع العلوم الإجتماعية تجعل العالم الاقتصادى فى خدمة البنيات الاقتصادية والأيديولوجيات الغالبة . فالاقتصاد الاجتماعي ذو طابع تحليلي للأحداث الاقتصادية فى إطار تطورها التاريخى ، وقد يكون بالتالى سلاحا يستعمل فى مناهضة الواقع الاقتصادى السائد والعمل على تغييره .

ويتفق الاتجاه الاجتماعى والاتجاه البنيوى كونهما يلتقيان بعدة علوم أخرى، ولكنهما يختلفان فى كون أن الأول يعتبر المعطيات الاجتماعية بمعناها الواسع هى العمود الفقرى للتطور التاريخى والاقتصادى ، فى حين أن الاتجاه الثانى لا يعطى ، بصفة مسبقة ، الأولوية لأى إعتبار .

رابعا : الاتجاه التطبيقى :

هناك بعض الاقتصاديين الذين ينفرون من النظريات وينفرون كذلك من الوصف الاقتصادى ويهدفون بالأساس البحث عن وسائل تطبيق سياسة إقتصادية معينة . ولقد كان الاقتصاديون الأوائل أى المركانتليون لا يهتمون المعرفة الاقتصادية إلا على أساس أنها أداة لسياسة الدولة فى سبيل إغناء نفسها وإغناء سكانها . ولقد كان التزايد تدخل الدولة فى القرن العشرين أثراً فى تدعيم تيار الاقتصاد التطبيقى وظهور العلوم الاقتصادية الفرعية التى تتعلق أساسا بالسياسة الاقتصادية مثل المحاسبة الوطنية والتخطيط والاقتصاد المالى . وانتشر تيار الاقتصاد التطبيقى نتيجة لتطور الوحدات الاقتصادية من مشاريع ومؤسسات مالية التى تطلب مزيداً من المحاسبين ومزيداً من المنظمين والمسيرين والمختصين فى عمليات الانتاج والتجارة والدعاية ، ولقد

أدى هذا التطور إلى ظهور فنون التسيير والتنظيم الاقتصادى والتجارى .

إن تطور الفكر الإقتصادى لم يكن سوى نتيجة لتطور الأحداث الإقتصادية أى الوقائع الإقتصادية . ولقد كانت هذه الأحداث جامدة عدة قرون بحيث أن التقدم البشرى لم يتسم بالسرعة إلا فى القرنين الأخيرين ، ونتيجة لذلك لم يعرف علم الاقتصاد تقدما ملموسا إلا فى هذه الفترة . ويعتبر موضوع الفائض الاجتماعى من الموضوعات الهامة التى تحتاج إلى مزيد من الدراسات والتحليل ، خاصة فى بلدان العالم التابع . ذلك أن كل سياسة للتنمية تستهدف بالضرورة التأثير فى حجم ذلك الفائض أو فى طرق استخراجه ، كما أن لمفهوم الفائض الاجتماعى أهمية أساسية فى تفهم العديد من القضايا التاريخية والإجتماعية والحضارية للشعوب .

أن مفهوم الفائض الاقتصادى هو مفهوم اجتماعى تاريخى يمكن بواسطته فهم نمط الإنتاج السائد فى المجتمع خلال فترة تاريخية معينة وبالتالى شكل علاقات الانتاج السائدة بين الطبقات المختلفة فى كل نمط من أنماط الانتاج . أى أن حجم الفائض الاجتماعى وشكله ونوعه وتوزيعه أو إستعمالاته يناظر شكل تكوين اجتماعى معين كالعبودية أو الاقطاعية أو الرأسمالية أو الإشتراكية . وقد مر مفهوم الفائض الاجتماعى بمراحل متعاقبة فى الفكر الإجتماعى ، فقد اعتمد علماء الأجناس والتاريخ مفهوم الفائض الزراعى لتفسير نواحى التغيير الحضارى المجتمعات القديمة ، فذكر « هرز كوفيتز » Herz Kovits بأن ظاهرة تقسيم العمل لم تظهر فى المجتمعات البدائية بسبب عدم وجود فائض غذائى منظم مما يضطر معه جميع الأفراد القادرين على العمل إلى تخصيص وقتهم كله للسعى وراء الطعام .

أما المجتمعات التي توفر لها ذلك الفائض الزراعي فقد استطاعت أن تأخذ تقسيم العمل ونشأة المهن والحرف . ومع تطور المجتمعات وإزدهار الحرف والصناعات ، لم يعد الفائض الإجتماعى قاصراً على المعنى الزراعى فقط ، ذلك أن تقدم النظم النقدية وسهولة التبادل أديا إلى تغيير معنى الفائض إلى مفهوم أوسع مدى ليس الفائض الزراعي سوى جزء منه .

ولقد عرف مفهوم الفائض منذ بدأ التفكير الاقتصادى المنظم ؛ فقد حذر آدم سميث من نتائج تبديد الفائض من قبل الدولة الاقطاعية أو الملكية ، كما انتقد بذخ الأمراء وكبار التجار واتهمهم باستخدام الفائض بطريقة غير منتجة . كما أن الفكر الطبيعى (الفزيوقراطي) التقى مع الفكر التجارى حول ضرورة الاهتمام بزيادة الفائض . وإن كان الخلاف بينهما يدور حول أسلوب الوصول إلى هذا الهدف ، فالتجاريين كانوا يرون بأن تحقيق هذه الزيادة تكون فى شكل فائض فى الميزان التجارى ، فى حـــين تركز إهتمام الطبيعين على العمل الزراعى الذى يتميز بانتاجيته وقدرته على تحقيق فائض حقيقى يزيد عن غيره من أنواع النشاطات الأخرى .

ولقد حلل ماركس بعمق الأشكال المختلفة التي اتخذها الفائض والدور الذى لعبته هذه الأشكال في التاريخ الاقتصادى للمجتمعات . ثم اختفى بعد ذلك الكلام عن مفهوم الفائض فى معظم مؤلفـــات الاقتصاديين غير الاشتراكيين بعد منتصف القرن التاسع عشر لاعتقادهم بأن تبديد الفائض الاقتصادى قد انتهى بانتهاء عصر الاقطاع ، وانصرف إهتمام الاقتصاديين إلى موضوعات أخرى كالاستثمار والادخار والتى كانت فى نظرهم كافية لدراسة التنمية . ويذكر شارل بتلهايم سببين آخرين لذلك الاهمال ، وهو

عدم إهتمام الاقتصاديين بقضايا النمو الاقتصادى وإنشغالهم فقط بمشكلات الأثمان والتوازن والتقلبات الاقتصادية ، وهى مشاكل يمكن معالجتها جميعا بمفاهيم الربح والاستثمار والادخار ، كما أن الاهتمام بالشكليات الأخرى وتحرى الدقة البالغة فى التعريف كان سببا آخر من أسباب هذا القصور ، ذلك أنه كان من اليسير إدراك مفهوم الفائض إلا أنه من الصعب الوصول إلى تعريف جامع مانع له (٢) .

ويهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على مفهوم الفائض الاجتماعى من حيث التعريف والعناصر الأساسية ، ثم عرض أهم نظريات الفائض الاجتماعى لدى كل من ماركس وبول باران وشارل بتلهايم وسمير أمين ، وأخيراً تناول أهمية الفائض الاجتماعى والتنمية فى العالم التابع .

أولا : مفهوم الفائض الإجتماعى :

يرجع الفضل فى تحليل مفهوم الفائض إلى « بول باران » في كتابه « الاقتصاد السياسى والتنمية » ، و « شارل بتلهايم » فى كتابه « التخطيط والتنمية » ، والواقع أن مفهوم الفائض صعب الاستيعاب وصعب التقدير والتقييم بالرغم من تقاربه الظاهرى بمفهومى الأدخار والاستثمار . ولكن ليس لهذين المفهومين ما لمفهوم الفائض من قيمة ومعنى ، فهما لا يمكنان من تفسير الأصل الإجتماعى للادخار والاستثمار تفسيراً مقنعا . وهما لا يلقيان ضوءاً على الروابط القائمة بين مستوى نمو قوى الإنتاج من ناحية وحجم أموال الاستثمار وطريقة إستخدامها من ناحية أخرى .

ويمكن أن نذكر هنا قول « بول باران » : « لا شك أن مفهوم الفائض

الإقتصادى خداع إلى حد ما ، ولا يعنى فى توضيحة أو إستخدامه لفهم عملية التنمية الإقتصادية ، التعريف البسيط أو إجراءات القياس الدقيقة بديلا من الجهد التحليلي والحكم العقلي . ومع دالك فلا شك أنه من المرغوب فيه أن نتخلى عن التقليد العريق للاقتصاد الأكاديمى الذى يضحى بصحة موضوع البحث من أجل أناقة الأسلوب التحلى ، لأنه من الأفضل أن نتناول أموراً هامة بصورة ينقصها الكمال على أن نتمسك بمستوى عال من البداعة فى معالجة أمور غير هامة (٣) » .

ويعلق شارل بتلهايم على ذلك بقوله : « إن بول باران » لعلى حق بلا أدنى شك . ولكن هذا لا ينفى (١) أن عدم وجود تعريف دقيق حمل بعض العلماء على طرح مفهوم الفائض الإقتصادى جانبا ، فى حين أنه كان ينبغى يبذلوا جهدهم فى السعى وراء تعريف صالح للاستخدام ، (٢) وأن بذل الجهد لصياغة تعريف دقيق أصبح اليوم أمراً ملحاً وإذ ما أردنا إعادة مفهوم الفائض الإقتصادى بشكل فعال إلى التحليل الإقتصادى الجارى (٤) » .

ويرى كل من « باران وبتلهايم » بأن أول مفهوم للفائض هو الفائض الزراعى أى ما زاد فى الانتاج الزراعى من تكاليف الانتاج ، ثم ينتقلان إلى « آدم سميث » (٥) حيث يلتقيان باهتمامه بمشاكل الفائض خاصة عندما يشجب نفقات وتبذير النبلاء غير المنتجة ؛ ثم إلى ماركس الذى ألح على وجود فائض إجتماعى باعتباره أداة أستغلال الإنسان للانسان . ثم يعرض لنا « بتلهايم » مفهوم الفائض لدى « باران » بمستوياته الثلاث ، ثم يعرض وجهة نظره فى المفهوم ، وهذا ما سوف نتبعه هنا بنفس الترتيب سواء فى تحليل المفهوم أو

عرض النظريات ، فضلا عن عرض وجهات نظر « سمير أمين » الإقتصادى المصرى فى مفهوم الفائض الإجتماعى .

(١) ريع الأرض والفائض الإجتماعى :

تحتل دراسة الريع مكانا رئيسيا فى نظرية التوزيع وذلك بسبب ما يثيره الجدل الإقتصادى من أن الريع يتحدد بعد أن يكون الثمن قد تحدد وبالتالى فالريع لا يدخل فى تكلفة الانتاج . ويعتبر الريع ثمنا لخدمة عنصر الإنتاج الذى يتميز بانخفاض مرونة عرضه ، وحيث أن عنصر الأرض من أكثر عناصر الإنتاج إنخفاضا فى مرونة عرضه فان عائد عنصر الأرض يطلق عليه لفظ الريع .

ولقد حدد الطبيعيين مجال الفائض الاجتماعى فى النشاط الزراعى ، على أعتبار أن النشاط الزراعى هو المصدر الوحيد للثروة والتراكم الرأسمالى باعتباره المجال المادى الذى يغل ناتجا صافيا بصورة العينية وليست النقدية (القيمة) أى فى صورة خلق قيم إستعمال ، على أن الثروة لاتقاس بالنقود بل بالانتاج. وينظر الطبيعيين إلى الصناعة والتجارة باعتبارها من النشاطات غير المنتجة ، فالنشاط التجارى والصناعى ماهو إلا نقل أو تحويل مادة موجودة أصلا دون إضافة إنتاج مادى جديد لثروة المجتمع . من هنا ، قسموا المجتمع إلى ثلاث طبقات : الأولى طبقة منتجة ،وهى التى تقوم بالعملية الإنتاجية وخاصة الزراعة . والثانية : طبقة عقيمة ، وهى طبقة التجار والصناع والحرفيين وأصحاب المهن الحرة . والثالثة : طبقة الملاك ، وهم طبقة مالكى الأرض أى الأقطاعيين (٦) .

ويتمثل الفائض الإجتماعي في الريع الذي يحصل عليه الطبقة المنتجة ، ويتحقق من خـــلال التفرقة بين الأستهلاك المنتج والأستهلاك التبديدى فالأستهلاك المنتج هو إستهلاك الموارد والإموال الضرورية اللازمة لعملية الانتاج ذاتها زائداً إستهلاك المزارعين وعائلاتهم . فالناتج الزراعى الصافى يساوى النـاتج الزراعى الإجمالى ناقصا الإستهـلاك الزراعى المنتـج ، أما الإستهلاك غير المنتج ، فهو إستهـلاك الطبقـات الأخرى غـــير طبقـة المزارعين (٧) .

أما عن الفائض الإجتماعى فى المدرسة الـكلاسيكية ، فقد بدأ من خلال فهم تدفق إنتاج وإستهلاك السلع المادية على أنه نظام يحافظ على ذاته مع توفير فائض بعد حساب التكلفة الضرورية . لقد نظرت هذه المدرسة إلى الريع الزراعى على أنه الناتج الصافى للاقتصاد ككل وأعتبروه بمثابة مقياس لإنتاجية الأرض . فالزارعون يملكون رصيد معين من رأس المال الجـارى يكفى لشراء البذور والمستلزمات الأخرى ولسد الاستهلاك السنوى لأسرهم . ويتم تعويض هذا الرصيد باستمرار من خلال استغلاله فى العملية الانتاجية على مدار العام . ويعتبر الفائض الذى تدره الأرض هو الزيادة في العـائد بعد حساب تكلفة الانتـاج متضمنة استهـلاك المزارعين كجزء من التكاليف (٨) .

(٢) الربح والفائض الاجتماعي :

يرى « سميث » بأن أساس التنمية الإقتصادية هو تراكم رؤوس الأموال الناتجة عن فائض الانتاج أى الفارق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية ،

على أساس أن يستعمل هذا التراكم فى إستثمارات جديدة . ويعتبر أن سر التقدم الاقتصادى هو إدخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك ، وهكذا لا ترى النظرية الكلاسيكية الأصيلة بعين الرضا المغالاة فى الاستهلاك بل يناوى إلى نوع من التقشف الذاتى واستعمال الأرباح والعوائد فى شراء الآلات والمعدات .

ويصاحب التأكيد على رأس المال ، من جانب المدرسة الكلاسيكية ، تأكيد على ندرة الأرض أيضا ، ذلك أن التراكم الرأسمالى يتوقف على معدل الربح ، والربح هو ما يتبقى للرأسمالى بعد دفع الأجور ، إنما ندرة الأرض مع تزايد السكان تؤدى إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية مما يضطر الرأسمالى إلى رفع الأجور فينخفض معدل الربح تدريجيا إلى أن يصل إلى مستوى من الأنخفاض يزول معه الباعث إلى التراكم الرأسمالى فيؤدى إلى الركود التام (٩) . لقد سلم « سميث » بأن العمال يعملون من أجل الأجور بينما يقوم أصحاب العمل بتنظيمه فقط ، ولقد وسع ذلك من مفهوم الفائض ليشمل التجارة والصناعة ونظر « سميث » إلى خصائص الانتاج الصناعي على أنه يساوى إجمالى الفائض الذى يحصل عليه أصحاب الأعمال . ويعتمد حجم الفائض أولا على إنتاج كل فرد يعمل بأجر ، وثانيا على علاقة سعر بيع المنتج بالأجر النقدى لكل فرد . ويتسم الاقتصاد المتقدم نسبيا — من وجهة نظر سميث — بطابعين إثنين هما : —

الأول ، ندرة الموارد الطبيعية بسبب تزايد السكان لحد أن تملك الارض يصبح واقعاً ويصبح للأرض دخل خاص هو الربح .

والثانى . استعمال آلات ومعدات أى لرأس مال استطاع أن يصنعه بفضل عمله ، أو بصفة أدق ، نتيجة لتراكم وقت عمله الذى قضاه فى صناعة هذه المعدات ، ويؤدى هذا الإستعمال بطبيعة الحال إلى ظهور عائد خاص برأس المال (١٠)

وهكذا تصبح كلفة المواد تشمل ثلاث عوائد هى : الأجر ، والربح ، والفائدة — وهى العوائد التى تقابل ثلاثة عوامل للانتاج : العمل ، والأرض ورأس المال : أى أن المدرسة الكلاسيكية قد تناولت مفهوم الفائض الاجتماعى من خلال تحليلها لعناصر الفائض الاجتماعى وهى الربح والفائدة والريع ، حيث قسم « سميث » المجتمع إلى ثلاث طبقات : طبقة العمال ، ويتمثل دخلهم فى الأجور ، وطبقة الرأسماليين ، ويحصلون على الربح والفائد على رؤوس أموالهم ، وطبقة ملاك الأرض ، يحصلون على الريع كثمن احتكارهم للارض دون عمل يقومون به .

ولقد كان « سميث » على وعى كامل بدور العامل السياسى فى تحديد الفائض ، لقد إعتبر إيجار الارض بمثابة شكل من الابتزاز لا يؤدى إلى خدمة للمجتمع ، كما لاحظ أن أصحاب الأعمال دائماً ما يتآمرون سويا لدفع أسعار المنتجات وتخفيض الأجور ، بينما يمنع القانون العمال من الترابط من أجل الدفاع عن مصالحهم . وفى نفس الوقت ، فان الربح يسمح بتشغيل العمال فى وحدات إنتاجية أكبر ، إقتصاد يقوم على تقسيم العمل مؤديا إلى نمو وتدفق الفائض الانتاجى . ولكن هناك تناقض فى تفسير « سميث » ، حيث يرى أن الثروة تنتج من خلال العمل ، فصاحب الارض وصاحب رأس المال يشاركون فى العملية الانتاجية من أجل مصالحهم الخاصة فقط من جانب

ثم يرى أن سعى الرأسماليين نحو الربح هو الذى يؤدى إلى تنظيم العمل بطريقة تؤدى إلى تزايد الثروة من جانب آخر .

أى أن « سميث » يرى أن الطلب ينمو بخطوة مع نمو الناتج ، ولكن يمكن أن يحدث عجزاً أو فائض من سلعة معينة وكلاهما عكن أن يعالج من خلال ارتفاع أو إنخفاض سعر السلعة تناسبيا مع العجز أو الفائض. كما يفرق « سميث» بين العمل المنتج والعمل غير المنتج وركز على عملية خلق الفائض ، فعمل العامل فى أحد المصانع ينتج سلعا تباع بثمن يفوق أجره وهو بذلك يسهم فى الربح الذى يحققه صاحب العمل ، بينما يدفع للخادم فى المنزل من هذا الربح دون أن يسهم عمله فى تزويده [١١] .

(٣) الريع والأرباح :

يعتبر « ريكاردو» ممثل الاتجاه الكلاسيكى من الناحية النظرية لأنه أدخل أكثر من غيره أفكاره ومشاهداته فى قوالب نظرية وفى تحاليل تجريدية . ولقد دعم « ريكاردو » نظرية « سميث » المتعلقة بالقيمة المرتكزة على العمل واشتهر بنظرية الريع . وتعتمد نظرية الريع عند « ريكاردو » على معطيين أساسيين ، أولهما قانون المردود المتناقص للارض ، وهو قانون مشهور فى الاقتصاد السياسى وملخصة ، أنة إذا ما تجاوزنا حد ما من إنتاج الأرض يصبح إرتفاع الانتاج أقل تناسبا من إرتفاع قيمة عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال ، بمعنى أن التكلفة تتزايد نسبياً أكثر من تزايد الانتاج وثانيهما اتساع رقعة الآراضى المستعملة بسبب تزايد السكان ، بمعنى أن السكان حينما يرتفع عددهم يقبلون على حرث آراض جديدة تكون بطبيعة الحال أقل

جودة من الأراضى الأولى وأبعد منها من الاسواق ، بمعنى أن تكلفة الأراضى الأخيرة - الاراضى الحديثة - تكون أعلى من تكلفة الآراضى الاولى .

وتؤدى ظاهرتا المردود المتناقص وارتفاع التكاليف اللتان تلعبان دورهما فى الأراضى الرديئة إلى إرتفاع فى سعر الانتاج ويعادل هذا السعر تكلفة الارض الاقل جودة ، الشيء الذى يجعل أصحاب الاراضى الجيدة يحصلون على ريع وهو عائد تفاضلى لأنه ناتج عن طبيعة الأرض فقط .

ويرى «ريكاردو» أن الفائض يتكون من الريع والارباح، وينظر لملكيته الارض باعتبارها كابوس يجسم على صدر المجتمع لان الريع الايجارى يستهلك فى البذخ . أما وظيفة الارباح فتتمثل فى أنها تدخر وتستثمر فى زيادة تشغيل العمالة والإنتاج ، كلما تزايد تشغيل الارض المزروعة تصبح أقل خصوبة بالتدريج وتصبح مكانا غير ملائماً للعمل ومن ثم فان الناتج الذى يأتي منها يصبح قليلا . ويؤدى التنافس على الارض الجيدة إلى تزايد الإيجار ، فى حين يظل الاجر السنوى للعامل الزراعى كما هو ولا يمكن تقليله . ويترتب على ذلك أن تتقلص الارباح من الارض كلما تزايد انتاجها .

وفى أى مرحلة من مراحل التوسع فى استثمار الارض تكون هناك مساحة من الارض على هامش العملية الزراعية ، بمعنى أن إنتاج هذه المساحة يكون أقل انتاجاً فى كل الارض الزراعية التى يشملها الاستثمار ، وطالما أن هناك أرضا غير مستثمرة وصالحة للزراعة ، فان الارض الهامشية لا يدفع عليها ايجاراً . فمن حيث المبدأ ، نجد أن ايجار الارض الجيدة قد ارتفع إلى الحد الذى تصبح معه مسألة استخدام عمالة فى الارض التى لا يدفع عليها ايجاراً

أو زيادة تكثيف الزراعة فى الارض التى تدفع لها ايجاراً يناسب جودتها مسألة غير فارقة بالنسبة للمزارع الذى يستثمر الارض ، وهكذا تتساوى هوامش الانتاجية الداخلية والخارجية.

كما نظر « ريكاردو » إلى المخزون الذى يحتاجه المزارع الرأسمالى لتشغيل العمال فى الارض ، على أنه يتكون من كمية من القمح أو أى محصول آخر ، تبقت من المحصول السابق تؤخذ منها البذور كما تدفع منها أجور العمال أسبوعياً خلال العام التالى كله . وتحسب الاجور التى يتقاضاها العامل فى فى ضوء قيمتها من المحصول ـ القمح مثلا ـ خلال عام كامل حتى يأتى المحصول الآخر . ويعتبر ناتج عمل العامل خلال عام كمية من المحصول ويحسب الناتج على أنه الناتج الكلى للارض مطروحا منه الايجار الذى دفع فى هذه الارض . ومن هذا الناتج تسدد أجور العمال والبذور اللازمة لتشغيل عامل فى العام القادم ، وما يتبقى يعتبر فائضا أو الناتج الصافى ، ويمثل هذا هذا ربح المزارع . وهكذا فان معدل ربح رأس المال يحسب على أساس نسبة الفائض ، مقدار المحصول المنتج مطروحا منه مقدار المحصول المخزون الذى استثمر فى العملية الانتاجية (١٢) . وعندما خلقت المنافسة بين الرأسماليين ومعدل موحد للربح فى الصناعة ، أصبحت الاسعار تحدد كالآتى . يدفع كل صاحب عمل أجراً للعامل فى مقابل انتاجه بحيث يكون لهذا الاجر من القوة الشرائية ما يمكنه من شراء مستلزمات استهلاكه من السلع الزراعية . وهكذا أصبح معدل الربح فى الصناعة يتأثر بظروف الانتاج فى المجال الزراعى .

(٤) فائض القيمة :

ينقسم العمل الذى يبذله العامل فى المشروع الراسمالى الى قسمين ، القسم الاول من يوم العمل ، ينتج العامل فيه قيمة عمله وهذا هو ـ العمل الضرورى والقسم الثانى من يوم العمل ، ينتج العامل فائض القيمة الذى يستحوذ عليه الرأسمالى بلا تعويض وهذا هو ـ فائض العمل .

والقيمة التي يخلقها فائض عمل العامل هو ما نسميه بفائض القيمة يعد نتيجة للعمل غير المدفوع الذى يبذله العمال ويعتبر العمل غير المدفوع للعمال المأجورين مصدراً لجميع الدخول المكتسبة عن غير طريق العمل فى المجتمع البورجوازى أرباح أرباب الصناعة والتجار ، أرباح الاسهم ، والفوائد التى يحصل عليها المرابون وأصحاب البنوك والريع الزراعى لاصحاب الارض ... الخ أن استحواذ الرأسماليين على فائض القيمة الذى يكونه عمل العمال المأجورين يمثل جوهر الاستغلال الرأسمالى . كما أن انتاج فائض القيمة واستحواذ الرأسماليين عليه لهما الدافع المحرك لاسلوب الانتاج الرأسمالى . ويعنى استغلال الانسان للانسان أن هناك حفنة غنية قليلة العدد فى المجتمع تعيش على حساب عمل الاغلبية المعدمة . وهذا هو الحال في جميع النظم الرأسمالية [١٣] .

وتعتبر نظرية فائض القيمة المحور الرئيسى الذى تدور حوله النظرية الاقتصادية الماركسية . فلقد رفض ماركس مبادىء الاقتصاد البورجوازى كما تتمثل في نظرية الكفاف The Subsistence Theory التى أعلنها « ريكاردو » في كتاباته المتعددة . ولقد إستند « ريكاردو » الى أن قيمة أى سلعة ، انما تتوقف على كمية العمل المطلوب في انتاجها ، بالإضافة إلى

أن نتاج العمل ، إنما يقسم بين الطبقات الثلاث . طبقة الملاك ، وهى تلك الطبقة التى تمثل الريع Rent ، وطبقة رأس المال ، وهى طبقة تمثل الربح Profit وطبقة العمال ، وهم يمثلون طبقة المأجورين والتى توزع عليهم الأجور Wages (١٤) .

ولكن فكرة القيمة قد وجدت عند الماركسيين قبولا ، فى تكوين عناصر جديدة تستند إليها نظرية فائض القيمة الماركسية ، حين ترى أن «قوة السلعة» هى السلعة الوحيدة التى يتملكها العمال ، وهى السلعة القابلة للبيع ، واستناداً إلى هذا الفهم الماركسى ، نجد العمل هو مقياس « قيمة السلعة » . ولقد اهتم ماركس بالتحليل العلمى الدقيق لعملية الانتاج ، وكيف يترتب عليها زيادة فى فائض القيمة ، هذا الفائض الذى يستولى عليه البورجوازى فى صورة « أرباح أو عائد » لرأس المال ، حيث يتولد فائض القيمة من رأس المال ثم يضاف هذا الفائض إلى أصل رأس المال القديم ، فيحدث التراكم ، حين يتحول « فائض القيمة » بالتالى إلى رأس مال جديد . ومع تراكم رأس المال يتراكم الشقاء ، بحيث نجد أن الثروة كلما ازدادت واستفاضت وتراكمت فى جيوب الرأسماليين ، كلما ازداد الفقر والفاقة بين منتجى العمل ، أى طبقة البروليتاريا الكادحة .

ولقد أوضح ماركس الطبيعة المتناقضة لمقولة القيمة ، وهو تناقض واضح وقائم بين قيمة الانتفاع use value وقيمة التبادل Exchange فالقيمة التبادلية ، هى عبارة عن استبدال عدد من قيم الانتفاع أو الاستعمال التى تختلف فى نوعيتها عن القيم الاستعمالية الاولى ولكن العنصر المشترك بين كل قيمة متبادلة ومستعملة ، هو كونها نتاج عمل (١٥).

وتتحدد كمية القيمة ، بكمية العمل الضرورى إجتماعيا ، فالقيمة عند ماركس ، هي مشروطة بوقت العمل الضرورى إجتماعيا لإنتاج سلعة محددة بالذات . ولعل أعلى صور التبادل ، إنما تتمثل فى « النقود » ، على اعتبار أن النقود هي النتاج الأعلي لتطور قيم التبادل . ولا تتحول النقود إلى رأس مال ، إلا فى حالة تطور الأنتاج إلى أعلي درجاته حيث يشترى البورجوازى من العامل « قوة عمله » تلك التى يحددها البورجوازى نفسه ، فهو يستهلك سلعة طيعة تدر عليه ربحا ، وهذه السلعة الطيعة المربحة هي « قوة العمل الإنسانى » يستهلكها البورجوازى ، وهذا الاستهلاك هو العمل والعمل يخلق القيمة . ولكن العامل يشتغل عددا من الساعات تعادل أجره وهى « وقت العمل الضرورى » الذى يعطى إنتاجا يسد رمقه ويغطى نفقات عائلته . أما وقت العمل الزائد ، وهى الساعات الأخرى التي يعمل فيها العامل ولا يدفع البورجوازى عنها أجراً . أى أن البورجوازى لا يعطى القيمة الزائدة ، التى تعادل وقت العمل الذائد ، ومن ثم يتراكم فائض القيمة فى خزائن الرأسماليين (١٦) .

وبعبارة أخرى ، فى النظام الرأسمالى يعمل ، بعضا من الوقت لنفسة ، ويبذل بقية وقت عمله من أجل مصلحة رأس المال . ويحتاج العامل إلى أجر يكافىء وقت العمل الضرورى ، والعمل المبذول فى هذا الوقت يسمى « العمل الضرورى » ، ويدفع صاحب رأس المال أجراً يعادل هذا العمل الضرورى فقط . ولكن العامل يقضى فى عمله ، وقتا أكثر من الوقت الضرورى ؛ ويبذل جهداً فى عمله أكثر من العمل الضرورى . أى أنه يقضى بقية وقته لا من أجل مصلحة العامل الشخصية ، بل من أجل مصلحة العمل ذاته وفائض الجهد هذا ، أو فائض الوقت ، لا يدخل جيب العامل ، وإنما يدخل ، جيب البورجوازى . ولذلك كلما ازدادت نسبة زيادة الوقت ، أو

فائض الجهد ، كلما ازدادت نسبة الاستغلال ، كما تزداد نسبة فائض القيمة بزيادة الانتاج ، كما تؤدى زيادة الانتاج إلى ازدياد السلع ذات القيمة ، تلك التي يبيعها صاحب رأس المال ويستهلكها ، ثم تدخل أرباحها فى جيبه بفضل هذا الفائض من القيمة المستغلة .

فاذا ما افترضنا جدلا أن عدد ساعات العمل اليومى ، هى عشر ساعات ، وإذا ما افترضنا أيضا أن أجر العامل من العمل الضرورى هو ما يساوى خمس ساعات من العمل ، بمعنى أن وقت العمل الفائض ، إستناداً إلى هـذا الفرض سوف يعادل هنا باقى ساعات العمل اليومى ، كما يظهر فى المعادلة الآتية :
وقت العمل الفائض = ١٠ ـ ٥ = ٥ ساعات . ومن هذه المعادلة يتضح أن درجة الاستغلال فى هذه الحالة ، إنما تمثلها نسبة القيمة الفائض كما توضحها المعادلة الآتية :

درجة إستغلال نسبة القيمة الفائضة =

$$\frac{\text{(٥ ساعات) وهى عدد الساعات الذائدة أو قيمة وقت العمل الفائض}}{\text{(٥ ساعات) وهى عدد الساعات الضرورية أو وقت العمل الضرورى}} \times ١٠٠$$

أى أن درجة الاستغلال هى $= \frac{\text{٥ ساعات}}{\text{٥ ساعات}} \times ١٠٠ = ١٠٠ \%$

وإذا ما زاد عدد الساعات للعمل اليومى إلى ١٢ ساعة ، بدلا من عشر ساعات يوميا ، فان وقت العمل الضرورى ، يصبح هو نفسه خمس ساعات من العمل اليومى ، على حين أن قيمة وقت العمل الفائض سوف تزيد إلى سبع ساعات هذا وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا أن قيمة قوة العامل إنما تبقى ثابتة ، إذ أن هذه القيمة الإنسانية ، لم يعتريها التغير سواء بالزيادة أو بالنقصان (١٧) . ومن ثم تتغير بالتالى درجة إستغلال نسبة القيمة الفائضة ، كما هو الحال فى المعادلة الآتية :

نسبة القيمة الفائض = ٧ ساعات (قيمة وقت العمل الفائض) / ٥ ساعات (قيمة وقت العمل الضرورى) × ١٠٠ = ١٤٠ ٪

وهكذا تتحدد نسبة القيمة الفائضة ، حيث تتراكم درجة الاستغلال ، مع تراكم جهود العمال الجمعية فوق قيمة رأس المال الفردى ، وهذا هو التناقض بعينه ، إذ أن هناك تعارضا واضحا بين قيمة الجهد الجمعى ، تلك القيمة التى تتراكم بصورة مفزعة ومخيفة ، كي تبتلعها خزائن الرأسمالية ، وهنا يتضح جشع البورجوازى ، حين يقع العامل فريسة التناقض والاستغلال بين أنياب أرباب رأس المال . وهو تناقض صريح بين « من يعمل » ولا يملك ، وبين « من يملك » ولا يعمل . وهذا هو التناقض الحاسم ، بين طبقة البروليتاريا ، والبورجوازية ، حيث يقع التعارض بين صورة الانتاج الجمعى من جهة ، وبين صورة ما يتراكم فوق رأس المال الفردى من جهة أخرى . بمعنى أن أن هناك تناقض صريح بين قيمة الانتاج الجمعى ، وقيمة الإنتاج الفردى ، بين الجهد المبذول ، وتراكم هذا الجهد الجمعى لمصلحة رأس المال ، لا لمصلحة العامل نفسه .

إن مقولة فائض القيمة ، تشكل حجر الزاوية فى نظرية ماركس وموقفه من علم الاقتصاد السياسى ، بمعنى أن فائض القيمة لا يصدر إلا عن عمل العمال ، ثم يضاف إلى أصل « الثروة » ، بأعتباره عائد أو « ربح » ثم ينجم عن الفائض ومعه جملة رأس المال ، أن يزداد جيش العاطلين عن العمل . بمعنى أن رأس المال ، إنما يدمر بيوت العمال ، اذ أن الخاصية الأساسية لرأس المال ، هى أنه أحتكارى وفى صالح الطبقة الرأسمالية ، كما يزيد رأس المال من تبعية

العمال وخضوعها للطبقة البورجوازية ، ولقد تتبع ماركس تطور الظاهرة الرأسمالية منذ ظهرت معالمها فى عناصر الإقتصاد البضاعي الأولى ، وهى تلك العناصر الإقتصادية القائمة على التبادل البسيط ، بمعنى أن ماركس قد التفت أصلا الى الظاهرة الإقتصادية ، ثم حللها تحليلا علميا بدراستها دراسة تطورية ، من أشدها بدائية وأولية ، حتي وصل الى أكثرها تعقيداً وتطوراً ، حين تتمثل الظاهرة الاقتصادية فى أشكالها العليا ، القائمة على الانتاج الكبير (١٨) .

ولقد وضع ماركس لمقولة القيمة أساسا علميا ، حين بين أن قيمة كل سلعة ، هي مشروطة بالضرورة بشروط وقت العمل الضرورى ، واللازم لإنتاج السلعة . كما أكد ماركس أيضا ، أن قوة العمل هى سلعة ، حيث يبيع الأجير أو عبد الأرض قوة عمله للاقطاعى أو صاحب الأرض ، كما يشترى البورجوازى من العامل قوة عمله بأعتباره أداة من أدوات الانتاج .

وفى ضوء هذا الفهم الماركسى ، لفائض القيمة ، يستخدم العامل أو الاجير قسما من يوم العمل لتغطية نفقات عائلته وسد رمقه ، ثم يأخذ أجره عن هذا القسم الضرورى ، ثم يستخدم القسم الاخر من قوة عمله « مجانا » فيضيف الى الرأسمالى قيمة اضافية من قوة العمل ، حيث يخلق العامل «القيمة الزائدة» أو « فائض القيمة» ، التي هى مصدر ربح البورجوازى فتزداد الثروة وتتراكم القيم الذائدة ، مع تراكم شقاء البروليتاريا وتزايد أرباح البورجوازى وتكديس رؤوس الأموال .

وقد أوضح اكتشاف فائض القيمة الأساسى الاقتصادى العميق ذاته لتناقض المصالح الطبقية بين البروليتاريا والبورجوازية ، وتعتبر صفقة التبادل

ـ شراء و بيع قوة العمل كوثيقة تمهيدية للاستغلال الرأسمالى ـ حسب مظهرها الخارجي الخادعة صفقته شراء و بيعا يتمان بين مالك السلعة ومالك النقود . وفى الحقيقة ، فان وضع كل من المتعاقدين فى هذه الصفقة مختلف جذريا ، فتحت الخوف من الموت جوعا يرغم العامـل على بيع سلعتـه الوحيدة ـ قوة العمل ـ للرأسمالى الذى يستغل العامل المـــأجور نظراً لأن الرأسمالى يتمتع باحتكار للكية وسائل وشروط الانتاج .

وقد أوضحت المـاركسية أن الرأسمالية تتميز عن النماذج السابقة للاستغلال الرأسمالى فقط بالصيغة التي يمتص بها فائض العمل من جماهير المنتجين المباشرين وبفضل ذلك تمت تعرية المجتمع البورجوازت كمؤسسة ضخمة لاستغلال الأغلبية الساحقة للشعب بواسطـــة أقلية ضئيلة تتناقض باستمرار . أن نظرية فائض القيمة بأعتبارها حجر الزاوية للنظرية الاقتصادية المـاركسية ـ تعتبر سلاحا لا يقهر فى النضال ضد جميع محاولات تزيين الرأسمالية وضد طمس صراعاتهـا وتنـاقضاتها الجـذرية التى تقود النظـام البورجوازى حتما إلى الهلاك . وتهدف جميع تعقيدات المدافعين عن الرأسمالية إلى تغطية و إخفاء الصراع الطبقى الرئيسى للنظام الرأسمالى ـ التناقض غير القابل للحسم للمصالح الطبقية للبورجوازية والبروليتاريا .

وقد سددت نظرية فائض القيمة ضربة حاسمة للأوهام والعبارات المخادعة فيما يتعلق بانسجام المصالح فى ظل الرأسمالية . وقد فضحت الرأسمالية كنظام للعبودية المأجورة الذى أحل وسائل الضغط الاقتصادى محل الأشكال السابقة للسيطرة والاستعباد التى كانت تقوم على التبعية الشخصية المباشره للمنتج ، وتعتبر سنن تطور الرأسمالية التى اكتشفتها المـاركسية قوانين لنمو

التناقضات الطبقية للمجتمع البورجوازى وسننا تحكم فناءه الحتمى نتيجة الثورة الاشتراكية للبروليتاريا .

ثانيا : نظريات الفائض الاجتماعى :

١) النظرية الماركسية :

لا يمكن أن نفهم مذهب ماركس إذا ما تجاهلنا تفاعلات الواقع الاقتصادى والتيارات الفكرية التى كانت تسود القرن التاسع عشر والتى استقى منها ماركس الكثير وتأثرت بها فلسفته . فلقد أخذ ماركس عن الفيلسوف الالمانى هيجل طريقة التحليل الجدلى التى تريد الاحاطة بأعمق مظاهر التطور وتقتنع بأبدية تطور المادة ، وأخذ عن الكلاسيكيين نظرية القيمة ـ العمل وبنى فلسفة شمولية تهدف إلى تفسير مختلف مراحل التطور التاريخى للبشرية وتنير لها آفاق مستقبلها .

وتتلخص عطاءات ماركس الاقتصادية فى وصفة للنظام الرأسمالى الذى حكم عليه بالزوال وفى تنبئه بانتشار النظام الاشتراكي الذى سيتطور فى آخر الأمر ليصل الى مرحلة النظام الشيوعي . ونفضل قبل أن نشير الى هذه الأفكار الاقتصادية أن نتعرض للارضية الفلسفية للمذهب الماركسى والمنهجية التى يتبعها .

يرى ماركس أن « العلاقات الاجتماعية مرتبطة أوثق ارتباط بقوى الانتاج ، فاذا أصبح فى أيدى الناس قوى إنتاجية جديدة . تغيرت طريقة إنتاجهم وتغيرت بالتالى طريقة ربحهم ومعيشتهم وتغيرت كذلك علاقاتهم الاجتماعية . أن الطاحونة اليدوية أنتجت المجتمع الاقطاعى ، أما الطاحونة

البخارية فقد أنتجت الرأسمالية الصناعية » [١٩] نستطيع أن نستخرج من جملة ماركس هذه فكرة أساسية هي فكرة تبعية تنظيم المجتمع الواقع المادى . فوسائل الانتاج عندما تتحول تتحول معها العلاقات الاجتماعية بين الأفراد . وهكذا يترتب عن كل مستوى معين للتقدم التقنى وضعية اجتماعية معينة والتقدم التقنى هو الذى كان سببا فى انتقال البشرية من النظام البدائى إلى النظام العائلى ومن النظام الاقطاعى إلى النظام الحرفى فالنظام الرأسمالى .. وتمكن أساليب الانتاج فى كل مرحلة من هذه المراحل طبقة معينة من السيطرة على الطبقات الأخرى فتنشىء مؤسسات وتنظيمات وتضع قوانين وتنشر أفكاراً وأيديولوجيات تهيمن بها على الطبقات الأخرى . وهكذا يرى ماركس أن كل المظاهر الاجتماعية والسياسية والفكرية من نظام للعائلة ومؤسسات وقيم أخلاقية وآداب وفنون ما هى إلا انعكاسات لواقع طبقى ومادى معين . وهكذا تخضع البنية الفوقية للبنية التحتية فالأولى تكون كل المظاهر الاجتماعية ، والثانية تشكل الوضع المادى لوسائل الانتاج وليس هذا معناه أن البنية التحتية لا تتأثر قط بالبنية الفوقية بل بالعكس هناك بينهما علاقات جدلية تؤدى إلى تغيير دائم . ذلك أن سيطرة طبقة ما فى كل نظام لاتخلد ، إذ سرعان ما تتطور أساليب الانتاج ويتسع بفضل ذلك تأثير الطبقات المستغلة فتطيح بالطبقة المسيطرة ويبقى الوضع هكذا إلى أن تنمحى الملكية الفردية للانتاج التى توازى النظام الرأسمالى وتنمحى معها الطبقات والصراع الدائر بينها .

لكن ، هناك ثلاث مظاهر للانتاج الصناعى الرأسمالى المعاصر تضفى الغموض على الطبيعة الحقيقية للدور الذى تلعبه أدوات العمل فى عمـــلية

الانتاج ، وتضفى معقولية معينة على الإنطباع الخاطىء بأن هذه الأدوات تلعب دوراً مستقلا وتسهم فى تحقيق قيمة جديدة .

المظهر الأول :

هناك تقسيم للعمل ، بدونه يكون إنتاج وإستخدام أدوات الانتاج أمر مستحيل . ومع الانتاج الصناعى الحديث ، فان هذا التقسيم للعمل على درجة عالية من التقدم ، كما أن العمال الذين لا يتغيرون تقريبا ويقومون بصنع الآلات يختلفون عن أولئك الذين يستخدمونها . أكثر من ذلك ، أن تقسيم العمل يزداد على مدار الوقت كما أن التكنولوجيا كلما ازدادت تعقيداً كلما ازداد إنتاج الآلات واستخدامها ، فيما عدا فى عنصر الوقت . وهذا الفصل بين مجموعة العمال ، أولئك الذين يقومون بصنع الآلات وهؤلاء الذين يستخدمونها ، يجعل الآلات تبدو مستقلة عن العمل جميعه . وبالتأكيد ، هذا هو الشكل الذى تبدو عليه المصانع التي تستخدم فيها .

المظهر الثانى :

أن معظم الالات الحديثة ، بعكس الأدوات اليدوية ، لا تعتمد على العامل مباشرة فيما تعطيه من قدرة ، كما أن دقة التشغيل التى تعمل بها لا تعتمد على مهارة العامل الذى يستخدمها . فالعامل عندما يستخدم فى عمله إحدى الأدوات ، فانه يظل إلى حد كبير محتفظ بقدرته على التحكم فى عمله ، ولكنه مع الالة ، يفقد كثيراً هذا التحكم . وفى واقع الأمر ، فان الموقف كثيراً ما انقلب وبدأ معكوس تماماً . كما أن خطى وطبيعة العمل قد أصبحت محكومة كلية بالآلة التي تبدو كنتاج للعمل أقل من سيرها . ولكن ممارسة

هذه السيطرة يتطلب وجود علاقات « إجتماعية » معينة بين العامل والالة حيث أن هذه العلاقات هي التي تشكل المظهر الثالث للانتاج الصناعي الحديث. ففي المصنع الرأسمالي ، لا يملك العامل الآلة التي يعمل عليها ، بل في الحقيقة ، هو لا يملك أي حقوق قانونية عليها أيا كان نوعها . إذن ، فبالمفهوم القانوني والمفهوم الإجتماعي الحقيقي ، تعتبر الآلة شيء مستقل عن العامل .

ولكن هذه الجوانب المعقدة للانتاج الرأسمالي كل ما تفعله هو إضفاء الغموض على طبيعة أدوات العمل ، وإن كانت لا تغيرها . ومهما كان مدى تطور تقسيم العمل . ومدى تقدم الالات وميكنتها ، وبغض النظر عن نسق علاقات الملكية التي تستخدم في اطارها ، فان جميع أدوات العمل لا بد أصلا من أن تكون نتاج للعمل . والأمر هكذا ، فان القيمة الوحيدة التي تملكها ، ويمكن أن تضفيها ، هي تلك التي جسمها العمل فيها من قبل . الأكثر من ذلك ، أنها لا تستطيع حتى أن تضفي هذه القيمة ما لم يستفد منها العمل الحي. ومن وجهة نظر القيمة، فان ميكنة الانتاج لكل ما بها من تعقيد مادي ، تبقى فقط مجرد إنعكاس خامل للعمل [٢٠] .

أن المتصفح لكتاب « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » يلاحظ أن ماركس يلح حقيقة على أن مهمة العلم ليست وصف الواقع بل تحويله وإعادة بنائه في صورة واقع فكري أو مشخص فكري . أي أن الأشكالية التي ينطلق منها ماركس في نظريته هذه تبدأ ، باعتباره الملاحظة في العلم ستتم في ضوء شروط نظرية سابقة ، وأن الوقائع لا تلاحظ ملاحظة علمية دقيقة إلا إذا أجريت عليها عملية تحويل تنقلها من مستوى الواقع إلى مستوى المعرفة وذلك بالبحث عن علاقاتها وارتباطاتها الجدلية بالوقائع الأخرى . فالانطلاق

من الواقع وحده ثم محاولة تفسيره دون استناد إلى أيه خلفية نظرية لا يمكننا إلا من تحليلات نهائية ذات قيمة هزيلة من الناحية المعرفية

يقول ماركس : « يبدو الانطلاق من الواقعى والعينى والشروط المسبقة الفعلية أمراً سليما . على سبيل المثال ، الانطلاق فى علم الاقتصاد السياسى من السكان الذين يشكلون أساس عملية الانتاج الاجتماعية وموضوعها إلا أن التمعن فى المسألة عن قرب يبين أن هناك خطأ فى هذه النظرة ، إذ أن السكان لن يشكلون سوى فكرة مجردة إذا تجاهلنا الطبقات التي يتألفون منها . كما أن الطبقات ستظل بدورها تعابير جوفاء إذا تجاهلنا العوامل المحددة لها كالعمل المأجور ورأس المال وغير ذلك . فاذا اتخذت السكان كمنطلق ، أكون قد بدأت من تصور مبهم ومشوش تحليله لا يوصلنى إلا الى مفاهيم أكثر فأكثر [٢١] »

هذا المنهج هو الذى سار عليه الاقتصاديون الكلاسيكيون ، الذين كانوا يعتقدون أن العملية تقتضى الانطلاق من الواقع الحى كواقع السكان أو الأمه أو الدولة . . . لكن تحليلاتهم كانت تقودهم فى الأخير الى كشف عدد ضئيل من العلاقات العامة لكنها هزيلة،ويزداد هزالها باطراد كلما حللت الى تعريفاتها البسيطة . أن هذا المنهج الذى تبناه الاقتصاد السياسى فى طور نشأته ، والملاحظ أنه منهج تحليلى امبيريقى يكشف الوقائع فى تجريدات ، دون أن يتجاوزها كوقائع الى البحث عن محدداتها وعلاقاتها الحقيقة .

غير أن هناك منهجا ثانيا يذهب ماركس إلى أن العقل فيه يسير فى اتجاه معاكس ، أى لا ينطلق من الواقع العيانى بل عن محدوداته وعلاقاته ، أى أنه يعيد بناء وتركيب الواقع فى ضوء نظريه معينة . ومن الواضح أن هذا المنهج الثانى هو المنهج العلمى الصحيح ، أنه يقود من التعريفات المجردة

إلى اعادة انتاج الوضع العيانى والمشخص انتاجا فكريا . والمنهج الذى يتيح الارتفاع من المجرد الى المشخص ليس شيئا آخر غير نمط يستولى به الفكر على المشخص ، ويعود إنتاجه في صورة مشخص فكرى ، فأبسط مقولة اقتصادية نظرية أخرى . أنها تتحدد فى علاقة بموضوعات معرفة، بمشخصات فكرية ، فهى تفترض السكان : لا السكان كواقع غفل ، بل السكان من حيث أنهم ينتجون فى ظل شروط محدوده ، كما أنها تفترض ، علاوة على ذلك ، نوعا معينا من العائلة أو الجماعة أو الدولة ، اى معرفة بجميع علاقاتها ، فهى اذن لا يمكن أن توجد ابداً إلا على صورة علاقة مجردة داخل كل معين ، وان كانت بالمقابل كمقولة تفترض الواقع به تحديدا سالفا .

من هنا ، يقيم ماركس تمييزاً أساسيا ، بين الموضوع الواقعى أو المشخص الواقعى والذى يعتبره موجود مستقل عن الفكر « ويستمر فى استقلاله خارج الرأس » ، وبين موضوع المعرفة ، وهو نتاج الفكر ، أى علاقات نظرية ويطلق عليه اسم المشخص الفكرى باعتبار أنه موضوع فكرى متميز تمييزاً قاطعا عن الموضوع الواقعى أو المشخص الواقعى . بل إن مسلسلات إنتاجها ونشوئها مختلفة فى نظره ، فى حين تتم حركة انتاج الموضوع الواقعي بكاملها فى الواقع ، سكان معينون على سبيل المثال ، وتتحقق وفقا لنظام واقعى معين، تتم حركة انتاج موضوع المعرفة بكاملها فى المعرفة وتتحقق وفقا لنظام آخر يتحدد تبعا لعلاقته كموضوع معرفة بموضوعات نظرية مجردة أخرى .

فاذا كان مسلسل المعرفة العلمية يقوم على الاتجاه من النظرية إلى الواقع قصد فهمه فهما حقيقيا يقوم على إعادة بناء الواقع بتوفير الشروط النظرية

التي تسمح لنا بمعرفة محدداته وعلاقاته الحقيقية ، فانه يغدو بذلك ممارسة نظرية ذات استقلال بنيوى خاص وذات معايير خاصة بها ، تحتل فيها التصورات العامية ونوعية ائتلافها وارتباطها الدور الأساسى والمحرك . ان السكان كتصور علمى ، غير السكان كواقع غامض ، انه كتصور يتحدد تحديداً علاقيا بوصفه معقولة مجردة ، أو مشخصا فكريا ، فمسلسل انتاجه مسلسل لا يماثل « بأى حال من الأحوال مسلسل نشوء الواقع المشخص » ، انه بالفعل نتاج الفكر والتصور ، والترتيب الناظم للمقولات والتصورات العلمية لا يسير وفقا لنظام نشوء الواقع من الناحية التاريخية . لذا فانه من الخطأ ترتيب المقولات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى وفقا لنظام تحديدها خلال التاريخ . بل العكس ، ان ترتيبها يتحدد فى سياق علاقاتها المتبادلة كمقولات ، فسياق تتابعها سياق بنيوى ولا يعكس عكسا مداويا سياق تسلسل طبيعى أو تطور تاريخى . فالمقولات الاقتصادية خاصة والعلمية عامة ، والاكثر حداثة هى التي باستطاعتها أن تمكننا من فهم أحسن لأكثر الفترات التاريخية قدما (٢٣) .

ان مسلسل تطور الواقع غير مسلسل معرفته ، فاذا كان الأول يمضى فى نموه المستمر على خط مستقيم ومتعاقب ، فان مسلسل فهمه يمضى في اتجاه معاكس ، يكون فيه المتأخر أو اللاحق أساس السابق ، أى تكون فيه تصورتنا الحاضرة هى التي تزودنا بمفتاح لفهم التصورات القديمة فهما حقيقيا والوقوف على نقائصها ، إذ لا سبيل إلى فهم بعض البدايات الفكرية فى المراحل الأولية من التفكير فى الواقع إلا عندما نعرف الأشكال المتأخرة ، فهذه توقفنا على نقائص تلك وهفواتها .

ويمكن أن نلخص أفكار ماركس فى النقاط الأساسية التاليه .

(١) نظرية القيمة :

يعتبر ماركس أن قيمة سلعة ما تقاس بالعمل الذى تضمنته تلك السلعة أى بعدد الساعات التي استغرقها تحويل وانتاج السلعة وتقاس هذه القيمة بالزمن الاجتماعى لا بالزمن الحقيقي أى بالزمن الذى يقضيه العامل المتوسط لانتاج المادة على أساس توفر مستوى معين من وسائل الانتاج التى يستعملها المجتمع . فاذا ما قضى عامل خمس ساعات لصناعة مادة أ وأربع ساعات لصناعة مادة ب نقول بأن قيمة أ تزيد على قيمة ب بساعة واحدة . فكل المواد كيفما كانت ما هى إلا مجرد تراكم للعمل البشرى الذى يعتبر أساس الانتاج .

يبدأ ماركس الجزء الأول من كتاب رأس المال بالفقرات الآتية : « . . . إن ثروة المجتمعات التي تسودها طريق الانتاج الرأسمالى ، تظهر فى صورة تراكم عظيم من السلع ، والوحدة التي تقاس بها هذه الثروة هى السلعة المفردة . ومن ثم فان بحثنا يجب أن يبدأ بتحليل السلعة . . . إن كون شيء ما ذا منفعة يجل له قيمة استعمالية Use Value فسلعة ما كالحديد أو القمح أو الماس ، من حيث أنها شيىء مادى ، تكون شيئا نافعا أو قيمة استعمالية . . . ولكن ، فى مجتمع من النوع الذى سنتناوله بالدراسة ، لا تقتصر الأشياء النافعة على كونها قيما استعمالية ، بل هى تمثل بالإضافة إلى ذلك قيما تبادلية exchange Values (٢٣) .

« . . . ومن النظرة الأولى تظهر لنا القيمة التبادلية لسلعة ما فى صورة علاقة كمية ، أى في صورة نسبة يتم طبقا لها تبادل قيمة استعمالية

من نوع آخر . هذه العلاقة أو النسبة تخضع لتغير مستمر من زمن إلى آخر ومن مكان لآخر . . . وكل سلعة يجرى تبادلها بكميات مختلفة من السلع الأخرى ، فلسعة كالقمح مثلا ليست لها قيمة تبادلية واحدة بل عدد كبير من القيم التبادلية ، هى تلك الكميات المختلفة من السلع المختلفة التى يجرى تبادلها بكمية معينة من القمح . إذن فكل من هذه الكميات من السلع المختلفة يمكن أن تحل محل الأخرى فى التبادل ، أو بعبارة أخرى ، لابد أن تكون كل منها مساوية — كقيمة تبادلية — للأخريات . » (٢٤)

« . . . ولكن من الواضح أن تبادل السلع يتجاهل تماما مالها من قيم استعمالية . ففى مجال التبادل ، يمكن أن تحل كمية معينة من سلعة محل كمية من سلعة أخرى حلولا تاما ، مهما كان اختلافها في الصفات الطبيعية . . . إن ما تحوزه سلعة ما من صفات مادية أو طبيعية مختلفة ، يهم فى تحديد قيمتها الاستعمالية ، ولكن المهم فى تحديد قيمتها التبادلية هو الكمية المتاحة منها ، ومن ثم فانها تظهر فى التبادل وكأنها لا تحوز ذرة من القيمة الاستعمالية . . . إذا نحن استبعدنا ما للسلع من قيم إستعمالية ، فانه لا يبقى أمامنا كعنصر مشترك بينها جميعا إلا عنصر واحد وهو كونها كلها من نتاج العمل . . . أى أنها تشترك فى إحتوائها على كمية من نوع من العمل ، هو العمل الانسانى . والسلع هى ذات قيمة من حيث أنها هى التجسيد أو البلورة لهذا العنصر ذى الطابع الإجتماعى والمشترك بينها جميعا ، وهو العمل . » (٢٥)

فكأن ماركس فى الواقع يستعمل لفظ القيمة فى ثلاث استعمالات مختلفة هى : القيمة الاستعمالية ، القيمة .

يميز ماركس بين الغرض من التبادل فى ظل نظام الانتاج السلعى البسيط ،

وبينه فى ظل الإنتاج الرأسمالى . والإنتاج السلعي البسيط يوجد إذا اختفى الوسيط الرأسمالى وتمت العلاقة بشكل مباشر بين المنتج (العامل) والمستهلك . أما فى الإنتاج الرأسمالى فالعلاقة بين المنتج (العامل) والمستهلك تتم بشكل مباشر عن طريق الرأسمالى الذى يقوم بمهمة الوسيط بينهما . فى ظل الإنتاج السلعى البسيط يبيع المنتج سلعته مقابل نقود ، ثم يستخدم النقود في الحصول على ما يلزم من سلع وخدمات ، أى يتخذ التبادل الصورة الآتية : سلعة أ ← نقود ← ب . ويحقق منتج السلعة (وهو فى نفس الوقت مالكها) منفعة من هذا التبادل طالما كانت السلعة ب أكثر إشباعا لحاجاته من السلعة أ ، وإلا لكان أجدر به أن يستهلك هو نفسه السلعة أ ولا يعرضها للبيع .

أما فى ظل الانتاج الرأسمالى فرغم أن العامل هو منتج السلعة فانه لا يملكها وإنما هو ينتجها لحساب الرأسمالى الذى يتملك وسائل الإنتاج ويتملك إنتاج العمل . والتبادل فى ظل هذا النظام يتخذ الشكل الآتى نقود ← سلعة ← نقود إذ يبدأ الرأسمالى بكمية من النقود يوظف بها عمالا – أو بتعبير ماركس يشترى بها قوة عمل – كما يشترى مواد أولية وآلات ويستخدم كل منها فى إنتاج سلعة ما يصبح هو مالكها ويبيعها مقابل نقود ويحقق الرأسمالى منفعة من هذا التبادل كلما كانت كمية النقود التي يحصل عليها فى النهاية أكبر من تلك التى بدأ بها .

وهنا يتساءل ماركس عن مصدر هذه الذيادة فى كمية النقود، هذه الزيادة التى تكون الربح . يجيب ماركس على هذا بقوله أن مصدرها هو تلك الخصيصة التي ينفرد بها العمل وهى فى جملة واحدة أن العامل بامكانه أن

ينتج ما هو أكثر قيمة مما يستهلك ويمكن توضيح ذلك : حينما يوظف الرأسمالى عدداً من العمال فانه يقوم فى الواقع بشراء سلعة لها قيمة كبقية السلع ، هذه السلعة هى قوة العمل. أى أن الرأسمالى يشترى العامل قدرته على أن يعمل عدداً معينا من الساعات هذه السلعة تخضع فى نظر ماركس لقانون القيمة . بمعنى أن قيمتها التبادلية تتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها . ولكن ما هو عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل ؟ ؟ إنه عدد الساعات اللازمة لإنتاج تلك المجموعة من السلع الضرورية التى يستهلكها العامل من غذاء وملبس ومسكن ... الخ والتى بدونها لا يستطيع العامل أن يستمر فى العمل . فكأن سكان العمل اللازمة لإنتاج هذه المواد الضرورية هى فى الواقع ساعات العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل

ثم يشغل الرأسمالى العامل عدد ما من الساعات وتنتج من ذلك سلعة يبيعها الرأسمالى . هذه السلعة بدورها تخضع لقانون نفسه ، بمعنى أن قيمتها التبادلية تتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها . يقول ماركس أن دخل الرأسمالى ما هى إلا الفرق بين قيمة السلع التى أنتجها العامل ، وقيمة السلع التي استهلكها العامل وأن وجود هذا الفرق ناتج عن أن من خصائص العمل الفريدة أنه يستطيع أن ينتج أكثر مما يستهلك ، فلكي يعمل عامل ١٠ ساعات فى اليوم مثلا فانه يحتاج الى استهلاك مجموعة من السلع الضرورية التى تحتاج بدورها إلى ما يزيد على ٨ أو ٩ ساعات عمل لإنتاجها . من هذا يبين لنا على الفوز لماذا أطلق ماركس على دخل الرأسمالى اسم « فائض القيمة » وحصول الرأسمالى على فائض القيمة هذا واستئثاره به وحرمان العامل منه ، هو فى نظر ماركس « إستغلال » إذ أن العامل هو خالق كل قيمة والسلع المنتجة ما هى إلا نتيجة العمل ، والعمل وحده ،

وحصول الرأسمالى على أى جزء من قيمة السلعة ليس له فى نظر ماركس ما يبدره [٢١] .

أى أن الإهتمام الرئيس لقانون القيمة هـو العلاقة بين رأس المال الاجتماعى من ناحية وطبقة العمال ككل من ناحية أخرى . وهو بقدر ما يجسم سمات الأنشطة التي يقوم بها الأفراد من الرأسماليون وجماعات معينة من العمال ، فانه يقوم بذلك فقط عن طريق التمثيل ، لأن هؤلاء الأفراد من الرأسماليون والجماعات من العمال ليسوا ذوى أهمية فى حد ذاتهم ولكن فقط كممثلين لرأس المال والعمل على التوالى ، فهم يمثلون متوسط رأس المال ومتوسط العامل . وبالمثل ، فاننا عندما نقوم بمناقشة سلع معينة مثل السيارة فليست السيارة هى المهمة كسيارة ،ولكنها السيارة كجزء من الناتج الاجتماعى . لذلك إذا كان من المستحيل بالنسبه لطبقة الرأسماليين برمتها أن تحقق أرباح من خلال عمليات التبادل ، فلنا أن نفترض أن الرأسمالى الفرد الممثل المتوسط ان يكون قادراً على هذا أيضا . ومع ذلك ، فلا يجب الاعتقاد بأن الأنشطة التي يقوم بها الرأسماليون الأفراد والجماعات المعينة من العمال وكذلك إنتاج السلع الفرديه تعتبر غير ذات أهمية فى حد ذاتها ، بل على العكس ، فطبقا لقانون القيمة ، تكتسب عملية الإنتاج فى المشروع الرأسمالى الفردى أهمية بالغة ،ولكن هذه الأهمية لا يمكن استيعابها دون أن يكون قد تم فهم الطبيعة الخاصة بالمشروع الرأسمالى بصفةعامة أولا . إن الطبيعة العامة للانتاج الرأسمالى، مع العلاقة بين رأس المال الإجتماعى والعمل الإجتماعى، هى التي يعنى بها قانون القيمة فى المقام الأول . كما أن الأفتراض بتكافؤ عملية التبادل ليس أكثر من مجرد وسيلة لاستخلاص الطبيعة العامة الرأسمالية من السمات المحددة للمنشآت الفردية ووضعها فى بؤرة الضوء [٢٨] .

(٢) نظرية فائض القيمة :

يضطر العمال للاشتغال لحساب صاحب الأرض أو صاحب رأس المال لأنهم لا يملكون وسائل الإنتاج وهم يتزاحمون فى عرض عملهم فيمنحهم المنظم أقل أجر ممكن وهو الأجر الذى يمكنهم من العيش ومن إعالة أفراد عائلتهم أى ما يساوى الحد الأدنى للمعيشة ، وفى نفس الوقت ينتجون لصالح صاحب رأس المال مواد تساوى قيمتها مقدار العمل المتراكم اللازم لصناعة المادة كما جاء فى نظرية القيمة . وهكذا يحصل صاحب رأس المال على الفارق الموجود بين قيمة المادة أى العمل وقيمة الأجر ، وهذا الفرق يسمى بفائض القيمة . ويمكن تعريف مفهوم الفائض ، على أنه الفائض بين الانتاج الإجتماعى ومستوى الإستهلاك الضرورى لكي يتحقق هـــذا الانتاج . وفى المجتمع الرأسمالى ، هذا الفائض يتحقق برأس المال ويأخذ الشـــكل الإجتماعى وهو الربح . وحتى يمكن كيفية حدوث هذا ، فاننا نبدأ إولا بدوران رأس المال :

م ــ س (ق ع / و ن) . . . ن . . . س̄ ــ م̄ *

فى هذه الدورة (م) تمثل المال . (س) السلعة ، (ق ع) قوه العمل ، (و ن) وسائل الإنتاج ، وهو التعبير الكلى لأدوات ومواد العمل . والآن ، إن أى عمل يبدأ نشاطاته برأسماله على شكل المال ، الذى يستخدمه العمل لإستئجار العمالة وشراء الوسائل الضرورية للانتاج (م ـ س (ق ع / و ن)) . هذه

الأشياء تنتظم فى عملية الانتاج (ن) لانتاج سلعة جديدة $\left(س \frac{ق ع}{و ن} \ldots ن \ldots \overline{س} \right)$

بعد ذلك تأتى المرحلة الأخيرة من الدائرة ($\overline{س}$ – $\overline{م}$) لكى تشاهد بيع هذه السلعة الجديدة وتحويل رأس المال منصرف فى انتاجها إلى مال مرة أخرى . ومع ذلك ، ليس من الضرورى أن يكون حجم المال ($\overline{م}$) المحقق فى نهاية الدورة مساويا لحجم المال المستخدم فى البداية (م) . بل على العكس ، فعندما تستطيع منشأة ما تحقيق ربح فان ($\overline{م}$) يزيد عن (م) بمقدار هذا الربح (٢٩) .

إن جميع السلع تكون فى حاجة إلى العمل لكى يتم إنتاجها وبالتالى فان جميع السلع تحوى فى داخلها قيمة . ومع ذلك ، فان السلع المختلفة تحوى قدر مختلف من القيمة ، يعتمد ذلك على حجم العمل المطلوب لانتاجها . وبذلك ، فان القلم الرصاص مثلا ، الذى يتطلب قدرا من العمل أقل مما تتطلبه السيارة ، يحوى من القيمة قدر أقل مما تحويه السياره . ومن هنا ، وبصفه عامة ، فان قيمة السلع تختلف بشكل مباشر بقدر العمل الضرورى إجتماعيا لإنتاجها . *

وهذه الأهلية : أى قدر العمل الضرورى اجتماعيا ، وليس ببساطة قدر العمل في كل حالة فردية ، وهى الشىء الذى يحكم قيمة السلع ، هو شىء فى غاية الأهمية . أولا ، لأنه يحول دون القياس المخالف للقاعدة بأن المنتجات التي يصنعها عمال غير كفء تحوى قيمة أكبر من المنتجات المثيلة التي يصنعها عمال كفء على أساس أنها قد إستغرقت وقتاً أطول في إنتاجها . فعند كل مستوى من التكنولوجيا يوجد متوسط معين من قدر العمل المطلوب لإنتاج كل سلعة . قدر العمل هذا هو ما يمكن أن يقال أنه ضرورى إجتماعيا ، وهذا

هو قدر العمل الذى يحكم القيم. ثانيا أن قيمة السلع لا تبقى دائما ثابتة ، إذ كلما تغيرت إنتاجية العمل عبر الزمن ، نتيجة لما يحدث من تطورات مثل التقدم فى مجال المعرفة التقنية ، فان حجم العمل المطلوب لإنتاج إحدى السلع يقل وبالتالى فان قيمة السلعة تقل معه . ومن ثم ، عندما ترتفع الإنتاجية يقل زمن العمل المطلوب لانتاج أى قدر معين من السلع . أو إذا نظرنا لهذا الأمر بطريقة أخرى نجد أنه كلما ارتفعت الانتاجية ستكون هناك قيمة معينة للانتاج تتمثل بحجم أكبر من السلع [٣٠] .

إذن ، قيمة السلع تكون محكومة بحجم العمل الضرورى إجتماعيا لإنتاج هذه السلع ، وهذا العمل يدخل السلعة بوسيلتين : مباشرة من خلال العمل الحى ، وغير مباشرة من خلال وسائل الإنتاج .

ان القراءة التى قام بها ماركس للاقتصاد الكلاسيكى جعلته يدرك أن الاقتصاديين الكلاسيكين باستعارتهم بكل بساطة لمقولة « سعر » العمل ، من الحياة العادية دون أى تحقيق نظرى تمهيدى وقعوا فى غموض والتباس كبيرين . إذن ما الذى يحدد هذا السعر ؟ هل يحدده العرض والطلب ؟ أن العلاقة بين العرض والطلب لا تفسر فى الحقيقة شيئا ما عدا ذبذبات سعر السوق ، بصعودها وهبوطها وبمجرد ما يحدث التوازن بين العرض والطلب ، تبطل تغيرات السعر ، أى يبطل مفعوله كقانون ، ومعنى هذا بصورة أدق أنه فى حالة توازنها ، يكف سعر العمل عن التعلق بتأثيرها ويتطلب الأمر إذن تحديده كما لو كان لا وجود لهما .

لقد حدد الاقتصاد الكلاسيكى سعر العمل بقيمة المدن الضرورية لمعيشة العامل وإعادة إنتاجه ؛ وعلى هذا النحو ، أعطى الإقتصاد الكلاسيكى حلا

مغلوطا لسعر العمل عندما استبدل « قيمة قوة العمل » بقيمة العمل المزعومة، وكأن العمل متمايز عن العامل ومجهوده العضلى . فالصياغة التي أعطاها الاقتصاد الكلاسيكى للسؤال المتعلق بسعر العمل كانت صياغة مغلوطة، حددت الجواب نفسه فكان على النحو التالى : أن قيمة العمل تساوى قيمة المواد الضرورية لصيانة العمل وإعادة إنتاجه . وما يلاحظه ماركس على هذا الجواب أنه يترك فراغين كبيرين قبل كلمتي « العمل » الواردتين فى الجواب. أى عمل ؟ إن الاقتصاد الكلاسيكي يتخذ العمل كنقطة انطلاق أخبارية ويحيلها إلى تصور مبهم وغامض مما يجعل جوابه عن « سعر العمل » جوابا غامض لا يبرز العوامل الحقيقية المحددة للعمل ، فكأنهم يميزون بين العمل والعامل من حيث هو شخص يبيع قوة عمله بأبخس الأثمان .

وانطلاقا من هذه الملاحظة ، قام ماركس بمحاولة لملء الفراغين ، إلا أنها محاولة تطلبت إعادة إنشاء الاقتصاد من جديد وإعادة تركيب ، ذلك أن أتخذت صورة بنيوية جديدة هى : « أن قيمة قوة العمل تساوى قيمة المواد الضرورية لصيانة قوة العمل ، وإعادة إنتاجها » ولكن المسألة لم تقف عند هذا الحد ، بل كانت لها مفاعيل ومضاعفات نظرية جديدة : فاذا كان سعر العمل هو الأمر الذى يتلقاه العامل عن عمله ، فان ما تنتجه قوة عمل العامل شكل فائض يستولى عليه الرأسمالى ، أى أن فائض القيمة ملك للرأسمالى دون مقابل ، ومادام هذا الأخير قد دفع قيمة قوة العمل ، فان من حقه أن يستولى على ما تنتجة قوة العمل . وكان فى ذلك اكتشافا لتصور علمى جديد يمثل المفتاح النظرى الأساسى لفهم ميكانيزمات وآليات الاقتصاد الرأسمالى ،ويطور الاقتصاد السياسى كعلم . أن الكلاسيكيين فى محاولاتهم تحديد سعر العمل ،

وقفوا عند العمل فى حد ذاته ولم يستطيعوا تجاوزه أو ربطه بالعامل نفسه من حيث أنه يبيع قوة عمله . وقد تطلب كل ذلك نظرة جديدة إلى الواقع ، أى أعتباره فى ضوء معايير ومقاييس جديدة مما أدى إلى اكتشاف أهم تصور علمى جديد فى الاقتصاد وهو فائض القيمة .

وأخيراً ، يمكننا أن نلاحظ كيف يتشابك مفهوم فائض القيمة بقانون التكاثر الإجتماعى في المجتمع الرأسمالى فاذا كان مفهوم الفائض يعتبر الفرق بين الانتاج المادى والإستهلاك الضرورى لتحقيق هذا الإنتاج ، فان هذا الإستهلاك الضرورى يشمل وسائل الانتاج المستخدمة فى عملية الإنتاج ، والتى تحتاج إلى الإحلال ، وكذلك الإستهلاك الشخصى للمنتجين المباشرين . وهذه المتطلبات الإجتماعية العامة في المجتمع الرأسمالى تقدم نفسها إلى صاحب رأس المال الفرد بأعتبارها الحاجة إلى صيانة وإحلال معداته ، والإلتزام بان يدفع إلى من يقومون بتوريد المواد الخام له قيمة المواد التى يستخدمها ، وكذلك دفع الأجور إلى العاملين لديه . وبافتراض أن الأسعار التي عليه أن يقوم بدفعها تعادل قيمة السلع التي يشتريها ، فان « تكاليف الانتاج » أى رأس المال الثابت والمتغير ، سوف تساوى قيمة الإستهلاك الضروى . وهذا يستتبع أن سعر تكلفة الانتاج لرأس المال الاجتماعى سوف يعادل مستوى الإستهلاك الضرورى إجتماعيا ، أو مستوى الاستهلاك الضرورى لتحقيق التكاثر الإجتماعى الأساسى . وحينما يتحقق فائض فى المجتمع الرأسمالى ، فان ذلك سوف يظهر كانتاج زائد على تكلفة الإنتاج ، إذن ، باختصار ، فائض القيمة فى المجتمع الرأسمالى هو الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة رأس المال الثابت والمتغير المقدم لتحقيق هذا الانتاج أى فائض القيمة . وبهذا ، فان قانون التكاثر الإجتماعي يعمل فى الظروف الخاصة للمجمتع الرأسمالى بهذه

الطريقة : دورة الإنتاج والاستهلاك تعمل من خلال دوران رأس المال والاستهلاك الضرورى من الناحية الاجتماعية يأخذ شكل رأس المال الثابت والمتغير فى هذه الدورة ، والفائض يصبح فائض قيمة ويتجمع لرأس المال على شكل ربح (٣١) .

والخلاصة ، أن ما سمح بظهور مفهوم فائض القيمة ليس معاينة الواقع أو ملاحظته ، وإلا لماذا لم يستطع آدم سميث والكلاسيكيون اكتشافه ، بل طرح السؤال المتعلق بسعر العمل فى حدود جديدة وفى أشكالية نظرية جديدة ، وبالتالى إعادة صياغة السؤال صياغة جديدة مكنت من أن يأتى الجواب ليملأ الثغرات التي لم يستطع الاقتصاد الكلاسيكي ملأها . فهناك شروط إنتاج موضوعية هىالتى تؤدى إلى إبرازالمفاهيم والتصورات مما يجعل هذه الأخيرة لا تكون وليدة مواضعة أو بداعة تقنية ، وهى ظروف وشروط تنعكس فى الظرف النظرى المشخص المفكر مما يسوقه إلى أن يرى الواقع على نحو ما وأن يعطى لتفكيره وجهة ما . فالموضوعى هو ما يعطى الذات مكانها الطبيعى داخل المعرفة والتاريخ ، هو ما يجعل الذات تكتشف هذا المفهوم ، دون أن تكتشف الآخر تقرأ الواقع قراءه معينة ومحددة ، أى هو الذى يحدد نوعية قراءتها للواقع وتصويرها له . لذا فالنماذج النظرية المصورة للواقع قيمة تاريخية ، تابعة لتاريخية النظرى نفسه ، وفى نهايه المطاف تاريخية الواقعى . وهذا ما جعل ماركس يذهب إلى أن اللحظة المعرفية التاريخية للاقتصاد الكلاسيكي هى التي أدت إلى إسدال ستار على العلاقات الحقيقية بين رأس المال والعمل وإلى إظهار عكس الحقيقة .

(٣) نظرية التراكم :

يتمكن أصحاب رؤوس الأموال من جمع أموال وتكديسها بين أيديهم نتيجة للارباح التي يحصلون عليها وهى أرباح تترتب طبعا عن ظاهرة فائض القيمة ، فيستعملون هذه الاموال فى الاستثمار أى فى شراء رأس المال ويقسم ماركس رأس المال إلى قسمين : - (١) رأس المال الثابت وهو الذى يتكون من الآلات والمعدات والمواد الاولية . (٢) رأس المال المتغير أو الدائر وهو الذى تدفع منه الاجور . ويرى ماركس أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة * ، حيث أن رأس المال المتغير هو الذى يتسلمه العمال فى شكل أجور ويعيدون تكوينه بعملهم مع العلم أنهم يعيدون أكثر مما اخذوا والفرق بين القيمتين يكون فائض القيمة . فهذا رأس المال متغير لان قيمته تتصاعد وقت الانتاج فى حين ان رأس المال الثابت من الالات والمعدات والمبانى فهو لا يتغير ولا يعطى للراسمالى أكثر من قيمته وهذا ما يجعل ماركس يؤكد بأنه غير منتج وأن العمل هو وحده المنتج . أن الإلمام بقضايا القيمة الاقتصادية لا يتطلب فقط معرفة معنى رأس المال بل يتطلب بالخصوص معرفة طرائق تكوينه وتراكمه .

ولقد تناول ماركس إعادة أو تجديد الانتاج البسيط والانتاج الموسع ، ولقد بدأ تحليله لتراكم رأس المال بتجديد الانتاج البسيط لرأس المال . ويتحقق الانتاج البسيط فى حالة ما إذا قام الرأسمالى باستخدام كل فائض القيمة الذى يحصل عليه بعد أن يستطيع منه أقساط اندثار (أهلاك) الآلات والمبانى وأثمان المواد الأولية والأجور والفوائد ، حينئذ لا يتحقق إلا جزء قليل جداً أو قد لا يتحقق أى تراكم لرأس المال وهذا ما يطلق عليه ماركس

بالانتاج البسيط لرأس المال . أما فى حالة استخدام الرأسمالى لفائض القيمة ولو جزئيا فى شراء رؤوس الأموال الانتاجية وزيادة عدد العمال المشتغلين ومن ثم توضيع العمليات الانتاجية فهذا يطلق عليه ماركس بالانتاج الموسع لرأس المال . حيث أن تحويل كل أو جزء من فائض القيمة إلى رأس مال إنتاجى يؤدى إلى تراكم رأسمالى ، وكل تحويل يؤدى إلى تراكم جديد ، ويؤدى التراكم إلى زيادة الثروات فى أيدى الرأسماليين وتتوسع قاعدة الانتاج فتحقق الانتاج الكبير (٣٢) .

من هنا يعمل كبار الرأسماليين على الاستيلاء على الأسواق وتوسيع مصانعهم على حساب المنتجين الصغار الذين يضطرون للانسحاب من دورة الانتاج فيصبحون بدورهم بروليتاريين أن يصبحون جزء لايتجزأ من جيش العمال الذى تتزايد تعاسته يوما عن يوم فى حين يتركز رأس المال فى يد أقلية . كما ينخفض مستوى معيشة العمال فى حين ترتفع أرباح أصحاب رؤوس الأموال باستمرار ويترتب عن ظاهرة التفقير هذه التي تمس أكبر عدد من السكان إنخفاض فى مستوى الأجور داخل مجموع المداخيل فى حين أن نسبة الأرباح تتزايد .

وينقص طلب المستهلكين نتيجة لتفقير الطبقة العاملة والتى تكون السواد الأعظم من السكان ويترتب عن ذلك انعدام التوازن بين العرض العام والطلب العام وتراكم المخزونات التي لاتجد مشتريا وإقفال المصانع وتشرد العاطلين . وتتوالى الأزمات الواحدة بعد الاخرى إلى أن تصل الرأسمالية إلى أزمـــة كبرى تطيح بها . وهكذا يرى ماركس أن زوال النظام الرأسمالى شيء حتمى تفرضه التطورات الموضوعية ، ولكن هذا لا يمنعه من التأكيد بأن على الطبقة

العاملة أن تنظم صفوفها وأن تتسلح بالأيديولوجية العلمية لتقوم بالثورة التى ستقضى على نظام الرأسمالية ويعبر فى جملته المشهورة « ياعمال العالم اتحدوا » عن ضرورة إلتحام نضال الطبقة العاملة فى كل بلدن العالم .

إن محاولة حكمنا على آراء ماركس من خلال الأحداث التاريخية التى عرضها العالم منذ صدور كتاب « رأس المال » تذهب بنا إلى التفريق بين ماركس كمفكر وبين الماركسية .

فلقد كانت أفكار ماركس موافقة للعصر الذى عاش فيه وهو عصر اتسم بالإستغلال الفظيع للطبقة العاملة من طرف الرأسمالية وكان نضاله يطابق المرحلة التاريخية التى عاشها ، كما أن كثيراً من نظرياته دات على عمق تفكير وعلى عبقرية ، مثل نظرية صراع الطبقات ونظرية القيمة ـ العمل ونظرية تفسير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إستناداً على الواقع الاقتصادى والمادى . . . إلخ ولكن بعض الأحداث خالفت نظريات أخرى : مثل تقلص نسبة الأجور فى الدخل القومى ومثل نظرية تفقير الطبقة العاملة ونظرية الأزمات . . . ذلك أن العالم الرأسمالى فى القرن العشرين تحول وإرتكز على بعض الأسس الجديدة مثل إنتشار الامبريالية الذى مكن من تحويل جزئى ، فمن إستغلال الرأسماليين للطبقة العاملة إلى إستغلالهم للشعوب المستعمرة ومثل تدخل الدولة لوقاية النظام من الهزات الخطيرة . كما أن الثورة التى دعا إليها ماركس لم تقع فى الدول الصناعية كما تنبأ بذلك ولكنها حدثت فى دول متخلفة نسبيا مثل روسيا القيصرية والصين . . . إلخ .

أما الماركسية فهى منهج وأسلوب وطريقة عمل وتفكير يصعب جداً التخلى عنها فى عالم هيمنت فيه القضايا الاقتصادية . فمحتويات الماركسية

الأساسية من صراع طبقى وأرضية الأوضاع الاقتصادية محتويات صحيحة دائما وإن تغيرت بتغير واقع عالم القرن العشرين . فالماركسية ليست جامدة ثابتة بل هى قابلة للتغيير دائما واغناء محتواها بعطاءات جديدة تتناسب مع مختلف الظروف المحلية والزمنية .

٢) بوول باران والفائض الاجتماعى :

لقد كان كتاب بول باران « الإقتصاد السياسى والتنمية * » الذى نشر عام ١٩٥٧ ، يمثل علاقة تحول بارزة فى النظرية الماركسية ، سواء فى مضمونه النظرى أو بالنسبه للمسائل التى تناولها . لقد أدان باران رأس المال الإحتكارى باعتباره سببا للكساد والركود فى كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، كما يعتبر باران أول منظر ماركسى يتناول الدول المتخلفة كشىء يستحق الدراسة فى حد ذاته . ولقد اختلف باران عن سابقيه بصفة أساسية فى أنه قد نظر إلى تطور الرأسمالية فى الدول المتخلفة باعتبارها عملية تختلف عن تلك التى مرت بها الدول المتقدمة فى فترة سابقة من التاريخ . وقد صار هذا المدخل أساسيا بعد ذلك فى الفكر الماركسى حول عملية التخلف .

ويركز باران ، بصفة خاصة ، على التباين الموجود بين الرأسمالية الاحتكارية . فى الرأسمالية التنافسية ، نجد أن أى منشأة تحجم عن إستخدام الابتكارات التى تعمل على خفض التكاليف سوف تجد نفسها وقد خرجت من نطاق السوق نتيجة لانخفاض أسعار المنشآت المنافسة لها ، كما أن المنشآت التنافسية تلجأ الى الاستثمار لتوسيع حجم الناتج لأنها كل منها يحاول زيادة حجم نصيبه فى السوق دون مبالاة بما ينجم من تأثير على إجمالى الناتج ومن

ثم على السعر . إذن فأى منشأة تحجم عن التوسع سوف تجد نفسها وقد تخلفت عن منافيسها ، وسوف تجد نفسها أما تكاليف مرتفعة دون موارد تجعلها تدخل أساليب جديدة فى الانتاج - ويصف باران أيضا الفاقد الناجم عن ذلك النموذج من التوسع الاقرب الى العشوائية فى ظل النسق التنافسى ، وأن كان من الواضح أنه يعتبر المنافسة عند القيام بعملية موازنة ، هى بمثابة قوة دافعة للتطور . (٢٣)

وهنا نرى تحولا ملحوظاً عن الوضع الماركسى الكلاسيكى . لقد كان الماركسيون الكلاسيكيون يعتبرون « الإتجاه » نحو الإحتكار بمثابة عامل يؤدى الى « تكثيف » وتشديد عملية المنافسة ، وليس اخمادها ، على الرغم من انهم لم يكونوا ثابتين فى هذا الرأى كلية . أما باران فهو على النقيض من ذلك ، يدلل على أن الصراع الذى يشوبه للتنافس يختص فى الواقع ، عندما يكون هناك فقط عدد قليل من المنشآت الكبيرة التى تعمل فى كل الأسواق ، حيث أن هذه المنشآت سوف تفضل بصفة عامة الأخذ بسياسة « عش ودع غيرك يعيش » Live aud Let Live تجـــاه بعضها - ولقـــد ناقش هيلفر دنج Hilferding هذه الامكانية بعقلية متفتحة ، ولكن لينين وبوخارين Lenin and Bukharin رفضاها كجزء من رفضهما للاستعمار المتطرف .

وهنا يوجد شىء من التناقض ، فبينما يميل الماركسيون الكلاسيكيون ، خاصة بوخارين ، للتحدث وكأن الذى يهيمن على كل إقتصاد وطنى هـو « مجموعة إئتمانية رأسمالية واحدة » فلقد كان تفكيرهم متأثر بحقيقه أن المركزية لم تذهب إلى هذا الحد فى الواقع . لقد كان الشكل الرئيسى للاحتكار

هو الاتفاق الهش نسبيا بين أكبر عدد ممكن من الشركات ، المعرضة للانهيار فى خضم المنافسة العميقة . ولقد ركز باران ، فيما بعد ، على أنه فى كل سوق كان يوجد بشكل تقليدى عدة شركات ، وليس شركة واحدة ، ولكنها كانت قليلة وراسخة بما يكفى للحفاظ على استقرار توازن القوة وثباته (٣٤) .

ومع ذلك ، من الضرورى لنا أن نقوم بتقييم الحجة النظرية ، ونتساءل بداية : هل حجم الأموال التى تستثمرها الاحتكارات عموما أقل من تلك التى تستثمرها الشركات المتنافسة ؟ إننى لا أعتقد أن باران قد استوفى هذه النقطة الاساسية حقها .

إن باران ، عندما كتب فى الخمسينات ، بحثا عن الدليل أساسا بالنسبة لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية . ولقد أتاحت له حالة الكساد الاقتصادى التى سادت فى الثلاثينات ، وهى أقسى وأطول الحالات فى التاريخ ، الظروف الميسرة لكى يعثر على أمثلة عن فشل الرأسمالية الاحتكارية . والآن ونحن فى الثمانينيات ، نعيش فى حالة أخرى من الكساد ، وإذا كانت حالة « الانتعاش الطويلة » التى سادت فى الخمسينات والستينات توحى بشدة أن الرأسمالية الاحتكارية ليست مناقضة للنمو . فمرحلة « الانتعاش الطويلة » كانت فترة سادها النمو السريع فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى بشكل فاق وتجاوز بعيد مثل الذى حدث فى الحقبة التاريخية الرأسمالية التنافسية .

ويعرف لنا ، باران ، مفهوم الفائض الاجتماعى بأنه « الفارق بين الناتج الجارى - الفعلى واستهلاكه الجارى الفعلى - فى المجتمع (٣٥) » . إن باران يطرح علينا ثلاثة تصورات مختلفة لمفهوم الفائض الاجتماعى . لا يوجد تصور

واحد منها يتفق مع تصور ماركس ـ على الرغم مـن أنه ينحـــو فى استخدامها إلى اخفاء معالم جوانب الاختلاف ، وينتهى وهو أقـرب إلى ماركس .

(١) الفائض الاقتصادى الحقيـقى :

وهو الزائد من الانتاج الاجتماعى الحقيقى على الاستهلاك الحقيقى. وهذا المفهوم يعادل مفهومى الادخار والتراكم ، ويتجسد فى جميع الأموال الـتى تضاف إلى ثروة المجتمع خلال فترة زمنية معينة . ولقد وضح باران بأن معيار التفرقة بين ما يسمى بالسلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية ، هو الوظيفة الاقتصادية للسلعة. فيما إذا كانت تدخل مجال الاستهلاك كسلعة نهائية أو تستخدم كوسائل للانتاج . وهذا النوع من الفائض يوجد فى كل النظم الاجتماعية وان تغير حجمه أو هيكله .

(٢) الفائض الاقتصادى الممكن:

وهو الفارق بين الانتاج الممكن التوصل إليه والاستهلاك الضرورى . أى أن باران يزيل هنا النفقات التبذيرية وغير المنتجة ليبين مدى عدم منفعها بل أضرارها . أى أن الفائض الاقتصادى الممكن هو ذلك القدر الذى يستطيع المجتمع ذو النمو الموجه كلية أن يخصصه للاستثمار دون تخفيض حجم الاستهلاك الجارى إلى أقل من المستوى الأدنى الضرورى . وهذا هو « الفارق بين الناتج الذى يمكن تحقيقه فى بيئة طبيعية وتقنية معلومة بمساعدة المصادر الانتاجية القابلة للاستخدام ، وبين ما يمكن اعتباره استهلاكا ضروريا » .

وبالرغم من وجود مصاعب جمـة من الناحيتين التصورية والعملية لعملية

القياس هنا ، فان باران يتجنب استخدام جانب التصور بطريقة كمية ، وقد قنع بالاشارة إلى أن هناك فجوة ضخمة تفصل بين الفائض الممكن والمستوى الفعلى للاستثمار .(٣٦)

ويستغرق باران بعض الوقت في مناقشة أى أنواع «العمل» يعتبر إنتاجا وأيها يعتبر غير إنتاجى . ويحد أربعة أشكال هي .

أولا : الاستهلاك المفرط : وهو وضع سائد لدى أصحـاب الدخول المرتفعة ، ويظهر أيضا لدى ما يسمى بالطبقات المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية . وهنا يتطرق باران إلى مفهوم الرفاهيـة وسيادة المستهلك في في البلدان المتقدمة والمتخلفة ومقاييسها الإقتصادية وما يعد ضروريا أو كماليا حسب طبيعة المجتمع .

ثانيا : الناتج الضائع على المجتمع نتيجة وجود عمال غير منتجين : وهنا أقر باران بصعوبة التعرف على العمال غير المنتجين وخاصة في المجتمع الرأسمالى الذى يحكمه السوق ، ويبين بأن العمل غير المنتج هو الذى لا يرتبط إرتباطا مباشراً بعملية الانتاج ولكنه يعيش على جزء من الفائـــض الاقتصادى المجتمع ، فهذه الصفة يشترك فيها العلماء والأطباء والمعلمون والفنانون . . الخ ، يعيشون على الفائض ولكنهم مرتبطين بعمل لن يختفى الطلب عليه فى أى نظام ، فالعمل يكون ضروريا دون أن يكون منتجا ، ويقول باران بأن هذه الطبقة ستتسع كثيرا على تطور المجتمع الاشتراكي .

ثالثا . الناتج الضائع بسبب التنظيم غير الرشيد والقائم على التبديد للجهاز الانتاجى الموجود : يعترف باران بصعوبة قياس هذا النوع من الفائض ،

إلا أنه يمكن ملاحظة التبديد في التنظيم الانتاجي في الحالات التي يهبطان بالناتج إلى مستوى أقل مما يمكن الحصول عليه باستخدام نفس القدر من الموارد البشرية والمادية . فهناك طاقات زائدة تمتص جزءا من الاستثمار الجاري دون زياده في الانتاج . وهناك طاقات مادية تبقى دون استخدام حتى في فترات الرواج ، وهذا التبديد في الناتج يسود الانتاج الكبير والشركات الاحتكارية التي تهدف إلى الربح .

رابعا : الناتج الضائع بسبب وجود البطالة الناشئة أساساً عن فوضى الانتاج الرأسمالي و نقص الطلب الفعال : ويذكر باران بأن سبب البطالة هو : (أ) البطالة الاحتكاكية بسبب التغيرات في الأساليب والمعدات الانتاجية فيؤدى إلى التعطيل والتبديد ، (ب) البطالة الناجمة عن عدم كفاية الطلب الفعال فيؤثر في العمل ووسائل الانتاج التي يمكن استخدامها استخداما تاما ويرى باران بأن البطالة موجودة حتى في فترات ما يسمى بالعمالة الكاملة ، كما أن البطالة ميزة لتاريخ الرأسمالية . ويذكر باران ، بأنه لا يستطيع أحد أن يقدر المزايا التي يمكن تحقيقها للمجتمع إذا ما جندت القدرة على العمل والمواهب الخلاقة لدى ملايين العاطلين للاغراض الانتاجية (٣٧) .

ويصطدم تمييز وقياس هذه الأشكال الأربعة للفائض الاقتصادى الممكن ببعض العقبات وهذه بدورها ترجع في الأساس إلى أن مقـــولة الفائض الاقتصادى الممكن نفسها تتجاوز النظام الاجتماعى القائم ، لأنها لا ترتبط فقط بمجرد النشاط الملحوظ للتنظيم الاجتماعى الاقتصادى المعين ، بل أيضا بالصورة الأقل وضوحا لنظام إجماعى أكثر ترشيداً .

الفائض الاقتصادى المخطط :

وهو شكل يتناسب فقط مع المجتمع الاشتراكي . إن هذا الفائض هو الفارق بين مستوى « أعلى » من الناتج الممكن تحقيقه بسبب ساعات العمل الأقل – ومستوى « أعلى » من الاستهلاك . وهو بهذا يمثل ناتج الاختيار الجماعي المقصود والواعي بين الاستهلاك والاستثمار . أى أن الفائض الاقتصادى المخطط ، هو الفرق بين الناتج الأمثل المجتمع الذى يمكن بلوغه فى بيئة طبيعية وتكنولوجية محددة تاريخياً فى ظروف الاستخدام الأمثل المخطط لكل الموارد الانتاجية المتاحة وبين حجم أمثل للاستهلاك يختاره المجتمع . ولقد ميز باران بين ما يقصد « بالحجم الأمثل » فى ظل التخطيط الاقتصادى وفى الاقتصاد البورجوازى .

فالأول ، مبنى على العقلانية – أى الترشيد العميق للجهاز الانتاجى – ويعنى تصفية وحدات الانتاج عديمة الكفاءة والزيادة القصوى لوفورات الحجم الكبير والقضاء على التنوع المفتعل فى المنتجات ، والقضاء على العمل غير المنتج ووضع سياسة علمية لصيانة الموارد الطبيعية والبشرية .

والثانى : يعكس صورة للانتاج والاستهلاك تحددها اعتبارات الربح فى جميع النظم المختلفة . كما تحددها أيضاً الأذواق وتوزيع الدخل والضغوط الأجتماعية فى النظام الرأسمالى .

ويذكر باران . بأن حجم الناتج الأمثل لاينبغى أن تحدده الحصيلة العرضية لعدد من القرارات غير المتناسقة التى تصدرها الشركات الكبيرة ورجال الأعمال والأفراد ، إنما تصدر عن خطة رشيدة تعبر عما يرغب

المجتمع فى انتاجه واستهلاكه وادخاره واستثماره فى وقت معين . كذلك فالتدبير الأمثل للموارد فى اقتصاد اشتراكي لا يدعو إلى تخفيض الاستهلاك إلى مجرد ما هو ضرورى ، بل يسعى إلى تحقيق مستوى من الاستهلاك أعلى بكثير مما يفرضه معيار الضرورة (٨٣).

والنقطة الأولى التي يجب ملاحظتها فيما يختص بمفهوم الفائض الاجتماعى عند « بولو باران » ، أن ما يقوم المجتمع بانتاجه (مثل ، قيم الاستخدام التى يتم إنتاجها من أجل الاستهلاك الانتاجى والشخصى) يختلف من نمط إنتاجى إلى نمط إنتاجى آخر . وبالمثل ، التكاليف نفسها تختلف ومثال ذلك ، أنه في حين أن سعر تكلفة احدى السلع التى يتم إنتاجها فى عملية إنتاج رأسمالية يجسم التكلفة الخاصة بالعناصر المستهلكة فى الانتاج — كالآلات ، والمواد الخام ، أو العمالة .. الخ — كما أن سعر تكلفة إحد السلع التي ينتجها المزارع الحائز على الأرض فى ظل العلاقات الإقطاعية للانتاج يشمل إيجار الأرض ، الوسائل الفردية للانتاج ، ثم تقديره الفردى للعوائد النقدية التي تكفى لخلق الظروف اللازمة لإنتاج السلعة مرة أخرى .. وهكذا ، إذن ، فما ينتجه المجتمع وتكلفة انتاجه — والتي يمكن أن تندرج تحت مسألة « كيف » يتم تحقيق هذا الانتاج — يعتبر بمثابة نتيجه للبناء الذى يتم الانتاج نفسه فى اطاره وهو الذى يختلف من نمط إنتاجى لنمط آخر .

إذن ، فما يراه باران ، بمثابة محددات للفائض الاجتماعى هي نفسها تعتبر الحكومة بمزيج من علاقات الانتاج بالقوى الانتاجية الموجودة باعتبارها نمط معين من الانتاج . ولنضرب مثال على هذا : فى النمط الرأسمالى للانتاج نجد أن الشروط التي تستلزم وجود سعر تكلفة رأسمالى هى القيام بفصل

المنتجين المباشرين عن الوسائل التي يستخدمونها في الانتاج ، وهو تقسيم للعمل يفضي إلى وجود وحدات منفصلة للانتاج تقوم بانتاج سلع تعتبر بمثابة قيم للتبادل في السوق ... وهكذا . كذلك ، فان انتاج قيم استخدام في النمط الرأسمالي ، تعتبر بالمثل محكومة بعوامل معدل الاستغلالي ، والمستوى الذي يتحقق من تنمية القوى الانتاجية ، وهو الأمر الذي يتطلب مزيج معين من وسائل الانتاج . هذه المحددات المعينة لانتاج قيم الاستخدام هي ، بالطبع ، تكون ذاتها محكومة بالوسيلة التي تقوم بها علاقات الانتاج الرأسمالية السائدة بتوزيع قوة العمل الاجتماعية في مجال إنتاج السلع .

لذلك ، قد يبدو أن الفارق بين تكلفة الانتاج والشيء الذي يتم انتاجه هو « تأثير البناء » الخاص بالانتاج ، فالمحددات الخاصة بالفائض الاجتماعي هي نفسها تخضع لحتمية بنائية ليست واردة في حديث باران ، اذن ، ماهو الشيء الذي يقر أن الفائض الإجتماعي يتحقق في نمط معين للانتاج ؟؟ ان باران بعد أن قام بتعريف « الفائض الإقتصادي » يذهب بعد ذلك الى تأكيد أنه في كافة المجتمعات هناك فائض يتحقق . وهنا ، يجب أن تصبح المسألة الحاسمة هي النمط الخاص باستخراج فائض العمل هذا ، والعلاقات السائدة التي التي يتحقق هذا في ظلها ، وفي أي نمط للانتاج ، يكون استخراج فائض العمل الذي يتحقق من خلال عمليات معينة من العمل محكوم دائماً بمجموعة محددة من علاقات الإنتاج . واذا ما كان علينا أن نقرر ، كما يفعل باران ، أن وجود الفائض الاجتماعي و « الانتفاع » به يشكلان الأساس لتحليل التكوينات الاجتماعية المختلفة للانتاج . ومع ذلك ، فان هذا الأساس يغيب تماماً من عمل باران ، حيث أن هذه الأشكال المختلفة تنتفع بالفائض الذي

تحققه بوسائل مختلفة ، ثم يضف بعد ذلك هذه الوسائل ، فانه لا يعطى لنا أساساً كافياً لتحليل هذا « الانتفاع » . وذلك فأن البناءات الخاصة بأنماط الخاصة بأنماط الانتاج وبعملياتها الانتاجية ، التي تمثل المحددات التي تقرر أشكال « الانتفاع » المختلفة التي تضع أطرها ، تبقى دون تحليل (٩٣) .

(٣) شارل بتلهايم والفائض الاجتماعي :

يرى شارل بتلهايم ، أن الحديث عن الفائض الاقتصادى بعد ماركس قد اختفى من مؤلفات معظم الاقتصاديين غير الماركسيين ، وذلك بعد منتصف القرن التاسع عشر ، لاعتقادهم بأن تبديد الفائض الاقتصادى قد انتهت بانتهاء عصر الاقطاع ، وانصرف اهتمامهم الى موضوعات أخرى كالإدخار والاستثمار فلقد كانت في نظرهم كافية لدراسة التنمية فضلا عن اهتمامهم أيضا بمشكلات الأثمان والتوازن والتقلبات الاقتصادية . أى أنهم انتهجوا الأيديولوجية المحافظة وذلك من أجل الحفاظ على الوضع الراهن وعدم أثارة القلاقل فى وجه النظام القائم (٤٠) . كما يعتقد شارل بتلهايم أن بول باران قدم إضافة هامة للفكر الإقتصادى بتوضيحه لمفهوم الفائض الاقتصادى ، ولقد اتخذ ذلك نقطة البداية للبحث عن تعريف للمفاهيم التي تناولها باران ؛ ولذلك اقترح ثلاث أشكال للفائض الاقتصادى هى (٤١).

(١) الفائض الاقتصادى «الجارى» :

وهو الزيادة فى الفائض الاجتماعى المتاح عن مجموع استهلاك المنتجين وأسرهم وهو لايحول فقط أنواع النشاط وأنواع الاستهلاك الواقعة خارج مجال الانتاج المادى ، بل يمول الاستثمار كذلك ويساوى الناتج الاجتماعى

الإجمالى وبين التجديدات الضرورية اللازمة للانتاج للمحافظة على نفس مستوى الإنتاج . وعندما يكون الإقتصاد فى حالة نمو فالناتج الإجتماعى المتاح يبلغ مقداراً أكبر من الناتج الإجمالى الصافى . أما الناتج الإجتماعى الإجمالى ، فيمثل مجموع ناتج الفروع التي تشتغل بالإنتاج المادى أو تقدم خدمات مرتبطة بشكل مباشر بالإنتاج كالنقل والتجارة ، وبهذا استبعدت خدمات الجيش والبوليس والقضاء وكافة أجهزة الإدارة الحكومية والخدمات .

(٢) الفائض الاقتصادى الجارى « المتاح للتنمية » :

ومفهومه قريب للغاية من مفهوم باران عن « الفائض الاقتصادى الحقيقى » ، ولكنه أوسع منه بعض الشيء ، لأنه يشمل كل ما هو متاح للتنمية ، وليس كل ما يستخدم بالفعل فى التنمية . ويمكن حسابه بأن يطرح من الفائض الاقتصادى الجارى ما يسميه بتلهايم « المصروفات العمومية الإجتماعية » ، أى النفقات الضرورية لسير المجتمع فى نفس الظروف السابقة وعلى نفس المستوى . ويمكن تمييز المصروفات العمومية الإجتماعية عن المصروفات العمومية الفعلية التى هى مجموع النفقات التي لا تخدم بشكل مباشر الإنتاج أو التنمية . وهذا المفهوم يقابل فى مستوى الاستهلاك التجديدات فى مستوى الاستثمار ، بمعنى أنه يشمل كل أنواع الاستهلاك التي تضمن المحافظة على الاقتصادى والمجتمع فى المستوى الذى بلغاه من قبل .

(٣) الفائض الاقتصادى « المستخدم فى التنمية » :

وهو الفائض الذى يخصص لتغطية النفقات التى تؤدى إلى زيادة القدرة

الإنتاجية للمجتمع . ويقول بتلهايم : « عندما لا يكون العاملون مسيطرين على وسائل الإنتاج وعلى إستخدامها ، لابد أن نميز بين التنمية الإجتماعية... فالتنمية الاجتماعية تعرف بأنها الارتفاع في مستوى معيشة العاملين ، وهذا الارتفاع لا ينشأ عن كل تنمية إقتصادية ، أيا كان نوعها .. وإذا إستخدم تعبير « التنمية » دون أي وصف بمعنى التنمية الاقتصادية ، يمكن أن ندخل في دائرة الفائض المستخدم للتنمية الاستخدامات التالية : (ا) الاستثمارات الإنتاجية الجديدة ، ويسمي الفائض المستخدم لهذا الغرض « أموال الاستثمارات الإنتاجية الجديدة » . (ب) الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التي تخدم بشكل غير مباشر التنمية ، ويسمى الفائض المستخدم فيها « أموال الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التي تخدم التنمية » ... ويرتكز التمييز بين الاستثمارات غير الإنتاجية والاستثمارات الانتاجية على الأساس التالي : تستخدم الاستثمارات الانتاجية مباشرة في زيادة الإنتاج أو إنتاجية العمل أو خفض تكاليف الإنتاج في فروع الإقتصاد التي تقوم بالإنتاج المادي، وتتكون الاستثمارات غير الانتاجية من كل الاستثمارات الأخرى [٤٢] .. » .

ومع زيادة الاستثمارات الانتاجية تزداد إستخدامات الفائض الاقتصادي ، وما هي ما تسمى « بمصروفات التنمية » وهي المصروفات التي تدخل ضمن الاستثمارات الانتاجية المباشرة كمصروفات التعليم وتقدم المعارف التقنية ، حيث لم يعد يعتمد على ما يطلق عليه بالتطور الذاتي للمعارف ، ففي بعض المجتمعات الاشتراكية المتقدمة وصل ما يصرف على البحوث من ٠ إلى ٣٠٪ من الناتج الصافي في بعض الصناعات مثل صناعة الآلات الدقيقة وبناء الطائرات .

وأيضا من أشكال استخدامات الفائض الاقتصادى هو ما يخصص لزيادة المكاسب الفردية للمنتجين عندما يؤدى إلى زيادة فى الانتاج عن طريق زيادة العمالة الانتاجية أو التغير فى التركيب المهنى للقطاع الانتاجى أو زيادة إنتاجية العمل . والشكل الأخـــير لإستخدام الفائض هو زيادة نسبة المصروفات الاجتماعية وزيادة المخزون ، إذا كانت تلك الزيادة ضرورية لتحقيق مستوى من النشاط الاقتصادى أكثر ارتفاعا .

من هنا ، فان إستخدامات الفائض فى غير أغراض التنمية ، كما لخصها بتلهايم ، هى الاستخدامات الآتية :

١) الاستثمارات غير الانتاجية التي لا تخدم التنمية ولا حتى بشكل غير مباشر .

٢) الزيادة فى المكاسب الفردية للمنتجين التي لا تترتب عليها زيادة فى إنتاجية العمل .

٣) الزيادة في المصروفات الاجتماعية العامة التي لا تؤثر على الانتاج .

وحول الاستخدام الأمثل للفائض ، يرى بتلهايم ، بأن دراسة التنمية باستخدام مفهوم « المتاح » بدلا من مفهوم الاستثمار يكون أكثر واقعية ، فعند تحليل التنمية من زاوية الاستثمار فقط سيظهر عندئذ تعارض - على الأقل فى المدى القصير - بين معدل سرعة زيادة التنمية والزيادة الفعلية فى الإستهلاك فمن الطبيعى بأن معدل الاستهـلاك يزيد في أول مراحل التصنيع زيـادة لا تتناسب مع حجم الاستثمارات . ويذكر بتلهايم ، بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أساسا على الاستثمارات وهذه تمثل الجانب المادى أولا ، وثانيا

على الجانب الاقتصادى الصرف ويتمثل فى الفائض الاقتصادى بجميع استخداماته ، وأولى استخداماته هى عملية تمويل الاستثمار . ولتحقيق التنمية الإجتماعية ، لابد من تخصيص جزء من الفائض للنواحى العلمية والتقنية لرفع مستوى المعيشة وزيادة انتاجية العمل وتحسين نوعيته [٤٣] .

ثم يضع لنا بتلهايم طريقة قياس الفائض الاجتماعى فى أشكاله الثلاث كما يلى [٤] .

١) الفائض الاقتصادى الجارى (ف . ق . ج) :

ويساوى الناتج الاجتماعى المتاح ـ مجموع استهلاك المنتجين وأسرهم ف . ق . ج = ن . ع . م ـ ك ـ ت ، كما أن الناتج الاجتماعى المتاح = الناتج الاجتماعى الأجمالى ـ التجديدات الضرورية : ن . ع . م = ن . ع . ا ـ ى . . وبديهى أن الناتج الاجتماعى الأجمالى أكبر من الناتج الاجتماعى الصافى وخاصة عندما يكون الاقتصاد فى بداية عملية النمو فالناتج الاجتماعى الصافى = الناتج الاجتماعى الأجمالى ـ التكاليف الكلية ن . ع . ص = ن . ع . م ـ ك . . . ولو فرض بأن زيادة الفائض الاقتصادى (ف . ق . ج . ز) فى فترة معينة لمجتمع معين يساوى الناتج الأجمالى المتاح (ن . ع . م) ناقصا الزيادة فى إستهلاك المنتجين وأسرهم . ف . ق . ج . ز + ١ = ن . ع . م ـ ك . ت . ز = ن . ع . ا . ز ـ ك ت ز + ى . ز . . .

وهذا يعادل تماما الفائض الاقتصادى كما عرفه ماركس . وفى هذا المستوى من التحليل تبدو كل أنواع النشاط والأستهلاك التى تقع خارج مجال الانتاج المادى ، معتمدة على الفائض الاقتصادى الذى يقدمه العاملون فى الانتاج المادى . ومن هذه الزاوية يمكن أن تعتبر أن كل هذه الأنشطة وكل

أنواع الأستهلاك تلك يتم تمويلها عن طريق الفائض الاقتصادي الجاري . ومن المهم أن نلاحظ أن الفائض الاقتصادي الجاري لا يمول فقط أنواع الأستهلاك الواقعة خارج مجال الانتاج المادي ، بل انه يمول كذلك الأستثمار . وقد يأتى هذا التمويل جزئيا من الأدخار الفردي للعاملين في الانتاج المادي ، ولكن هذا الجزء يكون بسيطا للغاية بالنسبة للاستثمار الأجمالي . ولذلك فكثيراً ما دافع الكتاب عن ضرورة بلوغ تكوين الفائض الاقتصادي الجاري أقصى حد ممكن حتى يكون من الممكن الأرتفاع بمعدل الاستثمار إلى أقصى حد وإلى الأرتفاع بمعدل نمو الدخل القومي ، الى أقصى حد فاذا كان

معدل الفائض الاقتصادي $ف_س = \frac{ف ق ج}{ن ع م}$ ، د ص = معدل نمو الدخل القومي ، يكون د ص في أقصى قيمة عندما يكون $ف_س$ في أقصى قيمة

ويمكن الارتفاع بقيمة $ف_س$ إلى أقصى حد بطرق مختلفة ، من أهمها تخفيض الأجور الحقيقية للعمال والفلاحين ، أى بتطوير نسبي للعلاقة بين الأثمان والأجور . والاتجاه نحو تخفيض دخول العاملين اتجاه تلقائي في الاقتصاد الرأسمالي ، على الأقل في بعض مراحله ، ويفسر هذا الاتجاه ، جزئيا ، معدلات النمو العالية نسبيا التي حققتها الرأسمالية في فترات معينة من تاريخها ، ولكنه يفسر كذلك فترات الازمات والركود الاقتصادي والشكل الخاص للتنمية الاقتصادية الرأسمالية . ومع ذلك ، يمكن زيادة الفائض الاقتصادي بطريقة أخرى ، دون تخفيض للدخول الحقيقية للعاملين المنتجين ، ويتم هذا عندما تزيد انتاجية العمل بسرعة أكبر من زيادة لدخول

الحقيقية . ففى هذه الحالة ، يتحقق فى نفس الوقت زيادة فى معدل تكوين الفائض الاقتصادى وارتفاع فى مستوى معيشة العاملين . وذلك هو الحل الايجابى الذى يتعين السعى لتحقيقه فى اطار التخطيط الاشتراكي .

٢) الفائض الجارى المتاح لتنمية : ف ج م.ن :

ويشمل الفائض الإقتصادى هنا كل ما هو متاح للاستخدام فى التنمية وليس كل ما يستخدم بالفعل فى التنمية . ويمكن أن نحسب الفائض الجارى المتاح للتنمية بأن نطرح من الفائض الاقتصادى الجارى « المصاريف العمومية الاجتماعية ، أى النفقات الضرورية لسير المجتمع فى نفس الظروف السابقة وعلى نفس المستوى (م ع ع) ، وذلك مفهوم تحديدى ، ينبغى أن نميزه عن مقدار المصاريف العمومية المنفقة بالفعل (م.ع.ع) .

إذن ، فان م ع ع ز + ١ = م ع ل ز وبالتالى فان :

ف ج م ن ز + ١ = ف ن ج ز + ١ - م ع ع ر + ١

حيث ف ج م ن ز + ١ هى الزيادة فى الفائض الجارى المتاح للتنمية فى فترة زمنية ،

ن ف ج ز + هى الزيادة فى الفائض الاقتصادى فى الفترة التالية ،

م ع ع ز + ١ هى المصاريف الضرورية لتكرار نفس الانتاج فى الفترة التالية .

وبذلك يمكن التوصل إلى (ك ض ك) أى الاستهلاك الضرورى لتكرار الانتاج البسيط والذى يساوى : ك ض ك = م ع ع + ك ت .

وهذا معناه أن الاستهلاك الضرورى لتكرار الانتاج البسيط أكبر من استهلاك العاملين المنتجين والذى يمثل عبء المعيشة كما عرفه « باران » . بل إن الإستهلاك الضرورى هنا يشمل النفقات اللازمة لتحديد استهلاك رأس المال الإجتماعى للمحافظة على نفس مستوى الاستثمار ، ولأجل المحافظة على الاقتصاد القومى والإجتماعى فى المستوى الذى بلغه ذلك الإقتصاد .

٣) الفائض المستخدم فى التنمية (ف س ن) :

ويمكن أن نعرف الفائض المستخدم فى التنمية بأنه ، يخصص لتغطية النفقات التى تؤدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية المجتمع . وعندما لا يكون العاملون مسيطرين على وسائل الإنتاج وعلى استخدامها ، لا بد أن نميز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية . فالتنمية الإجتماعية تعرف بأنها الإرتفاع فى مستوى معيشة العاملين ، وهذا الإرتفاع لا ينشأ عن كل تنمية اقتصادية ، أياً كان نوعها . وإذا لم يتفق على المعنى المقصود للتنمية الإقتصادية ، فسيدخل ضمن نطاق هذا الفائض الإستخدامات التالية :

(أ) أموال الاستثمارات الإنتاجية الجديدة (أ م ج ت) .

(ب) أموال الاستثمارت غير الإنتاجية الجديدة التى تخدم التنمية (أ م ج ش) ويقصد بها رأس المال الإجتماعى :

(جـ) الإستثمارات غير الإنتاجية والتى لا صلة لها — مباشرة أو غير مباشره فى عملية التنمية ، الأمن ، الحربية ، مدارس ووحدات البوليس . . إلخ (أ م ج ع) .

(د) مصروفات التنمية ويقصد بها الاستثمارات التى ترفع من مقدارات

المجتمع على انتاج السلع والخدمات (من) . وهذه المصروفات هى جزء من الاستهلاك الضرورى لتكرار الانتاج البسيط وكذلك بالنسبة للمصروفات الخاصة بالمحافظة على المستوى الصحى في المجتمع ، ويلاحظ بأن هذه المصروفات فى ارتفاع وزيادة مستمرة خاصة فى البلاد التى تطبق نظام التخطيط الشامل حيث أن التطور الذاتى المعرفة العلمية غير كاف المحافظة على معدل مرتفع للنمو .

(هـ) زيادة المصروفات العمومية الاجتماعية (△م ع ل) وتشمل كل الخدمات فى الاقتصاد القومي والتى تؤدى بصورة غير مباشرة إلى الزيادة الانتاج .

(و) زيادة المخزون الضرورى لتحقيق مستوى من النشاط الاقتصادى أكثر ارتفاعا (△ هـ د) [٤٥] .

ثم يضع لنا ، بتلهايم ، بعض الملاحظات عن مضمون الفائض الاجتماعى ، حيث يرى أن وجود عملية التنمية مرتبط بزيادة القدرة الانتاجية المجتمع . ثم يحدد مستويات مختلفة لمفهوم التنمية هى :— [٤٦]

(١) درجة استخدام القدرات الأنتاجية الجديدة ؛

(٢) درجة فعالية الشكل الاقتصادية والتقنى الذى تظهر فيه القدرات الانتاجية الجديدة .

(٣) يمكن قياس الفعالية فى الأجل القصير للطريقة التى يستخدم بها نظام اقتصادى الفائض المستخدم فى التنمية وذلك بنسبة مقدار الزيادة المستخدم فى التنمية خلال المدة السابقة لها .

(٤) مقدرة التنمية التى تحققت خلال مدة معينة على المحافظة على معدل تنمية فعلى فى المستقبل على نفس المستوى بالتقريب . وهذه المقدرة هى مقياس درجة فعالية النظام الاقتصادى فى الأجل المتوسط والطويل .

(٥) المحتوى الاجتماعى لعملية التنمية ، أى طبيعة الفئات الاجتماعية المدعوة للاستفادة بدرجة أو بأخرى من تنمية اقتصادية معينة .

ويتعين من هذه الزاوية أن نراعى فى المجتمعات الطبقية مدى التنمية الاجتماعية ، وبنسبة حجم التنمية الاجتماعية المحققة خلال فترة معينة إلى الفائض الاقتصادى الجارى ، وإلى الفائض المتاح للتنمية . وإلى الفائض المستخدم فى التنمية نحصل على ثلاثة مقاييس لقدرة تشكيل إجتماعى معين على إستخدام الفائض بقصد إشباع حاجات العاملين . ويجب أن نحذر من من الطابع الشكلى، إلى حد ما ، لهذا المقياس ، لأن التنمية الاجتماعية ليست بالضرورة محققة للتقدم الاجتماعى . فبعض الحاجات التى يجرى إشباعها الآن يمكن أن تكون نابعة من ظواهر الكبت والحرمان ، وتطور المجتمع الرأسمالى يتميز بمثل هذه الظواهر . وعلى العكس ، يمكن فى مجتمع يسيطر فيه العاملون على وسائل الانتاج وعلى استخدامها أن تصبح التنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعى امراً واحداً .

وعلى أية حال ، فإن درجة الاستخدام الممكن لقدرات الانتاج، وفعالية شكل الاستخدام ، وقدرة التنمية المتحققة على الاستمرار الذاتى بمعدل متزايد أو متناقص ، وأثر ذلك الاستخدام على التنمية والتقدم الاجتماعى ترتبط كلها فى نهاية الأمر بدرجة النمو التى وصلت إليها من قبل قوى الانتاج

ودرجة تطويع علاقات الانتاج لطبيعة قوى الانتاج ، أى لطبيعة النظام الاقتصادى وسماته الأساسية ..

(٤) سمير أمين والفائض الاجتماعي :

قبل أن نتناول مفهوم الفائض الاجتماعى عند سمير أمين ، يجب عرض فكرة موجزة عن التسلسل التاريخى لأفكاره ومؤلفاته . حتى نضع أيدينا على الجذور الحقيقية لنظرياته وتوجهاتها الأيديولوجية . وسوف نترك الكلمات سمير أمين حرية التعبير عن ذلك (٤٧) :-

« لقد لاحظ أحد القراء اليابانيين أن مؤلفاتى تتعلق بثلاث مجموعات من المشاكل هى : أولا تحاليل ملموسة لبعض الوضعيات فى العالم الثالث : مصر، المغرب العربى ، أفريقيا الغربية . . . الخ ثانية : نظرية التراكم الرأسمالى على الصعيد العالمى ثالثا تفسير للمادية التاريخية . أن هذا القارىء الشديد الانتباه على صواب . وفى الواقع أن هذا الترتيب ينطبق مع تطور أعمال . ولاشك أن تحليلا ملموسا لوضعية ما لا يمكن أن يكون حياديا ويقتضى دائما وضمنيا وجود نظرية ، والتحاليل التى انكببت عليها فى أول الأمر ـ مصر الناصرية افريقيا الغربية ، الكونغو ، المغرب العربى ، والمحاولات المعروفة بالاشتراكية التى حاولت قطع أى صلة مع الهيمنة الامبريالية ـ كانت بدون شك قائمة بشكل واسع على تفسير نظرى للامبريالية . وهذا التفسير الذى تم التعبير عنه الفترة ما بين ١٩٥٤ ـ ٩٥٧ ولم ينشر إلا عام ١٩٧٠ فى «التراكم على الصعيد العالمى» كان يشكو من نوع من التردد ناتج عن جوانب النقص في الماركسية التى كانت سائدة في الخمسينات أى فى سنوات تكوينى الفكرى والسياسى . . .

ودفعت بي بعض الظروف الملائمة إلى الرجوع الى مسائل أكثر أهمية حول « الطبقات والدولة والأمة » ، تحاول توضيح تفسيراتى المادية التاريخية وفي نفس الوقت الرجوع إلى وضعيات ملموسة تشغل بالى ، وخاصة منها وضعيات العالم الثالث بصفة عامة وأفريقيا والعالم العربى بصفة خاصة » .

هذا هو التسلسل التاريخي الذى ينطبق على تطور سمير أمين ، ونحاول هنا تلخيص أهم الأفكار الأساسية لديه فى النقاط التالية (٤٨) :-

أولا : يوجد تفسيران متعارضان للمادية التاريخية منذ البداية ، أحدهما يحدد المنهجية عمليا فى حتمية إقتصادية خطية . ويؤدى تطور القوى الإنتاجية تلقائيا إلى تطابقها الضرورى مع علاقات الانتاج بواسطة ثورات اجتماعية حيث يعمل أصحابها للكشف بواسطتها عن الحتمية التاريخية . وتتحول البنيات الفوقية السياسية والأيديولوجية من جهتها لتعكس متطلبات تجديد علاقات الإنتاج . أما التفسير الثانى المادية التاريخية فيؤكد على جدلية القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج من جهة ، وجدلية علاقات الانتاج والبنيات الفوقية من جهة أخرى .

والتفسير الأول يطابق قوانين تطور المجتمع مع القوانين التى تتحكم فى الطبيعة ، انه امتداد لفلسفة التنوير ويشكل بذلك التفسير البورجوازى الراديكالى الماركسية . أما التفسير الثانى ، فانه يجعل الطابع الموضوعى لقوانين الطبيعة تتعارض بشكل فاصل مع الطابع المختلط الموضوعى الذاتى لقوانين المجتمع .

ثانياً : والتفسير الأول ، أما أنه يجهل الإغتراب وأما أنه يعممه على تاريخ الإنسانية بأكمله دون إعتبار لمحتوى هذا التاريخ المتغير باستمرار . فيصبح الاغتراب بذلك نتاجا للطبيعة الانسانية لا يتحكم فيه تاريخ الأنظمة الاجتماعية ويستمد جذوره من الأنثروبولوجيا أى من العلاقة المستمرة بين الأنسان والطبيعة . والانسان فى هذه الحالة لا يصنع تاريخه ولن يصنعه أبداً ، فالتاريخ يصنع بقوة الأشياء . حيث أن الفكرة القائلة بأن الانسان والطبقات هما اللذان يصنعان التاريخ هى فكرة ساذجة ، إذا أن مجال حريتها الظاهرية تضيق بسبب ثقل حتمية التطور التقينى

ثالثا : والتفسير الثانى للمادية التاريخية ، يؤدى بنا بالضرورة إلى التمييز بين مستويين للاغتراب : الاغتراب الناتج من استمرارية العلاقة (إنسان — طبيعة) التي تتجاوز الأنماط الاجتماعية وتعرف الطبيعة الانسانية فى بعدها الدائم ولكنها بسبب ذلك لاتتدخل مباشرة فى تطور التاريخ الاجتماعي ، ويطلق سمير أمين على هذا الاغتراب : إغترابا أنثروبولوجيا ثم الافتراب الذى يشكل محتوى البنية الفوقية الأيديولوحية المجتمعات ، ويسمى هذا الاغتراب . اغترابا اجتماعياً .

رابعا من خلال محاولات سمير أمين للمستمرة لابراز المحتويات المتتالية لهذا الاغتراب الاجتماعى ، توصل إلى خلاصة أساسية هى ، أن كل الأنظمة الطبيعية ما قبل الرأسمالية تتميز جميعها بنفس الاغتراب الاجتماعى الذى يعرف بـ « اغترابا فى الطبيعة » ومميزات هذا الاغتراب ناتج أولا عن العلاقات الاقتصادية الاستغلالية الواضحة وثانيا عن التحكم المحدود فى الطبيعة فى مستوى يتناسب مع تطور القوى الانتاجية . وهذا الاغتراب الاجتماعى فى

ظروف كهذه سيكتسي حتما طابعا مطلقا ودينيا حيث يصبح من شروط الصدارة التي تحتلها الأيديولوجية في التجديد الاجتماعي .

وبشكل مناقض ، يقوم الاغتراب الاجتماعي الرأسمالية أولا على تقويم العلاقات الاقتصادية بتعميم العلاقات التجارية ، وثانياً على درجة متقدمة كيفياً من التحكم في الطبيعة . فالاغتراب التجاري يجعل الاقتصاد والتبادل التجاري المعمم يحل محل الطبيعة كقوة خارجية تتحكم في التطور الاجتماعي . أذن ، فالكفاح من أجل القضاء على الاستغلال الطبقي يقتضي التحرر من الحتمية الاقتصادية ، بمعنى أن الشيوعية ستجعل حداً للاغتراب الاجتماعي دون القضاء على الاغتراب الأنثروبولوجي .

خامسا . وهذا التفسير للمادية التاريخية يعيد للتاريخ الانساني وحدته . ولايجب البحث عن هذه الوحدة في تتابع منفصل لأنماط الانتاج . وبهذا الصدد ، أن الخط الكلاسيكي : عبودية ـ اقطاعية ـ رأسمالية لايشكل خصوصية فحسب بل أنه أسطوري بما فيه الكفاية . إذ أن العبودية لم تكن بالضرورة مرحلة حتى في أوربا ، والاقطاع لم يكن سوى شكلا خاصا من نمط أعم . فالتعارض المفتعل والأيديولوجي بين خط أوربي وخط آسيوي أي نمط الانتاج الآسيوي المزعوم ـ انما هو مع صنع أسرة فلاسفة أوروبا ـ التي تعتبر نفسها مركز العالم ـ الايديولوجية وحتى العنصرية .

سادسا : خصوصية التاريخ العربي في هذا الأفق تكمن فقط في الطابع الهامشي ـ غير مكتمل ـ للشكل الخاص لنمط الانتاج الاقطاعي . النمط الاقطاعي . النمط الاقطاعي الناتج عن تداخل هذا النمط مع أنماط جماعية وتكرار هذا التداخل في آسيا الشرقية ، وبالضبط في اليابان ، فالطابع

الإقطاعى لليابان ما قبل الرأسمالية عكس الطابع الاقطاعى فى الصين . من هنا يظهر النمو غير المتكافىء كقانون عام ، كما أن نمط الانتاج الرأسمالى ظهر للوجود بسرعة أكبر ، وهذا ما قد يحصل اليوم إذ أن المرحـــلة الانتقالية المحتملة إلى مجتمع بدون طبقات قد انطلقت من هامش النظام الرأسمالى العالمى .

سابعا : أن البعد الأساسى لأزمة الامبريالية ـ كأزمة المرأسمالية ـ هو الصراع الطبقى على الصعيد العالمى أى التناقض الأساسى بين الجماهير المستغلة (البروليتاريا والفلاحون المستغلون فى هامش النظام ، ورأسمال الاحتكارات . أنهما القطبان الأكثر أبتعاداً وتناقضا والأكثرجذرية وقوة النظام فى القطب الأول رأسمال الاحتكارات على الصعيد العالمى . وفي القطب الآخر الطبقات المستغلة فعلا والتي ليس لها ما تخسره سوى قيودها .

وهناك بروليتاريا فى الغرب وبورجوازية فى الشرق ، ولكن هذا يعنى أن فى التحالفات الطبقية على الصعيد العالمى ، قطبين أساسيين ، هما من جهة رأسمال الاحتكارات ، ومن جهة أخرى الطبقات المستغلة فى بلاد الهامش . وهذا ما يقصده سمير أمين بالامبريالية ، أى البعد العالمى الناتج عن الطابع الامبريالى للنظام الرأسمالى المعاصر هو البعد الرئيسى ، ويؤدى ذلك أيضا إلى نتيجتين :

الأولى : أن هذه الأزمة إذا تم تجاوزها فى يوم من الأيام دون أن يعاد النظر فى علاقات الاستغلال الرأسمالية ، فلا يمكن أن يحدث ذلك إلا بمراجعة كيفية سير النظام الامبريالى أى بواسطة طور جديد فى تطور الرأسمالية على

الصعيد العالمى فى أطار إمبريالى ، وهذا هو الحل الرأسمالى الوحيد للازمة . وبعبارة أخرى ، الحـــل الرأسمالى للازمة بفرض مراجعة التوزيع العالمى للعمل . وهذا هو السبب بالضبط الذى جعل القطب القوى أى رأسمال الاحتكارات يطمح إلى تغيير التوزيع العالمى للعمل فى هذا الاتجاه . وهذا لا يعنى أن المخرج سيكون حتما رأسماليا ، وما لم يتم تجاوز هذا التناقض بمراجعة كيفية توزيع العمل العالمى ، فان الأزمة ستستمر . وكونها مستمرة بعناد وأنها لا يمكن أن تحل بسياسات للمداخيل وبسياسات نقدية فى الغرب ، يدل أن هذا المجال ليس هو مجال التناقض الرئيسى . . . بل أن مخرج الازمة يمكن أن يكون غير رأسمالى .

أما النتيجة الثانية فهى أن هذه الازمة إذ تم تجاوزها بمراجعة لعلاقات الاستغلال ، فأكبر الحظوظ وأضعف الحلقة موجودة فى بلاد الاطراف . أى أنه بقدر ما تستمر الازمة ـ وأنها مستمرة وستستمر ـ بقدر ما سيتجابه القطبان وسيتعمق التناقض .

فمن جهة كلما حاول رأسمالى الاحتكارات فرض مخرجه الرأسمالى على العالم أى مراجعة التوزيع العالمى للعمل ، قد يشق مخرج ثورى طريقة فى بعض البلدان من الأطراف من جهة أخرى بواسطـة الشعوب والطبقـات المستغلة فى بلاد الاطراف أى البروليتاريا والفلاحون المستغلون من طرف النظام الرأسمالى .

ثامنـا : فى تحليله الطبقى للنظام الامبريالى والتبادل غير المتكافىء ، يرى سمير أمين ، أن هناك قطبان : رأسمال الاحتكارات فى قطب المركز ، وفى القطب الآخر الطبقات المستغلة فى بلاد الاطراف أى البروليتاريا الذى لم

يعد يستهان بها وجماهير الفلاحين المستغلة . ويرى أن تحويل فائض القيمة من بلاد الاطراف إلى المركز كان لابد منه لانه يمثل القاعدة الاقتصادية للتراكم على الصعيد العالمى . والدليل على ذلك ، أن الامبريالية تحاول أن تستخدم أشكال متنوعة من العنف لمحاولة تفسير ، أنه لا وجود لاى تحويل للفائض ، والقول أن الجماهير التى يمارس عليها أكبر استغلال فى النظام الرأسمالى العالمى ليست البروليتاريا وجماهير الفلاحين المستغلة فى بلاد الاطراف بل البروليتاريا فى البلاد المركزية . ويقول فى ذلك سمير أمين « ... كيف يمكن التفسير أنه فى معملين أحدهما فى المغرب والآخر فى فرنسا ، كلاهما يصنع نفس الأشياء بنفس التكنولوجيا ونفس الآلات ونفس التنظيم للعمل ، ولكن أولها يؤدى للعامل عشرين ضعفا أقل من الأجرة التى يؤديها الثانى ، أقول كيف يمكن أن نفسر أن العامل الفرنسى يمارس عليه استغلال أكبر من الاستغلال الذى يمارس على العامل المغربى ... هناك سر خفى غريب أمام أشياء مثل ذلك ... هناك رفض جماعى للاعتراف بما هو بديهى [٤٩] » .

تاسعا . أن وجود أحدهما في المركز والآخر فى الأطراف لا يعنى وجود طبقتين فقط ، اذ من البديهى أن هناك طبقة عاملة فى الغرب ، ومن أيضا أن هناك ـ كلمة « بورجوازية صغيرة سيئة الاستعمال فى هذه الحالة ـ طبقة مأجورة جديدة لا تقوم بنفس الوظائف التى تقوم بها الطبقة العاملة الصناعية فى نظام الإنتاج ولكنها فى نفس الوقت مستغلة في المراكز الأمبريالية . وتوسيع هذه الطبقة التى أصبحت أغلبية وسط العاملين فى الغرب، له علاقة وثيقة بالتوزيع العالمى غير المتكافىء للعمل . وبالضبط لأن هذا التوزيع يمكن من تحويل مكثف للقيمة المتولدة عن استغلال بلاد الأطراف ،

وأمكن من تمركز نمو خارق فى البلاد المركزية . وكذلك في بلاد الأطراف يوجد الطبقات المستغلة ، فضلا عن الطبقات المستغلة القديمة التي استقطبت بادماجها فى النظام الرأسمالى . والطبقات المستغلة التي توسعت بتوسيع الرأسمالية ومنها على الخصوص بورجوازية العالم الثالث : سواء منها البورجوازية الخاصة أو بورجوازية الدولة ، أو امتزاج بين البورجوازيتين فذلك يعود إلى الظروف الملموسة المحلية .

ولكن هذا الطبقات غير القطبين المتباينين ــ مرغومة موضوعيا على التحيز إلى هذا الجانب أو ذلك مع كل ما تتضمنه الطبقات الوسيطية من تموجات وتقلبات وعدم الاستقرار وتسويات تكتيكية وعبور من جانب إلى جانب آخر .. الخ .

عاشراً : أن عدم المساواة فى النمو فى النظام الامبريالى ليست وليدة العهد المعاصر ولكن ومع ذلك وبالرغم من اللامساواة فى النمو والخصوصيات ومستويات مختلفة للاندماج فى النظام الامبريالى والأشكال المختلفة لهذا الاندماج ،بالرغم من ذلك كله يبقى أن مفهوم بلاد الأطراف مفهوما ذا فعالية، قوى وحسن الاستعمال ، بمعنى أن مجموعة من المجتمعات الكل خصوصيته ، لكن مجتمعات لها خاصية مشتركة وهى أن رابطة يوجد بها قسم من الطبقات التي تمارس عليها أكبر استغلال من طرف رأسمال الاحتكارات مباشرة . والبلدان الأكثر تقدما هى التى يمارس فيها هذا النوع من الاستغلال بشكل مباشر أكثر بتوغل الرأسمال ، وبالتالى توجد بها طبقة عاملة مستغلة دائما بشكل مضعف ، سواء كان ذلك في البرازيل أو المغرب أو ايران أو مصر .

وأشكال الاستغلال للفلاحين هي أيضا أشكال استغلال أكثر تقدما باندماج تجـاري متقدم ، بتقسيم طبقي داخلي متقدم ، باخضاع أو تشويه الأشكال العتيقة والاقطاعيه والأبوية وتوسيع أشكال الاستغلال الرأسمالي -- إصلاحات زراعية بورجوازية ، أدماج الفلاحين في الاستغلال الرأسمالي بواسطة شبكة القروض ، ومواد الاستهلاك الصناعية الضرورية المزراعة ، والأسواق . . . الخ .

التبادل غير المتكافيء والفائض الاجتماعي :

يرى سمير أمين ، أن ماركس أوضح أنه في نمط الانتاج الرأسمالي هناك علاقة موضوعية ــ أي ضرورية بين معدل فائض القيمة ومستوى تطور القوى المنتجة . ومعدل فائض القيمة هـــذا هو المحور الرئيسي لأسلوب التوزيع الاجتماعي للدخل القومي (التوزيع بين الأجور والأرباح) وأيضا للطلب ، فالأجور هي المصدر الرئيسي للطلب بالنسبة للسلع الاستهلاكية العامة ، في حين يتم إقتصاد الأبارح كليا أو جزئيا لأهداف الاستثمار . ومستوى تطور القوى المنتجة يعبر عن نفسه عبر التقيم الاجتماعي للعمل وحشد القوة العاملة بنسب مناسبة ، في كلا القطاعين .

وبرغم الطبيعة التخطيطية لهذا النمط ، إلا أنها تشرح مع ذلك جوهر النظام ، فالعلاقات الخارجية تترك خارج النمط . هذا لا يعني أن تطور الرأسمالية يتم في إطار السيادة القومية المطلقة ــ الاعتماد على الذات إقتصاديا ــ ولـكن العلاقات الأساسية في داخل النظام يمكن فهمها من دون التطرق إلى العلاقات الخارجية .

بتحديد أدق ، أن العلاقات الخارجية تخضع لمنطـق ومتطلبات الـتراكم الداخلى المعتمد على الذات . هذا بالإضافة إلى أن النمط يثير الطبيعة النسبية تاريخيا للتمييز بين السلع الاستهلاكية العامة وسلع الترف . فسلع الترف ، فى معناها المحدد ، هى تلك التى ينشأ الطلب عليها من ذلك الجانب من الأرباح التى تستهلك ؛ فى حين أن الطلب الذى ينشأ من الأجور يزداد مع تقدم القوى المنتجة ، ومع ذلك فان السياق التاريخى فى أنواع « الاستهلاك الواسع » للسلع له أهمية حاسمة لفهم المشكلة التى تعالجها الآن . ذلك أن بنية الطلب فى التاريخ المبكر للنظام قد سرعت الثورة الزراعية عبر تقديم سوق محلى لمنتوجات المواد الغذائية . وهكذا ، فان الرأسمالية المزراعية قد ظهرت قبل توسيع و نضج النمط الرأسمالى فى الصناعة (٥٠) .

ومن دروس هذا النمط ، يمكن الخروج بثلاث محصلات مهمة هى :

١) أن ظهور نمط الانتاج الرأسمالى فى المناطق التى ستصبح مراكز النظام الرأسمالى العالمي ، تم بسبب عملية داخلية متجهة نحو تحطيم الأنماط ما قبل الرأسمالية (الاقطاعية) . هذا التحطيم لعلاقات الإنتاج الإقطاعية فى المناطق الريفية الأوربية يشكل الاطار الإجتماعى المؤدى إلى « الثورة الزراعية » الشهيرة التى تسبق ــ وتجعـل من الممكن ــ قيـــام « الثورة الصناعية » اللاحقة . ان الزيادة المسبقة للانتاجية الزراعية تسهل بلورة وخروج البروليتاريا من قلب العالم الريفى ، وتدفع إلى الأمام ، فى الوقت ذاته ، فائض قيمة من المواد الغذائية المسوقة الضرورية لاعادة إنتاج هـذه البروليتاريا .

٢) أن العلاقة الداخلية فى المكان والزمان للتحالفات الطبقية التي تمكن العلاقات الرأسمالية الجديدة من الازدهار فى الصناعة تعبر دائما عن (بشرط بذاته ، رغم أنها تأخذ أشكالا مختلفـــة) : التحالف بين الطبقة المهيمنة الجديدة (البورجوازية الصنـاعية) وملاك الآراضي (سواء أكانوا من الفلاحين وفق نموذج الثورة الفرنسية أو أصحـاب عزب حين يتم دمـج الاقطاعيين السابقين فى السوق ، كما فى بريطانيا وألمانيا) ، وذلك فى إطار دولة قومية قوية وناضجة .

٣) وهكذا ، فان إخضاع العلاقات الخارجية (الاقتصادية والسياسية) لمتطلبات التركم الداخلى ، يشكل تدريجيا النظام الرأسمالى العالمى ، وهذا الأخير يظهر كسلسلة من التشكيلات المركزية المعتمدة على الذات وعلى الاعتماد المتبادل (حتى ولو لم تكن متساوية فى التقدم) ، ومن تشكيلات محيطية تخضع لمنطقة التراكم فى المركز التى تسيطر عليها (٥١) .

إن الأهمية المعطاة من قبل بعض الكتاب إلى مسألة « تحول القيم إلى أسعار » تعكس ـ حسب رأى سمير أمين ـ خطأ أساسيا فى إدراك طبيعة مفهوم ماركس للقيمة . ومن الواضح ، أنه من المستحيل استخلاص نظام الاسعار رياضيا من نظام القيم ، وذلك بالاحتفاظ بتساوى معدلات الربح ومعدل فائض ـ القيمة . إذ لا يوجد أى سبب لان يكون معدل الربح مساويا لمعدل فائض ـ القيمة . بالعكس ، فاذا تساوى المعدلان فان الاستغلال الاقتصادى سيكون ظاهراً جلياً فى النمط الرأسمالى ، كما كان فى أنماط الانتاج التى سبقته . فاذا كان هناك خداعا فى النظام الرأسمالى ، وإذا أخفت الظاهرة الجوهر بدلا من أن تكشفه مباشرة ، وإذا ظهر «رأس المال»

بأعتباره « منتجا مستقلا عن العمل . فان كل ذلك يعود إلى أنه سيبدو وكأن فائض ـ القيمة قد اختفى خلال عملية « التحول » . ومع ذلك ، فان فائض ـ القيمة يبقى وذلك فى التحليل الأخير ، لانه إذا كان سيتم اختيار معادلة كلفة الإنتاج * + (صفر) ربح ، فى النظام الذى يضعه « بيروسرافا » Piero Sralfa ، فان معدل فائض ـ القيمة لنظام القيم المطابق لذلك سيكون صفراً أيضاً (٥٢).

ويرى سمير أمين ، أن مهمة نظرية القيمة ، هى بالذات الكشف ما لا يظهر مباشرة على مستوى التوزيع (الذى يتضمن بيع قوة العمل وتداول رأس المال من جهة ، وتبادل البضائع من جهة أخرى) ، وذلك بالذهاب إلى الجوهر ، إلى عملية الإنتاج . وبالفهم الصحيح للعلاقة بين القيمة والسعر ، يتم فهم أن فئة السعر هى ليست شاملة ، بل هى خاصة بالنمط الرأسمالى ، وهى ضرورية جداً لفهم بماذا تختلف الاشتراكية عن تلك التي تحاول أن تجعل منها رأسمالية بدون رأسماليين ، أى يمكن تحقيق « الحالة المثلى الإجتماعية » عندما يختفى الاستغلال الطبقى وعندما تكون مهمة التراكم قد أنجزت (٥٣) .

لهذا ، كان من الضرورى وضع القوانين الأساسية للنظام الرأسمالى بصيغ القيمة ، سواء ما يتعلق منها بالوضع الموضوعى لقيمة قوة العمل ، أو بالتبادل غير المتكافىء .

فالتوسع الاستعمارى أدى إلى تحويل جزء كبير من فائض القيمة (أى ذلك النصيب من إنتاج العمل الذى يزيد عما هو ضرورى لإعادة تكوين قوة

العمل) من المجتمعات المسيطر عليها إلى المجتمعات المسيطرة . ولقد إتخذ هذا التحويل أشكالا عينية مختلفة حسب الظروف المحلية ، وفى كثير من الأحيان لم يأخذ هذا الاستغلال طريق إحلال علاقات إنتاج رأسمالية محل العلاقات القديمة ، أى إنشاء مشروعات رأسمالية تستغل أيدى عاملة مأجورة يملكها رأس مال الاحتكارات الاجنبية . بل أخذ طريق آخر ، وهو حفظ العلاقات القديمة وإخضاعها لاحتياجات سياسة رأس المال من خلال إدماجها فى نظام التقسيم الدولى للعمل غير المتكافىء . وتكيفت هذه الأشكال طبقا لنوع التحالف الطبقى بين رأس مال الاحتكارات المسيطرة والطبقات الحاكمة محليا .

والنتيجة الاساسية لهذا التقسيم الدولى هو أن التحويل المذكور لفائض القيمة خفف شدة الإستغلال الرأسمالى المباشر فى الدول المتقدمة بينما هو زاد فى شدة الاستغلال الرأسمالى المباشر وغير المباشر (أى هذا الإستغلال الذى يتم من خلال حفظ علاقات إنتاج قديمة وإدماجها فى النظام الرأسمالى العالمي) للعمال والفلاحين فى البلدان المسيطر عليها .

ففى البلدان الرأسمالية المتقدمة لم تبق الطبقة العاملة تتحدى النظام وتناضل من أجل إلغائه واستبداله بنظام اشتراكي ، أى نظام مبنى على إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، فأخذت هذه الطبقات العاملة تقبل وضعها وتكتفى بزيادات مستمرة لاجورها الحقيقية توازى الزيادة المستمرة فى الدخل القومى. وهذا هو المضمون الحقيقى للتحالف الطبقى « الاشتراكي الديمقراطي » في البلدان الرأسمالية المتقدمة . أما فى البلدان المسيطر عليها (الاطراف) فقفلت أبواب المستقبل أما أغلبية هذه الشعوب التي رأت ظروفها المادية لا تتحسن بل

تتدهور . فاشتداد الاستغلال خلق ظروفا مواتية لثورة الشعب ، وبما أن هـــذا الاستغلال صاحبه نفى للحقوق السياسية ... الاستقلال الوطنى والديموقراطية فى الداخل ... فان هذه القوة الثورية أخذت فى الازدياد . وبما أن ظروف الاستغلال المذكور لم تأخذ شكل الاستغلال الرأسمالى المباشر إلا في إطار محدود يحدده ظهور قطاع رأسمالى محلي ضيق ، بل أخذت شكل استغلال عمل فلاحين وصغار المنتجين على نطاق واسع . ولهذا ، لم تأخذ هذه القوة الثورية الجديدة طابعا أشتراكيا بحتا أو قاطعا بل طابعا مزدوجا لتكوين معاديا للعلاقات الإجتماعية القديمة (الاقطاعية) مثلا ، وللنظام الرأسمالى المسيطر .

ولقد حاول سمير أمين ، تحليل النموذج غير المتكافىء للتراكم على الصعيد العالمي ، حيث يرى أن التمفصل الذى يميز المراكز هو التمفصل بين نمو قطاع الانتاج للاستهلاك وقطاع وسائل الانتاج المتمشى مع زيادة الاجور الحقيقية لزيادة إنتاجية العمل . والتمفصل الذى يميز الاطراف هو التمفصل بين الانتـــاج للتصدير والانتاج للاستهلاك الترفي . . . أى أن العلاقات الدولية للمراكز خاضعة لمنطق احتياجات التراكم المتركز على ذاته ، بينما عملية التراكم فى الاطراف عملية تكييف لاحتياجات الاول . وعندما وصل النظام الرأسمالى الى مرحلة الاستعمار أصبح قانون القيمة يسود على صعيد هذا النظام العالمى لا على صعيد مختلف أجزائه كما كان الشأن قبل ذلك . ومعنى ذلك ، أن مختلف السلع المنتجة على صعيد النظام اذا كانت متماثلة ، أى تلك السلع ذات نفس قيمة الإستخدام لهـــا أيضا نفس قيمة التبادل . وبالتالى قيمة قوة العمل هى أيضا موحدة على صعيد النظام ويحددها

مستوى انتاجية العمل على هذا الصعيد . هذا وقد استمرت أسعار قوى العمل تختلف من تشكيلة رأسمالية إلى أخرى على حسب الظروف الخاصة بها ، فسيادة قانون القيمة على الصعيد العالمي تعتبر عن توحيد السلع وسوق رأس المال بينما تظل سوق العمل متفككة (٥٤) .

ومعنى ذلك ، أن عملية قانون القيمة الرأسمالي على صعيد النظام العالمي تنعكس فى أن جميع السلع المماثلة المنتجة فى هذا الأطار لها قيمة موحـــدة تحكمها وتحددها ظروف إنتاجها الأكثر تقدما . وبما أن هذه الظروف تختلف في مدى تقدمها من قطاع إلى آخر ومن بلد إلى آخر ، فان عملية قانون القيمة تؤدى إلى تشويه خاصة في بنيان الأسعار للبلدان المتخلفة . فلنقارن بين قطاعي الزراعة والصناعة ، ولنفرض أن انتاجية الصناعة فى البلدان المتخلفة أقرب إلى إنتاجيتها فى البلدان المتقدمة منها في الزراعة . وبصورة أكثر دقة ، نفرض أن متوسط انتاجية الصناعة في البلدان المتقدمة ثلاثة أضعاف ما هي في البلدان المتخلفة ، بينما متوسط انتاجية الزراعة فى الاولى عشرة أضعاف ما هي فى المجموعة الثانية . كما أن الاسعار العالمية محكومة بظروف الإنتاج فى البلدان المتقدمة ، والنتيجة هى أنه ، بينما القيمة المضافة للفرد فى كل من الصناعة والزراعة فى البلدان المتقدمة متساوية ، تختلف نسبة القيمة المضافة للفرد فى زراعة البلدان المتخلفة عما فى صناعتها .

وتحكم هذه الخصوصية بدورها تحديد مستوى عوائد العمل ، فمن الواضح هنا ، أن عائد عمل الفلاح لا يمكنه أن يرتفع فى هذه الظروف ، كما أن التشويه فى شكل توزيع الدخل المترتب على عملية قانون القيمة فى هذه الظروف يحكم بدوره شكل استراتيجيه التنمية فكلما اندمجت البلدان المختلفة فى النظام الرأسمالي العالمي زاد هنا التشويه فى توزيع الدخل ، فتأخذ استراتيجية التنمية فى هذه الظروف طريقا خاصا وهو البدء بانتاج

ما يمكن به سد احتياجات الطبقات الغنيه ، اذ أن دخول هذه الطبقات تكون معظم الطلب (٥٥) .

وبالتالى نرى هنا أن استراتيجية شعبية للتنمية ، أى استراتيجية مبنية على سد احتياجات الجماهير الشعبية تتطلب بالضرورة نظاماً آخر لقياس مدى مساهمة مختلف المنتجين فى خلق الثروة الوطنية . وهذا النظام المطلوب هو قانون قيمة وطنية شعبية ينعكس فيه التحالف الشعبي الحاكم الضرورى.

ومن الأشياء التي أصبحت معتادة عند الكتاب الماركسيين ـ وسمير أمين لا يستثنى من هذا ـ أنهم يقومون بتحديد أطوار طويلة لتراكم رأس المال تتناوب معها فترات من الأزمات البنائية توجد خلالها إستجابات مناسبة على انحصارات العلاقات الانتاجية القائمة . وفى مواجهة أحد التفسيرات الاقتصادية الماركسية الفجة ، يرى سمير أمين أن هذه الفترات من الأزمات البنائية هى فترات من الصراع الطبقى المكثف الذى يمكن أن تجىء من خلاله المبادرة لإعادة ترتيب علاقات الإنتاج إما من الرأسماليين (كالتوسع الرأسمالى عبر البحار ، على سبيل المثال) أو من الطبقات المستغلة (وتتمثل فى الصراعات الوطنية للتحرر) . وجميع الصراعات ، منذ بدء الإستعمار ، نجدها قد تولدت فى الفلك الخارجى . ورغم أن أى حل بنائى يحدث يسمح بوجود فترة من التوسع الجديد مرة أخرى ، فان الأزمة النهائية يمكن أن تتأجل فقط لهذا السبب ، وذلك لأن ما يكمن تحتها من تيار يتجه نحو الطبيعة الاجتماعية للعناصر القوة الانتاجية المتنامية دائما وعلاقات الإنتاج التى تضيق دائما تظل كما هى مستمرة ووفقا لحسابات سمير أمين ، فان حوالى ٩٠٪ من مجمل السكان بالعالم هم الآن خاضعين للاستغلال ، بينما ١٠٪ فقط هم الذين يشكلون البورجوازية العالمية الطفيلية .

ولاشك أن محاولة سمير أمين للتوفيق بين النسق العالمى ومنظورات التحرر

الوطنى ، محاولة ملتوية وغير مؤكدة ، فمع أنه ، من الصحيح أن الأزمة الراهنة للرأسمالية المعاصرة التي تنشأ وتتولد في الفلك الخارجي ، وكذلك حالات التمرد في الفلك الخارجي (مطالب الأوبك) هى صراعات حقيقية ، إلا أن المسألة أيضا هي ، أن هذه المطالب ذاتها من برجوازيو العالم التابع تعطي النسق الرأسمالي العالمى الوسائل البنائية المحددة التي تمكنها من التقلب على الأزمة . كذلك من الصحيح أيضا ، أن البورجوازيين ذوى الرؤية البعيدة، في المركز ، سوف يحاولون (بل ويفعلون) محاصرة هذه الوسائل وينجحون خلال هذه العملية فى إحتواء برجوازى العالم التابع مرة أخرى (كما فعلوا من قبل ، بعد حركات الكفاح للتحرر من الإستعمار) وتضمونهم مرة ثانية داخل النسق .

وتقول « أنكي هو جفيلت Ankie Hoogvelt » : « وليس هناك شك أن عوامل التمرد هذه يمكن احتواؤها من الناحية النظرية . ولكن من الناحية النظرية فقط ، لأن الذى يهم من الناحية التاريخية هى الأحداث التى تمر على مدى الطريق ، وبعض الأحداث الخطيرة يمكن أن تقع فى الأفلاك الخارجية وفى المراكز خلال عملية التحول المليء بالتناقضات من الطور الثانى إلى الطور الثالث للاستعمار »(٥٦).

بالإضافة لهذا ، التحول ، هناك تناقض رئيسى بين البراهين النظرية لسمير أمين التي تتعلق بالتبادل غير المتكافيء وبين براهينه السياسية التي تتعلق بالمستفيد من التبادل غير المتكافيء . فى براهينه النظرية ، لا بد أن تكون التمايزات في الأجر أكبر من عناصر التمايز فى الإنتاجية وذلك حتى يمكن حدوث التبادل غير المتكافيء . ومن ناحية أخرى ، ينكر سمير أمين أن

البروليتاريا الموجودة فى المركز تستفيد من التبادل غير المتكافىء « فالأجور المرتفعة » عند المركز ترجع أساساً إلى إرتفاع مستوى تنمية القـــوى الانتاجية وليس إلى حركة التبادلات الدولية »[٥٧] . وهذا الانكار شيء ضرورى لتدعيم مفهوم سمير أمين عن البروليتاريا العالمية فى مواجهة طبقـة الرأسمالية العالمية ، التي قد تتعرض إذا ما حصلت البروليتاريا المركزية عـلى أجور « مرتفعة » بسبب التبادل غير المتكافىء . فاذا ما كانت الأجـــور « المرتفعة » فى المركز يرجع سببها إلى إرتفاع مستوى تنمية القـوى الانتاجية ، عندئذ ، لابد أن تكون الانتاجية عند المركز أكبر منها فى فى الخارج ، أى أن المركز يتسم بالإجور المرتفعة الانتاجية العالمية . وهـذا الأمر يتناقض مع الأساس الكامل للتبادل غير المتكافىء ، الذى يرتكز على حجة أنه طالما أن عناصر الانتاجية هى نفسها الموجودة فى تلك القطاعات التى يهيمن عليها رأس المال العالمى ، وأن الأجور أقل مستوى عند الخارج ، فان التبادل غير المتكافىء لابد وأن يحدث . وهكذا تحل مشكلة سمير أمين بوجود التناقض .

ومن العناصر ذات الأهمية القاطعة فى تحليل سمير أمين ، هو ما قام به من بحث القوانين والاتجاهات الأساسية فى الإسلوب الرأسمالى للانتاج ، إعتماداً على التكوينات الإجتماعية الرأسمالية الفعلية والتى يقال أنها تمثل عناصر إلتقاء ممكنة للاتجاهات الخاصة بالنسق العالمى. أحد هذه الإتجاهات هو إنخفاض معدل الربح : « إن القانون الخاص باتجاه معدل الربح إلى الهبوط، سوف يظل هو المعبر الأساسى ، وبالتالى المعبر الدائم عن التناقض الرئيسى الموجود فى النسق » مهما يكن ، فان التصور الخاص بسمير أمين عن قوانين الاتجاه

هو تصور « جدلى » تتضارب فيه الاتجاهات ، بمعنى ، أن قانون الاتجاه لايتحقق ولو بشكل بسيط ، كما لايتحقق أى تقدم نحو غاية محددة .

لذلك ، فان الدور أو المغزى الخاص بأى حادث معين يعتمد عن التنظير لأى إتجاه يقع تحت هذا الخط باعتباره هو الاتجاه الحاكم ، وأن الاتجاهات المخالفة يمكن استبعادها باعتبارها ظواهر ثانوية . وتعتبر المثيرة المرافقة للاتجاهات ، وبالتالى لأحداث معينة ، هى فى النهاية نوع من التأكيد، ولكنه تأكيد لا يمكن مناهضته طبقاً لشروط سمير أمين . فمثلا ، يدلل سمير أمين على « الإتجاه السائدة فى النسق العالمى هو الإتجاه نحو توسيع الهوة بين المركز والأطراف ، وأن تزايد التفرقة الإجتماعية ما هو ، فى الواقع ، إلا نموذج لمنوال التكاثر لحالات التنمية الموجهة خارجياً . . . كما أن القانون العام للتراكم والفقر يعبر عن الاتجاه الملازم لأسلوب الأنتاج الرأسمالى وعن التضارب بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج ، بين رأس المال والعمل . هذا التضارب يستبعد إمكانية التحليل لأسلوب الانتاج الرأسمالى ، من منطلق فكرة التناسق ، ويؤدى بنا إلى أن نفهم أن البحث عن معدل لفائض القيمة يتزايد بصفة مستمرة حتى يعوض المسار المنخفض فى معدل الربح ، يجعل من التنمية المتناسقة شىء يستحيل تحقيقه »[٥٨] .

لذلك ، فانه بسبب المكانة المميزه التى يضفيها سمير أمين على قوانين الاتجاه هذه ، فان أى أحداث ذات « فعل مضاد » تعتبر شىء ثانوى ، مهما تكن أهميتها بالنسبة لاقتصاديات معينة أو مجموعات معينة ، ومهما يكن طول مدة الممارسة لها . بذلك يمكن استبعاد القدر الكبير من التجربة ، بصرف النظر عن أهميتها ، لأنها قد تميزت بأنها « معوقة» طبقا للقوانين المجردة . إذن ،

وبناء على ذلك ، هناك حتمية فيما يتعلق بدقة نظرية سمير أمين ، وهى حتمية راسخة فى أسلوب التحليل ، ولكنها تجعل النظرية عقيمة مجدية .

ثالثا : أهمية الفائض الاجتماعى والتنمية فى العالم التابع :

تشكل مطالب بلدان العالم التابع فيما يتعلق « بالنظام الاقتصاد العالمى الجديد » كلا متسقا يستند إلى منطق واضح تماما . وفى هذا الإطار ، تشكل الزيادة الأساسية والدائمة فى أسعار المواد الخام ، مصحوبة بتقليل الديون ، بالإضافة إلى الشروط الأكثر ملاءمة لنقل التكنولوجيا : أفضل الوسائل الكفيلة بتطوير إمكانيات تحويل مرحلة جديدة فى تصنيع العالم التابع . وانطلاقا من أن عاملى العمل الرخيص نسبيا والمواردالطبيعية، سوف يتيحا إمكانية قيام بلدان العالم التابع بالتصدير للعالم المتقدم . فإن عملية التصنيع ينظر إليها فى إطار وجود شبكة قوية للتجارة الدولية . وطبقا المفاهيم الاقتصادية التقليدية هذه ، فإن فتح أسواق البلدان المتقدمة أمام صادرات السلع المصنعة القادمة من العالم التابع سوف يخدم المصلحة الجماعية من خلال جعل تقسيم العمل الدولى أكثر تمشياً مع توزيع الموارد . يضاف إلى ذلك أن هذه الصادرات الصناعية سوف تتيح إمكانية تغطية العجز الغذائى فى العالم التابع وذلك باحلال الواردات محل المعونة .

والحقيقة أن رفع أسعار النفط فى نهاية عام ١٩٧٣ ، قد دعم من مصداقية مثل هذا البرنامج وذلك بابرازه لحقيقة إمكانية الحصول على أسعار مختلفة للمواد الخام ، وأن هذه الأسعار لم تكن بالتأكيد « غير محتملة » بالنسبة للعالم المتقدم ، وأن ثمة إمكانية لإستخدام الموارد المالية المتراكمة عن هذا الطريق للاسراع بعملية تصنيع البلدان استفادت من الأسعار العالية . بهذا

المعنى ، يمكن القول أن أكتوبر ١٩٧٣ ، مثل بحق نقطة تحول فى تاريخ العلاقات الدولية ، إذ عند هذه النقطة ، أصبحت بلدان العالم التابع واعية ليس بحقوقها فقط ، إنما بمدى قوتها بالأساس .

ولقد تزامنت المطالبة بنظام إقتصادى عالمى جديد بالفعل مع أكثر الأزمات حدة فى فترة ما بعد الحرب ، فهل معنى هذا ، أن هذه الأزمة هى سبب رفض مطالب العالم التابع ، لقد قيل أن رفع أسعار النفط ـ الذى يعد الاجراء الأول (والوحيد) فى مجال تطبيق برنامج العالم التابع لإقامة نظام إقتصادى عالمى جديد ـ هو سبب الأزمة . وشنت فى عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ حملة شديدة عمادة هذه المقولة . وإستخدمت الحملة كل أنواع الحجج ، إلا أنها تجاهلت فى نفس الوقت كل الحقائق من قبيل : بداية أزمة النظام النقدى الدولى ، وظهور العجز الخارجى للولايات المتحدة منذ بداية الستينات ، ووجود الكساد فيما قبل ذلك ، ومعدلات التضخم المتزايدة ، والتى فاقت كل زيادة يمكن إرجاعها للنفط ، واستثمارات أموال النفط الكبيرة فى الأسواق المالية الغربية ، والدور المتواضع للبترو ـ دولارات مقارنة بالودائع المتحركة للشركات متعددة الجنسيات فى حركات المضاربة .

ثم بدأت هذه الحملة فى الإنحسار ، فبعد أن كانت مصدر قلق فى عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، أصبحت الآن تستحوذ على تأييد جماعى . فحيث أن مثل هذا النظام لا يمكن تحقيقه ، فلا مانع من أن يكون محلا للخطابة ، ولا خطر من ذلك . وفى هذا الإطار بالضبط ، ينبغى أن تناقش قضية استخدام العوائد النفطية . إن النظام الاقتصادى العالمى الجديد لدى البعض ، ينبغى أن يكون مقصوراً فقط على رفع أسعار النفط ، الأمر الذى تحقق من عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ،

واستقر بعد ذلك ، وينبغي ألا يمتد هذا ويعمم على الصادرات الأولية الأخرى من العالم التابع . ومن هذه الزاوية ، ينبغي أن تكون عملية إعادة التوطين وصناعة التصدير ، عملية محدودة وتكون مقبولة فقط إذا كانت تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات تساندها حكوماتها (٥٩) .

وانساقا مع وجهة النظر هذه ، ينبغي أن تكون الفوائد النفطية متاحة للاسواق المالية للدول المتقدمة لكي تدعم سياستها المتعلقة بالتدخل في العلاقات بين الدول المتقدمة . من ناحية ، ولكي تدعم من ناحية أخرى مساندها (الهامشية) لبقاء تقسيم العمل الدولي القديم في البلدان النامية . وبهذه الطريقة يتحقق الهدف الأساسي من « المعونة » كصمام أمان لتخايد النظام غير العادل (والذي تزداد عدم عدالته كل يوم) . والحقيقة أنه حتى الآن ، لايتعدى استخدام العوائد النفطية حدود ذلك .

إن السبب الأساسي ، للدرجة الهزيلة من التعاون الإقتصادي القائم بين بلدان العالم التابع ، يتمثل في الاختلافات الكبيرة بين هذه البلدان . وتحاول بعض البلدان المتقدمة إبراز هذه الإختلافات فتقوم على سبيل المثال بتقسيم هذه البلدان إلى « بلدان نامية أكثر تقدما وبلدان نامية أقل تقدماً » و « بلدان غنية بالموارد وأخرى فقيرة بالموارد » و « بلدان مغلقة لاتطل على شواطىء ، وأخرى مفتوحة » . . . الخ . والحقيقة أن الهدف من التركيز على مثل هذه الخلافات هو تطبيق السياسة المعلنة المتعلقة بتفتيت ما يسمى بكتلة العالم التابع الصلبة . غير أن الوعي بهذا الهدف لاينبغي أن يدفع البلدان النامية إلى تجاهل الاختلافات الحقيقية والكبيرة في أوضاعها والقائمة بينها . وعلى العكس من هذا ، ينبغي أن توضع هذه الإختلافات تحت مجهر التحليل الموضوعي المباشر ،

وأن تتخذ الاجراءات العملية فى مجال التعاون والتي تأخذ هذه الاختلافات بعين الإعتبار .

والحقيقة أن العوامل الأساسية التي تعمل على تعميق هذه الاختلافات بين بلدان العالم التابع ، تتمثل فى درجة نموها الاقتصادى (وخاصة مستوى التصنيع فيها ، وطبيعة علاقاتها الاقتصادية الخارجية (دول الفائض فى مواجهة دول العجز ، والإعتماد على مصدر - أو مصدرين من صادرات المواد الخام في مواجهة التنوع فى الصادرات ، والإشتراك فى تجمعات اقليمية أو التحالف مع بلدان إستعمارية متقدمة فى مواجهة الإستقلال الاقتصادى النسبي ... الخ) ، وطبيعة الأبنية الاجتماعية - الاقتصادية السائدة فى هذه البلدان (فهناك بلدان تتبنى اقتصاد السوق الحر بالكامل و بلدان رأسمالية وبها قطاع عام هام ، بلدان تمر في مرحلة التحول إلى الإشتراكية ، و بلدان أقامت بالفعل نظاما إشتراكياً ...الخ) . وليس من المتصور أن تختص هذه الاختلافات ، بل على العكس من المتوقع أن تزداد . وإذا لم تؤخذ فى الإعتبار ، فإنها يمكن أن تنعكس في شكل مواقف مختلفة سواء فى مواجهة علاقات العالم التابع مع العالم الخارجى أو فى مواجهة القضايا المختلفة للتعاون الاقتصادى المباشر بين بلدان العالم التابع ذاتها (٦٠) .

ويمكن القول ، أن تحديد حجم الفائض الإجتماعى أمر تعترضه كثير من الصعوبات ، وهذه الصعوبات هى التى جعلت مفهوم الفائض الأجتماعى يتعرض لكثير من الإنتقادات . والملاحظ أن معظم مؤلفات الإقتصاديين بعد منتصف القرن التاسع عشر انصرف إهتمامهم إلى موضوعات الاستثمار والادخار والأرباح حيث كانت فى نظرهم كافية لدراسة التنمية ، بل أنهم

ساووا بين الفائض والربح ، والفائض والإدخار . والحقيقة ، أن الأرباح ليست مطابقة للفائض الاجتماعى وإنما هي عنصر من عناصره ، وقد أوضح « بول باران » ، بأن هؤلاء الاقتصاديين اتضح لهم بأن النظـــر إلى الأرباح الإحتكارية على أنها تكاليف ضرورية للانتاج ، خاصة وأن الرأسمالية الاحتكارية فقط الربح والريع والفائدة باعتبارها عناصر للفائض الإجتماعى ، وانما تخفى جزءاً هاماً من الفائض الإجتماعى - الجزء الذى يدخـل فى باب التكاليف . كما أن إستخدام الفائض الإجتماعي في غير أغراض التنمية يمكن أن يتم بالصور الثلاث الآتية :-

(١) الزيادة فى المكاسب الفردية للمنتجين التي تترتب عليهازيادةفى إنتاجية العمل .

(٢) الاستثمارات غـير الإنتاجية التي لاتخدم التنمية ولاحتى بشكل غـير مباشر .

(٣) الزيادة في المصروفات الاجتماعية العـامة التى لايتأثر لهـا عـلى الانتاج .

لذا ينبغى التمييز بين الحد الأدنى والحد الأعلى للتكاليف الإنتاجية ، فالحدالأدنى يتمثل فى ذلك القدر الذى يخصص من الناتج السنوى للتكلفة الاجتماعية لتكرار الإنتاج ، حيث يكون إستخدامه محدداً بالفعل ، ويترتب على ازدياد الحد الأدنى من هذا الحد تبديد المجتمع لرأسماله وتدهور قوته الانتاجية ، أما الحد الأعلى والذى يتحدد بالفرق بين الحد الأدنى من احتياجات التكلفة - المصروفات القومية والحد الأقصى للانتاج الذى يمكن بلوغه في ظل المقـدرة

الانتاجية الحالية والراهنة للاقتصاد القومى ، وهذا يتماثل مع مفهوم الفائض الاجتماعى الممكن .

كما تعانى البلدان التابعة من الخلل فى الهيكل الإقتصادى والاجتماعى بسبب بنيانها الإقتصادى المتخلف ، واعتماد اقتصادياتها على أسواق البلدن المتقدمة ، وانخفاض معدل الدخل القومى وسوء توزيعه ، وعدم الإستقرار السياسى والاجتماعى الذى تعانى منه ، بالاضافة إلى قلة المؤسسات المالية وطبيعة سوق العمل والجهاز الانتاجى ...الخ .

ولكى نستطيع تحديد حجم الفائض الاجتماعي لابد من إعادة توزيع الناتج الاجتماعى وإعادة تنظيم الانتاج بصورة عامة ، وأن تتم إعادة التوزيع هذه بشكل جذرى وشامل ، ومن إعداد هذا يتطلب الحد من الإستهلاك المفرط ـ الاستهلاك الترفى ـ لبعض طبقات المجتمع ، وإعادة تنظيم الانتاج والقضاء على صور العمل غير المنتج ، وعلى جميع صور التبديد للموارد الناتجة عن التنظيم غير الرشيد للجهاز الانتاجى ، بالاضافة إلى تنظيم الاستفادة من قوة العمل والقضاء على البطالة الناتجة عن نقص الطلب الفعال (٦١)

ويمكن القول ، أن ضآلة تكوين رأس المال بالبلدان التابعة تكون من أهم أسباب جمودها الاقتصادى . وترجع ضآلة الاستثمار بالبلدان التابعة إلى الأسباب الآتية :ـ

أولا : أهمية الاستهلاك بالنسبة للدخل . فالأفراد يستهلكون كل إنتاجهم ولا يتمكنون من إدخار قسط له أهميته الاقتصادية بسبب ضعف الدخل واضطرارهم للعمل على إشباع رغباتهم الغذائية الملحة . فالمنتج لا يمكن أن

أن يستثمر إلا إذا توفرت فيه الضمانه الكافيه لايجاد ما يستهلكه . ويعتبر شكل توزيع الدخل القومى السبب الرئيسى فى ضعف الادخار لأن كل السكان لا يحصلون إلا على قسط ضئيل من هذا الدخل لا يمكنهم من أن يكونوا مصدر إدخار .

ومن وسائل ضبط الاستهلاك هو التحكم فى القوة الشرائية للأفراد ، ففى مجتمع يتسم بالتفاوت فى دخول الأفراد ـ وهى صفة للبلدان التابعة ـ وجب الاهتمام بتطوير أوعية الادخار وخلق الحوافز لتحويل الدخول العالية من تيار الانفاق الاستهلاكي الترفى أو الاكتناز إلى تيار الانفاق الاستثمارى . وهذا أيضا بالنسبة للأجهزة الاداريه فى البلاد التى تملك كثير من مصادر الدخول العالية فهذا يحد من التبذير فى هذه البلاد . وبالنسبة للدخول المنخفضة فان القوة الشرائية لها يستحسن أن تحدد عند المستوى اللازم لضمان الحاجات الأساسية للمعيشة ، أى الاستهلاك الضرورى بحيث تتحدد زيادتها بالقدرة على زيادة العرض من السلع الاستهلاكية ، فكلما استطاع الجهاز الانتاجى يوفير المزيد من هذه السلع سمح لهذه الدخول أن تتزايد وبنفس المقدار أولا ، وثانيا أن تتحدد هذه الزيادة بالمقدار على تطوير الأوعية الادخارية بكافة صورها لحسابات توفير ، وشركات التأمين ، أو مساهمه العمال برؤس أموال المؤسسات .. الخ فبقدر ما تستطيع هذه المؤسسات أن تقتطعه من دخول هؤلاء الأفراد تخضع دخولهم الزيادة .

ثانيا : عدم استعمال الفائض الاجتماعي استعمالا سليما : يخطيء من يقول بأن الادخار بالبلدان التابعة منعدم ، فالادخار متوفر ولـكن الذين يتوفرون عليه لا يستعملونه استعمالا منتجا ذلك أن هناك فائضا بيد الأجانب وكبار ملاك الفلاحين وطبقة الرأسماليين إلا أنه يوجه توجيها سيئا وذلك كما يلي : —

(١) تحويل الأموال إلى الخارج من طرف الشركات والمصالح الأجنبية في شكل أرباح ومداخيل من طرف المحظوظين اقتصاديا من المواطنين لتغذية ودائعهم بالأبناك الاجنبية .

(٢) اكتناز الاموال في شـكل أموال سائلة وشراء الذهب والحلي النفيسة واخراجها بالتالي عن التداول الاقتصادي .

(٣) إنفاقها في شراء الأراضي والعقارات وبناء العمارات والقصور الفخمة وما إلى ذلك من استعمالات تجميدية .

(٤) استعمالها في عمليات المضاربة غير المنتجة بالنسبة للمنتوجات الفلاحية وفي إطار عمليات المتاجرة .

(٥) توجيه الأموال إلى الاستهلاك الزائدة البعيدة كل البعد عن الضروريات والتي يفرضها إلتصاق مجتمع أصحاب المداخيل بالمجتمع الاجنبي أي الاستهلاكات الناتجة عن ظاهرة تقليد الأول للثاني في استهلاكاته .

ثالثا : ضيق السوق الداخلي بسبب ضآلة القدرة الشرائية للسكان وعدم ارتباط القطاعات الاقتصادية بعضها ببعض وانعدام الطلب الداخلي للمنتوجات

الصناعية بصفة خاصة ، وينتج عن ذلك ارتباط جل الاستثمارات بالخارج عن طريق الصادرات والواردات .

رابعا : عدم وجود طبقة من المنظمين قادرة على تحمل مسئولية تسيير القطاعات الاقتصادية كما حدث فى أوروبا أثر الثورة الصناعية . فالطبقة البورجوازية طبقة هامشية اقتصاديا نظرا لتبعية مصالحها للأجنبي ولضيق أفق تفكيرها وانعدام ذهنية المبادرة الاقتصادية عندها .

ولقد دخلت الرأسمالية إلى الدول المستعمرة عن طريق الشركات الاجنبية التي استثمرت الاموال فى بناء الطرق والموانىء وفى استغلال المناجم والمزارع وتشييد بعض الصناعات . وأصبح القطاع العصرى فى البلدان التابعة قطاعا تابعا لطريقة الإنتاج الرأسمالى سرعان ما أظهرت عجزها فى مواجهة مشاكل التخلف لعدة أسباب نذكر منها :-

(١) تبعية القطاع الرأسمالى للمصالح الأجنبية اقتصاديا وماليا وتقنيا واجتماعيا .

(٢) ارتفاع معدل الزيادة الديموجرافية وهى ظاهرة لم تعرفها الدول الرأسمالية وتؤدى إلى ارتفاع نفقات الاستثمارات الجماعية : التعليم ، الصحة .... إلخ .

ولقد أظهرت التجربة الاقتصادية فى بعض البلدان التابعة مثل مصر قبل ١٩٥٢ ، والهند ، ودول أمريكا اللاتينية ، أن النمط الرأسمالى لا يمكن أن يواجه مشاكل التخلف ، فهو متناقض كل التناقض مع وضعية هذه الدول . ولكن أهم تناقض تعرفه الرأسمالية يرتبط بعلاقات هذه الدول بالدول

الرأسمالية وهى علاقات مبنية على ارتباطات امبريالية . إن التنمية الاقتصادية من الناحية الكمية كانت وما تزال العمود الفقرى للنظام الرأسمالى باعتبار أنها مرتبطة بالفائض الانتاجي والربح . والمعروف أن معدل النمو الاقتصادى أصبح ، منذ الحرب العالمية الثانية ، مرتفع جداً يتراوح بين ٣ : ١٠٪ سنوياً ، فى حين لم يكن هذا المعدل يزيد قبل ذلك على ٢٪ سنويا [٦٢] .

ويعتبر أهم عطاء نظرى متعلق بالنظام الرأسمالى جاء به « لينين » هو دراسته للامبريالية فى كتابه « الامبريالية آخر مراحل الرأسمالية » عام ١٩١٦ . ولقد كان وصفه للرأسمالية يتناسب مع وضعيتها فى أول القرن العشرين وهى وضعية تختلف عن الوضعية التي تعرضت لها كتابات كارل ماركس فى القرن التاسع عشر ، لأنها اتسمت بصفة خاصة بتغلغل الاستعمار الاوروبى بصفة مباشرة فى البلاد الافريقية والآسيوية .

بين لينين فى أول الامر ، أن التطور الصناعى يساير تزايد تركيز الانتاج بين أيدى بعض الوحدات الكبيرة ، وينتقل بعد ذلك للمقارنة بين الرأسمالية القديمة والرأسمالية الجديدة في علاقاتها مع الخارج فيقول : « ان طابع الرأسمالية القديمة حيث تسود المزاحمة الحرة هو تصدير السلع ، أما طابع الرأسمالية الحاضرة حيث تسود الإحتكارات فهو تصدير الأموال »[٦٣] . ثم ينتهى فى آخر الأمر إلى تعريف المرحلة التي يصفها وهى مرحلة الإمبريالية ، فيلخص سماتها فى أربع نقط هى : ـ

(١) تركيز الإنتاج ورأس المـال فى يد احتكارات تتحـكم فى الحياة الإقتصادية .

(٢) تداخل رأس المال البنكى ورأس المال الصناعى وظهور أوليجاركية مالية .

(٣) تصدير رؤوس الأموال من الدول الرأسمالية إلى البلاد الفقيرة قصد استغلالها .

(٤) تكوين اتحادات دولية رأسمالية واحتكارية تقتسم العالم في ظل نفوذ البلاد الرأسمالية .

ويذهب التحليل الليننيي إلى وصف التناقضات التى تؤدى إليها الامبريالية والتى تظهر في شكل خلافات بين الوحدات الاحتكارية التي تتزاحم فى الأسواق الدولية وبين الدول الرأسمـــالية التى تتصارع امتثالا لإرادة الوحدات الإحتكارية في الاستيلاء على الاراضى والمستعمرات ، وتصل هذه الخلافات إلى تدخلات وإلى نشوب حروب محلية وعالمية ، بحيث يمكن اعتبار انطلاقة كل من الحربين العالميتين انطلاقة امبريالية . وتتداخل عوامل الحروب والتناقضات الداخلية لتقضى فى آخر الأمر على الرأسمالية وتؤدى إلى بزوغ النظام الاشتراكي (٦٤) .

إن هذا التحليل كان صحيحا ، وكان ينطبق على وضعية الامبريالية فى أول القرن العشرين ، ولكن هذه الوضعية تغيرت ، فوجه الإمبريالية اليوم يختلف عن وجهها بالامس ، ولذا وجب تجديد وسائل التحليل التقليدية . وهذا لا يعنى أن أسسها ودوافعها تغيرت ، ولـكن يعنى أن نقط التناقض الحساسة هى التى تحولت ، فالامبريالية تتمثل فى بعض الخصائص التي قد تلتقى كلها أو بعضها فى مختلف المراحل : —

(١) القوة الاقتصادية الداخلية للدول الإمبريالية التي تتمثل فى المستوى المرتفع للدخل القومى ولنوعية معيشة الأفراد وتعقد الإقتصاد الوطنى .

(٢) الاستعمار المباشر والوجود العسكرى وهى ظاهرة أخذت تنمحي بعد الحرب العالمية الثانية .

(٣) الاستثمارات الخاصة للشركات الرأسمالية خارج بلادها ، الشيء الذى يجعل اقتصاد البلدان التابعة فى يد الاحتكارات العالمية .

(٤) هيمنة الدول الرأسمالية عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العالمية والتجارة الخارجية وتحكمها فى المبادلات وفي الأسعار .

(٥) المساعدات الخارجية المتمثلة فى تصدير الأموال العمومية والإعانات التقنية والثقافية .

(٦) تدخل القوى الإمبريالية داخل البلاد التابعة لها ، وتتخذ هذه التدخلات عدة أشكال (الإتفاقيات ، المساعدات العسكرية ، التدخل العسكرى المحدود ، الحرب المحلية ، والحصار الإقتصادى) .

(٧) الهوة التكنولوجية بين الدول المسيطرة والدول التابعة لها نتيجة للتقدم العلمي وتقدم الإنتاجية عند الأولى بالنسبة للثانية .

ولقد وقع تحول فى أسس التناقضات الإمبريالية ، فلم تبق متعلقة بالمزاحمة بين الدول الرأسمالية الكبرى التي دخلت مرحلة جديدة فى علاقاتها فى الثلاثين سنة الأخيرة ، وهى مرحلة تداخل والتحام اقتصاد هذه الدول ، ذلك التداخل والإلتحام اللذان يتمثلان في : —

(١) تقارب مستوى التطور بين الدول الرأسمالية .

(٢) تزايد التيارات المالية التجارية بين الدول الرأسمالية . الشيء الذى أدى إلى تشريك دولى للرأسمالية وخلق أرضية مصلحية بين اقتصاديات هذه الدول .

(٣) نشوء اتحادات دولية اقتصادية بين الدول الرأسمالية على الصعيد الإقليمى مثل الرابطة الإقتصادية الأوروبية أوعلى الصعيد العالمى مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وعقد الإتفاقيات التجارية والإقتصادية والتقنية بين هذه الدول فى إطار خلق إنسجام وإرتباط بين المصالح ، مثل مفاوضات كيندى .

(٤) وجود منظمات دولية تعمل على الصعيد النقدى والمالى والتجارى على توحيد السياسات الداخلية والخارجية للدول مثل صندوق النقد الدولى والبنك العالمى للتنمية والتعمير ... إلخ .

ولقد أدت كل هذه العوامل إلى الحد من حدة التناقضات بين الدول الرأسمالية بحيث لا يتصور اليوم قيام حرب بين فرنسا وألمانيا مثلا ، لأن إقتصاد كل من البلدين يشيد حاليا على أساس تضامن المصالح ، فى حين أن قواعدة البنيوية قبل الحرب العالميه الثانية كانت كلها تشير إلى إمكانية قيام الحرب . وليس معنى ذلك ، أن الخلافات انعدمت بين الدول وأن المزاحمة زالت بين مؤسساتها ، بل معناه أن مستوى التطور الإقتصادى قد فرض علاقات من نوع جديد بين هذه الدول ، كما أن الإحتكارات العالمية أخذت تلعب دور المنسق بين مصالح مختلف البلدان الرأسمالية ، ولقد نتج عن هذا التحول واقعان أساسيان بالنسبة لوضع الإمبريالية .

الأول : أصبحت الولايات المتحدة بحكم أنهـا تجمع أكبر عدد من الوحدات الإحتكارية العالمية ، مركز تنسيق المبادرات الإقتصادية لـكل الوحدات والدول الرأسمالية ، الشيء الذي يؤدى بطبيعة الحال وفى بعض المراحل إلى خلافات مؤقتة وثانوية بين الدول الرأسمالية الأخرى والولايات المتحدة على الصعيد المالى والتقنى والإقتصادى ... إلخ .

الثانى : لم تبق بلدان العـالم التـابع فى ملك دول رأسمالية معينة ، بل أصبحت بعد استقلالها السياسى ملكا مشتركا لكل الدول الرأسمالية ولشركاتها عن طريق المشاريع المشتركة ، فلم تبق بلدان العالم التابع موضع تناحر بين القوى الرأسمالية ، بل أصبحت المزاحمة حول خيراتها مزاحمة مسالمة .

كما أن تناقض الدول الرأسمالية على العالم الإشتراكي قد نقصت حدته ، فعلاقات الكتلتين تتسم حاليا بالتعايش السلمى لأسباب متعددة ، وهـكذا أصبح من الضرورى التفكير فى مشكلتين أساسيتين ، المشكلة الأولى متعلقة بحتمية زوال النظام الرأسمالى على ضوء الإعتبارات التى أشرنا إليها سابقا ، إذ الملاحظ أن التناقض اليوم بين الدول الرأسمالية ثم بينهـا وبين الدول الإشتراكية لن يؤدى فى الأوضاع الراهنة إلى حروب مميتة للنظام ، كما يلاحظ أن الرأسمالية استطاعت أن تكيف واقعها داخليا وخارجيا لمواجهة التناقضات الداخلية .

والمشكلة الثانية ، متعلقة بمعرفة أساس التناقض فى الرأسمالية حاليا . ويظهر من نظرة للواقع السياسى أن أساس هذا التناقض مرتبط بالعلاقات بين الدول الامبريالية والعالم التابع ، لأن الرأسمالية أظهرت عجزها على حل مشاكل هذا العالم ، ولأن علاقاتها معه علاقة هيمنة وسيطرة . ويتمثل هذا التناقض فى الحروب التحررية التي تنظمهـا هذه الشعوب ضد التدخل الامبريالى ، كما يظهر أن هـذا التنـاقض سيكون هو الحـكم فى التطـور التاريخي للبشرية فى المدى المتوسط والبعيد .

إن تكوين وتعبئة الفائض الإجتماعى وجعله متاحاً لأغراض التنمية يشكل هدفا جوهريا لقيام عملية التنمية الشاملة فى البلدان التابعة . والتنمية هى عملية تغيير بنيان يعمل على تطوير الجهاز الإنتاجى ودفعه فى مجال التقدم والنمو ، غير أن تكوين الجهاز الإنتاجي وتطويرة لأجل تحقيق أهداف التنمية يتطلب توفير إمكانيات مختلفة وخاصة الإمكانيات المادية ، وفى ضوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تعيشها البلدانالتابعة تتعرض الإمكانيات التابعة فيها إلى تهديدات تتمثل بالاستهلاك الترفى ، أو التبديد الانتاجى فى الاقتصاد القومى . ولقد أكدت نظرية الفائض الإجتماعي ، بأن قدرة البلدان التابعة على تحقيق فائض اقتصادى كبير يتحقق ، لو أمكن لهذه البلاد أن تغير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى القائم فيها وسوف نعطي مثالا واحداً هنا ، هو النظام الضريبى السائد فى هذه البلدان ، فالضرائب أحد المصادر الأساسية لتعبئة الفائض الاجتماعى .

من الأهداف الأساسية للبلدان التابعة ، تحقيق أعلى معدل ممكن من رأس المال ، ومن هنا تبرز مهام السياسة الضريبية ، وهى البحث عن الفائض الاقتصادى فى الاقتصاد القومى . ويدل الهيكل الاقتصادى والسياسى للمجتمع على أن تعبئة الفائض الاجتماعى فى المجتمعات ذات الاقتصاد والمخطط تعتمد بصفة أساسية على الملكية العامة لوسائل الانتاج سواء بالقطاع الصناعى أو الزراعى ، بينما فى الاقتصاديات التقليدية تعتمد تعبئة الفائض الاجتماعى على الضريبة والادخار الخاص كما تعتمد تعبئة الفائض الاجتماعى فى الاقتصاديات المتخلفة على مزيج من هذه الوسائل .

والارتفاع بمعدل الضريبة فى الأقتصاديات المتخلفة ليس ميسوراً كما فى

الاقتصاديات المتقدمة ، فهنا تواجه السياسة المالية موقفا دقيقا بسبب عدم إحتمال إدخاله مزيداً من الضرائب ، ولمواجهة هذا الوضع تحاول الدولة أن تكشف عن مواطن الفائض الأقتصادى ليتخذ مورداً للتمويل دون إلحاق الضرر بمستوى الاستهلاك الضرورى . من هذه الزاوية يظهر أهمية الكشف من التهرب من ضريبة الدخل بسبب عدم كفاءة الجهاز الضريبى مما يؤدى إلى نقص الحصيلة الضريبية ، فالضرائب المباشرة لا تمس عاده سوى النشاطات الاقتصادية الظاهرة ، أما النشاطات سهلة الاخفاء فيصعب على الضريبة الوصول اليها كالاعمال التجارية والوكالات وأعمال المضاربة ، فكثيراً ما تتخلص من الضرائب . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، نجد أن الانظمة الضريبية فى البلدان التابعة قد تكونت وتطورت عشوائياً فى ظل أوضاع سياسية واقتصادية لا تخدم مصلحة التنمية الاقتصادية للبلدان التابعة . فمن الضرورى تغيير هذه الانظمة وإعادة تشكيلها على أسس وقواعد جديدة ، تتفق مع ظروف التنميه الشاملة ومتطلباتها (٦٥) .

فالنظام الضريبى السائد فى البلدان للتابعة ليس نتيجة لعملية حساب إقتصادية بل عبارة من نوع من التراضى بين ما تقبل الفئات التى تدور فى ملك الحكم السياسى أن تسخى به لمالية الدولة وما هو مفروض على الطبقات الشعبية البعيدة عنه ، بين ضخامة المواد الضريبية والوسائل التى تتوفر عليها الادارة لتحديدها ، بين إرادة الخلق والابتكار وثقل الدواب الاجتماعية والادارية والسياسية والمعطيات التاريخية والجغرافية المميزة للأنظمة الادارية ولسيكولوجية الملزمين بالضرائب . كل هذه العوامل تسهم فى تمييز كل نظام ضريبى وتجعله ثمرة لا عقلنة لا يمكن للمنطق الاقتصادى أن يجد مكانه بها إلا بعد جهد وعناء . فمن المؤكد أن الموارد الضريبية تشكل فى

البلدان التابعة الاداة الاساسية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ، بالنظر إلى ضعف المصادر التمويلية الاخرى كالادخار الوطنى والقروض والمساعدات الخارجية وبما أن كل سياسه أو خطة إنمائية تعتمد أساساً على وسائل تمويلها فينبغى أن تندرج الآداة الضريبيه فى أستراتيجيه التنميه . و تنصهر في بوتقه الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية القائمة .

على أن السياسة الضريبية المثبتة حالياً فى بلدان العالم التابع مع البنيات الاقتصادية والاجتماعية ، وهى التي يراد منها ومن خلالها تحقيق أهداف التنمية الشاملة . فمن جهة ، تعمل هذه البلدان على الابقاء على الاوضاع الضريبيه الموروثه في غالبيتها عن عهود ما قبل الاستقلال و المرتبطة بحالات التخلف والتبعية والاختلال الاقتصادى ، وكذلك بعلاقات القوى الاجتماعية المتصارعة على الساحة الوطنية والتي تكرس مظاهر التفاوت بينها والفوارق الاجتماعية والاقليمية والطبقية ، واقع الازدواجية الاجتماعية والوظيفيه . . . الخ .

ومن جهه أخرى ، تسعي نفس هذه البلدان للبحث عن كيفية تحسين المصادر الضريبية في ظروف تواصل الانظمة الضريبية وأستقرارها ، بحيث تكتفى من حين لآخر وفى الفترة الفاصلة بين قانون مالى (أى ميزانية الدولة) وآخر بادخال تعديلات طفيفة أو اجراءات جديدة لا تغير من عمق البنية فى شيء وكأنها تصحيحات أو تغييرات هامشية . ولما كانت الانظمة الضريبيه الموجودة فى معظم البلدان التابعة معقدة التركيب ومختلفة التوازنات نتيجه التأثيرات الظرفية التى طرأت وأدخلت عليها ، فطبيعى أن تنتهي فى آخر المطاف إلى التفكك واللاعقلنة .

و إنطلاقا من الواقع الضريبي فى البلدان التابعة بكل خلفياته الأيديولوجية والتاريخية وملابساته السياسية والاجتماعية وظروفه الذاتية والموضوعية ، قد نلمس حدود كل مشروع أو إصلاح ضريبي ما لم يوضـــع فى إطاره الصحيح وفى أفق التنمية الاقتصادية والإجتماعية التي تقدم عليها ولو ظاهريا الخطط والسياسات البعيدة المدى ، وفى هذا المجال يتعين على هذه البلدان إدراج الإصلاحات والمشاريع الضريبية فى أستراتيجية تنميتها المخططة على المدى البعيد أو المتوسط بدلا من الاكتفاء بتعديلات أو ترقيعات على المدى القصير كميزانية سنوية إستجابة لبواعث ظرفية محدده . وأكثر من هذا ، فالربط بين الأداة الضريبية والتخطيط الاقتصادى يعطى الضريبة مكانتهـــا ضمن التخطيط باعتبارها وسيلة تمويل عمليات التنمية تؤدى وظائف رصد المصادر وإعادة توزيع الدخول ، وعليه ، فأهمية الأداة الضريبية وتأثيراتهـا على التوازنات الإقتصادية فى المدى المتوسط والبعيد تقتضى حتما وضع برمجـة للموارد الضريبية ، وهو ما توصلت اليه التطورات والتحولات المعاصرة فى إتجاهات الخطط الوطنية للتنمية الشاملة (٦٦) .

وهكذا نجد فى البلدان المتقدمة أن المنطلق فى وضع خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية هو حجم النفقات العمومية الـكفيلة بخلق المشاريع والاستثمارات الإنتاجية لتوسيع القاعدة المادية للانتاج ، ويتم تحديد الموارد الضريبية وفق حاجيات النفقات العمومية . وعلى العكس من هذا الاتجاه ، فى الدول التابعة فان ضعف الامكانيات والوسائل المادية الذاتية يحتم عليهـا الإنطلاق من هذه الفرضية لتحديد إطار تخطيطاتها ومضامينها بحيث تكون المشاريع ومجهودات الاستثمار رهينة بمدى الإمكانيات التمويلية التي تتوفر عليها هذه البلدان .

في إطار هذا النموذج التنموى الذى تنفرد به البـــلدان التابعة تأتى التخطيطات الرسمية فارغة من محتواها الحقيقى ، على الأقل فيما يتعلق بوسائل سياسات التخطيط والتنمية ، إذ هى ترسم الأهداف دون أن تحدد لها بوضوح وضبط الوسائل ، ومن ثم تفقد هذه التخطيطات الشروط الموضوعية لتحقيق غاياتها فلا تعد وأن تكون عبارة عن إطار شكلى فارغ من مضمونه الملمـوس .

والواقع أن عجز التخطيطات فى إقتصاديات البلدان التابعة على أستيعاب الوسائل التمويلية الذاتية وبالأساس الموارد الضريبية وعائدات أرباح القطاع العام ، إلى جانب ضعف الادخار والتوفير الوطنى يؤدى إلى تقليص دورها فى مسلسل التنمية الشمولية ويعود بها إلى أداء مهمة ظرفية تقتصر على تمويل الميزانيات السنوية وبالأساس ما يتعلق منها بشق التسيير . لذلك نلاحظ تسخير الموارد الضريبية أساسا إلى نفقات التسيير من رواتب الموظفين وتعويضاتهم ومصاريف الصيانة وسير الإدارة ، بيد أن تمويل التجهيزات الأساسية والاستثمارات والمشاريع الإنتاجية الانمائية يبقى محدوداً فى حجمه ونوعيته ووقفا على المساعدات والقروض الاجنبية التي تضخم مديونية هذه البلدان وتكدس تبعيتها لمراكز التقرير والنفوذ الخارجية . وحتى فى هذه الحالة ، لا تتوفر الاموال العامة لهذه البلدان على أستقلالها وأستقرارها ، وتتخذ التبعية المالية والاقتصادية أشكالا ومظاهر لا يسمح المجال بتحليلها والخوض في أبعادها وتبعاتها .

ومن الثابت أن رصد الموارد الضريبية فى مواجهة نفقات التسيير يعطل إحدى وظائفها الاساسية إلا وهى الإسهام فى التنمية الاقتصادية عن طريق

تمويلها وهي من المهام التي فرضت تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد وتخطيطه ورسم الاسبقيات داخله ، وأعطت بالتالي لمفهوم الضريبة بعداً ومكانة تؤهلها لاداء أدوارها في تحديد بنيات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ومستوياتها وإعادة توزيع ثمارها . كما أن تدخل الدولة عن طريق النظام الضريبي الذي تتحكم فيه وتوجهه يرمي إلى تشجيع الادخار الداخلي والاستثمار بطرق وأساليب شتى تعتمد على أختيارات واضحة كالتدابير التشجيعية للاستثمار في بعض فروع الاقتصاد وقطاعاته دون غيرها . وإعطاء الاولوية للاستثمار الخاص على الاستهلاك عن طريق سياسة الاسعار ، وكل الاجراءات الكفيلة بتوفير التراكم وتمويل نفقات رأس المال القومي بالوسائل الذاتية المتوفرة حتى تضمن التوازن بين نصيب الاستثمار من الانتاج الداخلي وحصة الإستهلاك منه .

فالظاهر أن سياسة الاستهلاك العام والانفاق العام في البلدان التابعة ، تكرس التفاوت وتغذي التناقضات بين الموارد والنفقات ، وأن تدبير النفقات العمومية يمكن الفئات الاكثر غنى ويسراً من الاستفادة أساسا من ثمارها سواء على مستوى الاسبقيات القطاعية أو على صعيد الصفقات والمناقصات العمومية . فينبغي أن تعطي الدولة المثال والقدرة في ضبط مصاريفها ونفقاتها التي تمثل الاستهلاك العام وهو ما يتعلق بنفقات التسيير لميزانيتها سواء على مستوى التقرير أو عند التنفيذ ، إذ العبرة في القدرة على رسم نفقات صالحة لعمليات تسيير ضرورية ، والسهر على تأطيرها ومراقبة تنفيذها بما يكفل تحقيق الوفر العمومي الذي تكون ميزانية التجهيز والاستثمار في أمس الحاجة اليه . فمن المعقول أن تسخر الوسائل المالية التي تحصل عليها الدولة عن

طريق الاداة الضريبية لاغراض ومصالح عمومية لها من الصحة والسلامة والمردودية ما يضمن فعاليتها ورضى المواطنين عليها . وعلى هذا المستوى ، يحق للمواطن الذى أسهم فى تحمل العبء الضريبى أن يطلع على كيفية صرفه وتوزيعه ويطمئن لحسن أستعماله ، مما يزيد قابليته فى الاسهام فى المجهود الضريبى حسب طاقاته وأمكانياته الضريبيه .

فلا غرو إذن ، أن تكون الضريبة (وحتى عدمها ، بمعنى إعفاء من لا يتوفر على قاعدتها المادية المحددة شرعاً وقانوناً) ملتقى طبيعياً وعملياً للمجهود المشترك والارادة الفاعلة لبناء مجتمع عادل ومتوازن ومتنامى . فهى تقوم على المبادىء الاصلية والاساسية للانصاف والموضوعية والمردودية . ومن أهدافها ووظائفها تعبئة المصادر والوسائل المادية المتوفرة من جهة وحفز التقدم الاقتصادى فى أتجاه توفير شروط الوفر والاستثمار .

مراجع الفصل الثانى

(١) فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسى ، مدخل الدراسات الاقتصادية. دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٣١-٣٢ .

(٢) شارو بتلهايم ، التخطيط والتنمية . ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص١١٣-١١٤ .

(٣) بول باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية . ترجمة أحمد فؤاد بلبع . دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٨٣ .

(٤) شارل بتلهايم ، التخطيط والتنمية ، مرجع سابق ، ص١١٥.

(٥) ولد «آدم سميث» Adam Smith (٩٧٢٣ - ١٧٩٠) فى اكوسيا ، ودرس فى جلامكو واكسفورد ، وأصبح أستاذا للأدب الانجليزى ثم للاقتصاد السياسى والمنطق فى جامعة جلامكو . زارفرنساعام٩٦٥ واتصل بالفيزيوقراطين ؛ وكان فى آخر حياته موظفاً كبيراً فى الجمارك . ويعتبر كتابه « ثورة الأمم » الذى صدر عام ٧٧٦. أهم كتبه وحدث كبير عرفه الفكر الاقتصادى فى مطلعه .

(٦) مسكى متى توما ، تعبئة وتوجيه الفائض الإقتصادى فى البلاد المتخلفة مع إشارة خاصة لاقتصاديات العراق . رسالة ماجستير فى الإقتصاد ، والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص٩ .

(٧) محمد دويدار ، مصطفى شيحة ، الإقتصاد السياسى الأسكندرية ، مكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٠ ، ص ٢ .

(٨) محمد الجوهرى وآخرين ، تنمية العالم الثالث ، الأبعاد الاجتماعية

الاقتصادية . دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٤١ .
وانظر أيضاً :

Robinson J: Aspects of develoment and urderdevelopment. Cambridgs university dress' London. 1479.

(٩) أنظر Gardner, A.; Macro - Econômic Theory. M cmillan Company. N.Y 1491. p. 109.

(١٠) فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسى ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(١١) محمد الجوهرى وآخرين ، تنمية العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص١٤٢ – ١٤٣ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٤٦ – ١٤٧ .

(١٣) ليونتيف ، الاقتصاد السياسى ، ترجمة محمد رشاد الحملاوى . دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٥٩ .

(١٤) أنظر Marx, K; The Povèrty of Philosophy' Moscw. 1966. p. 6.

(١٥) أنظر Lenin; Selected works, Vol, 1. Moscow.1967. p.16.

(١٦) أنظر Engels, F'; Anti - Duhring. Moscow 1962 'p 258.

(١٧) أنظر An outline of social development Part II, Capitalist society, Moscow. p. 14.

(١٨) أنظر Lenin, selected works .:. op. cit pp. 43 - 44.

(١٩) فتح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسى ، مرجع سابق ، ص١١٩ .

(٢٠) أنظر Geoffrey, k, Development aud Underdevelopment A Morist Analysis. Macmillan Press Ltd. London, 1974. pp.38 - 30.

(٢١) جاك رانسيير ، مفوم النقد ونقد الاقتصاد السياسي . في قراءة رأس المال ، ص١٣٤ – ٣٥ .

(٢٢) أنظر Geoffrey, K.; Develepment and Under - development. op cit.

(23) Karl Marx, Theories of surplus - Value. part I. Moscow 1958, p 35.

(24) Ibid, p. 34.

(25) Ibid., pp: 38 – 39.

(26) Ibid , P. 165.

(١٧) أنظر Copital' A Critical Analysis of Copitalist Pr duction. Moscow. 1958. p. 193,

(٢٨) أنظر Geoffrey. K : Develoment aud Under develoment op. cit. p. 193.

* الشرطة الملحقة (ـ) أضيفت إلى (س) و (م) في الجزء الثاني من دورة رأس المال (سَ و مَ) لكى يتبين أنه بينما مازالا يمثلان السلع والمال كما فى (س) و (م) في الجزء الأول ، قبل أن تحدث عملية الانتاج ، فهما يمثلان (س) مختلفة و (م) مختلفة . ومع ذلك فان طبيعة الاختلاف تتفاوت فى الحالتين . فالاختلاف بين (م) و (م) هو إختلاف « كمى بحت » ، لأن طبيعة المال واحدة فى كل من قطبي الدائرة . لذا ،

فالاختلاف الوحيد بين قدر من المال والآخر هو في حجمه ، ولقد رأينا أن هذا الاختلاف في الحجم هو الذي يمثل ربح المنشأة أما بالنسبة للاختلاف بين (س) و(س̄) فهو إختلاف (نوعي) في المقام الأول . فالسلعة الجديدة التي تقوم المنشأة بانتاجها (س̄) هي من الناحية المادية تختلف تماما عن الناحية المادية تختلف تماما عن السلع التي تقوم بشرائها عند بداية الدورة عند بداية الدورة ، ووسائل الانتاج التي تجعل من إنتاج هذه السلعة شيئا ممكنا . فلو أخذنا أي قيمة نفعة معينة ، ولتكن السيارة مثلا ، سنجد أن (س̄)تأخذ شكل السيارات ، بينما (س) تشمل الأنماط المختلفة من العمل المادي ـ قوة عمل من يقومون بتجميع الأجزاء ، ومن يقومون بعمليات اللحام ، وعمال الخطوط ، وغيرهم ، والمواد الخام ، كالصلب ، والصاج ، والمطاط ، والبلاستيك ، ثم الماكينات مثل سيور النقل والمخارط . وهكذا نجد الدائرة ككل تتكون من مجموعتان من التغيرات : الأولى تغير كمي في قيمة رأس المال المستخدم الذي يكون واضحا في الاختلاف بين (م̄) و (م). والثانية: اختلاف نوعي في الطبيعة المادية للسلع المعنية وهو الأمر الذي يتضح في الاختلاف بين (س) و(س̄) : وكما يوجد أيضا في (س̄) اختلاف نوعي في رأس المال ، حيث أن السلع الجديدة تحوي قيمة أكبر من تلك التي تشكل وسائل الانتاج . وعملية التحول س—س̄ هي عملية كمية نوعية في وقت واحد .

(٢٩) أنظر Geoffrey, K.; Devalopment and Underdevelopment op. cit. p 30.

* على الرغم من أن القيمة فيها جانب كمي إلا أن هذا الجانب لا يمكن

قيمته علمياً . فليس هناك وسيلة يمكن بها تقدير قيمة القلم الرصاص ، أو السيارة ، أو أى سلعة أخرى ، بشكل مباشر . كذلك لا يمكن تقدير القيمه بطريقة غير مباشرة عن طريق الأسعار النسبية ، وأى محاولة للقيام بذلك ، أو الانتقاد قانون القيمة على أساس أن ذلك لا يمكن أن يتحقق ، كلاهما خطأ . فعلى الرغم من القانون القيمة من مظاهر خارجية تدل على أنه ليس نظرية عن الأسعار النسبية ، إلا أن موضع إهتمامه هو العلاقة بين رأس المال والعمل .

(٣٠) أنظر Geoffrey K; Development and Underdeulopmente op.cit. p 31,

(٣١) أنظر Ibid pP. 94 - 47.

* يرمز ماركس بـ (س) = رأس المال الثابت ، و (غ) = رأس المال المتغير ، (ف) = فائض القيمة . ويستخرج من ذلك معدل فائض القيمة (مف) . مف = $\frac{ف}{غ}$ × ١٠٠٪ . مثال : بفرض من أن صناعة ما أنفقت من أجل إنتاج معين (١٥٠٫٠٠٠ ألف جنيه) تنقسم إلى ١٠٠٫٠٠٠ ألف = س = رأس المال الثابت ، ٥٠٫٠٠٠ = غ = رأس المال المتغير ، ولقد بيع الانتاج بـ (٢٠٠٫٠٠٠ ألف جنيه) ومعنى ذلك أن فائض القيمة يساوى ف = ٢٠٠٫٠٠٠ − ١٥٠٫٠٠٠ = ٥٠٫٠٠٠ ويستخرج ماركس معدل فائض القيمة م ف = $\frac{٥٠٠٠٠}{٥٠٠٠٠}$ × ١٠٠٪ = ١٠٠٪ والملاحظ هنا أن اشتغال العامل ينقسم إلى قسمين متساويين . العمل الضرورى

= ٥٠٠,٠٠٠ والعمل الزائد = ٥٠٠,٠٠٠ وهو لصالح الرأسمالى فكأنه اشتغل نصف يوم لنفسه ونصف اليوم الآخر للرأسمالى وكلما ارتفع وقت العمل الزائد ارتفع فائض القيمة وزاد الاستغلال .

(٣٢) مسكو متي توما ، تعبئة وتوجيه الفائض الاقتصادى فى البـــلاد المتخلفة ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

* صدرت ترجمة لهذا الكتـاب بالعربية لـ أحمد فؤاد بلبع . دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

(٣٣) أنظر Brewer, A; Marxist Theories of Imperialism. A criti al Survay· Routledge & Kegan Pual. Lond n' 1988 p 145.

(٣٤) أنظر Ibid., PP. 135 – 136.

(٣٥) بول باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية . مرجع سابق .ص٨٣ .

(٣٦) أنظر Brewer, A; Maxist Theories of Imperialism· op. cit· p. 140.

(٣٧) مسكو متي توما ، تعبئة وتوجيه الفائض الاقتصادى فى البلاد المتخلفة ، مرجع سابق ، ص ٢ : ٢١ .

(٣٨) نفس المرجع ، ص ٢ : ٢٢ ،

(٣٩) أنظر Taylor, J; From Modernization to Modes of Procuctiou Acritique of the Sociologies of Devolopment and Underdeuelopment. Hunarities Press, New Jersey. 1979. pp. 72 – 73.

(٤٠) شارل بتلهايم ، التخطيط والتنمية ، مرجع سابق،ص ١٣ – ١١٤.

(٤١) نفس المرجع ، ـ ١١٩ – ١٢٨ .

(٤٢) نفس المرجع ، ص ١٢٢ – ١٢٤ .

(٤٣) مسكو متي توما ، تعبئة وتوجيه الفائض الاقتصادى فى البلاد المتخلفة ، مرجع سابق ، ص ٢٣ : ٤٢ .

(٤٤) شارل بتلهايم ، التخطيط والتنمية ، مرجع سابق ، ص ١١٨ – ١٢١

(٤٥) مسكو متي توما ، تعبئة وتوجيه الفائض الاقتصادى فى البلاد المتخلفة ، مرجع سابق ، ص ٣٣ : ٣٧ .

(٤٦) شارل بتلهايم ، التخطيط والتنمية ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٤٧) فكر سمير أمين على لسانه : عالم – ثالثية أو ماركسية أوروبية أنوية ، حوار مع سمير أمين فى مجلة « ليبراسيون » باللغة الفرنسية ، وقد تم عرضه مترجم باللغة العربية أحمد بن جلون فى مجلة « المشروع » الرباط ، العدد الثانى ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ٦٧ : ١٠١ .

(٤٨) أنظر : (١) مجلة المشروع ، الرباط ، العدد الثانى ، أكتوبر ١٩٨٠ .
(٢) سمير أمين ، التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

(٣) سمير أمين ، التراكم على الصعيد العلمى . درا بن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٨ .
(٤) سمير أمين ، التطور اللا متكافيء . دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨ .
(٥) بول سويزى وآخرين ، أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة . دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨١ .

(٤٩) مجلة « المشروع » . مرجع سابق ، ص ٨١ .

(٥٠) بول سويزى وآخرين ، أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة ، مرجع سابق ، ص ٧١ : ٧٢ .

(٥١) نفس المرجع ، ص٧٣ .

* كلفة الانتاج (رأسمال متغير + رأسمال ثابت) + الربح = سعر الانتاج .

(٥٢) سمير أمين ، التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٥٣) نفس المرجع ، ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٥٤) سمير أمين ، فكرة المركز والأطـراف فى النظام الرأسمالى العالمى وامتداداتها نحو استراتيجية التنمية المعتمدة على النفس والمتمركزة على الذات محاضرة غير منشورة ، ١٩٨٤ ، ص ٩ : ١٠ .

(٥٥) نفس المرجع ، ص١٤ .

(٥٦) أنظر : Hoogvelt A. M. M ; The Third world in Glaba' Development, London. 1982. p. 206.

(٥٧) أنظر : Sheila Smith; The Ibeos of samir Amin : Theoty or Tautology ? The Joural of Dev lopment studies. N. 1 october 1980. pp. 9 — 21

(85) Ibid., p. 13.

(٥٩) إيليا حريق ، « محرر » : العـــرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد . دار المشرق والمغرب ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٠ .

Fawzy Mansour, The Third World Revolt and self - reliant (60) Centered Strategy of Development. INER-REP. April 1677.

(٦١) مسكو متى توما ، تعبئة وتوجيه الفائض الاقتصادى في والبلاد المتخلفة . مرجع سابق ، ص ٤٨ : ٤٩.

(٦٢) فتيح الله ولعلو ، الاقتصاد السياسى ، مرجع سابق ، ص٢٣٥ .

(٦٣) المرجع السابق ، ص٢٣٨ .

(٦٤) المرجع السابق ، ٢٣٩ .

(٦٥) مسكو متى توما ، تعبئة وتوجيه الفائض الاقتصادى فى البلاد المتخلفة ، مرجع سابق ، ص٩٦ : ٩٧ .

(٦٦) مجلة المشروع ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ : ٢٣٣ .

الفصل الثالث

فى أسس ومعايير تحديد الحاجات الاجتماعية

إستطلاع لبعض القضايا النظرية ـ المنهجية *

مقدمة

أولا . الحاجة الإجتماعية : المفهوم والخصائص .

ثانيا : كيف يمكن تحديد الحاجات : مواقف واتجاهات .

ثالثا : بعض الضرورات المنهجية المفقودة .

* : أعد هذا الفصل الدكتور عبد الباسط عبد المعطى أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس .

مقـدمة :

اكتسب المفهوم العام « للحاجات الأساسية » قدرا من القبول والتدعيم خلال السنوات الخمسة الماضية . وحاول كل نموذج تنمـوى ، وما يستند إليه من توجيهات نظرية وأيديولوجية أو يجذبه إلى منطقة نفوذه ، ليكسبه مشروعية . ويكسب نموذجـه مكنة جديدة على التطور الفـكرى . لـكن المتعثر فى هذه المسألة برمتها يرتبط بالحاجات الاجتماعية مفهوما ، ومعاييرا وتشخيصا . ولهذا فجوانب الاختلاف حولها أكبر ، والكتابات بشأنها أقل .

ولهذا تسعى الورقة الحالية إلى محاولة استطلاع بعض القضايا النظرية والمنهجية ، التى يمكن أن تجلى مسألة الحاجات الاجتماعية الاساسية فى الوطن العربى . بافتراض أن مثـل هذا الاستطلاع يمـكن أن يسير بعض القضـايا والتساؤلات التي قد تحرك الموضوع نحو المزيد من الوضوح .

وسوف يلاحظ القارىء أن التركيز لن يكون على ما أضحى أكثر تداولا بين كتاب « الحاجات الاساسية » ، وانما على بعض القضايا التى لم تستوضح بعد ، كمفهوم الحاجة الاجتماعية . والمواقف النظرية منها . وبعض الابعاد البحثية الضرورية لـما قبل التخطيط للحاجات الاجتماعية الاساسية .

أولا : الحاجة الإجتماعية : المفهوم والخصائص :

كثرت الكتابات وتسارع إيقاعها ، منذ منتصف سبعينات القرن الحالى تقريباً حول « الحاجات الأساسية » Basic Needs ، تحديداً وتوصيفاً . ومع أن الإشارة إلى هذه المسألة تعد قديمة نسبياً ، ترجع إلى بعض النظريات الإقتصادية والسوسيولوجية التي ظهرت في القرن الماضى ، كما لدى « بنتام » و « ماركس » [١] فان الجديد فى أمرها هو النقلة الكيفية التي نقلتها من مجرد مفهوم كان يستخدم ، إلى مرحلة في عمل تنموى جديد . وأستراتيجية تنموية تكتسب كل فترة قدراً من الوضوح والقبول ، على مستوى بعض المؤسسات والمنظمات الدولية ، وعلى مستوى التنظير والعمل التصورى على الأقل [٢] .

وأول ما يلاحظ على الكتابات المتاحة ، فيما يتعلق بمسأله تحديد المفهوم ، هو التقاؤها عند تحديد عدد من الحاجات الأساسية دون تعريف علمى دقيق ، يساعد الباحث فى هذا المجتمع أو ذاك ، أو فى تلك المرحلة التاريخية أو تلك على توصيف الحاجات الأساسية للجماهير التي يعيش بينها . وأما الملاحظة الثانية فتوضح أنه كلما أتجهت الكتابات نحو ما يسمى « بالحاجات المادية » الضرورية للحفاظ على الكائن الحى ، تقاربت التعميمات بعد التصنيفات . فثمة أتفاق على أهمية المأكل والملبس والمشرب ، بل وصل الأمر إلى حد تقنين ما يحتاجه الجسم الإنسانى يومياً من البروتين والسعرات الحرارية ، ومساحة الوحدة السكنية الملائمة وما يجب أن يستقطع من دخل الأسرة ، وفاء للحاجة للسكن [٣] وبالمقابل لوحظ أنه كلما سمت المحاولات البحثية عن هذا المستوى الضرورى ، لتشق طريقاً فكريا وعلمياً نحو تحديد الحاجات غير

المادية ، أو الإجتماعية بالمعنى العام للكلمة ، فتر الحماس ، وبطيء الإيقاع ، واضحى التباين بين القوائم التصنيفية . فضلا عن محاولة تبرير هذا بربطة بظروف الزمان والمكان ، والقيم والمعايير ، والأحكام التقديرية (٤) .

ويمكن التدليل على هذا التباعد ولو ببعض الأمثلة التي توضح ما تود الذهاب إليه .

١ ـ تذهب واحدة من المحاولات المتاحة في المكتبة العربية (٥) إلى أن ثمة تفاوتا كبيرا حول تحديد مضمون الحاجات الأساسية غير المادية، حيث يوجد من يذهب باشتمالها على الحق في التحصيل العلمي وحرية الكلمة والإعتماد على الذات والانتماء إلى دولة مستقلة بالمعنى السياسي والإقتصادي . ويضاف إليها مشاركة العمال والفلاحين والموظفين في القرارت المتعلقة بهم .

٢ ـ تميز واحدة من الكتابات المنشورة عن مكتب العمل الدولي بين مستويين للحاجات الأساسية، دون تمييز للحاجات المادية والإجتماعية ، وأيضا دون إبراز للعلاقات الجدلية بينهما يشير المستوى الأول إلى المتطلبات الحالة للاستهلاك الأسرى كالغذاء الملائم والسكين والملابس ، ويضاف إليها التأثيث وغيره من المعدات الميسرة لآداء الأسرة لوظائها ، كالتكنولوجيا المنزلية . أما المستوى الثاني فيعني بالخدمات الأساسية التي تقدم للناس من خلال المجتمع المحلى كالماء الصالح للشرب والصرف الصحي والنقل العام والمواصلات والخدمات الصحية والتيسيرات التعليمية وإذا كانت هذه المحاولة تتفق مع غيرها في تحديد الحاجات التي تسمى مادية ، فهي تلتقي مع بعضها عند مسألتي : المشاركة من قبل المحتاجين في صياغة القرارت الخاصة

باشباع حاجاتهم ، ومسألة التشغيل والتوظيف ، والتخطيط للقوى العاملة بصفة عامة [٦] .

٣ ـ ثمة محاولة ثالثة[٧] رأت بضرورة ربط الحاجات الأساسية بسياق أرحب ، يشمل « حقوق الانسان » ، مع تقديم قائمة بعدد من الحاجات الأساسية المأخوذة عن واحد من تقارير « الأمم المتحدة » حول مستويات المعيشة نشر عام ١٩٥٤ ؟! وهى تتعلق بما يلى :

أ ـ الصحة بما فى ذلك الظروف الديموجرافية ، كمعدلات المواليد والوفيات ، خاصة وفيات الرضع . . الخ

ب ـ الغذاء والتغذية

جـ ـ التعليم والأمية .

د ـ موقف العمالة ،

هـ ـ ظروف العمل .

و ـ الملبس .

ز ـ النقل والمواصلات .

ح ـ الاسكان والتيسيرات الاسرية .

ط ـ الاستهلاك والادخار .

ك ـ الترويح وشغل أوقات الفراغ .

ل ـ التأمين الاجتماعى .

م ـ الحريات الانسانية .

على أنه ولدواعى الايجاز والتركيز يلاحظ على معظم المحاولات التى اهتمت بتحديد الحاجات الأساسية أنها .

١ - لم تهتم بالحاجات الاجتماعية مقدار اهتماما بالحاجات المادية . ويبدو أن تلك قسمة مميزة للفكر التنموى ، لم يتجاوزها بعد . حيث الاهتمام كان ولايزال بالمسائل الاقتصادية ، كقضايا النمو والاستثمار والانفاق والاستهلاك والادخار والتمويل ...الخ ؛ ومن ثم يجىء الاهتمام بالمسائل الاجتماعية كلاحق لها ، حتي مع إعتراف بعض المنظريين البنائيين للتنمية ؛ بأن اخفاق التوجيهات فى العقدين الماضيين يعزى ولو فى بعض إبعاده إلى اغفال المسائل الاجتماعية. والذى نود التركيز عليه هاهنا ، هو أن التركيز على الحاجات المادية وحدها ، يعنى فى التحليل الأخير ، توجيها استهلاكيا تسكينيا ، لن يفض فى ظل ظروف الدول النامية ومنها المجتمعات العربية إلا إلى مزيد من التبعية ، والاستسلام للنظام الإقتصادى العالمى ولن تكون به الدول العربية ، إلا أطرافا وهوامشا تصرف منتجات الشركات المتعدده الجنسية على أن تأخر الاهتمام بالمسائل الاجتماعية فى التنمية بصفة عامة يمكن أن يعزى فى بعض جوانبه إلى تأخر دخول السوسيولوجيين مجال الفكر التنموى ، أو إلى أن معظم المنتج السوسيولوجى العالمى صادر عن مجتمعات متقدمة — نسبيا .. حصر الباحثون انفسهم فى قضاياها ومسائلة ؛ خاصة ما يتعلق بقضايا الربح والانتاجية والمشكلات المختلفة للمجتمعات الرأسمالية الصناعية . زد على كل هذا عدم وضوح مقولة الإجتماعى وعدم وجود حد أدنى للاتفاق حولها ، حتي بين المشتغلين بعلم الاجتماع انفسهم نتيجة لتباين أطرهم المرجيعة وتوجهاتهم الايديولوجية (٨).

٢ - أن الفصل بين الحاجات المادية والحاجات الاجتماعية ، وأن كان قد يسر يناول الحاجات المادية ، فهو فصل تعسفى ، يمكن قبوله فقط عند مستوى

الاهداف التحليلية . ذلك لأن كثيراً من الحاجات الاجتماعية ، ذوى علاقات جدلية بالحاجات المادية . بمعنى أن إشباع الحاجات المادية ولو على مستوى الفرد الواحد مغلق على ومرتبط بشروط وظروف إجتماعية أساسية وإذا كان هذا الأمر أكثر وضوحا بالنسبة للتعليم والعمالة والمشاركة فهو أيضا وارد حتى بالنسبة « لحاجة الغذاء » . فالغذاء ومسائل التغذية تتحدد فقط بالقدرات الشرائية والدخول . بل أيضا بالعمليات الانتاجية والتوزيعية داخل الطبقات وبينها ، وبالثقافة الغذائية المتباينة داخل المجتمع الواحد . بتباين قطاعاته الاجتماعية (٩) .

ماالحاجة الإجتماعية إذن ؟ سؤال ضرورى ومحورى ، كثيرا ما نأى الباحثون عنه ، مكتفين بتعريفات موقتية وآنية ، تتبدد مفعول فعاليتها بانتهاء الفرض الذى تم صوغها من أجله . وهنا أيضا قد تتحدد القوائم كما قد تتحدد لتشمل أشياء كثيرة ، بدءا من حق الوجود فى جماعة ، وحتي الإطار الكلى لحقوق للانسان ومع مخاطرة الأقدام على محاولةصوغ مفهوم Concept للحاجة الاجتماعية ، فهى فى تقديرى أقل ضرراً من النأى والهروب عن المشاركة فى وضع ولو أساس واحد عل طريق تحديد عناصر هذا المفهوم والمفهوم الذى تقترحه الورقة وتراه أوليا النهاية هو الذى يرى أن :

« الحاجة الاجتماعية هى كل ما يلزم الإنسان لتحقيق انسانيته وابراز قدراته وابداعاته ، لكى يؤدى أدواره الاجتماعية فى خدمة المجموع وفى خدمة التنمية ، وفى الوقت نفسه الحصول على حقوقه بما يتسق وعمله ودورة الحقيقى والفعال في الانتاج الاجتماعى ، وما يضيفه إلى هذا الانتاج

من اضافات محسوسه إلا إذا كانت ثمة موانع خارجة عن ارادته تحول دون آراء أدواره الاجتماعية واشباع حاجاته » .

وإذا كان هذا التصور يبدو مجرداً ، فان محاولة توضيحه تقتضي الوقوف إلى عدد من القضايا والأبعاد الأساسية التي يهم التركيز عليها وهي :

١ — من بين الأبعاد الأساسية للحاجه الإجتماعية بعدى الحق والواجب الاجتماعيين . فليس يكفي أن يكون للشخص حقا في اشباع بعينه دون أن تقابله واجبا اجتماعيا أمام مجتمعة . أو بعبارة أخرى من الضروري أن يحقق الشخص اشباعاته وهو عامل وأن يعمل وهو محقق اشباعاته. فمن يعمل دون أن يحقق إشباعاته ، يعد مقهورا ، ويمكن أن يكون مغتربا أو مغبونا ، ومن يحقق اشباعاته دون أن يعمل ، يعد عائقا للعملية الإنتاجية ، وقاطفا لثمار عمل الآخرين (١٠) .

(٢) — أن الحاجات الاجتماعية يمكن أن تغطي مساحات فسيحة من المرامي والأهداف . فلو تصورنا انسانا أسطوريا يعيش منعزلا في مكان نائي . فان ما خلا ما يمكن أن يحققه في عزلته . يدخل في نطاق الحاجة الاجتماعية على أن هذه المساحة وإن كانت تبدو مطلقة عند مستوى حاجات الكائن العضوي ، فهي فيا يتلو هذا محددة باطار تاريخي وبنائي عموده الفقرى الكفاية في أشباع الحاجة ، والعدالة في توزيع الوجبات والحقوق ، بما في ذلك التمكين من آداء الآدوار وتوزيع العوائد سلعا كانت أو خدمات أو ماشابهها .

أن وسم الحاجة بالاجتماعية ، يعني أولا وجود علاقة جدلية بين اشباعات الفرد واشباعات مجتمعه. فكليهما رتبط بالآخر ، يؤثر فيه ويثريه . فاذا كان الفرد

يحتاج للحفاظ على وجوده وتحقيق قدراته إلى اشباعات ضرورية ، فذلك لن يكون مواتيا دون ظروف موضوعية تحافظ على استمرارية المجتمع لتحقيقه لاشباعات أعضائه . يعني أن يكون مجتمعا منتجا مستقلا معتمدا على ذاته . . . إلخ . ويعني ثانيا وجود قدر من العمومية . فالحاجة تكون اجتماعية عندما ترتبط وتمس قطاعا عريضا من الجماهير في المجتمع المعين .

٤ — إن الحاجات الاجتماعية متفاعلة جدليا ، والتمييز بينها ، ليس إلا من قبيل التحليل والتوضيح ، فالحاجة التعليمية ، مرتبطة بالحاجة إلى العمل ، وكليهما مرتبط بالحاجة إلى الغذاء والسكن وهكذا . وهذا يستلزم وجود توجه بنائي شامل عند تناول الحاجات الاجتماعية . ذلك لأنه وإن تم اشباع حاجة دون أخرى فان هذا في مكنونه يؤثر في مستوى الاشباع المقدم ، لأن تدني اشباع حاجة أخرى يقاص من كم وكيف الحاجة الأولى . فلو قدمت الغذاء لامرء دون أن تشبع حاجته للعمل ، ستؤثر « بطالته » حتما ، ولو بعد حين ، على مستوى اشباع حاجته للغذاء . لأن إشباع الحاجة للعمل ، هي الضمان لتوفير الغذاء صناعة وزراعة وتجارة . . . إلخ .

٥ — إن الحاجات الاجتماعية ـ الشخصية والمجتمعية . متدرجة ، يرتبط تدرجها بالظروف الموضوعية للمجتمع ، والتي تحدد الأهم فالأقل أهمية والمطرد والطارىء . فهناك حاجات لا تشبع مرة ، وينتهي أمرها ، بل هي قاضية باستمرارية الاشباع . ومن أهمها على المستوى المجتمعي الاستقلال والديمقراطية والهوية القومية . ومن أهمها على مستوى الشخص العمل وحرية التفكير والممارسة والمشاركة . ومن الضروري فهم الحاجة الاجتماعية ، ربط تدرجها ، بتدرج المحتاجين ، والذين يتحددون اجتماعيا ،

بالأكثر عددا ، والأكثر حرمانا والأكثر إضافة للانتاج الاجتماعى.

٦ ـ أن الحاجة الإجتماعية دينامية شكلا ومضمونا . وهذا يعنى مكنة اشباعها باكثر من توجه ، كما يعنى اطرادها المتصاعد مستقبليا . فالحاجة إلى المشاركة تعنى المزيد من تحقيق المشاركة طالما كانت الظروف البنيانية مواتية لذلك . فضلا عن انها مطلب عادل ومستمر على طريق إنجاز الكثير من المهام التنموية التي تتجاوز اشباع الحاجات الأساسية (١١) وهذه نقطة تكشف لنا أن التوجهات التنموية التي أرادت أن تجمع بين بعض الاجراءات المتباينة والوقتية ، خبأ تأثيرها ، ووصلت عكس ما أعلنت وتصورت ، فلم تتم ما بدأت ، أو أعلنته ولم تبدأه ، خاصة ما يرتبط بدعم السلع ، واعطاء العلاوات ، دون إدخال الناس فى العمل منتجين حقيقيين ، ليكون عملهم ، ضمانا لاستمرارية أخذهم وعطائهم .

كيف يمكن تحديد الحاجات؟ مواقف واتجاهات:

إذا انتقلنا من مستوى المفهوم المجرد ، لنزيده قدرا من الوضوح والتعيين ، نجد الأمر فى حاجة حاله إلى توجه نظرى يوجه الملاحظة وييسرها ، ويساعد فى التحديد وبالتدقيق فى الكفايات الأساسية حول « الحاجات الاساسية » يمكن أن نميز بين توجهين أساسيين (١٢) :

الاول : ويسمى بالتوجه نحو المرامى المحددة Target setting Approach

وهو توجه ينطلق من الواقعى المعطى ، لتعطى معيار أو معايير لكل حاجة من الحاجات ، ثم يتحدد فى ضوء هذا المعيار مدى اقتراب اشباع الحاجة منه ، لكي يحدد الحاجات الاكثر اشباعا عن معيارها ، والتي دون معيارها ، والتى

لم تشبع بعد وهذا التوجه ، سواء قصد اشباع الحاجات عن طريق تقديم سلع وخدما ، أو طريق التأثير فى دخول الأكثر حاجة لكى يكونوا اكثر مقدرة على اشباع حاجاتهم ، لايعدو أن يكون توجها امبريقيا ، وتسكينيا لانه أولا لا يهتم بالعوامل الفاعلةللحالة التي عليها المحتاجين وحاجاتهم . ولأنه ثانيا يفترض سكونية الحاجات فى لحظة زمنية مقطوعة الاوصال عن ماضيها ، وعن توجهها المستقبلى . ولانه ثالثا ابن الآن تقويماً ومعياراً ، مع أن الحاجة الانسانية مادية واجتماعية ، دينامية متصاعدة بصورة مطردة كميا ، تنقلها إلي حالات كيفية اخرى . ولو أن الحاجات موقوتة ، لند ذلك حتى عن القول العامى « الحاجة أم الاختراع » ؛ ولما تطور الفن الإنتاجى ، اكثر أبعادبناء المجتمع كشفاً وأختباراً لقدرات الانسان ، وامكانات مجتمعه . ولانه رابعاً وأخيراً يجعل إشباع الحجات ، خارج إطار التنمية أن لم يكن ضدها ، حيث يتحول إلى مسكن وقتي يلعب دور التنفيس عن البخار ، بمنطق أحسان المجتمع على محتاجيه ، الذى يسأل هو عن عوزهم فى التحليل الأخير .

الثانى : وأما التوجه الثانى فهو ما يوسم بالتوجه البنائى Structur Adproach ولا يعنيه فحسب تحديد الحاجات ، بل يحاول البحث فى الجذور والأصول والعوامل الحقيقية الفاعلة لما آل اليه حال المحتاجين وحاجاتهم ومن ثم يعتبر دور النمط الانتاجي ، وعلاقات توزيع الثروة والقوة والسلطة ومن ثم يعتبر اشباع الحاجات مرحلة محركة للبناء الاجتماعى ، نحو أفق مستقبلى ، يحقق تنمية دينامية ، تكفل للمجتمع ولاعضائه قدراً من المسئوليات المتبادلة للاشباع المتبادل . ولهذا يصد هذا التوجه على مسائل الاستقلال ، والمشاركة

والتخطيط الكفؤ للموارد والتوزيع العادل للسلع والخدمات . وأن بدأ بأشباع حاجات المحتاجين ، وذلك لوضعهم على طريق تحمل مسئوليتهم لكي يشبعوا بعدها حاجتهم في ضوء ما يسهمون به ، وما يضيفونه إلى الانتاج الاجتماعي .

وبايجاز شديد فان كلا التوجهين شائعان في الأدب التنموي لكن لكل لزومياته ، ومنطلقه في كيفية تحديد الحاجات وايضاً اشباعها . على أن قبول هذا أو ذاك يرتبط ببعد آخر وهو النمط التنموي المطروح : والذي يراد اشباع الحاجات الاجتماعية من خلاله . وهنا يمكن التمييز بين نمطين على الاقل .

الاول : ويعتمد على السوق الحر وزياده معدلات النمو الاقتصادي ، وهو اتجاه ثبت من واقع حصاد القليلة الماضية ، أنه لا يحقق مرامي اشباع حاجات الجماهير الفقيرة في الدول النامية ويوجد ادراك متزايد بان النمو الاقتصادي لا يتساقط رذاذاً بطريقة أوتوماتيكية فوق الجماهير فيما عدا القطاع الحديث في المدن وعند معدلات عالية للغاية لنمو الناتج القومي الاجمالي . وقد تأكد سواء بالدراسات التجريبية أو بالاستدلال المنطقي أن القطاعات الاكثر فقراً قد تقدمت بمعدل أشد بطئاً بكثير ، بالنسبة لبقية الاقتصاد في كثير من البلدان النامية هذا فضلا عن ثبوت الافتراض الذاهب إلى أن آليات السوق ليست أدوات عالية الكفاية أو يعتمد عليها لتوزيع الموارد عندما يكون توزيع الدخل مشوهاً . [١٣]

الثاني : وأما المدخل الثاني فهو أكثر شمولا يتوجه نحو أحداث تغيرات

بنائية أساسية تسعى فى المدى البعيد إلى تحقيق استقلال اجتماعي اقتصادى وسياسى ، بتنمية الاعتماد على الذات وتطوير علاقات إجتماعية - انتاجية أكثر عدالة ، تستهدف إعادة توزيع الأصول الرأسمالية ، ومقومات الثروة ، وإعادة توزيع السلطة والقوة السياسيتين بالتوجه نحو مشاركة الجماهير فى القرارات المجتمعية العامة ، والقرارات الخاصة بهم وبمستقبلهم وحاجاتهم الأساسية المادية والاجتماعية . بجانب تحريك الوعى الجماهيرى التنموى ، للقضاء على أسباب الاغتراب من ناحية ، وتنمية شخصية جماعية من ناحية أخرى[١٤]. وأما على المستوى العاجل والقريب فيرى هذا التوجه فى إعادة تسعير السلع والخدمات وأحداث تحولات فى الأنماط الانتاجية والإستثمارية والاستهلاكية لصالح الجماهير الأكثر حاجة وغير ذلك ، اجراءات تصل بين المعوزين وبين سبل اشباع حاجاتهم الاساسية ، المادية والاجتماعية[١٥] :

بعض الضرورات المنهجية المفقودة :

يستنتج وبطريق مباشر من الكتابات التي عنيت بمسائل تحديد الحاجات الاساسية ، المادية وغير المادية ، أنه وقبل التخطيط لاشباع هذه الحاجات ، لابد أولا ، من تحديد الجماعات المستهدفة . أى من الأكثر حاجة؟ وهذا يقتضى اجراء مسموح ودراسات تحدد كمهم وكيفهم وتوزيعهم الاجتماعى عبر الطبقات ، وعبر المناطق الجغرافية والمجتمعات المحلية بما فى ذلك الحواضر والارياف . وثانياً تحديد المستويات الفعلية للحاجات ، وماتوجد فيه من حالات تدنى ، أو نقص . وثالثا مسح الوسائل والامكانات المتاحة فعلا لاشباع الحاجات ، وتقويمها كما وكيفا وتوزيعا .

وإذا انتقل الباحث من المستويات النظرية والمنهجية السابقة ، ليحاول

الافادة منها فى توصيف اسس تحديد الحاجات الاجتماعية ، فى الوطن العربى سيقابل عددا من المسائل الهامة التى تقتضى الاجابة عليها جهودا أكبر من عمل فرد واحد أو مؤسسة عربية واحدة . ومن هذه المسائل :

أولا : تغاير مستويات اشباع الحاجات الاساسية المادية والاجتماعية وتباينها الشديد على مستوى الأقطار العربية :

١ – فالفرق بين أعلى متوسط دخلى (الكويت والأمارات مثل) وأدنى متوسط دخلى (الصومال) يصل إلى مائة مرة [١٧] .

٢ – وان نسبة المساكن التى تصلها المياه النقية تتراوح فى ضوء بيانات ١٩٧٥ ، بين ١٠٪ فى اليمن الشمالى ، ٩٨٪ فى البحرين وأن نصيب الفرد من الكرباء بالكيلووات يتراوح مابين ١٠ فى السعودية و ٢٧٦ فى الكويت . ونفس التناقض يفصح عن اتجاهاته بالنسبة لغيره من الحاجات الأساسية ، كالاسكان والغذاء والتعليم ، فضلا عما يمكن أن تسفر عنه المستويات الكيفية لنوعيه الغذاء ، وحالة السكن ، ونوعية ما يتم تلقينة فى المؤسسات العلمية من مضامين وافكار [١٨] .

٣ – واذا تجاوزنا حاجات الافراد إلى الحاجات الاجتماعية المجتمعات نجد أوجه تباين وتنائى ، وأوجه التقاء . فعلى صعيد التباين توجد مجتمعات غنية وأخرى فقيرة ، مجتمعات تعانى نقص العمالة ، وأخرى تعانى من أنواع كثيرة من البطالة ، وعلى مستوى التقارب . نجد النقص الواضح فى جوانب الاستقلال ، وازدياد التبعية والاعتماد على الخارج وانحسار الديمقراطية ، ووصد كل أبواب المشاركة الجماهيرية .

ثانيـاً : وأما المسألة الثانية فمتعلقة بحالة البيانات الضرورية لتحليل الحاجات الاجتماعية وتحديدها . وهنا يمكن رصد عدد من الملاحظات الاساسية التي يمكن إيجازها على النحو التال :

١ – أن معظم البيانات العربية المنشورة عن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للاقطار العربية ، تجنح نحو القيام بالمتوسطات . وهذا اتجاه لا يفيد في تحديد من المحتاج ؟ وماهو احتياجه ؟ بل وتحول دون التقويم المتابعة العلمية لتوجه ثمار التنمية ، ومن يقطفها اكثر من غيره .

٢ – القيام بالمعايير التصنيفية المتداولة بين الهيئات الدولية : وهي وأن كانت تيسر بعض المقارنات ، فهي لا تبرز الخصائص النوعية ، للعـــلاقات الاجتماعية – الاقتصادية داخل الاقطار العربية وبينها . ومن ثم يحتاج الأمر إلى دراسات تحدد المؤشرات الضرورية للتنمية فى الوطن العربى . ومنهـا مؤشرات الحاجات الأساسية ، وهى مسائل ستحددها حتما التوجهات التنموية فى هذا القطر العربى أو ذاك ، وأيضا الحالة البنائية . وأوضاع الجماعات الاجتماعية .

٣ – أن تصنيفات البيانات المعتمدة على الاحصاءات والتعدادات الرسمية ، توغل فى البساطة التي تلق بها عند حدود السذاجة فهى لا تخرج كثيراً عن السن والنوع والتعليم والجنسية والديانة والنشاط الاقتصادى مع أن العمل التخطيطى للتنمية يحتاج إلى بيانات أخرى . بيانات توزيعية تبرز الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية ، فى علاقتها بالريف والحضر ، وبالطبقات الاجتماعية على سبيل المثال . كما يحتاج التخطيط التنموى لمسوح ما قبـل التخطيط

للتنمية ، وهى مسوح اكثر تفصيلا وأكثر عمقا وتركيزاً ، تبرز الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية والثقافية ، وانماط العلاقات ، سواء بداخل الأسرة أو بين الاسر . أو على مستوى المجتمع المحلى أو بين المجتمعات المحلية أو على مستوى المجتمع المحلى أو بين المجتمعات المحلية . أو على مستوى الطبقة الواحدة أو بين الطبقات الاساسية أو على المستوى القطر العربى الواحد أو بين الأقطار العربية .

٤ - يغلب على البيانات المتاحة فى معظم الإقطار العربية ، البعد التجزئى الاختزالى ، الذى يوضح كل بعد ، وكأنما هو فى الفراغ اللانهائى يدور ، مع أن الواقع الانسانى المتفاعل المتداخل ، يفرض وجود بيانات توضح مجمل التفاعلات بين الدخل والطبقة . وبين الطبقة والحاجة ، ما إلى ذلك من بيانات ضرورية لأى تخطيط لإشباع الحاجات .

٥ - ويضاف إلى كل ماسبق عدم انتظام الحلقات الزمنية للبيانات . مما يقف عقبة أساسية أمام اجراء دراسات تتبعية وتقومية للانجازات التنموية ، خاصة على صعيد اشباع الحاجات الأساسية .

ويمكن أن يعزى وضع البيانات هذا إلى تدنى الوعى بالبيانات المطلوبة بل وبالعمل العلمى الاجتماعى الاقتصادى فضلا عن الحساسية التى ينطوى عليها قدر كبير فى هذه المعلومات فأى من هذه الدراسات يمكن أن تثير جدلا عنيفاً حول قضايا العدل الاجتماعى فى داخل البلاد ، لكن إذا كان الساسه ومتخذوا القرار يخشون مثل هذه الحساسية ، فلن يكون هناك أمل يذكر فى أى التزام حقيقى من جانبهم بالمضمون الجوهرى لاستراتيجيات التنمية المطروحة (١٩) .

ثالثـا : ثمة مسألة تسمو إلى مستوى المعضلة ، وهى مسألة التوجـه التنموى الرسمى الذى يقتنع به صناع القرار ، والذى يعد الشرط الاساسى . لتحقيق كل ما سبق ، سواء على مستوى الدراسة أو مستوى التخطيـط التنموى , أو مستوى التنفيذ والمتابعة . ذلك لأن سطوة النمط الرأسمالى فى الوطن العربى ، وتكثيف التبعية معوقات أساسيان ، يحولان دون إشباع الحاجات الاجتماعية ، والسؤال ، من يرغب ، متوجها نحو تغيير مفهوماته التقليدية صوب آفاق تنموية جديدة ؟ ، هذه مسألة لا يملك الباحث فيها إلا التحليل والرأى ، العلمى ، وربما التأثير في الوعى ، وبعد ذلك تحكم الأمور بعوامل ومتغيرات ليس مكانها دراسة كهذه .

بعض الأسس والمعايير :

إذا افترضنا تغييرا فى التوجهات التنموية العربية ، وتوفيرا للبيانات الضرورية ، كمسألتين أساسيتين لما قبل التخطيط لإشباع الحاجات الاجتماعية . فانه يمكن رصد عدد من المعايير الاساسية التي يمكن أن تضيف إليها جهود أخرى ، لتحديد الحاجات الاساسية :

أولا : معايير تتعلق باشباع الحاجات الاساسية على مستوى الوطن العربى : ويقصد بها المعايير التي توفر ظرفا موضوعياً ضروريا Prequisite يتوقف على وجوده أو عدمه ، اشباع الحاجات القطرية ، بل والفردية ، وهى معايير تدعيمه لعمل عربى مشترك عن طريق تنمية عربية شاملة . ومن هذه المعايير :

ـ تحقيق الاستقلال العربى بمعناه الشامل وتنمية الاعتماد على الذات .

٢ ـ التخطيط للامن الجماعى العربى ، بما فى ذلك توفير أساليب الدفاع والأمن المشترك وحل المسألة الفلسطينية حلا عربياً شاملا وعادلا .

٣ ـ تنمية شخصية قومية دينامية . ذات وعى إجتماعى قومى ، وتوجهات قيمية تنمى هذا الوعى وتدعمه .

٤ ــ وضع عدد من المؤشرات التى يمكن أن تعبر عن مستويات اشباع الحاجات فى قطاع من قطاعات الحاجات كالتعليم ... العمالة ـ المشاركة ... التثقيف ... وشغل وقت الفراغ والتنشئة الاجتماعية .

٥ ــ تحديد أساليب الحاجات فى ضوء :

أ ـ النمط التنموى المطروح .

ب ــ العلاقات الانتاجية والتوزيعية .

جـ ـ أنماط المشاركة الشعبية وصورها .

ثانيا : معايير ذات توجهات اقليمية ، يتم فى ضوئها تحديد حاجات كل مجموعة متجانسة ــ نسبياً ــ من الأقطار ، من حيث تشابه الظروف . وإلتقاء العوامل المفرزة لحالة إشباع الحاجات الاجتماعية وهى معايير تستلهم بالضرورة البعد القومى العام ، وتنطلق الحاجات العيانية لكل قطر داخل كل نمط من الانماط . ومن الأمثلة على مثل هذه الحاجات على سبيل المثال :

١ ــ الحاجة للعمالة فى الدول النفطية والتى يقتضى التخطيط لإشباعها اجراء عدد من الدراسات حول :

أ ـ المسألة السكانية ، كما ونوعا وتوزيعاً .

ب ـ الحاجة التعليمية ، شكلا ومضموناً وتنظيما مؤسسياً .

جـ ـ خصائص الشخصية وقيمها واتجاهاتها نحو العمل والتعليم.

د ـ محددات العرض والطلب من العمالة

هـ ـ النمط التنموى المطروح وامكانات اعاقته أو تيسير لمسألة العمالة .

٢ ـ الحاجة للتمويل فى الدول غير النفطية ، وهى تقتضى اجراء عدد من الدراسات منها على سبيل المثال وليس الحصر :

أ ـ مسائل العلاقات الانتاجية .

ب ـ توزيع الدخول والفوارق القائمة بينها .

جـ ـ الاعتماد على الذات أو التبعية وتأثيرها على نمط التوزيع والاستهلاك والادخار .

د ـ معايير الانجاز والتقييم للعمل الاجتماعى المنتج .

ثالثا : معايير تحدد من منظور قطرى . وهى معايير يجب أن تركز بالدرجة الأولى على نمط العلاقات الاجتماعية المؤثرة فى المستويات الحالية لإشباع الحاجات وهى تقتضى التركيز على عدد من المحاور :

أ ـ تخطيط الحاجات الأساسيه حسب الحواضر والأرياف والجماعات الاجتماعية ـ الانتاجية فى داخل كل منها .

ب ـ جذور خلل اشباع الحاجات والتوزيع غير العادل للسلع والخدمات وصور القوة الاجتماعية والسياسية .

جـ ـ صور الاستغلال الاجتماعى ، سواء من جماعة طبقية لاخرى أو من الرجالى للنساء .

د ـ تحديد الحاجات الأساسية علـــى مستوى النظم والمؤسسـات الاجتماعية .

فلو أردنا اشباع الحاجات الاجتماعية للاسرة مثلا لا بد منها :

أ ـ ترشيد الادوار الاجتماعية داخل الاسرة .

ب ـ ترشيد العلاقات داخل الاسرة و بين الاسر في مجتمع الجوار .

جـ ـ اتاحة الفرصة من وجهة النظر المجتمعية لمكنة آداء الاسرة ، أوعلى مستوى اسهام الاسرة المجتمع .

د ـ تدعيم المشاركة الأسرية فى صناعة القرارات كتمهيد لتدعيم المشاركة على المستوى المجتمعى .

* * *

خاتمـــة

يهم فى ختام هذه الصفحات المحدودة ، التركيز على عدد من المسائل الهامة التى يأمل المرء أن يكون لها حظاً أوفى بمعالجات ذوات امكانات أكبر . ويمكن تركيز أهم هذه المسائل فيما يلى :

١ ــ أنه عند التعامل مع مفهوم الحاجات الاساسية ، يجب أن نضع فى فى الحسبان أنه يشير إلى شروط وظروف تابعة ، يعلق تحققها على توفر ظروف وشروط أساسية ومستقلة يتمثل أهمها فى وجود نمط تنموى بنائى يستند إلى نظرية تنموية محددة المعالم متوجهة فى إجاباتها على أسئلة التنمية لمن ، وبمن وكيف ؟ إلى الفقراء ، وبمشاركة الفقراء . وبالاعتماد على الذات وما يقتضية هذا من تغيرات بنائية أساسية . ذلك لان مفهوم الحاجة « الذى كثر الضجيج من حوله ، لا يعدو أن يكون تقليعة تنموية . فهو ليس نظرية فى التنمية ، ولا ينطبق عليه أى من شروط وخصائص النظرية ولا يعد نمطاً تنمويا ، وانما وسيلة بجانب وسائل أخريات لتحقيق تنمية بعينها . ويدلل على كل هذا أن تسطيح المفهوم بدعوى الحياد ، جعله مشاعا بين أكـــثر الاتجاهات تناقضا ، فالوظيفيون ، ومنظروا الاقتصـــاد الحر . يوظفونهم كوسيلة للحفاظ على التوازن وحل الصراع ، والتنفيس عن الانفجار والرايكاليون ومنظروا التنمية الاشتراكية ، يوظفونه كرحلة على طريق التحريك البنائى والجماهيرى نحو تنمية اكثر شمولا واكثر راديكالية .

٢ ـ ان الحاجة الاجتماعية فى مفهومها ومنطوقها هى التى تتحدد بعمومية ارتباطا بالقطاعات العريضة من المنتجين المحرومين ، وبنمط العلاقات التمييزية السائدة فى المجتمع المعين ، والتى خلقت أوضاعا ضد الكفاية والعدالة ، مفتاحا

فهم كل خلل فى مستويات وأساليب اشباع الحاجات الاساسية .

٣ – أنه إذا أريد أن يكون اشباع الحاجات الأساسية تكنيكا بنائيا نحو التنمية ، لا بد من تجاوز النظر إليه كهبة ومنحة المعوزين ، إلا إدخالهم فى العمل الاجتماعى المنتج ، وربط الحاجة بالتوزيع المتكافىء للادوار والحقوق والواجبات .

٤ – أن المعايير الجوهرية لتحديد الحاجات الاجتماعية ، هى التى تنطلق من من العوامل الاصلية الفاعلية والمفضية إلى خلل توزيع الثروة وغيرها من خيرات المجتمع . وبعدها يمكن أن نتحدد الحاجات فى ضوء

١ ـ نمط العلاقات بين البشر داخل الجماعات الاجتماعية وبينها . سواء داخل الاسرة أو بين الأسرة ، أو داخل الطبقة أو بين الطبقات .

٢ ـ القطاعات البنائية الايكولوجية الاساسية كالحواضر والارياف ، والتجمعات الاكثر فقراً . داخل المدن .

٣ – حاجات النظم الاجتماعية الاساسية بما يكفل لها إشباعا عادلا ، وآداء كفؤاً كالاسرة والنظام التعليمى ، والنظام الاعلامى ...الخ .

مراجع الفصل الثالث

1) Standinh, C', & Szal; R: poverty and Basic Neads, ILO, Geueva, 1979 p.1.

2) Clevelend: H: « Introduction Toward on Internatioual Poverty Line» in Basic Human Leeds = A Frame work for Action ed. by Machale, J. & Uachale, M ; Transaction Book New Brounsuirch, New Jersy, 1978, pp. 3 - 21.

٣ – حددت منظمة الصحة العالمية بعض المعايير للوحدة السكنية ، فقد أوضحت أنه بالنسبة الاسرة التي يتراوح حجمها مابين ٣ – ٥ أفراد يقتضي الامر غرفة معيشة وطعام مساحتها ٢٠٠ قدما مربعا مطبخ مساحته ٧٥ قدما مربعا – غرفة نوم أول مساحتها ١٥٠ قدما مربعا – غرفة نوم ثانية مساحتها ١٣٠ قدما مربعاً وغرفة نوم ثالثة ٨٦ قدما مربعا . وبهذا تكون المساحة الكلية ٧٥٤ قدما مربعا .

وأما عن الجزء من الدخل الذي يجب أن يستقطع للاسكان فقد حدد بحوالي ١٥ – ٢٠٪ من دخل الاسرة . لمزيد من التفصيل أنظر : عبد الرؤف الجرادي ، الاسكان في الكويت ، ١٩٧٨ ص ٣٢ :

٤ – د . أنطونيوس كرم ، « الحاجات الاساسية والتنمية الاقتصادية » مجلة الفكر العربي ، بيروت ، يناير ١٩٨٠ : ص ص ٨٠ – ٩٢ .

٥ – المصدر السابق .

6) ILO, Embloyment, Growth and Basic Needs Aone – World Problem, Pr oeger Publishers, 1977, pp 32 – 33

7) Cleveland, op. cit, p. 13

٨) د. عبد الباسط عبد المعطى ، « بعض الأبعاد الإجتماعية المؤثرة فى التنمية العربية فى الثمانينات ، أطلالة استطلاعية » ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، مارس ١٩٨٠ .

٩) فى هذا تذهب واحدة من الدراسات المهتمة بمسائل التنمية القاعدية Development from Below إلى أنه لوحظ فيما يتعلق بمسائل التغذية فى المناطق الحضرية وجود ميل لدى الطبقات العليـا نحو إستهلاك مرتفـع للسعرات الحرارية والبروتين والسكر والغذاء المستورد . مقابل غلبية التوجه لدى الطبقات الدنيا من العمال وصغار الموظفين ، نحو الإستهلاك المنخفض فى السعرات الحرارية والبروتين والغذاء المستورد . أنظر على سبيل المثال من من أجل مزيد من التفصيل حول الأبعـاد الإجتماعية الثقـافية المؤثرة فى التغذية .

Den Hartog, A., & Johansson, A; " Social Science, Food and Nutrion " in Development from Below, ed. by David Pitt, Mouton Publishers, The Hauge, Paris 1976, pp. 97-123.

10) Standing & Szal, op. cit, p. 8.

11) Ghai, D: " What is a Basic needs approach to Development All about ? " in Ghai, D: et al. The Basic Needs Approach to Development, ILO. Geneva 1977, pp. 1—18

12) Standing & Szal, op. cit, pp 5-7.

وأنظر أيضا حول العناصر الأساسية للتوجه البنائى نحو أشباع الحاجات

د. نادر فرجانى « الاوضاع الإجتماعية ـ الاقتصادية ، العطاءات التنموية وأهداف التربية فى الدول العربية الخليجية » تقرير على الآلة الناسخة مقدم إلى المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج . المعهد العربى للتخطيط ـ الكويت ، أكتوبر ٧٩ ، ص ص٣٨ ـ ٤١ .

٣ ـ محبوب الحق ، ستار الفقر ـ خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٩٧٧ ص ص٨٦ ـ ٨٨.

Hague, W, et. al, «Toward a theory of Rural Development» (14 in Develoment Dialogue, No, 2. 1977, pp. 46 – 66.

Steern, P, & Burki, S, Basic Needs : some Issues World (15 Bank Reprint Series, No. 53 1976' pp 411 – 416.

١٦ ـ لمزيد من التفصيل حول هذه الأبعاد أنظر : محبوب الحق ، مصدر مذكور ص ص٩٤ ـ ٩٥ ، وأيضاً :

Standing & Szal, op. cit, PP. 8 – 9

٧ ـ د. سعد الدين ابراهيم ، « الأبعاد الاجتماعية الوحدة الاقتصادية العربية » مجلة الفكر العربي بيروت ، أغسطس ـ سبتمبر ١٩٧٩ ، ص ص ٦٣ ـ ٩٢ .

١٨ ـ د. مجيد مسعود ، « المتطلبات الضرورية للتوجه نحو الوفاء بالإحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل ، بحث مقدم إلى ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة للتنمية . دمشق ١٩ ـ ٢٣ مايو ١٩٧٩ .

١٩ ـ محبوب الحق ، المصدر المذكور ، ص٩٥ .

الفصل الرابع

نحو تشخيص التكوين الاجتماعى العربى وما تسوده من أنماط إنتاجية *

---

* أعد هذا الفصل أ. د عبد الباسط عبد المعطى .

نحو تشخيص للتكوين الإجتماعي العربي وماتسوده من أنماط إنتاجية *

مقدمـة ·

إن محاولة علمية واعية لتلمس ملامح إطار فكرى للعمل الاجتماعى ، قطريا كان أو عربياً ، لايمكن أن تتم دون أن تعتمد بالأساس على فهم طبيعة تتطور المجتمع العربى ، سواء فى بنائه العام : أو بناءاته الفرعية، بقصد استقراء وتحليل عمل القوانين العلمية للتطور الاجتماعى ، بوصفها الموجه الاساسى لقراءة الماضى ، وتشخيص الحاضر ، وتوقع أو على الاقل استنتاج مساراته المستقبلية . ذلك لأنه إذا إبتعدت المحاولات الدراسية عن منطق هذا التوجيه وفلسفته العلمية كانت النتيجة إما ملاحظات وانطباعات عامة . حتى ولو حشدت من الأرقام والبيانات أقصى ما يتاح لها ، أو لقطات لمقاطع تاريخية أو بنائية منقطعة الصلة بالماضى والحاضر ، وبالتالى صعب تماما فى ضوئها مد البصر ، أو حتى توظيف البصيرة لاستشراف أبعادالفعل الاجتماعى والحركة المجتمعية العربية التي هى جوهر التنمية المجتمعية .

وحتي يتحقق للباحث هذا الهدف الاستراتيجى لا بد له من عناصر إطار نظرى منهجى يوسم بالشمول والدينامية والتاريخيـــة فى اطار شروط علمية أساسية لابد منها فى أى توجه نظرى يمكن أن يوصف بالعلمية.

ولعل استقراء تراث العلم الإجتماعى ، وما كتب حول اتجاهاته النظرية عرضا وتحليلا وتقويما ما يشير ، إلى إن أكثر هذه الكتابات موضوعية معرفية ـ ابستمولوجية ـ وقيمية ـ اكسيولوجية ـ تتفق عـــلى أن الجدل

العلمى والتكوين الاجتماعى وإسلوب الانتاج والطبقة الاجتماعية والدولة تمثل حداً معقولا وفالحا علميا لدراسة التغير الاجتماعى وديناميياته، ومساراته المستقبلية .

أولا : للتذكـرة ليس إلا :

وإذا كانت الصفحات القليلة القادمة ستحاول أن تذكر ببعض الجوانب النظرية العلمية لهذه العناصر فان الهدف من الوقوف إلى هذه المكونات التصورية والمنهجية لهذا الجزء من الورقة ، أبعد ما تكون عن فرض خط ما ، أو الإيحاء باسلوب ما لمناقشتها . لأن السعى ـ حقيقة ـ نحو رصد عدد من المسلمات الأساسية التي استرشد بها الباحث فى محاولاته المحدودة للخوض فى موضوع من أكثر الموضوعات تشبعا ، وأكثرها حساسية ألا وهو موضوع هوية التكوين الإجتماعي العربى المعاصر .

١ ـ التناول الجدلى :

يعرف الكثيرون ، خاصة أولئك الذين يدركون بوعى علمي . جوهر المنهج العلمي ، فى العلم الاجتماعى ، فى العلم الطبيعى . أهمية المنهج الجدلى، بقوانينه ومبادئه الأساسية [١] ، وتتضاعف هذه الأهميه عندما يكون الأمر متعلق بمحاولة توصيف تغير اجتماعى متشعب ومعقد ، لفهمه وتحليله ، والخروج منه ولو بتعميمات توضح التوجه نحو المستقبل ، فلسنا بحاجة فقـط لعد كل العوامل والمتغيرات حسب فاعلياتها النسبية المرتبطة بمرحلة تاريخية محددة ، فى شمولية هذه المرحلة ، وفى شمولية . عواملها ومتغيراتها ، على أن نفرق

بدقة بين تركيبة أو مركب العوامل الذى يعبر عن مركب علاقات أساسية متفاعلة وبين مجرد خليط من العوامل .

بإيجاز شديد يساعد إستحضار الجدل فى الدراسة والمناقشة على وقاية الباحث من النظرة الجزئية والتجزيئية ويعده كي يقف أمام الواقع كما هو لا كما ينبغى ولكن دون إغفال لأمكانات الواقع الهائلة وما يحويه من تباينات قد تصل حد التعارض الجذرى . وتساعده على التمييز بين الإجتهاد والتقصير ، فالإجتهاد عملية مسح خاص لظروف نوعية . بهدى منهج محدد ، وبالتالى فهو هام وضرورى ومشروع أما التقصير فيعنى انسداد الأفق المنهجى ، إن أخطر ما فى إستخدام المنهج الجدلى هو جنوح البعض إلى إنتقاء ما يعجبه والتخلى عما سوى هذا ، ذلك لأن اكتمال توظيف الجدل يرتبط عند التحليل بترابط كافة مبادئه وقوانينه وإلا إستحال تبصر مسائل أساسية للظاهرات والمكونات البنائية لأى تكوين إجتماعى (٢) ولعل التحذير الأساسى هاهنا ، من لوعى عنق المنهج أو لوى عنق الحائق على الطريقة البروكوستية * التى تقطع سير المنهج الجدلى تقطيعا ذاتيا ، لا يمكن التسامح معها لكونها مغرضة .

٢) التكوين الإجتماعى الاقتصادى أسلوب الانتاج :

ليس أسلوب الانتاج Mode of Production مرادفا للاقتصاد بصفة عامة ، ولا يعنى علاقات الانتاج بالمعنى الضيق للكلمة ، لانه بمثابة تركيبة نوعية من بناءات وممارسات : تبدو فى ترابطها كمستويات أو درجات داخل هذا الأسلوب . وهو يضم مستويات إقتصادية وسياسية وأيديولوجية ، ويتميز

بنمط من الوحدة المعقدة التى يحكمها الإقتصاد فى نهاية المطاف أو ما يطلق عليه الدور المحدد للاقتصاد والذى يجدر التركيز عليه أن ما يميز أسلوب انتاج معين ، ومن ثم يحدد نوعيته هو ذلك الشكل الخاص الذى يتخذه الترابط بين مستوياته ، وهو ما يطلق عليه البعض اصطلاح مصفوفة أسلوب الانتاج Matrix of the Mode of production بمعنى أن التحديد الدقيق لطبيعة أسلوب انتاج معين تقضى الكشف عن الطريقة الخاصة التى يعكس بها الإقتصاد باعتباره المستوى الحاكم فى النهاية داخل هذا الإسلوب ، المهم أيضا كما وضح « نيكوس بولا نتزاس » أن إسلوب الإنتاج مقولة مجردة ، على العكس من التكوين الإجتماعى الذى يعد مفهوما وموضوعا عيانيا يتميز بالآصالة والتفرد لأنه هو الذى يكشف عن التركيبة الخاصة، أى عن التشابك والتفاعل الجدلى بين أساليب إنتاج متعددة تعيش معا داخل التكوين ، ومع أن هذا التكوين فى جوهره بناء مركب من عدة أساليب إنتاجية ، فانه تكون لواحد منه السيطرة ، وبالتالى يرسم التكوين باسم هذا الأسلوب المسيطر وإذا كنا أثناء عملية البحث بحاجة إلى تشخيص الاسلوب الانتاجى المسيطر ، دون إغفال للاساليب الاخرى القائمة فى المرحلةذاتهاوفى التكوين نفسه فان الخطوة الأولى تتعلق بتحديد المستوى الاقتصادى لهذا الأسلوب لا بوصفه المستوى الوحيد ، ولكن لأنه الكشاف الذى يحدد ويساعد فى التوضيح وحتى لاتنزلق إلى ما حذرنا أنفسنا منه ، أعنى التحديد المسبق لأسلوب إنتاجى مسيطر فى التكوين الاجتماعى العربى. نوضح فقط مكونات المستوى الاقتصادى لكل أسلوب انتاجى .

«فأيا كانت الاشكال الإجتماعية للانتاج فان عناصر كل شكل تبقى دائما

العمل ووسائل الانتاج ثم أضاف اليها ماركس اللاعمل Le non – trvailleur غير أن كل عنصر من هذه العناصر يظل مجرد إمكانية طالما بقي منفصلا عن العناصر الأخرى . ذلك لأن الأسلوب الذى يتحقق به الترابط والتفاعل الجدلى بين هذه العناصر هو الذى يحدد الطابع النوعي ، ومرحلة التطور التي يمر به هذا الأسلوب أو ذاك (٤) .

ومعنى هذا فى ضوء تحليلات التوسير Alathuser وبولنتراس أنه لفهم أسلوب الانتاج لابد من الوقوف إلى (٥) .

(١) العامل « المنتج المباشر » أى قوة العمل .

(٢) وسائل الانتاج : أى موضوع وأدوات العمل .

(٣) اللا – عامل الذى يتملك فائض العمل أى الناتج .

وإذا كانت قد سبقت الإشارة إلى أن هذه المكونات إمكانيه بالقوة فانها تتحول إلى إمكانية بالفعل من خلال ترابطها وما بينها من علاقات خاصة –

(١) علاقة التملك الفعلى التي يطلق عليها أحيانا الاستحواز وتنطبق على علاقة العامل بوسائل الإنتاج وعلى نسق قوى الانتاج .

(٢) علاقة الملكية وتتميز عن العلاقة السابقة بتدخل اللا – عامل فيها إما باعتباره مالكا لوسائل الانتاج وإما باعتباره مالكا لقوة العمل ، أو بتملكه للاثنين ؛ ومن ثم تملكه للناتج . ولابراز أهمية هذه العلاقات عند التوصيف والتشخيص ، يذكر هنا أن الطابع النوعي لهـذه العلاقات يمثل معلما يساعد فى تحديد هوية أسلوب الإنتاج . فخلاصة التملك الفعلى في المجتمعات الطبقية تفضى إما إلى إتحاد العامل بوسائل العمل كما فى أساليب الإنتاج السابقة

على الرأسمالية وإما إلى انفصال العامل عن أدواته كما هو الحال فى أسلوب الانتاج الرأسمالى . وأما فيما يتعلق بعلاقة الملكية فيترتـــب عليها دوما فى المجتمعات الطبقية وجود من يعمل ولا يعمل ولا يملك ـ بسبب ملكية اللا ـ عامل الذى يستحوذ على فائض العمل باعتباره مالكا .

ومفاد ماسبق أنه لكى نكون فى موقف أفضل عند محاولة تحديد أسلوب الإنتاج المسيطر ، وبالتالى الهوية العامة للتكوين الاجتماعى لابد من أن نحاول الإجابة على تساؤلات حول من يملك فاذا ؟ ومن لا يملك ؟ من يسيطر ومـن يخضع ؟ من يستغل ومن يستغل ؟ وكيف يتم الإستغلال ؟ ماهى طبيعة القوى والسلطة وما هى ركائزهما والمحتوى الطبقى اللذان يعبران عنه ...الخ)(٦).

٣ ـ الطبقة الاجتماعية :

يرى بعض المشتغلين بالعلم الإجتماعى من العرب وبخاصة من المشتغلين بعلم الإجتماع أن مقولة الطبقة . لا تساعد فى فهم البناء الإجتماعى العربى وتحليله ، على الأقل فى بعض أقطاره أو بعض أجزاء هذه الأقطار . وهم فى سبيل التدليل على هذا الموقف الفكرى ، يحشدون من الأمثلة لكى يبرهنوا على أن الانتماءات القرابية ، عائلية وقبلية ، فى الأرياف والبوادى العربية ، هى الأساس الاجتماعى للتمايز والتضامن الاجتماعيين من ناحية وأن ما يمكن تسميته طبقات يعد قفزاً ، لأن الواقع يشير إلى وجود فئات جنينية أو تباينات اجتماعية ليس أساسها الفاصل في التمييز اساسا اقتصاديا اجتماعيا (٧). وهناك من يصل فى رأيه إلى موقف حدى مؤداه أنه من غير المنطقى بل ومن الصعب تطبيق مفهوم الطبقة ـ المادى التاريخى ـ على المجتمعات غير الغربية (٨) ومع أننا إبتداء نرفض قولبة التاريخ الاجتماعى العربى فى ضوء نتائج تطور

المجتمع الغربي ، فان الذى يجب التركيز عليه بشأن الرأى السابق اجمالا ، هو ضرورة التفرقة الدقيقة والحذرة بين التوجهات النظرية والمنهجية ، وما تشتمل عليه من مقولات ومقاربات وادوات تحليلية ، وبين النتائج التي تم وسيتم التوصل اليها من هذا المجتمع أو ذاك ، ومن الناحية الأخرى الوقوف الواعى على القوانين العامة والقوانين النوعية للتطور الإجتماعى [٩].

وحتى نضيف إلى المناقشة قدراً من الوضوح يهم التركيز على عدد من الأمور الأساسية ،التي فى مقدمتها أولا أن تصور الطبقية يذهب إلى تحديدها بالإستناد الى العلاقة مع وسائل الانتاج ، والموقع من التنظيم والتقسيم الإجتماعيين للعمل . وجماع الممارسات والوعى للطبقى [١٠] ثانيا ضرورة الوعى والتمييز بين الطبقة فى ذاتها والطبقة لذاتها . فالبعد الأول يوجد مادامت هناك ملكية لوسائل الإنتاج تؤدى الى علاقة اجتماعية غير متكافئة بين الذين يملكون والذين لا يملكون،الا قوت عملهم وبالتالى يمكن تقسيم الناس فى ضوء هذاالبعد إلى طبقتين اساسيتين ، أساساً لاحصرا ، وهذا أمر يقلق على وجود أسلوب انتاجى نقى تماما . أما اذا كان هناك اكثر من اسلوب واحد داخل التكوين الإجتماعي المعين ، فانه تكون هناك طبقات أخريات [١١] بل انه داخل الطبقة الواحدة توجد تدريجات وتباينات نوعية تشير إلى أجنحة أو جماعات داخل الطبقة الواحدة [١٢] وأما البعد الثانى الذى يتعلق بالطبقة لذاتها فان عدم بلورته وتجليه ، لايلغى وجود البعد الأول ولا ينفيه . وبالتالى فمعيار الممارسة والوعى والتنظيم السياسى الذى يبلور الطبقة لذاتها يمكن أن يكون تحديداً مجاوراً للبناء الفوقى السياسى وينتج عن هذا أن طبقة ما يمكن أن حاضره عند مستوى معين من علاقات الانتاج داخل تكوين اجتماعي معين ، وأن تكون غائبة عند مستوى آخر [١٣] وسد معظم أن لم يكن جميع منافذ

الممارسة أمامها ، واستحضار كل القوى والامكانات لتزييف وعيها ، كل هذا يجعل البعد الأول هو الأكثر موضوعية ، والأكثر قابلية للدراسة والتحليل . وبالتالى يكون الأكثر أهمية ، حتى وإن لم يكن كافيا تماما ، وبايجاز فان أساس تملك وسائل الانتاج وأسلوب تملك قوة العمل يمكن أن يوفر أساسا مطمئنا لتحديد الطبقات مادام الوعى الطبقى يتوقف على توفر قنوات وتنظيمات الممارسة والتعبير والمشاركة ، وهى قنوات حدث بشأنها فى المجتمع العربى من محيطه لخليجه ولا حرج .

أولا : وأما عن مسألة الانتماءات العائلية والقبلية فيلاحظ عليها أنها تدخل من باب أسس التباينات الاجتماعية كالتباين فى السن والنوع والتعليم والمهنة والسلالة والمولد ، والبيئة الجغرافية ، واللغة والدين ، ولكل هذه التباينات حضور فى بعض المواقف وغياب فى أخرى ، فى ضوء شروط تبرز هذا ، وتخفى ذاك أو تواريه .

ثانيا : أن غياب قنوات التعبير والمشاركة ، تجعل الناس يبحثون عن أطر بديلة ، يمكن أن يكون بعضها مشتقا من رواسب بنائية سابقة ، كالاطار القبلى والعائلى ، ويمكن أن يكون بعضها مستحدثاً كالانتماء لفرق وأندية معينة لكرة القدم مثلا . وثالثا أن ثمة موضوعات ومجالات كثيرة للصراع الاجتماعى منها الصراع القيمى والطائفى والعنصرى والصراع بين الأقليات والصراع الثقافى ، والصراع العائلى والقبلى ، والصراع الطبقى ، ويمكن أن تتداخل بعض هذه الموضوعات تبعا لحالة البناء الاجتماعى وما يحويه من تناقضات اقتصادية أو غير اقتصادية . وأخيرا فان الصراع ممكن الحدوث بل هو فعلا داخل القبيلة الواحدة ، تبعا لوضع الملكية داخل هذه القبيلة وعلى

هذا فالعلاقات القبلية والعائلية التي تظهر موففيا ، لا تلغي وجود الطبقـات ولا تلغي ما بينها من علاقات ، بل أن العلاقات القرابية كثيرا ما تستخدم استخداما طبقيا (١٤) .

٤ ـ دور الدولة :

يشدد بعض الباحثين على أهمية الدولة ، على اعتبار أن لأدوارها فى المجتمع العربى ، خصوصية متميزة عن غيرها فى المجتمعات الأخرى . ونحن وان كنا لسنا بصدد انكار أو نفى خصوصية أى ظاهرة فى أى مجتمع فى أى مرحلة تاريخيه ، فان الذى نود أن نهمس به هو ضرورة وضع هذه الخصوصية فى إطار علاقتها الجدلية مع غيرها من الأبعاد الاجتماعية العامة فى المجتمع البشرى : حتى لا تضحى هذه الخصوصية متجاوزة وضعها وموقعها فى سياق تاريخ المجتمع المعين . هذه نقطة وأما الثانية فاننا عندما نتحدث عن الفاعلية الخاصة للدولة مركزين على وظيفتها العامة فى تحقيق تماسك التكوين الاجتماعى وضبط ايقاعاته ، هنا نجدها ذات طابع عام فى كل التكوينات الاجتماعية حيث تتشابك وتتداخل أساليب الانتاج المختلفة .

فالدولة ليست مجرد نتاج للمجتمع فى مرحلة بذاتها من مراحل تطور هذا المجتمع ، وانما هي اعتراف بأن هذا المجتمع واقع فى تناقضات تجعل الحاجة حالة لسلطة تضع نفسها فى الظاهر فوق المجتمع وتبقيه فى حدود النظام ... وبذلك تكون الدولة خلاصة رسمية المجتمع ، ويقصد بالخلاصة الرسمية أو الممثل الرسمى للمجتمع أنها تكشف عن أسرار وحدة التكوين الاجتماعى ، وتكشف أيضا عن وحدة وصراع الاضداد ـ الطبقـات ـ المكونة لهذا التكوين (١٥) .

وأما النقطة الثالثة فتتعلق بضرورة التفرقة بين سلطة الدولة وجهاز الدولة ، حيث يقصد بجهاز الدولة : (أ) الدور الذى يلعبه هذا الجهاز بين مجموع بناءات التكوين الاجتماعى . أى وظائف الدولة المختلفة الاقتصادية التكنيكية والسياسية بالمعنى الضيق والايديولوجية وغيرها . (ب) موظفو الدولة أى كوادر الادارة والبيروقراطية والجيش ... إلخ . أما اصطلاح سلطة الدولة فيعنى تلك الطبقة الاجتماعية أو ذلك القسم منها الذى بيده السلطة [١٦] .

ثانيا : وسائل الانتاج وعلاقة التملك الفعلى فى المجتمع العربى :

تتصف موضوعات التملك فى المجتمع العربى بالتباين الواضح ، الذى يفضى بالمتعجل إلى القول بصعوبة وجود خصائص مشتركة تساعد على نوع ما من التعميم حولها . فهى تشمل الأراضى الزراعية ، ومصادر المياه ، والثروات الطبيعية كالنفط والمعادن ورؤوس الأموال ، والصناعات الحرفية والمشروعات الصناعية الاستخراجيـة والتحـويلية ، البسيطة والوسيطة والثقيـلة ، والنشاطات التجارية ، للجملة والقطاعى ، والأعمال التربوية وأعمال المضاربة بجانب الجهد الانسانى ، ومع أن هذه المجموعات قد توجد فى المجتمع الواحد أو القطر الواحد وليس فى مجموعة اقطار ، فان الذى يساعد فى توظيف هذه الموضوعات لتحديد هوية النمـط أو الأنماط الانتاجية القائمة هو علاقة الملكية ، خاصة علاقة العمل بوسائل الانتـاج ، وأنماط الملكية القـائمة ، والأهمية النسبية لكل منها .

١ — واقع العمل المأجور فى المجتمع العربى :

فى حدود الدراسات المقدمة للندوة ، و بعض البيانات المتاحة حول العمل المأجور فى الوطن العربى يمكن رصد ما يلى :

١ — ١ بالنسبة للدول الخليجيه :

إذا أخذنا بعض أمثلة مأخوذة عن الدول النفطية أتصور أنها قائمة فى غيرها : يلاحظ ما يلى :

— أن نسبة العمل المأجور إلى قوة العمل من الكويتيين فى ضوء بيانات تعداد ١٩٧٥ ، بلغت ٨٤ر٢٥٪ من إجمالى قوة العمل المحلية البالغة ٨٤٤ر٩١ ، وكانت نسبه أصحاب العمل الذين يستغلون العمل المأجور ٢ر٤٪ وأما الذين يعملون لحسابهم دون توظيف عمل مأجور فقد كانت نسبتهم ٧ر٦٪ وأما من يعملون بدون أجر أو بأجر عينى كانت نسبتهم ٤ر٪ فقط والباقى يشير إلى المتعطلين .

ومعنى هذا أن العمل المأجور يمثل النسبة الغالبة من مجموع العاملين الكويتيين ، وأما نسبة العاملين بأجر من غير الكويتيين فقد كانت ٨٦ر٦٪ من إجمالى قوة العمل غير الكويتية البالغة ٢١٢ر٧٣٨ وهى نسبة تقترب من نسبة الكويتيين (٧) .

(ب) وأما عن العمل المأجور فى البحرين فان العاملين بأجر حسب تعداد ١٩٧١ : كانت نسبتهم ٨١٪ إلى إجمالى النشطين اقتصاديا وكانت نسبة من يعملون لحسابهم دون إستخدام عمل مأجور ١٥ر٩٪ ، وأما مستغلوا

العمل المأجور فكانت نسبتهم ٦ر١٪ ، في حين أن العاملين بأجر عيني فكانت نسبتهم ٦ر١٪ [١٨] وهذا يعني أن النسبة الغالبة في البحرين كانت للعمل المأجور .

جـ – بلغت نسبة العمل المأجور في الامارات ٢٥ر٨٩٪ سنة ١٩٧٥ أما أصحاب الأعمال الذين يشتغلون عملا مأجورا كانت نسبتهم ٧٣ر١٪ [١٩] .

٢ – ١ في بعض الأقطار ذات التوجه العام (القطاع العام) :

أ – ففي جمهورية اليمن الديموقراطية في نهاية الخطة الثلاثية (١٩٧٣) كان العمال الأجراء يمثلون ٤٣٪ من مجموع العاملين ، ٣٠٪ يعملون لحسابهم بغير إستغلال عمل مأجور ، ١٩٪ يعملون لدى ذويهم بدون أجر أو بأجر عيني ، ٥٪ هم أصحاب العمل الذين يستغلون العمل المأجور [٢٠] .

ب – تشير بيانات القوة العاملة حول القطر الجزائري إلى أن ٨ر٥٩٪ من الذكور ٧ر٦٦٪ من الاناث في عام ١٩٦٦ كانونا يعملون بأجر نقدي ، وكان ٥ر٪ من الذكور ، ٣ر٪ من الاناث أصحاب عمل يستغلون العمل المأجور [٢١] .

جـ – كانت نسبة العاملين بأجر في سوريا في سنة ١٩٧٠ ٩ر٣٧٪ من العاملين الاناث ، وكان يستغل العمل المأجور ٢ر٢٪ من الذكور في ٥ر٪ من الاناث [٢٢] .

د – يشكل العمل المأجور في الجماهيرية الليبية نسبة ١ر٦٩٪ من قوة العمل البالغة ٤١١٧٤٥ حسب تعداد ١٩٧٣ [٢٣] .

٣ ـ ١ فى بلدان عربية أخرى :

أ ـ بلغت نسبة العمل المأجور فى الجمهورية العربية اليمنية سنة ١٩٧٥ ٣ر٣٣٪ من إجمالى قوة العمل البالغة ١١٣٥٧٣٩ في حين كانت نسبة من يعملون لحسابهم ولا يشتغلون عملا مأجورا ٤٠٪ أما أصحاب العمل الذين يشتغلون عملا مأجوراً فقد كانوا ٦ر١٪ (٢٤) .

ب ـ أما فى مصر فقد بلغت نسبة العمل المأجور فى ضوء بيانات تعداد ١٩٧٦ ٢ر٦٤ ٪ من إجمالى قوة العمل البالغة تسعة ملايين وستمائة وأربعة عشر ألفا (١٥)

ج ـ وفى المغرب تشير بيانات ١٩٧١ إلى أن العاملين بأجر نقدى بلغت نسبتهم ٢ر٣٧٪ فقط .

فى ضوء هذه البيانات يستنتج أن ثمة نمطين أساسيين للعمل هما : العمل المأجور لدى الغير والعمل بأجر عينى ، أو بدون أجر ، لدى العائلة وذوى القربى ، وان كان اكثرها غلبة هو نمط العمل المأجور لدى الغير والذى يشير إلى السيطرة النسبية لعلاقة عمل ذات طابع رأسمالى .

٢ ـ ملكية وسائل الانتاج :

يمكن ابتداء التمييز بين أنماط الحاسية الملكية فى المجتمع العربى ، ثم رصد بعض ملامحها ، قبل الشروع فى تحديد الفعالية النسبية لكل منها .

٢ ـ ١ فبالنسبة للدول الخليجية النفطية يلاحظ بصفة عامة ما يلى :

٢ ـ ١ ـ ١ أن القائمين بعملية إستخراج النفط هم المسيطرين على هذه

الصناعة كمنتجين ومسعرين لهذه المادة الخام ، يساندهم فى هذا تفوقهم العلمى والتكنولوجى والعسكرى ، فهم الذين يحددوا دخل الدولة النفطية من النفط عن طريق تحديدهم للكمية المنتجة منه وسعرها ومقدار ما يصدر منها [٢٧].

٢ ـ ١ ـ ٢ أن ريع النفط يعود بالدرجة الأولى إلى الدولة التى تقوم باعادة توزيعه بصورة أو بأخرى ، سواء فى شكل أجور ومرتبات ، أو خدمات أو بصورة ملكية خاصة تقنن لها بعض الصور القانونية.

٢ ـ ١ ـ ٣ فى واحدة من الدراسات التى عنيت بتحليل مصاحبات النفط على القاعدة الإنتاجية خصوصاً والبنية الاجتماعية عمـــوما [٢٨] أوضحت ما يلى :

أ ـ أن عمليات التنقيب و إستخراج النفط جذبت عدداً من العمال المحليين، واعتمدت بعض الشركات على مقاولين لتوريد العمال اللازمين لها كما هو الحال في البحرين والكويت والسعودية .

ب ـ أدخلت صناعة النفـط عنصر جديداً لم تألفه علاقات العمل تماما عشية اكتشاف النفط تمثل أن صاحب العمل اضحى شخصية معنوية . لقد كانت شركات النفط هي تلك المؤسسة ذات الشخصية الاعتبارية المعدومة الجذور فى المجتمع الخليجى والمفروضة عليه فرضا وهى التى كانت فوق هذا كله مؤسسة أجنبية ، يتأكد طابعها الأجنبي من خلال أدواتها وأساليبها ومن خلال مديريها وفنييها من الأجانب . وهذه الخاصية المميزة لصاحب العمل الجديد ، ولأسلوب الإنتاج الجديد وأدواته * لم تكن إلى إحدى مؤشرات النقلة الكيفية التي بدأت تترك تأثيرا في العلاقات الاجتماعيةالتي كانت

سائدة لتبدأ مرحلة جديدة تحكمها بشكل عام علاقات رأسمالية . وحتى ان كانت مشوهة بفعل السيطرة الخارجية ، وصور التبعية ، فانها ارتكزت على صناعي واستغلال لقوى الانتاج وتنظيم للعمل متقدما نسبيا .

جـ - مهدت شركات النفط الطريق لنمو قطاع المقاولات والتعهدات حتى أضحى الملمح الواضح بعد سيطرة الدولة على عائدات النفط متمثل فى نمو القطاع الخاص والذى رغم تنوع مجالاته ، فهو تنوع داخل نطاق الخدمات والعقارات والبناء والاستيراد والتوكيلات التجارية بصفه عامة وبجانب القطاع الخاص المحلى ، يوجد قطاع خاص أجنبي ، أعطى تسهيلات خاصة ، ومارس نشاطات متنوعة ، كلها خدمية أو مساعدة تقريبا [٢٩] .

٢ - ١ - ٤ صاحب التوظيف الاجتماعى للنفط فى مجتمعات الخليج ، وجود صورة فريدة من صور توظيف « للحيازة » : تتعلق بتوظيف « الجنسية وتأجيرها من خلال كفيل ، الاخرين ، مقابل ريع يتفق عليه يصل أحيانا إلى ٥٠٪ من أرباح المكفول الذى هو فى الأساس غير خليجى . ويساعد هذا الوضع على نمو فئة من الرأسماليين الماليين [٣٠] .

ويستنتج من هذه الملامح العامة أن ثمة نمطين أساسيين الملكية وعلاقة التملك الفعلى ، يستوجب الأمر أن نضع فى الاعتبار لفهمها الفرق بين شكل علاقات الملكية ومضمونها ، ومدى الاتساق بينهما يتمثل النمط الأول فى ملكية الدولة للنفط وريعه والتحديد الفعال لتوزيع عوائده ، مما يقرب هذا النمط من أنماط رأسمالية الدولة التى لها خصائص متميزة أهمها أنها دولة نفطيه تقوم بدور مدير التكوين الاجتماعى الجديد لحساب الرأسمالية العالمية وهى نقطة تساعد فى تفهم توجهاتها الداخلية والخارجية وتحليلها ، وأنها دولة

ريعية ليس بالمعنى التقليدى لكلمة ريع لأنها تستخدم عملا مأجوراً : موظفين وعمال من المحليين وغير المحليين الذى ينفصلون أساساً عن أدوات عملهم. وأما النمط الثانى فيتمثل فى نمط رأسمالى تجارى مالى يمتلك رأس المال والعقارات والمشروعات التجارية الاستهلاكية غالبا فيه ، طبقة رأسمالية ـ مالية تجارية ، توجه نشاطاتها إلى العقارات والأعمال البنكية ، ومع أنه يصعب الفصـل الكامل بين هذه الطبقة والدولة ، لأن كثيرا من أعضائها يحتلون مواقع رسمية متقدمة نسبيا فى بناء القوة السياسية والادارية (٣١) ، ومع أن ثمة تفاعلا واضحا بين هذين النمطين المذكورين ، فان السيادة تبدو فى اتجـاه نمط رأسمالية الدولة الريعية التابعة . نتيجة لإعتماد الاقتصاد إجمالا على النفط ولعل من الخصائص المميزة لنمط إنتاج « رأسمالية الدولة الريعية » أولا هو ضعف العلاقة بين عائدات النفط المالية التى تتلقاها حكومات هذه الدول و بين الجهد الانتاجى ـ العمل المنتج ـ لأعضاء المجتمع . فأسعار تصدير النفط تكاد تكون منفصلة عن تكاليف الانتاج المحلى للنفط وثانياً أن لعـائدات النفق طبيعة الريع الخارجى ، لأن حجم العائدات يتحدد على ضوء مجموعة من العوامل الخارجية المرتبطة بسوق النفط العالمى ومقدار القوة التفاوضية المتاحة للدول المصدرة له وثالثا أن عائدات النفط تمثل المكون الرئيسى المدخل القومى ، وبالتالى يكون الريع النفطى الخارجى المصدر الرئيسى لمقومات الحياة ورابعاً أن الدور الاقتصادى للدولة المالكة للنفط يتركز أساساً لاحصرا فى الجانب الانفاقى للموازنة العامة وخامساً : الميل نحو استثمار نسبة من الريع فى الخارج خاصة فى البلدان الرأسمالية . التي تستورد النفط ، وتصدر السلع للدول النفطية مما يوضح صور الارتباط الخارجى الذى يحدد الريع ، ويوظف جزءا منه ويحصل على جزء آخر من خلال عمليات التصدير وسادسا شيوع إتجاه لدى

أعضاء المجتمع النفطي ، يتمثل في حق كل في الحصول على حصته من عائدات النفط ومن ثم ابتكار أساليب كثيرة في هذا الصدد ، منها القروض والمنح وزيادة الأجور ، وتقسيم الأراضي ، والخدمات المختلفة . .الخ.

٢ ـ ٢ ـ انماط الملكية في الزراعة العربية :

تحتل الزراعة مكانة هامة وبارزه في الاقتصاد العربي بصفة عامة وإذا استثنينا الدول الخليجية ، نجد أن نسبة النشطاين اقتصاديا والذين يشتغلون بالزراعة ، إلى جانب إجمالي النشطين اقتصاديا ، تتراوح في سنة ١٩٧٠ مثلا بين ٥٠٪ ـ ٧٠٪ في حوالى عشرة أقطار . وتزيد على ذلك في الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقطار العربية تتراوح في الفترة ما بين ٦٠ ـ ١٩٧٣ ، ما بين ١٧٪ لأقل من ٢٠٪ لأقل من ٤٠٪ في السودان والمغرب في حين وصل إلى أكثر من الثلثين كما في الجمهورية العربية اليمنية ولهذا يفترض أن الأنماط الانتاجية في الزراعة العربية في ضوء الأهمية والتأثير النسبين لكل نمط منها ، تؤثر في مجال الصورة العامة لأنماط الانتاج العربية عموما .

وعلى خلاف ما يشيع بين البعض فان ثمة أنماطا ترتبط بتكوينات ماقبل الرأسمالية في الزراعة العربية : فان البيانات المتاحة في الاحصاءات الرسمية ، وفي الأوراق المقدمة للندوة تشهد على وجود نمطين أساسيين :

الاول : يتمثل في الملكية الخاصة.

الثاني : يتمثل في ملكية الدولة ـ القطاع العام .

وغلبة هذين النمطين لاتنفي وجود صورة أخرى خاصة في البلدان العربية

الافريقية التي لا توجد فيها الغابات والمراعي . وقبل أن تأتى ببعض البيانات المتاحة يمكن افتراض أن الملكية الخاصة فى الزراعة العربية هى الاكثر انتشاراً بين معظم أن لم يكن جميع البلدان العربية التى تشكل فيها الزراعة نسبة واضحة فى الدخل القومى ، بما فى ذلك البلدان التى بها قطاع عام . وسوف تأتى بعدد من البيانات . التي تدعم هـــذا الافتراض أو تنحيه جانبا .

٢ – ٢ – ١ فبالنسبة للاقتصاد الجزائرى عامة ، بما فى ذلك الاقتصاد الزراعى يلاحظ وجود ثلاثة أنماط انتاجية هى : نمط عام وخاص ومسير ذاتيا – أى مشترك . وان هذه الأنماط الثلاثة تشترك فى خاصية أساسية تتمثل فى أسلوب تملك قوه العمل . فالعمال الذين يعملون فى النمط المشترك لايشتركون فى إدارة المشروعات إلا نظريا ، كما أنهم لا يسوقون ناتج عملهم . ويشير الواقع إلى أنه تم استبدال المستعمر السابق بمدير ولجنة إدارية يستخلصان من العمال الفائض نفسه الذى كان يستخلصه المستعمر ، لأن العمال فى التحليل الأخير يحصلون على أجر ثابت لايتناسب مع حجم العمل المقدم . ومعنى هذا أن الأنماط الثلاثة يجمع بينها تملك قـــوة العمل طريق تحديد الأجور (٣٤) ومع أن القطاع الحديث فى الزراعة الجزائرية لا يغطى أكثر من ثلث الأرضى الزراعية (٣٥) فان النمط الخاص فى التملك يكاد يكون أكثر أنتشاراً فحوالى ٧٪ من الحائزين سنة ١٩٧٣ كانوا يحوزون ٤٨٫٧٪ من الأرض الزراعية (٣٦)

٢ – ٢ – ٢ وفيما يتعلق بأنماط الملكية فى جمهورية اليمن الديموقراطية فان البيانات المتاحة عام ٩٧٩ ، توضح أن مساهمة قطاع الدولة من الناتج الاجمالى

كانت ٥٢٫٨٪ ، مقابل ٢٧٫٢٪ للقطاع الخاص،في حين كانت نسبة القطاع التعاونى ١٫٦٪ فقط وهذا يعنى أن النمطين الأكثر سيطرة هما نمط رأسمالية الدولة والنمط الخاص [٣٧] .

٢ ـ ٢ ـ ٣ وأما عن الملكية الزراعية السورية تشير بيانات توزيع الحائزين بحسب حجم الحيازة عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ إلى أن صغار الحائزين الذين يحوزون أقل من عشرة هكتارات بلغت نسبتهم ٧٤٪ من إجمالى الحائزين فى الوقت الذى كانت نسبة ما يحوزونه ٢٢٫٢٪ من إجمالى الأرض المحازة فى حين أن من يحوزون مائة هكتار فأكثر ومع أن نسبتهم لم تتجاوز ٩٪ من الحائزين ، فانهم يحوزون ٢٠٫٥٪ من إجمالى الأرض المحازة مما يوضح نوعية التناقض فى علاقات الملكية فى الزراعة السورية وأيضا صورة الملكية الخاصة فيها . وأما عن علاقات الانتاج فيستخلص من الدراسة المقدمة للندوة حول القطر السورى أن هناك ثلاثة أنماط أساسية وهى :

الأول : نمط اقطاعي يمارسه حوالى ١٨٫٣٪ من الحائزين ويتم استغلال الأرض الزراعية فيه عن طريقة المشاركة (المرابعة) .

والثانى : نمط رأسمالى ، يدلل على أنتشاره أولا وجود الأرض المستأجرة ـ التعامل معها كسلعة رأسمالية ـ فحوالى ١٠ ٪ من الحائزين يستأجرون ١٥٪ من مجموع المساحات وثانياً وجود ظاهرة الحائزين غير المزارعين الغايبون ـ من أبناء المدن الذين يستغلون الأرض ورأس المال وقوة عمل الفلاحين والعمال الزراعيين وتبلغ المساحات التي يحوزنها ٦٪ من الأرض وثالثا وجود الشركاء بالتمويل ورابعاً مالكو الآلات الذين يؤجرونها

وخامساً . المزارع الفردية وسادساً وجود العمل المأجور بالزراعة بنسبة ١٨٩٪ من مجموع العاملين بالزراعة.

وأما النمط الثالث فهو القطاع المشترك وهو قطاع رأسمالى تعاقدى يتألف من بضع شركات غير سورية ، عربية وأجنبية وأما القطاع العام والتعاونى فهو محدود لاتجاوز مساحته ٨ر٪ من الأرض الزراعية (٣٨).

٢ – ٢ – ٤ توضح بيانات أنماط الملكية والحيازة فى المملكة الأردنية الهاشمية سنة ١٩٧٥ إلى ٣ر٦٧ من اجمالى الحيازات تم حيازتها عن طريق الملكية الخاصة وتشكل نسبة ٦ر٧٢٪ من الأرض الزراعية أما الحيازات عن طريق الايجار فكانت ٩ر١٤٪ تعطى مساحة نسبتها ٢ر١٢٪ من الأرض (٣٩) وهذا يعنى سيطرة الملكية الخاصة والتعامل مع الأرض كسلعة بتأجيرها للغير وبيعها وفى هذا الصدد توضح بعض البيانات المتعلقة بانتقال ملكية الأرض الزراعية إلى أن ما نقــــله خلال السنوات من ١٩٧٦ وحتى ١٩٧٢ تم معظمه ... أكثر من ٩٠٪ ... عن طريق البيع (٤٠) .

٢ – ٢ — ٥ تحوى الدراسة المقدمة للندوة الراهنة حول الطبقات الاجتماعية التونسية ملمحين أساسيين حول الملكيه فى الزراعة التونسية يتعلق الأول بتناقض العلاقات الإنتاجية الذى يكشف عنه توزيع الملكيات الزراعية . فصغار الحائزين الذين يحوزون أقل من خمسة هكتارات كانت نسبتهم عام عام ١٩٧٦ ٨٥ر٤٠٪ من مجموع الحائزين فى حين أن مساحة مايحوزونه كانت ٦١ر٥٪ من الأرض أما حائزوا ٥٠ هكتاراً فأكثر ومع أن نسبتهم كانت فى عام ١٩٧٦ ٣ر٤٪ فان ما يحوزونه من الأرض وصلت نسبته إلى ٣٥ر١٦٪ (٤١) وأما الملمح الثانى فيتركز فى إشارة الباحث إلى أن أهم حدث عرفته الارياف

التونسية هو إنتشار علاقات الانتاج الرأسمالية بحيث يمكننا القــول بأن طبقة الملاكين لعقارين قد إنقرضت إنقراضا يكاد يكون تاما فى فترة السبعينات [٤٢] .

٢ — ٢ — ٦ وأما عن الملكية والعلاقات الانتاجية فى الريف المصرى فالغالب عليها كما أوضحت الدراسة المقدمة للندوة الراهنة هو العلاقــات الرأسمالية ، فلم يكن قطاعا عاما يذكر فى الزراعة المصرية [٤٣] .

٢ — ٣ — ٧ تقدم الدراسة الخاصة بالقطر السودانى تشخيصا لانماط الانتاج ، ربما يثير بعض الإشكاليات والمناقشات النظرية فالدراسة تكاد تجزم بأن نظام الجماعات القروية كنمط إنتاجي يعتمد على علاقات القرابة والقبيلة يعتبر النمط السائد فى السودان اليوم ولم تكن التمايزات الاجتماعية الموجودة بين الناس ذات طابع طبقى صافى ، بمعنى وجود علاقات تناحرية بين مجموعات تملك وأخرى لاتمتلك ، لانهم يرجعون إلى أصــل واحد أو أسرة واحدة وكان التكافل الإجتماعى ومحدودية المطالب سبباً فى التقارب الاجتماعى . ويشخص الباحث [٤٤] هذا النمط بما يلى :

أ — يقوم هذا النمط على الانتاج الزراعى العائلى من صغار المنتجين المستقلين الذين يترابطون داخل الجماعة القروية .

ب — كثافة منخفضة لسكان الريف بالنسبة للارض .

جـ — عدم تحول المنتجات الزراعية إلى سلع تجارية ، والمستوى المنخفض لإنتاجية العمل الزراعى الذى كان يلبى إحتياجات القوت وليس هناك فائض للسوق .

د ـ ملكية الارض جماعية ولكن ملكية الماشية ملكية فردية ، وظهر التفاوت بين الرعاة رغم محدودية التمايز الاقتصادى لان الماشية تستعمل لاغراض اجتماعية وسياسية أحيانا وهناك نمط آخر ، خرج من أحشاء السابق وسمه الباحث بأنه نمط إنتقالى ، يعد نمط الانتاج الاسيوى وجها من أوجه ، وبالتأثر ، بحركة الاستعمار وبالنظام الرأسمالى العالمي وجد ما يمكن تسميته بالنظام الكولونيالى الجديد والرأسمالية الليبرالية والرأسمالية البيروقراطية (أو ما يعادل رأسمالية الدولة (٤٥)).

وقبل أن نترك هذه الانماط يهم التأكيد على أن الباحث أشار في موضع آخر من ورقته إلى أن السودان تاريخياً عرف ثلاثة أنماط من الملكية هى :

أ ـ الملكية الجماعية (ملكية القبيلة وملكية القرية) .

ب ـ الملكية الخاصة الصغيرة :

جـ ـ الملكية الاقطاعية الكبيرة :

كما يتبين من تحليله للطبقات الاساسية وجود طبقات وشرائح بورجوازية في الريف والحضر ووجود طبقة عاملة ناشئة مما يعنى ضمنا إلى السائد هو مرحلة من مراحل تطور التكوين الرأسمالى ومع أننا لسنا بصدد اصدار حكم من نوع ما على ما وافانا به الباحث ، فانه يجدر التنوية هنا إلى أن النمط الإنتاجى المعين لايتحدد فقط من خلال علاقة الملكية ، بل علاقة التملك الفعلى بالإضافة إلى وضعية العمل وبخاصة العمل المأجور. مضافا إليها مدى إلتصاق أو إنفصال العامل عن أدواته .

هذا من ناحية ، وأما من الناحية الأخرى ، علينا أن نفرق بين شكل العلاقات الإنتاجية ، ومضمونها ، سواء فى أسمالية الدولة ، حيث السيطرة والإدارة المديرين وليس للمنتجين المباشرين ، أو فى ما سمى بالملكية الجماعية العائلية فى وفى هذا يشير الباحث إلى أن الحكومة طرف فى أغلب علاقات الانتاج ، كما أن الأراضى خضعت لتسويات جديدة وتوزيع جديد وسجلت حسب قانون الأراضى وهى ثلاثة أنواع .

١ ـ أراضى الحكومة غير الخاضعة لأى حق .

٢ ـ أراضى الحكومة الخاضعة لحقوق الجماعة كالقبيلة والقرية.

٣ ـ الاراضى الخاصة .

من الشواهد السابقة يمكن لنا إستنتاج أن الأنماط السائدة فى ملكية الإرض الزراعية فى المجتمع العربى ـ وحتى مع بعض الاستثناءات ـ هى .

١ ـ النمط الخاص .

٢ ـ ملكية الدولة .

وأما الأنماط الغالبة على العمل فهي :

ـ العمل لدى الغير بأجر نقدى .

٢ ـ العمل لدى العائلة بأجر غير نقدى .

وهذا يمكن أن يساعد فى استنتاج أن الأنماط الانتاجية السائد يغلب عليها طابعا رأسماليا بصفة عامة مع تفاوتات نوعية تجمع ما بين رأسمالية الدولة والرأسمالية الزراعية ذات التطور المحدود والمشوب .

٣ ـ ٢ أنماط الملكية فى الصناعة العربية :

نشأت الصناعة فى البلدان العربية ، بصفة عامة نشأه مشوهة خاصة فى مطلع العصر الحديث ، ذلك لأن هذه النشأة أتت فى ظل سيطرة استعمارية على معظم أقطار الوطن العربى قيدت أساساً نمو الصناعة وحددته فى أنماط من الصناعات تمثلت فى الصناعات الاستخراجية ، والصناعات البسيطة الاستهلاكية. وأيا كان حجم وفعاليات المشروعات الصناعية التى تم إنشاؤها فقط أتت نشأة خاصة فى معظم الأحوال ، إرتبطت برأس المال الخاص . واستغلال العمل المأجور ، خاصة بعد تفسخ نظم الطوائف الحرفية التى كانت منتشرة فى كثير من المدن العربية . هذه الخلفية العامة والموجزة جدا يجب أن توضع فى الإعتبار عند تشخيص علاقات الملكية فى الصناعة العربية لان الايقاع العام لها كان متمثلا فى سطوة الملكية الخاصة واستغلال العمل المأجور، وانفصال العامل عن أدوات عمله ، وحتى النقلات النوعية الأساسية التى تمثلت فى تأميم الصناعات الأجنبية والمحلية ، حملت فى مضمونها صورا من صور علاقات الانتاج الرأسمالية التى قربت هذا التحول رغم أنه سمى حينا تطورلارأسماليا أو قطاعا عاما إشتراكيا قربته من رأسمالية الدولة (٤٦) .

وحتى نتمكن من تقديم تشخيص لأنماط الانتاج فى الصناعة العربية ، نأتى ببعض البيانات والمعطيات التى تساعد على هذا الطريق :

٣ ـ ٢ ـ ١ تشير البيانات المتاحة حول القطر الجزائرى، إلى أن ٥٢,٤٪ من المشروعات الصناعية التى يعمل بكل منها أكثر عن عشرين عاملا كانت مشروعات خاصة مقابل ٢٦,٤٪ للمؤسسات الوطنية، و ١٦,٩٪ للمشروعات

المسيرة ذاتيا ، ٣ر٤ للمشروعات العامة . ومن الناحية الأخرى يشير التغير في قوة العمل ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٠ إلى تناقص معدل العمال في القطاع الخاص الصناعي من ٥ر٥٨ ٪ إلى ٢ر٣٧ أي أن أكثر من ثلث قوة العمل الصناعية تعمل في القطاع الخاص وحتى يمكن تفهم حقيقة هذا التغير لابد من أن نضع في الاعتبار استخدام القطاع الخاص لآلات متقدمة توفر العمال ولا تستوعب الفائض منهم ، بجانب أن بعض الصناعات كالنسيج والغذاء والجلود وأعمال البناء تميل إلى إستخدام عمال بصفة مؤقتة ، من خلال تشغيلهم بالساعة أو بالقطعة[٤٧] ولهذا يمكن استنتاج أن الانماط الانتاجية في الصناعة الجزائرية تجمع ما بين رأسمالية الدولة والقطاع الخاص .

٣ ـ ٢ ـ ٢ توضح دراسة «هيلان» حول القطر العربي السوري أن جملة مشروعات القطاع العام العاملة في الصناعات التحويلية عام ١٩٧٩ بلغت ٣٨١ مشروعا بنسبة ٨٧ ٪ من اجمالي المشروعات البالغة ٤٣٦٨٤ مقابل ١٣ر٩٩ ٪ لقطاع الخاص[٤٨] ويؤكد الباحث عد أن ثمة تفاوتاً بين الدور المعطى للقطاع العام والخاص . في جميع الأنشطة غير الزراعية في الوقت الذي ينفرد فيه القطاع العام بالصناعات الإستخراجية ، يتواجد كلا القطاعين في الصناعة التحويلية . ومع أن نسبة مشروعات القطاع أكبر عدديا . إلا أن القطاع العام يملك المشروعات الكبرى [٤٩] ماليا وتكنولوجيا ويستنتج من جماع تشخيص الباحث سيطرة نمطي رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة في الصناعة .

٣ ـ ٢ ـ ٣ وبالنسبة للصناعة في اليمن الديمقراطية فقد سبقت الإشارة إلى أن قطاع الدولة أسهم في سنة ١٩٧٩ بنسبة ٨ر٥٢ ٪ من الناتج الاجمالي مقابل ٢ر٣٧ ٪ للقطاع الخاص مما يستنتج منه وجود نمطي رأسمالية الدولة

الصناعية الخاصة مع التفوق النسبي للاول (٥٠) .

٣ - ١ - ٤ بشأن الصناعة في القطر المصري ، فلايزال للقطاع العام الدور الاكبر ، نظراً لأن نشاطات المشروعات الانفتاحية في السبعينات ، واتجهت نحو التجارة والمال ، وان كان الامر لاينفي وجود قطاع خاص صناعي ركز معظم نشاطاته في الصناعة البسطية ، والوسيطة (٥١) .

٣ - ٢ - ٥ يكاد يسيطر القطاع الخاص على الصناعة اللبنانية ، بل أنه منذ منتصف الستينات بدأ يتجه نحو التمركز والاحتكار وتشير بعض تقديرات غرفة التجارة والصناعة في بيروت إلى أن ٣٠ منشأة صناعية تسيطر على ٥٠٪ من اجمالي الانتاج الصناعي ، وان ٧٪ من العدد الاجمالي للمؤسسات الصناعية تستأثر بنحو ٥١٪ من اليد العاملة الصناعية . وثمة دراسات توضح أن ٥٧ تجمعاً عائلياً تسيطر على ٤٠ ، شركة مساهمة وعلى ٧٢٪ من مجمل رأس المال الموظف في القطاع الصناعي (٥٢) .

٣ - ٢ - ٦ بالرغم من تشوه نشأة البورجوازية الصناعية في السودان وبالرغم من تركيزها على الصناعات الخفيفة والاستهلاكية المركزة في العاصمة فان تقريراً لمنظمة العمل الدولية يقول بأن القطاع الخاص يمتلك ٩١٪ من الأصول الثابتة في الصناعة ويخدم ٨٢٪ من القوى الصناعية (٥٣) .

٣ - ٢ - ٧ يفاد من دراسة « التيمومي » أن الصناعة التونسية تتوزع ما بين رأسمالية الدولة ، والبورجوازية الصناعية وفي هذا يشير إلى أن الاجراءات الهيكلية التي تمت خلال الفترة من ٦٢ — ١٩٦٦ عمدت من خلالها الدولة إلى خلق قطـــاع حكومي واسع ومتشعب لكي يكون الإطار المادي الذي تنمو في رحبة الطبقة البواجوازية ، بجانب تقليص الموانـــع الاقتصادية الفرنسية لصالح الدولة ، وقيام الدولة عند تحولات إلى شريك للبورجوازيين. التونسيين والاجانب عن طريق البنك المسمى «بالشركة الوطنية للاستثمارات» والذي من بين العمليات التي يقوم بها المبادرة بمشروع صناعي يشترك فيه

البورجوازيين ، وبعد تيقنه من وقوف المشروع على قدميه يبيع أسهمه لهؤلاء البورجوازيين [٥٤] .

في ضوء ما سبق يمكن استنتاج :

أ ـ أن العمل المأجور ، سواء بأجر نقدى أو غيره هو النمط الاكثر غلبة على حيازة العمل وإن كان الاجر النقدى هو الاكثر انتشارا والذى يتضمن إنفصال العامل عن أدوات عمله ؛ حتى فى القطاع العام حيث لا يسيطر المنتجين المباشرين على أدوات العمل ووسائل الانتاج لان الدولة تنيب من من يدير العمل بدلا منها ، مما سمح بتكوين ما سمى بالطبقة الجديدة . فضلا عن خضوع العمال لنظم الاجر مما يفضى إلى ذهاب فائض قيمة العمل إلى الدولة .

ب ـ ينتشر فى الصناعة العربية نمطان « أساسيان هما : رأسمالية الدولة ـ والرأسمالية الصناعية ـ البورجوازية الصناعية ـ مع ملاحظة أن دور الاثنين يختلف ما بين قطاع صناعى وآخر . فبينما تسيطر الدولة على الصناعات الإستخراجية ؛ تتقاسم مع البورجوازية الصناعية الصناعات التحويلية ، أو تنفرد الاخيرة بالنصيب الاكبر .

جـ ـ تشيع فى بعض الحرف علاقات ما قبل الرأسمالية ، حيث يمتلك العامل أدوات عمله ، كما فى حرف النجارة والبناء والتشييد ، وان كان هذا النمط أكثر محدودية وأقل تأثيراً على مجمل مستويات أسلوب الانتاج الرأسمالى .

ثالثا : استنتاج أولى

تتيح لنا الصفحات السابقة ، بجانب ما تضمنه الاوراق الاخرى المقدمة للندوة ، الوصول إلى استنتاج غير نهائى ـ قابل المناقشة ـ . يذهب إلى أن النمط الانتاجى المسيطر فى المجتمع العربى نمط رأسمالى ذو وجهان يجمعان ما بين رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة ، لكنه نمط له خصائصه النوعية الناتجة عن مجمل التفاعل الجدلى بين العوامل الخارجية ، المتمثلة أساسا فى النظام الاقتصادى العالمى ، والرأسمالية العالمية من ناحية والعوامل الداخلية المرتبطة بظروف نشأة البورجوازية وخصائصها من الناحية الاخرى .

وقبل أن نمضى إلى الإشارة إلى أهم وليس كل الخصائص النوعية لنمط الانتاج الرأسمالى العربى يهم التذكير . أولا بأن نمط الانتاج الرأسمالى ليس مرحلة واحدة لانه يحوى فى تطوره أطواراً لكل منها ايقاعه الخاص وشكل الدولة الذى يلائمه كأن نقول بوجود مرحلة الرأسمالية الخاصة ومرحلة رأسمالية الشركات المساهمة ومرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، ومرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية . ثانياً ضرورة إستبعاد التصور التطورى الذى يفترض زمنا خطياً واحداً لتعاقب مراحل تطور التكوين الاجتماعى أو الاشكال التى تتخذها أحد مستوياته العيانية . وثالثا أن شكل الدولة فى كل مرحلة من مراحل تطور التكوين الرأسمالى يتوقف على شكل الانتاج الرأسمالى السائد ، وبالتالى يكون لكل مرحلة شكل الدولة الذى يلائمه ، فى ضوء التحول النوعى الذى يطرأ على علاقة الإقتصاد بالسياسة . وهو تحول مؤثر يتحدد :

أ) بعلاقة الدولة بالعلاقات الانتاجية ، وأنماط الملكية .

ب) وبعلاقة الدولة بالهيمنة الطبقية ، أى علاقتها بالصراع السياسى[٥٥] .

ورابعاً أن ثمة بعداً هاما وخطيراً - بجانب الابعاد النوعية - الداخلية للبناء الاجتماعى العربى - يتمثل فى السياق العالمى والخلفية التاريخية لتطور الرأسمالية العربية والتى أسهمت فى جعلها رأسمالية هامشية تابعة .

وإذا أردنا العودة إلى بعض الوقفات الهامة يمكن هنا التركيز على ما يلى :

(١) نظراً لأن غلبة العلاقات الرأسمالية - أيا كانت مراحلها ومستوياتها - لم تتم فى كل الاحوال على أنقاض أساليب الانتاج والعلاقات والبناءات . أما الرأسمالية فقد غدت العلاقات الرأسمالية ملونة بأكثر من لون حسب رواسب التكوينات التى كانت سائدة قبل الراسمالية ، الأمر الذى جعل التطور الرأسمالى مشوها للبناء الاجتماعى ، وليس مكونا له من جديد[٥٦] ولعل بقايا النظام الحرفى والعمل بأجر أو بلا أجر والمزارعة بالمشاركة - المحاصصة - فى الزراعة العربية من الأمثلة على هذا . وهذا التلون يمكن أن يساعد فى تفسير ازدواجية قيم العمل والانتاج والاستثمار لدى بعض أجنحة البورجوازية العربية التى يمكن التمييز فيها بين بورجوازية وطنية وأخرى كومبرادورية[٥٧] .

(٢) نظراً لأن العلاقات الرأسمالية العربية نشأت فى وقت كان يجرى فيه ترتيب إمبريالى للوطن العربى ، ورسم خريطة جيوبوليتكية له . فقد صاحب هذا خصائص نوعية للبرجوازية العربية غير تلك التى تميزت بها

مثاليتها الأوربية . أهمها وأخطرها تخليها عن دورها الثورى فى المسائل الاقتصادية والقومية ، والقناعة بالحلول الوسطى إذا فرضت وكانت متاحة بل أن الأمر يصل لحد سعيها إلى المحافظة على الشروط والظروف التى ساعدت على نموها وبالتالى تخوفها من الوحدة كبديل للتفتيت العربى ، وتنويع الانتاج بدلا من إستغلال المصادر الطبيعية والبشرية لصالح اقتصاد التصدير ، بعبارة أخرى محافظتها على الظروف الداخلية والسياق العالمى لضمان استمرارها ومن هنا نلتقى مع البورجوازية العالمية ، فى مواقف كثيرة [٥٨] بالإضافة إلى تحجيم نشاطات البورجوازية العربية وحصرها فى النشاطات التجارية المحدودة مما حال ويحول دون تطورها وتطويرها للانتاج وتوسيعه .

(٣) يلاحظ القارىء من الصفحات السابقة النمو الواضح الذى تحرزه رأسمالية الدولة « فى كثير من الأقطار العربية » . وهو نمو قد يرى البعض أنه يثير قدراً من التناقض مع الرأسمالية الخاصة ، لكنه بالتحليل يبدو تناقضا ثانويا ، نتيجة للطبيعة النوعية لرأسمالية الدولة التي تجعلها تتقارب مع البورجوازيات القديمة من حيث تغذية الثانية للاول وأيضاً من حيث موقفها من النظام الاقتصادى العالمى وموقفها من المسألة التنموية مما يجعلها تلقى قدراً من الترحيب من هذا النظام [٥٩] . وليس هذا التقارب والطابع التابعى لرأسمالية الدولة مجرد توجهات فكرية وأيديولوجية بل هو نتاج للخصائص النوعية لهذا النمط فى المجتمع العربى .

(٤) وحتى تكون الصورة أكثر إقتراباً من المستوى العيانى علينا أن نميز بين نمطين أساسيين لرأسمالية الدولة [٦٠] فى المجتمع العربى قد تكون بينهما أنماط أكثر أو أقل إقترابا من أحد قطبيها . وحتى يكون هذا التمييز قائم

على أسس قريبة من الموضوعية علينا أن نفرق بين ظروف الانتقال إلى كل من هذين النمطين :

أ) ثمة نمط يقوم فى ظل غياب قاعدة إنتاجية تفرز طابعا واقعا طبقيا محددا ومبلوراً ، لأنها تعتمد على ريع قادم من صناعة استخراجية ، للطبيعة دوراً هائلا فيها ولأن هذا النشاط الإستخراجي يعهد به كما هو معلوم إلى مؤسسات تابعة لدول رأسمالية تقوم بالإستثمار والتصدير إعتماداً على استثماراتها كما أضحى الارتباط بالخارج والتبعية له مسألة ضرورية لإستمرار هذا النمط هذا بالإضافة إلى أنه رغم أن هذه الاستثمارات تظل ضعيفة تقريبا من حيث آثارها الترابطية في الإقتصاد المتخلف ، خاصة من حيث علاقاتها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، فان العوائد الاقتصادية لحكومات تلك البلدان تضع فى أيدى هذه الحكومات فائضا يمكن توجيهه لأغراضها حسب المحتوى الاجتماعى للسلطة (٦١) وإذا كانت سياسات توزيع الدخل خاصة صوره وأساليبه من الامور التي تنفرد بها الدولة الريعية . فانها هنا تخلق طبقات معينة ، وتحول دون نشأة أخرى أو نموها أهمها تقوية الطبقة المالية التجارية التى تسيطر على البنية الاجتماعية وعلى الدولة نفسها نتيجة لندرة السكان وتخزين النقد وغياب شروط المنافسة التي يمكن أن تنمي الاقتصاد الوطنى ، تليها الجماعات البيروقراطية المنفذة لسياسة الدولة . بعبارة موجزة الدولة هنا هى التي تنمي علاقات الانتاج التى تلائمها فى ضوء خلفيتها وخصائصها ، وفى ضوء ظروف المادة المستخرجة التى فرضت على الدولة أن تسيطر هي عليها .

ب) أما النمط الثانى ، فهو نمط يعد انتقالات من مراحل انتاجية سابقة لأخرى لاحقة كانعكاس وتعبير عن مصالح طبقات اجتماعية وهو نمط أقل

شيوعا فى الوطن العربى . ويهم هنا إعادة التذكير بأن القـــوة الاقتصادية للدولة ودرجة تطور ملكية وسائل الانتاج تساعد فى تحديد هوية رأسمالية الدولة . وفى تحديد اسلوب الانتقال ، بجـانب عـلاقة الدولة بالبنـاء الطبقى القائم بالطبع . فاذا كان ثمة طبقـات مسيطرة قوية ، فانه حتى إذا سيطرت الدولة على قسم من وسائل الانتاج ، فانهـا هنـا تعيد توظيف هذه الوسائل لصالح هذه الطبقات .

(٥) بناء على كل ما سبق لا يعنى الأمر بالضرورة ، أن كل رأسمالية دولة ، تمثل شكلا متطورا اجتماعيا وليس انتاجيا فقط لأن الفيصل الاساسى هو المضمون الاجتماعى الطبقى لهذه الرأسمالية وعلاقاتها بالخارج . فتدخـــل الدولة فى الحياة الاقتصادية يمثل ضرورة حتى في اكثر الاوساط محافظة ، خاصة إذا قصد من تدخلها توفير مصادر التراكم الرأسمالى الخاص فيما بعد . ولعل فى تحليل التيمومى « للمثال التونسى خاصة مرحلة التحول من ١٩٦٢ وما بعدها ما يدال على هذا ، ولعل المثال اليابانى ، وأمثلة أخرى اقل نجاحا كالمكسيك واستراليا تدال على تمهيد الدولة الطريق لرأس المـال الخاص ، بمعنى أن دور الدولة يتمثل فى تجهيز رأس المـال الانتاجي . هـــذا عكس تجربة القطاع العام والحكومى الذى يمتلك بعض فروع الانتاج المادى [٦٢].

(٦) عند تقييم سيطرة الدولة على بعض الموارد وموضوعات التملك يجب التمييز بين السيطرة على الموارد الطبيعية ـ الصناعات الاستخراجية ـ والموارد الانتاجية ـ كالصناعات التحويلية ـ وبين القطاع العام الذى فرضت الظروف أن يقوم على تأميم بعض الشركات أو المؤسسات التي انشأها الاستعمار ، وبين القطاع العـــام الذى نشأ نتيجة لنضج شروط اجتماعية

واقتصادية داخل تكوين بعينه (٦٣) وتفاعل هذا مع الطبيعة الطبقية للدولة ـ التي سمحت لأجنحة من البورجوازية بالسيطرة على « القطاع العام » وقادته . ولعل ظهور ما سمى بطبقة جديدة يعد مثالا توضيحيا لهذا ، لأنه يعنى أن جذور هذه الطبقة ترجع إلى الشريحتين الوسطى والصغرى من البورجوازية فثمة شركات اوكل إلى عناصر من البورجوازية القديمة ادارتها ، وكانت من بين المدخلات التي حجمت القطاع العام ونقلت الفساد الادارى إليه ، بل وتواطأت مع القطاع الخاص .

(٧) ان الاتساق بين شكل العلاقات الانتاجية ومضمونها يعد عنصرا هاما للتمييز بين كون القطاع العام يسير نحو طريق لا رأسمالى إذا جاز استعارة التعبير ، أو نحو رأسمالية الدولة . ولعل الفيصل هنا يأتى من حيازة العمل المأجور ، والحيازة بين العمل وادواته ، ثم مدى مشاركة ثم سيطرة المنتجين المباشرين على العملية الانتاجية · تخطيطا وتنفيذا وادارة وتوزيعا للعوائد .

وحتى نتهيأ جميعا لحوار يفند هذا الفصل وينقحه ويثريه يمكن طرح التساؤلات التالية على المتحاورين الذين بامكانهم اضافة اخرى عليها .

١) هل النمط الانتاجى المسيطر على التكوين الاجتماعى العربى المعاصر هو النمط الرأسمالى ؟

٢) هل الموقع السابق لرأسمالية الدولة كما اشارت اليه الصفحات السابقة هو موقعها الحقيقى فى منظومة اسلوب الانتاج السائد فى المجتمع العربى ؟

٣) هل يمكن ان يفضى نمط رأسمالية الدولة فى المجتمع العربى ، إلى مرحلة اكثر تقدما على مسار التطور الاجتماعى ؟ وما هى صورة هذه

المرحلة وملامحها ؟ وسواء افضى التطور إلى علاقات اكثر عدالة ، أو إلى علاقات اكثر كفاية أو هما معا ؟

٤) هل يمكن السير فى طريق التطور الرأسمالى لتحقيق تنمية عربية ؟ أم ان معضلة هذا التطور ، تحول دون تحقيق هذه التنمية ؟ نظرا للخصائص الهامشة والتابعية للرأسمالية العربية ، ونظرا المحددات الكابحة التى يضعها عليها النظام الرأسمالى العالمى .

هوامش الفصل الرابع

١) لمزيد من التفصيل حول مبادىء الجدل وقوانينه : الخاص والعام والشكل والمحتوى والجوهر والعرض والسبب والنتيجة ، والممكن والواقع ووحدة وصراع الأضداد والتناقضات الداخلية والخارجية . ونفى النفى والكم والكيف ، يمكن الرجوع للمصدر التالى :

V. afanasyer, Marxist philosophy, progress publishers. Moscow 1963.

٢) انظر تحليلا لمثل هذه النقاط فى ·

- صلاح المختار ، بعض القضايا الايديولوجية للبورجوازية الصغيرة . دار الطليعة بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ص ٥١ — ٦٤ .

- هنرى لوفيفر ، المنطق الجدلى ، ترجمة ابراهيم فتحى ، دار الفكر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥ وما بعدها .

*) تشير الأساطير اليونانية إلى ذلك اللص الذى كان يساب من يسرقهم ثم يمددهم على سريره فيقطع أرجلهم إذا كانوا أطول منهم أو يشدهم إذا كانوا أقصر منه .

٣) نيكولاس بولانتزاس ، السلطة والطبقات الاجتماعية ، ترجمة عادل غنيم ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١١ .

٤) نيكوس بولانتزاس ، الماركسية والطبقات الاجتماعية ، ترجمة عمر حازم ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ص ٥ — ١٣ .

٥) نيكوس بولا نتزاس ، السلطة السياسية والطبقات ، مصدر مذكور ، ص ٢٤ .

٦) وهي تساؤلات يمكن أن يصل إليها كل باحث موضوعي محايد ، يريد دراسة واقع اجتماعي ، دراسة علمية موضوعية ، فيها الحقيقة ، وليس تزييف الواقع ، وتزييف الوعي به ، وللمزيد من الأدلة حول هـــذا الأمر يمكن الرجوع إلى :

C. W. Mills The Sociological Imagination Apelican Eook, 1970, pp. 12 - 13.

٧) من الأمثلة على هذه الدراسات انظر :

A abu hilal., & I. othman., « Anew Concept in Analysing the jordan Society, in Bulletin of Arab Researches and studies, Vol V. 1january 1975, pp. 27 - 43.

٨) من بين أصحاب هـذه الفكرة : ايملوانيـل والريشتـاين E. Wallerstein انظر معنية الازرق ، نشوء الطبقات في الجزائر ـ دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي ـ السياسي ، ترجمة سمـــير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٩ ـ ٢٠ .

٩) لمزيد من التفصيل حول هذه القوانين انظر :

١٠) بولا نتزاس : الماركسية والطبقات ، مصدر مذكور .

١١) بولا نتراس : المصدر السابق .

١٢) ماركس انجلز : البيان ، طبعة عربية ، دار التقدم .

١٣) معنية الأزرق ، المصدر المذكور ، ص ٣٥ .

١٤) انظر حول هذه المسألة :

Agrricutural Enterprise and Rural Class Relations', in Ame. Jou. Sac.. No. 2, 1961, pp. 165–176. p. Stinch–Camb.

وايضا : عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ، ١٩٧٧ ص ص ٢٠ – ١٢٣ .

١٥) بولا نتراس ، السلطة والطبقات ، مصدر مذكور خاصة ص ٤٩ وما بعدها .

١٦) المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

*) يقصد بالعمل المأجور العاملين بأجر نقدى .

١٧) ثورة الفلاح « الكويت » ، ورقة مقدمة لندوة التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى الوطن العربى ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، ٢٦ – ٢٩ ، سبتمبر ١٩٨١ ، وأما النسب فقد تم حسابها بمعرفتنا .

١٨) عبد الهادى خلف ، « النفط ... والحركة العمالية فى الخليج – المثال البحرانى » مجلة الطريق ، بيروت ، عدد ٣ ، ٤ أغسطس ١٩٨٠ ، ص ص ٢٥٩ – ٢٨٠ .

١٩) I.L: O ; Ststical Yearbook. 1977.

٢٠) جاك كولان ، تجربة الحركة العمالية اليمينية (الجنوب) « مجلة الطريق » بيروت ـ مصدر مذكور ، ص ١٥٣ ـ ١٨١ .

٢١) و ٢٢) U. N. Compendum of Socical Statistics, 1977, p. 1121 and p. 1125.

٢٣) I L O., Yearbook of Labour Statistics, 1979, p. 35.

٢٤) الجهاز المركزى للتخطيط ، الجمهورية العربية اليمنية ، النتائج الأولية لتعداد السكان والاسكان ، ١٩٧٥ .

٢٥) عبد الباسط عبد المعطى ، التكوين الاجتماعى ، ومستقبل المسألة الاجتماعية ، فى قوة التكوين الاجتماعي ، مصدر مذكور ، ص ٣٣ .

٢٦) U. N., Social Statistics. Op cit ; p. 1121.

٢٧) ثورة الفلاح ، المصدر نفسه ، ص ١٧ .

٢٨) عبد الهادى خلف ، مصدر مذكور ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦ .

*) لاحظ هنا فى علاقة الملكية ، انفصال العامل عن أدوات العمل ، وهى علاقات فاخرة على التكوين الرأسمالى .

٢٩) عبد الرحمن الصحراوى ، ملامح من نضال الطبقة العاملة فى السعودية ، فى مجلة الطريق ، مصدر مذكور ، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٨ .

٣٠) سعد الدين ابراهيم ، البترول والهجرة والنظام الاجتماعى العربى الجديد فى مجلة ، السياسة الدولية ، القاهرة ، اكتوبر ، ١٩٨٠ .

٣١) محمد الرميحى ، التشكيل المتزامن والتنمية التابعـــة - دراسة فى الجوهر العام والمشترك لأقطار الخليج / النفطية » بحث مقدم لندوة التكوين الاجتماعى ، مصدر مذكور .

*) انظر توثيقا تاريخيا لجذور هذه الطبقة فى المصدر السابق .

٣٢) انظر : محمـود عبد الفضيل ، « مشـاكل وآفاق عملية التنمية فى البلدان النفطية الريعية ، بحث منشور ضمن أعمال ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة فى التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربى ، المعهـــد العربى للتخطيط الكويت ، مايو ١٩٧٩ ، ص ١٨٩ .

٣٣) N. Khan., Patterns of Agricultural Development in Arab Countries, The Arab Planning Institute . 1979. p. 8.

٣٤) مغنية الازرق ، مصدر مذكور ، ص ٢٢ - ٢٦ .

٣٥) لطفى جواد . دراسة فى واقع الملكية ومسائل الاصلاح الزراعى فى الجزائر ، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ، بغـداد ، العـدد الأول ، كانون ثان ، ١٩٧٨ ، ص ٧٢ - ٩٣ .

٣٦) N. Khan, Op: cit., 165.

٣٧) محمد أبو منذور ، محمد حسين شمسان « التنمية والتغير الاجتماعى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية » بحث مقدم لندوة التكوين الاجتماعي - الاقتصادى مصدر مذكور .

٣٨) رزق الله هلال ، دراسة عن القطر العربى السورى ، مقدمة لندوة التكوين الاجتماعى ، مصدر مذكور . جدول رقم ١٠ .

٣٩) N. Khnan Op. cit p. 158.

٤٠) سعيد جواد ، الصراع الاجتماعى فى الريف الاردنى
بيروت : ١٩٧٤ ص ٦٦ – ٦٧ .

٤١) الهادى التيمومى ، الطبقات الاجتماعية التونسية ، الخطوط العامة
دراسة مقدمة لندوة التكوين الاجتماعى ، مصدر مذكور ، ص ٥٤ .

٤٢) المصدر السابق ، ص ٤٩ .

٤٣) عبد الباسط عبد المعطي ، التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة
المجتمعية فى مصر ، مصدر مذكور .

٤٤) حيدر ابراهيم ، حول عملية التنمية والتغير الاجتماعى فى القطر
السودانى ، ورقة مقدمة لندوه التكوين الاجتماعى ، مصدر مذكور .

٤٥) المصدر السابق .

٤٦) د. ر. نوبليكوف وآخرون ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر ،
ج ٢ ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٦ .

٤٧) مغنية الأزرق ، مصدر مذكور ص ١٢٩ – ١٣١ .

٤٨) رزق الله هيلان ، مصدر مذكور ، جدول رقم (٢) .

٤٩) المصدر السابق ، ص ١٤ .

٥٠) محمد ابو مندور ، مصدر مذكور .

٥١) عبد الباسط عبد المعطى ، مصدر مذكور .

٥٢) لمزيد من التفصيل انظر باسم سرحان ، الواقع والتغير الاجتماعى فى
لبنان، ورقة مقدمة لندوة التكوين الاجتماعى، مصدرمذكورجداول ٥، ٦، ٩ .

٥٣) حيدر ابراهيم، مصدر مذكور، الجدولان ١، ٢ .

٥٤) التيمومى، مصدر مذكور .

٥٥) انظر : بولا نتزاس ، السلطة والطبقات ، مصدر مذكور ، ص ١٧٤ – ١٧٨ .

٥٦) محمد حافظ يعقوب، التخلف العربى والتحرر العربى، دار ابن رشد للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٧ ، ص ٧٦ – ٧٨ .

٥٧) انظر مناقشة مستفيضة لهذه النقطة فى كتاب ، توماس سنتش ، الاقتصاد السياسى للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، ص ٢ ، دار الفارابى ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ٢٧٠ وما بعدها .

٥٨) عصام الخفاجى، رأسمالية الدولة الوطنية . دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٩١ – ٩٥ .

٥٩) سمير أمين، الأمة العربية ـ القومية وصراع الطبقات، ترجمة كميل داغر، دار ابن رشيد للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٨ ص ١٧٤ – ١٧٦ .

عصام الخفاجى ، رأسمالية الدولة الوطنية ، مصدر مذكور ٧ ، ص٩١ – ٩٥ .

٦٠) المصدر السابق ص ٩٣ .

٦٢) المصدر السابق، ص ١٢٨ – ١٣٠ .

٦٣) لتفسير أكثر حول طبيعة القطاع العام، وأيضا رأسمالية الدولة فى الدول المتقدمة والنامية يمكن الرجوع إلى اجزاس ساكس ، نماذج القطاع العام فى الاقتصاديات المتخلفة ، ترجمة سمير عفيفى ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة، ١٩٧٠ ، ص ١٠٠– ١٠٩ .

الفصل الخامس

التوظيف الاجتماعى للنفـــط ودیناميات الشخصية العربية *

مقدمــة

أولا : مستويات التحليل وتساؤلات البحث .

ثانيا : مصادر بيانات البحث ومنهجه ونتائجه .

ثالثا . النمط البنائى العربى بين عشية النفط وضحاه .

رابعا : التغيرات البنائية وبعض خصائص الشخصية العربية .

خامسا : خاتمة وبعض الاستخلاصات .

---

* أعد هذا الفصل الاستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطى .

مقدمـــه

ليس بمكنة عربي أن ينكر أهمية النفط ، وخطورته ، وحساسيته . وليس باستطاعة مفكر أو باحث أو حتى معلق أن يغمض العين عن كم الصفحات التي استخرجت حول موضوعاته ، ومصاحباته وملابسات هذا أو ذاك لكن بمقدور المدقق أن يتبين تنائي هذه الصفحات وتباعدها ، وتفاوت مضامينها وتغايرها . فبين مبالغ في دوره ، تهويلا وبين مبالغ في دوره تهوينا . وبين كاتب سريع يمر على الأرقام من المستخرج ، والعائد والمخزون ، وبين باحث مستغرق يستشرف في ذات اللحظة آفاقا مستقبلية لأدوار أكثر عمقا يمكن أن يقوم بها هذا المورد الطبيعي ، متخطيا بذلك اعتاب التباهي بحوزته إلى آفاق التألق في التوظيف الاجتماعي له .

ويدلل على هذا ذهاب البعض الى ان آثار النفط في المنطقة العربية يمكن أن تقارن بالآثار التي ترتبت على ظهور الإسلام واكتشاف طرق رأس الرجاء الصالح أو شق قناة السويس . لقد صاحب اكتشافه اهتزاز القيم التقليدية في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة ، فضلا عن أنه أوجد نمطا حضاريا جديداً في قلبها (١) . ومع أن هذا التعميم يتجاوز كل الأمثلة الفردية لهذا البلد أو ذاك من البلدان التي اكتشف فيها النفط ، لدرجة أنك لاتجده يصدق على أى منها ، فهو مع كل التروى والاستسهال يحوى قدراً ما من الحقيقة . فلو اتك حللك واقع من البلدان قبل و بعد اكتشاف النفط لامكن لك أن تجد بعض التغيرات ، لكن التغير بهذه الكيفية يكاد يكون انطباعا مكتسيا لايخلو من التهويل وإذا انتقلنا الى قول آخر نجده يكاد

بجزم بفشل مشروعات النفط الوطنية بالنسبة لمثيلاتها الاجنبية مما يعطي الاخيرة سلاحا ضد زيادة عوائد البلدان المنتجة ، الأمر الذى يعنى استمرار قطف أكبر قدر من ثمار البترول لصالح البلدان المتقدمة [٢] وهناك من الآراء ماذهب إلى أن صناعة النفط لدينا غريبة فى أوطانها ، بحيث لا يمكن اعتبارها جزءا من الكيان الاقتصادى العربى . فرؤوس الأموال المستخدمة أو التى استخدمت في البحث والاستغلال ، أجنبية ، ومديرو الشركات وكبار الموظفين أجانب ، والانتاج يصدر إلى الأسواق الاجنبية ، وصناعة التكرير تتم فى الخارج بالنسبة لمعظم الانتاج ، ومعظم الارباح تعود إلى الشركات الأجنبية [٣] واذا أتينا إلى دراسات الشخصية العربية ، فسنجد أمراً لافتا للنظر أ مثير للتأمل . فمعظمها لا يخرج عن كونه محاولات مكتبية محملة بالإنطباعات ، حبلى بقيم خاصة يسقطها الكاتب على ما يكتب ، والقليل منها هو الذى اقترب من أصول البحث معلمى وقواعده ، أوشك على ذلك . وسواء كان هذا الصنف أو ذاك فان ما كتب عن الشخصية العربية فى عموميتها يتسم بالندرة ، والباقى كان فى كثير من الأحيان عن شخصية فرعية أو قطرية بعينها ، مصرية . أو عراقية ، أو لبنانية ، وفى معرض اصدار الأحكام سواء على الشخصية العربية ، أو الشخصيات الفرعية ـ القطرية ـ فهى أحكام كانت ولا تزال أما مبالغة فى التهويل الاقرب إلى الرومانسية والمباهات ، وأما مبالغة فى فى التهويل الذى يلقى بها فى دوامة مأساة . وتفسير مثل هذا الوضع بتبايناته يكمن فى الافتقار إلى بحوث علمية ، تختبر فروضاً ، وتصميم فى ضوء قواعد المنهج العلمى وخطواته.

ولعل التدليل على مثل هذه الاستنتاجات ليس بالأمر الشاق . فحامد عمار

يصف الشخصية بالفهلوية ويصنع لها خيوط ملامح تمتزج فيها المأساة بالملهاة . ففي الوقت الذي يسمها بالمرونة والفطنة والتمثل للجديد ، نجده يسمها بالمسايرة السطحية مما لا يعني الارتباط الحقيقي بما يقوله المرء بجانب خصال أخرى كالنكتة المواتية والمبالغة في تأكيد الذات ، وغلبة النظرة الرومانتيكية المساواة ، وايثار العمل الفردي على الجماعي ، والوصول للهدف بأقصر الطرق وأسرعها ، وعدم الاعتراف بالمسالك الطبيعية . وهذا سعدون حمادى يصف الفرد العربي الحاضر (عموما) بأنه ضعيف الشخصية [٤] وبالتحرك عن موضوع « البترول » و « الشخصية العربية » كل على حدة ، لنطل على الدراسات التي اهتمت بعلاقتها معا ، وتأثير احدهما في الآخر ، أو التأثير المتبادل فيما بينهما . ربما تمنعت المكتبة العربية ، اللهم الا اشارات وتلميحات وأفكار ، متناثرة هنا وهناك في بطون دراسات أخريات لم تخصص أساسا لمثل هذا الموضوع وأما إذا تعلق الأمر بعلاقة النفط بتغير الشخصية العربية ، فربما ، وسم الأمر بالندرة ، بشكل يجعل أى جهد في هذا الصدد لا يخلو من المثالب ، ولا ينجو من سهام النقد ، ولا يعدو انطباعات تضاف إلى أخرى سابقة عليها .

ربما كانت السطور السابقة مدخلا قدم اطلالة تقيم مبرراً لانتقاء موضوع البحث الراهن ، وتجعل الموضوع هاما يحتاج إلى جهود مكثفة ، نظرية وامبريقية في وقت واحد : واذا قصد فهم علاقة النفط « بالشخصية العربية » فليكن حاضرا في الذهن أن النفط ليس بالمتغير الوحيد الفاعل للتغير في الشخصية العربية ، لأن هذا التغير واقع حاصل — مهما تفاوتت شدته ووجهته — سواء كان النفط موجوداً أو غير موجود ، ولان التغير في الشخصية ، كما

فى ابعاد الحياة الاجتماعية للمجتمع المعين ، يمكن تفسيره بعامل وحيد ، وان كانت هناك عوامل تكون أكثر تأثيراً من غيرها فى فترات أو مراحل تاريخية . بل أن الصياغة الاقرب للواقع الاجتماعى ، يجب أن تضع فى حسبانها أن ثمة علاقة جدلية بين النفط وتغير الشخصية . فالشخصية بخصائصها يمكن أن تكون من بين عوامل أخرى أثرت فى النفط استثمارا وتوظيفا ، وتوجيها عاما . وسواء كانت صياغة مشكلة البحث ناظرة للنفط أو للشخصية بوصف احدهما المتغير المستقل ، فهذا لاينفى دور الآخر وتأثيره ، ذلك لأن مسائل المتغيرات المستقلة والتابعة نسبية ، بنسبية البحوث ، فالمستقبل فى دراسة أو بحث يمكن أن يكون تابعاً فى دراسة أخرى أى بحث آخر . هذه واحدة . والاخرى ، ان الاقرب إلى حقائق الأمور ليس الحديث عن النفط واثاره ، وانما عن توظيف النفط ومصاحباته ، ودور الشخصية العربية ـ متخذة القرار خاصة ـ فى تحديد مسالك هذا التوظيف ، اطلاقا أو تحجيما ، أنيا أو تخطيطا مستهدفا مستقبليا .

لايوجد بحث عربى واحد درس علاقة التوظيف الاجتماعى للنفط بالشخصية العربية . وعندما نذكر هنا «مفهوم» فالقصد وجود عناصر ومكونات وعمليات بحثية ضرورية : اطار نظرى محدد المعالم ، متسق البناء ، ذو قابلية للاختبار ، وقدرة على قيادة جمع معطيات بأسلوب علمى . ولهذا فأمام الباحث الذى يتناول هذا الموضوع أحد اختيارين ، يمكن أن يكون للقارىء تحفظات على كل منهما :

الاول : أن يصوغ الباحث مشكلة بحثه . ويرسم ملامح إطار عام ثم يحاول أن يدعم ملاحظاته ـ المكتبية ـ بشواهد ويجمعها من هنا وهناك .

وهنا يكون التساؤل حول هذه الشواهد ، التي جمعت أساساً لهدف غير هدف البحث المقصود وربما - بدرجة احتمال عالية - تخالف أنت توجهاتها النظرية ، وتتحفظ عليها وعلى أسلوب جمعها وحتى الجانب الاحصائى الرسمى ، يمكن أن يكون قاصراً أو تشك فى دقته . ومعنى السير فى هذه الخطوة فى ظل حالة المعرفة حول الموضوع الراهن افتعال موقف بحثى ، وانتقائية بعض البيانات ، التى لن تضيف إلى الحالة البحثية الموضوع المدروس ، إلا انطباعات ووجهات نظر ، غالبا ما تكون خاصة زد على هذا انية ما يمكن التوصل إليه . لأنه اعتمد على بيانات جمعت ، فى فترة سابقة ، يحد تغير الواقع الاجتماعى العربى ، وبداخله الشخصية العربية ، من مفعولها ودقتها .

الثانى . محاولة تقديم اطار نظرى ومنهجى ، لدراسة الموضوع المطروح . ومع أن الأمر هنا . قد لا يتعدى حدود التنظير ، والملاحظات المستقاه من هنا وهناك ، فان أهمية هذه الخطوة ، أنها تفتح حوارا نظريا ومنهجيا . يمكن أن يساعد كخطوة أولى ، نحو اجراء دراسات . أكثر أحكاما فى تصميمها ، واكثر دقة فى معطياتها وشواهدها وهذه الخطوة لو أنجزت بشكل علمى مقبول ، يمكن أن تفوق الخطوة السابقة ، التى تنتهى فاعليتها ، بفض جلسات مناقشتها ، ومع التسليم بأن هذة الخطوة ، تفتقر إلى البعد الامبريقى ، ففى تقديرى أن فائدتها ، قد تكون أكبر فان الأولى ، وعلى هذا تحدد هدف البحث الراهن فى محاولة اقتراح اطار بنائى لدراسة الشخصية العربية ، يثير قضايا ، ويقدم تساؤلات واقتراحات بوصفه ورقة عمل ، مهمتها إثاره حوار ونقاش يجلى بعض معالم موضوع البحث وقضيته .

يحفل تراث العلم الاجتماعى بمحاولات عدة ، وصنوف متغايرة لتعريف

الشخصية والأمر البادى المدقق أن ما بينها من نقاط إلتقاء ، يكاد يكون أقل مما بينها من نقاط إختلاف :

١ ـ يميل عدد من الباحثين في علم النفس المعاصر إلى الاعراض عن تعريف الشخصية ، مكتفين بالوصف الوضعى لها وابراز الوظائف الاساسية التي تقوم والسمات المميزة لها (٥) . وهذا الموقف ليس وقفاً على الدراسات الاجنبية والعالمية ، وانما انسحب أيضا على بعض الباحثين العرب ، خاصة أولئك الذين ينتمون إلى النزعة التجريبية في علم النفس(٦) .

٢ ـ لا تكاد توجد دراسات يمكن الإرتكان إليها حول الشخصية فى نطاق البحث السوسيولوجى ، لأن الفكرة الشائعة خطأ أن مثل هذا الموضوع وغيره موضوعات أخرى ، تكاد تكون من نصيب المشتغلين بعلم النفس . وما تحويه المؤلفات السوسيولوجية العربية لا يعدو محاولات نظرية فى سياق مؤلفات لم تخصص أساساً لتناول مثل هذا الموضوع .

٣ ـ يقابل الباحث الذى يحاول أن يدرس هذا الموضوع بعدد من المصطلحات ، والترجمات لها فأمامنا مصطلح الشخصية والبناء الاساسى للشخصية والطابع القومى أو الشخصية القومية . غير أنه فى ضوء موضوع الدراسة ، فان التركيز يجب أن يكون على الطابع القومى للشخصية العربية بهدف الكشف عن أكثر خصائصها شيوعا بين المواطنين العرب بقصد تقديم صورة مؤلفة من هذه الخصائص يسميها البعض الشخصية المنوالية نسبة إلى المنوال وهو معلم إحصائى يشير إلى أكثر القيم شيوعا فى أفرادا المجموعات التى تقوم بدراستها (١) .

٤ ـ بالرغم من وجود كم من تعريفات الشخصية ، إلا أن الاختلاف بينها والتنائي في مضمونا تها أمر باد للملاحظ ويرجع إلى تباين الأطر النظرية للباحثين ، وما تعكسه هذا الاطر من خلفيات أيديولوجية متباينة ، وحتى لا يستنفذ الوقت وتتبدد الصفحات في مناقشات تحفل بها كتب علم النفس الاجتماعي ، وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا ، سنصوغ تعريفنا المقترح محددين مبررات الاعتماد عليه . لكن قبل صوغ هذا التعريف نقدم عدداً من القضايا المستنبطة من التراث :

الاولى : أن أى مفهوم علمى لا يأتى من فراغ اذ لا بد له من اطار استناد ـ أيا كان ـ شريطة ـ أن يعلن الباحث صراحة عن هذا الاطار ، لان ذلك كفيل بتحقيق الموضوعية القيمة لمفهومه . بل ولبحثه كما يجب أن يلتزم المفهوم أيضا بالشروط الاساسية فى المفهوم العلمى من وضوح ودقة ، وأن يكون جامعاً مانعاً بقدر المستطاع ، فضلا عن جمعه بين الجوانب التحليلية والتفسيرية للموضوع أو الظاهرة التي يشير إليها هذا المفهوم (٨).

الثانية : أن الفهم الاجتماعى للشخصية هو الذى يخرجها عن نطاق الوراثة والبناء البيولوجى للكائن الإنسانى، كي يضعها فى سياق اطارينا ثها الاجتماعى، فى ديناميانه وتغيراته ، لأن الشخصية ، ان لم تكن اجتماعية فى طابعها ، لكانت نسخة مكررة فى الأماكن والازمان المختلفة .

الثالثة : أن الشخصية انعكاس للواقع الاجتماعى الاقتصادى التاريخى الذى نعيش فيه وهذا يعنى أن تغير هذا الواقع ، وتناقضاته تنعكس على الشخصية ، وتغيرها وتغايرها وتناقضاتها (٩).

الرابعة . انه برغم وجود عموميات بين خصائص الشخصية داخل القطر العربى الواحد ، أو بين الاقطار ، فثمة تباينات تتحدد بالإطار الاجتماعى الاقتصادى لـكل جماعة ، أعنى الموقـع الطبقى يضيف إلى الشخصية ملامح نوعية .

الخامسة : يترتب على القضيتين الرابعة والخامسة ، نسبية الشخصية ، مكانيا ـ أى بنائياً ـ حسب السياق البنائى المحيط ، وزمانيا ـ تاريخيا ـ حسب الديناميات التاريخيه لهذا البناء . وهذا يعنى أن ليس فى الشخصية شىء مطلق [١٠] لأنها لو كانت هكذا لظلت ثابتة في الزمان والمكان .

السادسة : أن العلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعى ، ليست عـلاقة ميكانيكية أو احادية الجانب ، وانما هى علاقة ناتجة عن التفاعل الجدلى بينهما ، ومن ثم فالمدخل الأدق لدراسة هذه العلاقة يجب أن يكون مدخـــلا بنائيا ديناميا وتاريخيا فى الوقت نفسه [١١] .

السابعة : ركزت معظم الدراسات التي اهتمت ببعد أو أكثر من ابعاد الشخصية العربية على الخصائص السلبية الآنية ونجم هذا عن الخلط بين الوعى القائم بالشخصية العربية والوعى الممكن المحتمل . وحيث أن الاول محاصر بأساليب كثيرة للتزييف ، سعت إلى إبراز هذه الخصائص السلبية . لكى تكون الشخصية العربية « مطواعة » وحيث أن الدراسات العربية تعانى من انسداد الأفق التاريخى ، أفضى هذا إلى اغفـــال ممكنات الشخصية العربية . فى ضوء تراثها الماضى الاصيل الذى خلقته الشخصية العربية لا الذى قبلته ، وزكته عوامل اثراء الموقف السلبي .

الثامنة : أن خصائص الشخصية القومية ، بجانب وجود عناصر شبه

ثابتة فيها لها أيضا عناصر متغيره مرحلية ، يفرضها حصاد المرحلة التاريخية المعينة ، التي تذكي موقفيا خصائص بعينها ، يقتضيها البناء الطبقي ، والقوى المسيطرة بصفة عامة ، داخليا وخارجيا ، ويدلل على هذا أن كل الخصائص الايجابية والسلبية للشخصية القومية ، توجد لدى كل الشعوب وبلا استثناء، لكنها تتفاوت كما ونوعا ، بين شعب وآخر ، وبين فترة وأخرى نتيجةللسياق المحيط بالشخصية ، فلو قلنا مثلا أن من خصائص الشخصية السلبية، اللامبالاة والخوف والاعتماد على الاخر ، والمبالغة نجد أن هذه الصفات توجد ، على الاقل ولو لدى أفراد في الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي . لكنها أكثر إنتشارا في مجتمعات أخرى لعوامل بنائية ، داخلية وخارجية. تعززهامرحلة معينة في المجتمع المعين ، دون مرحلة أخرى أو دون مجتمع آخر . ولكن عندما تستمر هذه العوامل المغذية السلبية والمدعمة لها ، يخال للبعض أن هذا الشعب ، شعب سلبي نتيجة لاستمرار العوامل المدعمة قصدا للخصائص السلبية

ونظرا لأن موضوعنا هو الشخصية العربية ، فهذا يعني تجاوزا لشخصية فرد أو مجرد بضعة أفراد ، وتركيزا على شخصية الجماعة التي نقترح لها التعريف التالي : « هي جماع خصائص الانماط الفرعية للشخصية العربية ، في فترة تاريخية محدده والتي تأتي انعكاسا للبناءات الاجتماعية الانتاجية الفرعية لبناء المجتمع العربي ، وهي خصائص تكفل لنافهما تفسيريا وتنبؤيا لنشاطات المشاركين في هذه البناءات الفرعية وتجسداتها في البناء الكلي على أن يتسم هذا الفهم بالإتساق » (١٢).

وحتى لايكون التعريف تجريدا يعوزه الوضوح سوف نلقى بعض الضوء على جوانبه ومكوناته :

أ ـ نقصد بمصطلح « جماع » حصيلة تفاعل الخصائص المختلفة ، لامجرد جمعها الجبرى ، لأن التفاعل يفضى إلى شىء غير مجرد أجزائه ، فالتفاعلات ولو كانت كمية تفضى إلى حصيلة كيفية مغايرة لكل جزء على حدة .

ب ـ يحقق تعبير الخصائص قدر أكبر من الشمول يضم الافكار والقيم والمواقف والسلوك والافعال ، ويضمن ابراز دور الشخصية كفاعل تاريخى وليس سمات جزئية مستبطنة (١٣) . ولانقصد بالخصائص ، سواء على مستوى النمط الفرعي ، أو النمط الكلى ، خصائص الصفوة . ولا الخصائص الرسمية المعلنة ، وانما الخصائص العامة بين الفئات العريضة المشاركة فى البناء عمال الحضر ، وعمال الريف ، والبدو ، وكما تفصح عنها نشاطاتهم الفكرية والسلوكية وافعالهم الاجتماعية ووعيهم (١٤) .

جـ ـ الانماط الفرعية للشخصية العربية : لايعنى القول بوجود شخصية عربية عدم وجود أنماط فرعية في داخلها . تتباين بتباين الأنماط الانتاجية الفرعية ، حسب كل قطر عربي بل على مستوى القطر الواحد ، وهنا علينا أن نضع فى الحسبان لكى نفهم الشخصية العربية وأنماطها الخاصة . أن نضع ديالكتيك العام والخاص فى الاعتبار ، فهما موجودان فى كل شىء . فالنمط الفرعي للشخصية العربية ـ أو الخاص ـ هو ما يميزها فى مرحله تاريخية بعينها وفى عمل شروط بنائية محددة . والنمط العام للشخصية العربية ، هو

ما يأتي نتاجا لتفاعل الانماط الفرعية . وينعكس في النمط العام في مرحلة تاريخية بعينها وفي ظل شروط بنائية محددة . وخلاصة هذا أن النمط الفرعي والنمط العام يوجد كل منهما في الآخر ، وهما ليس مترابطين فحسب بل يتبادلان التأثير والتفاعل الجدلي ، بشكل لا يضع بينهما من تناقضات، فالتناقضات توجد على مستوى النمط الفرى الواحد ، نتيجة لوجود ريف وحضر مثلا كما توجد بين الانماط الفرعية المتباينة ، والتناقضات الداخلية هذه على أى مستوى من المستويات هي مبعث دينامية الشخصية[١٥] وحيوية دورها الفاعل في التاريخ الإنساني العربي ولعل مسألة تنميط الشخصية العربية في سياقها التاريخي بين حقبة وأخرى . وفي سياقها الرأسي البنائي في الحقبة الواحدة تكشف لنا بوضوح جملة التعميمات الزائفة حول الشخصية العربية ، والتي واثانا بها المفكرون الغربيون ومن سار في ركاب تراهم من المفكرين والكتاب العرب خاصة عندما تحدثوا عن شخصية عربية دون تمييز بين أنماطها ، ودون تفرقة بين خاصية ظهرت في فترة تاريخية معينة ، وربما بطل مفعولها ، أو تعدلت أو تبدلت في فترة أخرى[١٦] .

د - يأتي ربط الانماط الفرعية للشخصية العربية بالإنماط الاجتماعية الانتاجية الفرعية في العالم العربي ، من الاستناد على فكرتين - الأولى واقعية تأتي من التباينات القائمة - غير قابلة للانكار ، بين العلاقات الانتاجية والفن الانتاجي في هذا القطر العربي أو ذاك والثانية علمية تذهب إلى ارتباط الشخصية بسياقها البنائي سواء كان خاصا أو عاما ، فرعيا أو كليا عن أن يوضع هذا النمط الانتاجي أو ذاك في سياق التاريخ الاجتماعي للمجتمع المعني ، فالخبرة التاريخية ، وما تقدمه من معطيات ، هي التي تفرز الثقافة

القومية الاصيلة التي تعد استجابة لتحديد الإنسان للطبيعة، والانسان للانسان على مستوى المجتمع ، أو على مستوى القوى الخارجية .

ويدلل على هذا تغاير خصائص الشخصية القومية فى مجتمع بدائى ريفى أن بدوى يعتمد على الانتاج البسيط ، المستند كلية على ما تقدمة الطبيعة وتفعله القوى العضلية البشرية والذى يذكي الفكر الخرافى والتفكير الغيبي ، ويعلى من شأن الرجل على المرأة ، ويؤثر فى قيم الزمان والمكان والعلاقة بالطبيعة .. الخ . هذا بعكس خصائص الشخصية ، فى مجتمع صناعى يعتمد على العلم والآلة . والتقسيم الاجتماعى للعمل الاكثر تفصيلا وتخصصا حيث تتغاير قيم الزمان والمكان وتتحدد الادوار ، وتختلف معايير التقييم والانجاز والتخطيط وينمو الوعى النوعى ، متجاوزاً المصالح العائلية والقبلية . وأما عن بعض المنافذ التى تنفذ منها آثار الانماط الانتاجية إلى الشخصية ، فأهمها « مواقف العمل » ونمطه وحدده وتقسيمه وارتباطه بالموقع من نظام الانتاج الاجتماعي (١٤) . ولعل مسألة النمط الانتاجى ، مع كل القناعة العملية بها تفرض نفسها فى بحث « حول النفط والشخصية » وتجعل هذا العنصر المادى ، عنصرا فاعلا ، تدعمه المشاهدات السريعة والمضبوطة فى الوقت نفسه ، وعلى القارىء أن يطلق العنان للفكر عندما يطل على خرائط العالم العربى ، ايكولوجيا وحضاريا عبر نصف قرن من الزمان .

هـ ـ نشاطات المشاركين : تشمل هذه النشاطات كافة ما يمارسونه من فكر وفعل على مستوى مناحى الحياة الانسانية (١٨) . والتي يأتى فى مقدمتها المشاركة فى العمل المنتج والمشاركة فى القرار . وأما أستخدام تعبير المشاركين فنقصد به أبراز الدور الفعال لأعضاء المجتمع فى علاقاتهم الجدلية

مع الطبيعة ، ومع بعضهم بعضا ، ومع غيرهم من بنى الانسان ، سواء كانوا معهم أو ضدهم .

أولا : مستويات التحليل وتساؤلال البحث :

يقترح لتحقيق فهم نمائى أدق العلاقة بين الشخصية وبنائها الاجتماعى تحديد المستويات الاساسية التالية للتحليل :

المستوى الاول : ويقتضى ضرورة البدء بتشخيص نمط الانتاج السائد فى المجتمع ، بقصد فهم عدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة فى الشخصية منها : ١ ـ شكل بالملكية السائد فى المجتمع . ٢ ـ دور العمل المنتج فى الانتاج الاجتماعى . ٣ ـ الفن الانتاجى المستخدم . ويساعد تحديد هذه المتغيرات فى تحديد وتوصيف التركيب الطبقى الأساسى وما يحويه من طبقات فرعية ، بوصفه وعاء الشخصية العربية . فالحديث عن الشخصية العربية وان كان يعنى الخصائص الاكثر تكراراً . فهذه الخصائص تتباين كما وكيفا بين طبقه واخرى ، بوصف الطبقة محددا لوجود الشخصية .

بعض العمليات البنائية فى المستوى الاول : يساعد تحديد الطبقات الاجتماعية على فهم ملامح العمليات البنائية الاساسية المؤثرة فى الشخصية . والتى تشمل : ١ ـ التنشئه الاجتماعية بوصفها عملية تتحدد بالموقع الطبقى ؛ وتكسب الشخصية خصائص اساسية تتحدد بعلاقات الانسان بالعوالم المحيطة عالم الانسان ؛ وعالم الانتاج ، وما يحويه من عمل وفن إنتاجى .
٢ ـ المشاركة الإجتماعية والتى تتحدد بالفرص المتاحة أما كل طبقة فى إدارة

الانتاج ، العمليات الانتاجية ، واقرار توزيع عوائدها . وتجدر الاشارة إلى هاتين العمليتين تحددان بشكل أساسى الوعى الاجتماعى للانسان العربى. واذا كان المستوى الاول يؤثر فى عمليات وينتجها ، ويتأثر بها ، فحصاد هذا التفاعل يؤثر فى المستوى الثانى وهو مستوى العلاقات الاجتماعية .

المستوى الثانى : مستوى العلاقات الاجتماعة : وهو مستوى يحدد علاقات الانسان : ١ - بالإنسان من خلال المواقع الطبقية المختلفة ٢ - بالإنتاج وما يشتمل عليه من علاقة بالعمل والملكية . والطبيعة .

المستوى الثالث . مستوى الشخصية . وهو مستوى يتأثر بمخرجات المستويين السابقين لينتج مخرجات تتمثل فى الوعى والسلوك وهما معا يؤثران على خصائص الشخصية وادراكها للذات . والموضوع سواء كان إنسانا ، أ قيمة ، أو انتاجا ماديا ، بعبارة أخرى وبلغة « رايت ميلز » (١٩) يمكن عند البدء لدراسة الشخصية طرح التساؤلات التالية : الاول . ماهو النمط الاساسى للبناء الاجتماعى ؟ وما هى مكوناته الجوهرية ؟ وكيف تترابط وتؤثر فى بعضها بعضا ؟ وهى تساؤلات تساعد في تحديد المستوى الاول وتساعد اجابات هذه الأسئلة على الإجابة على التساؤل التالى : ما هى نوعية الرجال والنساء المسيطرين والمتميزين فى هذا المجتمـــع ، وما هى دواعى سيطرتهم وتميزهم ؟ الثانى : ما هى الفرص الاجتماعية المتاحة أمام كل مجموعة اجتماعية داخل المجتمع ؟ وكيف تؤثر هذه الفرص فى التنشئة الاجتماعية والمشاركة المجتمعية لكل جماعة ؟ الثالث . ماهى الملامح المميزة لوعى كل جماعة من الجماعات والتي تحدد نظرتها للذات والموضوع . الرابع . ما هي مخرجات الوعى والسلوك على مستوى الشخصية فى كل جماعة من الجماعات .

ثانيا . مصادر بيانات البحث ومنهجه ونتائجه :

يعتمد البحث الحالي في مصادره على البيانات الجاهزة ، سواء كانت في شكل تقارير أو بحوث أو دراسات أو كتابات ، سوف ننتقي منهـا ما يفي بمتطلبات البحث . بعد فحصه وتمحيصه ، والتدقيق في ما يتضمنه من مادة ، أو بيانات . وسوف نحاول أن نتعامل مع البيانات التي نستخدمها من خلال التحليل الثانوي لها . بغية إعادة تركيبها بما يفي بمتطلبات البحث وأهدافه (١٠) في إطار البعد التاريخي لتطورات المجتمـع العربي . والمحـاولة التي نضعهـا في الصفحات التالية . محاولة إستطلاعية محدودة جدا تطرح أسئلة ، وتمهد لها ، هدفها العلمي الوصول إلى مشروعات فروض بناء على إطار مقترح مفتوح النهاية ، للتطوير والتعديل .

ثالثا . النمط البنائي العربي بين عشية النفط وضحاه :

حتى يمكن أن نحيط فهما وتفسيرا بتوجهات التوظيف الاجتماعي للنفط في المنطقة ، اتصور أنه من الضروري أن نضع قيد البحث مجمل الظروف الخارجية والداخلية التي أحاطت بالمجتمع العربي ، ولا يزال تفاعلها الجدلي هو منتج السياق العام ، الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، الذي حـدد التعامل مع النفط وبصفة عامة يمكن القول بأن الوجود الاستعماري بتبايناته وتنويعاته ، كان قاعدة في التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي . فقبـــل أن تنحسر امبراطورية الرجل المريض ، كان الاستعمار الأوروبي ، الذي صاحب صعود النظام الرأسمالي ، قد حل محله بالفعل ، وقبل أن تتوارى صورة الاستعمار العسكري التقليدي ، كان قد خطط لاحكام تبعية المجتمع العربي ، للنظـام

الرأسمالى العالمى . بتنوعاته الجغرافية . أوروبية وأمريكية ، والذوب فى هذه التبعية . قيمة الاستقلال السياسى ، وهذه المسألة وإن كانت على درجة كبيرة من الأهمية في فهم محددات التعرف فى النفط فقد ساهمت فى تعطيل التطورات الداخلية وتشويه مساراتها ، وضربت من قدر له أن يتجاوز هذه الحدود ولو فى حدود عقد من الزمن . على أنه ومن الناحية الأخرى يلزم وضع حصاد الظروف الموضوعية الداخلية فى الاعتبار . فالعوامل الخارجية وحدها . ليست كافية ، لتفسير الأوضاع تفسيرا أدق وأرحب ، لأن ثمة عوامل بنائية داخلية ، أتاحت فرصا مواتية لتنشيط دور العوامل الخارجية. ويأتى في مقدمه العوامل البنائية الداخلية العوامل الإنتاجية والطبقية ، التى بتفاعلها مع العوامل الخارجية ، صاغت سياقا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، لم يحدد فقط مسارات توظيف النفط ومصاحباته ، بل حـــددت وقيدت مسيرة التطور الاجتماعى للمجتمع العربى فى النصف قرن الماضى .

إذا أردنا أن نرصد سويا بعض الملاحظات التي تسعى إلى توضيح تأثير تفاعلات توظيف النفط مع غيره من العوامل فى تحريك النمط البنائى العربى يمكن الإشارة إلى ما يلى :

أولا : كان النمط البنائى العربى عشية اكتشاف النفط يعايش عدة تكوينات اجتماعية اقتصادية . منها ظهور التكوين الرأسمالى ، وفيها شواهد تدلل على تكوينات ماقبل الرأسمالية :

١ ـ فالفن الإنتاجى ، بصفة عامة كان متخلفا ، معتمدا بالدرجة الأولى على الجهد العضلى واليدوى ، فى الزراعة ، وفي الصيد وفى الغوص ، وفى الرعى . وكان الاعتماد على الطبيعة وما تجود به من مياه وزرع وضرع ،

ما فى باطنها ، وما فوق سطحها ، بصورة جعلت الانسان العربى خاضعا للطبيعة ، وكان عليه أن يكيف نفسه ويوائم نشاطاته الإنتاجية معها فى التحليل العام . وكان معظم ما ينتج للاستهلاك المباشر ، باستثناء بعض المنتجات الزراعية التي حددتها حاجة السوق الرأسمالى [٢١] وسيطرة المستعمر الرأسمالى على المنطقة العربية .

٢ ـ كان النمط الغالب للملكية ، هو النمط الفردى ، ملون بخصوصية بقايا التكوينات المنتشرة هنا وهناك ، وبخصوصية تطور الأبعاد والخصائص البنائية العربية : أ ـ فى الزراعة كان النمط الغالب على الملكية ، هو النمط الفردى الخاص سواء كان اقطاعيا أو رأسماليا . ب ـ وفى النشاط الرعوى ، استخلص د. محى الدين صابر أن هذا النشاط عرف الملكية كنظام اجتماعى ثابت ومعروف وجدت فيه الملكية الفردية [٢٢] وتوضح دراسة د. محمد محجوب حول المجتمع الكويتي قبل ظهور النفط ، أن السكان كانوا يعرفون الملكية الخاصة للمنقولات وأدوات الإنتاج والماشيه [٢٣] .

٣ ـ وجد النشاط التجارى بجانب النشاطات الزراعية والرعوية ، والمعتمدة على ما فى البحار . لكن هذه التجارة لم تطور النشاطات الإنتاجية التي كانت قائمة : أ ـ بسبب ندرة الموارد فى بعض المناطق العربية كالخليج والجزيرة العربية وبسبب عدم تطور الفن الإنتاجى المستخدم . ب ـ وبسبب طبيعة وخصائص وتوجهات الطبقات المسيطرة ؛ والتي بددت كثيرا من فوائض الإنتاج فى صور ما عرف بالبذخ الشرقى . جـ ـ وبسبب سيطرة المستعمر الذى كان من مصلحته ، الحصول على مواد خام رخيصة فى المجتمع العربى ، وتوريد مصنوعاته له .

وكانت النتيجة المنطقية ؛ لبلورة مصالح المستعمرة محاصرة الطبقات المنتجة ؛ سواء كانت بورجوازية صناعية أو زراعية ، وصوغ سياق متاح لنمو البورجوازية التجارية ؛ على شريطة ألا تطل يوما على الإنتاج ؛ لضمان وجود من يساعد فى تصريف المنتجات المصنعة . ولذا حدد لهذه البورجوازية التجارية قنوال عمل ؛ بالاتجار بالسلع الاستهلاكية وممارسة أعمال الاستيراد والتصدير ، والاتجار فى العقارات والأراضى وتعاطى الأعمال البنكية ؛ أى العمل بكل طريق على زيادة دخول هذه الطبقة دون مساسها بالعمليات الإنتاجية ؛ حتى لو اقتضى هذا تنويع مصادر هذه الدخول ، مشروعة وغير مشروعة ، والعمل حتى على عدم تجانسها يوما ما .

ثانيا : وبعد تدفق النفط من باطن الأرض العربية ، تشير الانطباعات والملاحظات المتجمعة حتى الآن ، إلى مكنة افتراض أن عوائد النفط وصور توظيفها الإجتماعى تأثرت بمجمل السياق البنائى المحيط قبل أن تؤثر فيه . فقد حددت الطبقات التى كانت لها السيطرة عشية اكتشافه ، هذا التوظيف ، فكرا وموقفا وتنفيذا . فكل التعاملات مع هذه العوائد ، سواء داخل القطر المعين أو داخل المجتمع العربى ، أو خارجه ، تنطبق بتشكل علامات هذا التعامل بمصالح البورجوازية التجارية ومن ثم تدعمت مواقعها وقويت ، وتجاوزت حيازة الثروة إلى السلطة ، وإلى صياغة الوعى الاجتماعى العام والتأثير فيه ؛ لكى يدعم بقاءها واستمرارها .

وعلى هذا تحددت مصاحبات النفط فى السياق البنائى بمجمل تفاعلات هذا السياق ، التى جعلتها مصاحبات كمية لم تعمل فى أرض الواقع كيفيا وجذريا ، من حيث تغير النمط البنائى — مع وجود حالات شبه استثنائية فى بعض الأقطار :

١ - فالقطاع الاستخراجي، هو الأول . وإن حقق بعض التقدم فى فنه الانتاجى، فذلك لضرورات أوجدتها حاجات النظام الرأسمالى العالمى. بدليل بقاء القطاعات الأخرى، خاصة الإنتاجية، فى الزراعة والصناعة، على حالة وهن وتخلف قواها الإنتاجية .

٢ - نمو النشاط التجارى موضوعا، وتنوعا . وتقدم الفن الاستهلاكي المبهر والأخاذ لتنمو به البورجوازية التجارية .

٣ - سطوة البورجوازية التجارية المفتحة على الخارج والمعتمدة عليه أساسا ؛ وحتي بعض الأقطار العربية التي قدر لها أن تطور قوى وعلاقات إنتاج نمطها، حينا من الزمن، حوصرت مرات ومرات، فى١٩٥٦، ليعاد الحصار فى ١٩٦٧، بصورة تدميرية، وليرتب الايقاع وينظم ليعود إلى اللحن الأساسى السائد فى المجتمع العربى، نقصد وجـــود انفتاح تجارى مضارب ربوى استهلاكى. وليمهد الساحة براحة أمام البورجوازية التجارية، لترتع فى المجتمع العربى، مشرقه ومغربه .

٤ - وإن كانت الأقطـار العربية قد حققت الاستقلال بالمعنى السياسى الضيق، وحتى وان ملكت قرار تسعير النفط، والتحكم فيه، فان الملاحظ احكام صور التبعية التى تجاوزت الصورة التقليدية، إلى آخريات متنوعة . ضمت الممارسات اليومية والقيم والثقافة، والتعليم والاعلام، وحتى الاطار الجوهرى لصناعة القرارات الاستراتيجية .

والخلاصة التي تستوجب التركيز لها هنا، أن النفط متأثراً بالسياق البنائى

دعم النمط الانتاجى الرأسمالى التابع ، والذى اذا جاز وسمه نمطا نفطيا ، ايجازا ومجازا . فذلك لتلخيص خصائصه المتمثل فى التبعية الكاملة للخارج وقيادته بواسطة البورجوازية التجارية المضاربة ، التى حددت خصائصها النوعية بتفاعل الضغوط الخارجية والمحددات الداخلية ، حتى لاتتحول إلى بورجوازية منتجة .

ثالثا . واذا كانت الافتراضات السابقة تلمح إلى المصاحبات العامة على السياق البنائى ، فثمة مصاحبات تفصيلية ، وثيقة الصلة بموضوع البحث الراهن ، تقتضى قدراً من التوضيح ، بما يساعد فى فهم مسألة موضوع هذا البحث .

أن أول الملاحظات التى يمكن رصدها فى هذا الصدد ، تتمثل أنه صاحب اكتشاف النفط وتوظيف عوائده ، تغيير شكل التدريج الاجتماعى للاقطار العربية ، فبعض من كانوا أواخر ، حققوا قدراً ملحوظا من الحراك الصاعد بناء على كم رأس المال المحاز . وباتساع مسافة الثروة المادية الفعل بين الدول العربية الغنية والفقيرة ، وجدت بعض الظاهرات ، التى يمكن مستقبلا صوغ بعض الفروض حول تأثيرها فى العلاقات العربية ـ العربية من الزاويتين الاقتصادية والسياسية .

أ ـ ظهور تجمعات عربية نوعية . ربما كان النفط أساسا فى تجمعها . كالأقطار المصدرة للنفط ، والتجمع الخليجى . ومع أنه لم تدرس بعد المصاحبات الآنية ، وتوقعاتها المستقبلية على العلاقات بين الدول الخليجية . وبينها وبين غيرها من الدول العربيـة . فالمؤكد أنه سيترتب عليها آثار

ايجابية وسلبية ستؤثر على مسار التكامل العربى . بل وعلى الوحدة العربية .

ب — تفاوت . توجهات . وخلفيات المصالح المتبادلة بين الدول النفطية وغير النفطية . فى ضوء حجم كل قطر ومرونة نظامه الحاكم ، وتوجهه القومى أو انغلاقه وتوجهه الآنى . فثمة مصالح تقوم على الاعتماد المتبادل وثمة مساعدات لتطوير الخدمات فى بعض الاقطار غير النفطية ، كدعم الخدمات التعليمية . والصحية والمرافق العامة وثمة مساعدات ذوات أهداف سياسية إلى الترغيب فى نمط فكرى معين ، وتنموى محدد . مقابل محاربة ومناوءة ما خلال ذلك وبعض علامات هذا وذاك تدلل عليه بعض الجامعات ، والمستشفيات وبعض الجمعيات والمشروعات ذات التوجهات الخاصة جداً .

ج — يفترض أن تغير شكل التدريج الاجتماعى ، أثر فى تغير دور كل قطر عربى ، فى اتخاذ القرارات العربية ، فقد ولج إلى جماعة صناعة القرار ، اقطار لم تكن مشاركة من قبل أو كانت مشاركتها محدودة بل وظهرت مرحليا ، تجمعات ومحاور لضغط هنا وهناك . بعضها شبه ثابت مع تغير بعض أعضائه ، له شروط ومطالب . مفروضة من الخارج وربما أيضا من الداخل .

د — يفترض أن تغير شكل التدريج الاجتماعى فيما بين البلدان العربية وما يترتب عليه من تغيرات فى مراكز القوى وصناعة القرار العربى ، وبتفاعل هذة التغيرات مع صور التبعة البادية فى كثير من مناحى الحياه ، حتى اليومية ، أنه صاحب هذا تبعية سياسية بالمعنى الواسع للاصطلاح . كان من أهم أثارها :

* التعامل الانتقائى الصورى مع النمط الغـــربى الديمقراطية ومحاكاة بعض جوانبه وأبعاده . وبالتـالى انحسار الفرص الحقيقيـة المشـاركة الجماهيرية (٢) .

* التأثير فى قضية الثورة والتحرر العربى . ومع أن الباحث ليست لديه شواهد ومعطيات كافية من داخـــل الوطن العربى ، تدعم هذا الافتراض بالشكل العلمى المعروف ، فان التوجهات الخارجية الضاغطة والناصحة لحائزى القوة العربية ، يمكن أن تلمح إلى ايجابية أو سلبية هذا التأثير فى هذه القضية . ومن شواهد بعض الكتابات حول التعامل الاستراتيجى مع الدول النامية ، ما أكده جورج بيتي فى كتابه «عملية الثورة» بأن دعاتها ان يجدون غير قليل من الآذان الصاغية فى الغرب المتقدم ، لأن الاهتمام بات أكبر بالاجراءات المضادة للثورة . وما وضحه لوسيان باى فى بحثه «جـذور العصيـان وبداية حركات التحرر» ، حين أكد أن سعيه فى هذا البحث ، تزويد الحكومات لكيفية التعامل مع الثوار وقمعهم وضرورة تدعيم شبكات التجسس لمثل هذه الأغراض والأهداف (٢٥) .

وأما على مستوى البناءات الطبقية الداخلية للاقطار العربية ، ومع كل عظمة عوائد النفط ، فانه لم يخلق شيئا من العدم . ولم يبتدع أمراً بلا أصل أو أساس . ذلك لأن طبيعة التعامل معه ، منذ التنقيب عنه ؛ وحتى توظيف العوائد ، تشير إلى أنه ساير بعض الظاهرات ، ودعمها وقواها ، وكبح جماح آخريات ، وأجلها وحجم ديناميا تها .

أ ـ فالبنسبة للدول النفطية تدعمت البورجوازية التجارية . وازدادت سيطرتها وقياداتها للحركة الاجتماعية السياسية . فكرا ومواقف . حيث

نوع النفط وعظم مصادر دخلها ، وساعد على إيجاد جماعات طبقية أخرى ، تدور فى فلكها ، ولا تند عن إطار مصالحها . فالأساس أن يكون الشخص تاجرا ، أو بيروقراطيا وتاجرا ، أو تكنوقراطيا وتاجرا . هذا فيما يتعلق بالمحليين وتعنى سطوة هذه الطبقة ، تدعيم قيم بعينها ، وصور وعى اجتماعي تترتب على سطوتها ، ستؤثر فى الشخصية تطلعا وطموحا ، ورغبـــة فى المشاركة المجتمعية .

ب – ونظرا لسيادة هذه الطبقة ، وما يترتب على طبيعة نشاطهـــا وعمها ، وتصوراتها للتنمية والإنتاج فاننا سنواجه بعدد من الظاهرات الهامة ، والمؤثرة فى البناء الإجتماعى وانعكاساته على الشخصية وتنميتها : فهى أولا تحول دون نمو الجماعات الطبقية العمالية ، المحلية لا بصوغ تشريعات ولوائح بعينها فحسب وإنما أيضا وثانيا باستيراد العمالة وفى رحلة الإستيراد هذه ، يكون التركيز على العامل الأرخص ، الأقل تكلفة ، مادام الربح هو مسعى هذه الطبقة . ومثل هذه التوجهات يمكن أن تفسر لنا التوجه الخليجى نحو العمالة غير العربية ، أعنى الآسيوية تخصيصا ، لكونها أقل تكلفة ، ولكونها متغايرة الثقافة مما يحدد نطاق التفاعلات الإجتماعية ، ولأنها أيضا يمكن أن تحقق توازنات مرغوبة . وهى ثالثـا تصـوغ رأيا عاما ضد العمل اليـدوى والحرفى ، والمنتج بصفة عامة

جـ – ومع كل هذا فان الأمر لم يمنع بحكم عمل القوانين النوعية لتطور المجتمعات الإنسانية ، وجود جماعات طبقية عمالية ، بدأت تتشكل وتشكل بعض تنظيماتها ، التى وان كانت لا تزال فى مرحلة جنينية . إلا أنهـا ،

أتاحت بعـــض فرص الممارسة ، أهم الفرص أمام تشكيل الوعى النوعى وتنميته .

د ـ ولهذا يمكن افتراض أنه وإن كان النفط قد ساعد على تحسين الخدمات الإجتماعية ، إلا أنه لم يطور كيفيـا العلاقات الإجتماعية الـتمايزية ، سواء بين حائزى الثروة والمحرومين منها . أو بين حائزى السلطة والخاضعين لها ، أو بين الرجال والنساء عبر الطبقات الأساسية .

وإذا وقفنـا أمام الدول العربية غـير النفطية ، خاصـة المصدرة للعمالة للدول النفطية يمكن رصد بعض الملاحظات التي وإن وجـدت حولهـا ولهـا بعض الشواهد ، فهي بحـاجة إلى دعم امبريقى مخطـط علميا : ـ

أ ـ من ناحية الوعى العام . والأنساق القيمية . برزت الهجرة إلى الدول النفطية كتطلع وطموح لدى كثير من الشباب ، فى مصر والسودان والاردن واليمن الشمالى . ومثل هذه التوجهات والتطلعات تذكي القيم الخاصة على العامة . والوعى الفردى الآنى على الاجتماعى المستقبلى .

ب ـ ساعدت هـذه الهجرة على تخفيف بعض الضغوط على النظم الحاكمة للدول المصدرة للعمالة ، لا بتخفيف حـدة الطلب على الخدمات والمرافق ، وإنما باشاعة الفردية ، أفضل سياق مؤات لتحكم هذه النظم . واستمراريتها (٢٦) .

ج ـ ساعد مسلك وتوجه الجماعات المهـاجرة ، على تقـوية وتدعيم

البورجوازية التجارية في الدول غير النفطية . لأن جمهرة المهاجرين هي الجمهور الحقيقي المتعامل مع ما تشتغل به هذه البورجوازية سواء بشراء ما تعرضه من سلع ، أو بالإتجار في العملات الحرة وتحويلها .

د — إذا كانت معظم مدخرات المهاجرين تتجه نحو الإستهلاك والعقارات وإذا كان معظم المهاجرين يحققون نقلات ملحوظة فيما يحوزونه من أموال (٢٧) ، فهذا يخرجهم من مواقعهم وانتماءاتهم التي كانوا فيها قبل هجرتهم . مما يفضي إلى تهميش بعض الطبقات بعدها دوما بعناصر متباينة : متباعدة ، خاصة العمال .

هـ — لم تدعم مواقع البورجوازية التجارية في الدول غير النفطية من خلال مصاحبات هجرة العمالة فقط . وإنما أيضا من خلال نقاط التقاء بينها وبين قرينتها في الدول النفطية : حيث المشروعات المشتركة للاتجار في السلع الإستهلاكية ، والعملات والعقارات ، وغيرها من صور الاستثمار النفطي في اسول غير النفطية .

هناك إذن عدة ظاهرات صاحبت الهجرة إلى الدول النفطية يمكن أن تؤثر في خصائص الشخصية العربية في الدول غير النفطية : اشاعة قيم الفردية والإستسهال والمضاربة : اختلال معايير الصعود الاجتماعي ، وانحرافها بعيدا عن العمل المجتمعي المنتج : خلل الوعي الاجتماعي العام واهتزازه أمام نمو الوعي الفردي والشخصي .

رابعا : التغيرات البنائية وبعض خصائص العربية :

مع أن حالة البيانات المتاحة حول الشخصية العربية ، لا تسمح بالخوض فى خصائص تفصيلية . فان الاطار النظرى المطروح وما يحويه من قضايا يمكن أن يمدنا ببعض المفاتيح لاستطلاع بعض الخصائص التي يفترض مواكبتها للتغيرات البنائية التي حدثت فى المجتمع العربى . والمسعى هنا يتركز في محاولة التمهيد لصوغ بعض الفروض التى يمكن أن تختبرها دراسات أخريات تتاح لها فرصا أوفى نظريا ومنهجيا . وعلى طريق توضيح الأطار النظرى وربما تدعيمه ، ستنتقى بعدا واحدا من أبعاد الشخصية العربية ، لنوضح الكيفية التى تأثر فيها ببعض مصاحبات النفط . ويعتمد الانتقاء هنا على الأهمية القصوى لهذا البعد . لأن فى فهمه وتحليله وتفسيره القاء قدر لا بأس به من الأضواء على بعد أخر تتأثر به وتتفاعل معه . وأعنى بهذا البعد « العمل » الذى يعده التراث الإنسانى من أول العمليات التي تحدد علاقة الانسان بما يحيط به من عوالم ، سواء كان عالم الطبيعة ، أو عالم الانسان وما تحكمه من علاقات إنتاجية إجتماعية . فقديما أعتبر ابن خلدون العمل حجر زاوية فى العمران البشرى ـ فى المجتمع الانسانى (٢٨) . ونتيجة لاهميته المتفوقة وضع جوته عبارته الشهيرة « فى البدء كان العمل » . وهذا يعنى بالنسبة لمسألة البحث الراهن ، أن العمل يحدد مساحة لا بأس بها من مواقف الشخصية : نحو الانسان ، ونحو القيم ، نحو السلوك ، ونحو الفكر .

١ ـ سطوة العمل غير المنتج : أن اطلالة سريعة على أنماط العمل وموضوعاته عشية اكتشاف النفط ، تشير إلى تبلور هذه الأنماط وتلك

الموضوعات ، وتمركزها حول « الجهد الانسانى المبذول » سواء فى الرعى أو الصيد أو الغوص أو الزراعة . وكان هذا الجهد كما يقال مقياس كثير من الأشياء ، وكانت قيمة تعطى للانسان لعمله ، وكانت مكانة الإنسان تتحدد فى ضوء مساهماته فى الانتاج رغم بساطته وأما بعد أن أتى النفط ، وفى ضوء التعامل معه وتوظيفه ، وفى ضوء الطبقات التى أصبحت أكثر قوة وأكثر تعزيزاً ، أقصد البورجوازية التجارية التابعة للخارج والمعتمدة عليه ؛ فبدلا من أن يطور الفن الانتاجى الذى كان قائمـا ، حسر كثيراً ليحل محل النشاط التجارى ، الذى بدل النظرة إلى الإنسان العامل ، فبعد أن كان هذا الانسان مصدر التقويم ومعياره ، اضحى هو موضوع التقويم ، حيث خضع مباشرة لقوانين السوق ، خاصة قانون العرض والطلب وعندما فتحت الحدود المحلية ، أمام مصادر متعددة للعمالة العربية وغير العربية،زاد المعروض، وانخفضت أهم القيم واهتزت ، أقصد قيمة الانسان العامل .

لقد أثرت طبيعـة العمـل والنشاط التجاريين ، القـائم على الاستراد والإستهلاك على العمل والانتاجى ، وجعلته فى اضيق الحدود . وبالتالى تحددت فنون الانتاج ، وتحددت معها النظرة للطبيعة ، وظلت على ما كانت عليه قبل اكتشاف النفط وأن حدث وتغيرت ، فهى تغيرات كمية محدودة . وبالتالى لا يستغرب بقاء كثير من ضروب الفكر الخرافى واللاعلمى ، وما يرتبط بها من تفكير وتخطيط .

٢ ـ العمل غـير المنتج « والارتزاق » : عندما تصبح التجارة هى الاساس ، وعندما توجد بجوارها نشاطات أخرى تخدم عليها وتعتمد عليها ، يصبح من الصعب تحديد مفهوم العمـل . وتضطرب قيمـه وتختلـط

« بالارتزاق » ويكون المعنى الشائع هو الدخول فى أى عمل ، وكل عمل مادام يدر ربحا وتصبح قيمة العمل الطاغية هى الوصول للثروة ، بغض النظر عن قيم هذا العمل ، وإدواره المجتمعية . ومن الناحية الأخرى ، تهبط قيمة كثير من المهن الأخرى ، حتى وأن كان المجتمع فى حاجة إليها . ومسألة الارتزاق هذه تشيع قيما أخرى وتدعمها ، أهمها « الحظ » و « الوساطة » مما يبخس مفهوم العمل تماما [٢٩] .

لقد قال ابن خلدون فى مقدمته الشهيرة حول التجارة أن « الأكثر من طرقها ومذاهبها إنما هى تحيلات فى الحصول على ما بين القيمتين فى الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك » [٣٠] ومعنى هذا ، أن ثمة أساليب مشروعة يمكن استخدامها للحصول على الكسب ، مما يشع قيما تختلط بأخريات تفضى إلى حلل القيم والمعايير أو ما يعرف عامة بالخواء الأخلاقى .

٣ — الانفصال بين العمل والتعليم : إذا كانت التجارة ، بوصفها نشاطا مسيطراً ، طريق الصعود الاجتماعى ، قد أبعدت الجهد الانسانى اليدوى بعيدا عن مضمون العمل وتصوراته ، فانها من الناحية الأخرى قللت من أهمية التعليم . كطريق للصعود ، أمام كثيرين ممن لا يحوزون الثروة ، مادام الاشتغال بالتجارة والحصول على الثرة والعزو بمعنى الإنتماء إلى شخص أو عائلة أو قبيلة ، هي أسس الصعود فى عدد من الدول النفطية ، لقد ترتب على هذا فقدان التعليم مضمونه ، وتحول التعليم والعمل والمشاركة إلى مفهومات فاقدة المعنى [٣١] . وحتى من قدر لهم اتمام التعليم فعدد لا بأس منهم لا يعمل فى المهن التى أعد من أجلها . حتى قيمة المعلم نفسها ، برغم ماضيها الذى تغنى به الشعراء وكتب عنه الادباء هبطت وفقدت بعض

مقوماتها . مما اظهر فى الافق أحجام البعض عن الاشتغال بالتعليم ، رغم الحوافز الخاصة التى تضعها بعض الحكومات لمن يشتغل به . لأن التقويم ليس للمهنة المطلوبة مجتمعيا ، وإنما لصالح المهنة التي تأتى بثروة أكبر . ومعنى هذا وحتى الآن : انفصال العمل عن الانتاج ، وانفصاله ثانية عن التعليم . وانفصال عوالم الاستهلاك والاشباع ، مما يصيب قيم المجتمع باهتزاز واضح خاصة أمام انظار الشباب .

٤ ـ العمل والطموح : يعد الطموح الشخصى والاجتماعى ، خاصة الطموح والتطلع المهنيان ، من بين دوافع الانجاز ، ومن مؤشرات العمل والجد والمثابرة والمتابعة العملية والعلميـة والابداع فى المجتمع المعين . ولما كانت الانجازات والمكاسب يحقق ولو جزء منها بعيدا عن هذه المسالك ، فهى تصيب الاشخاص ، خاصة من الطبقتين الوسطى والدنيا ، بكثير من السلبية واللامبالاة ، ويحـل محل البذل البحث عن سند ، وعن ثلة ، وعن علاقات . وفى هذه المعانى تؤكد معظم دراسات التنقل المهنى أن فقدان الصلة بين مقومات العمل والتنقل المهنى ، لا تفضى فقط إلى حالات من الاحباط والاغتراب ، بل تؤثر كل قيم العمل وقضاياه ، وتستدعى مشاعر العدوان الخاص والعام ، من قبل بعض الأشخاص [٣٢] .

٥ ـ العمل والاستسهال . مادام العمل ، والبذل والتعليم ، ليست بمسالك للصعود فى كل الحالات فمعنى هذا احلال الاستسهال ، محل الجد ، وهـذا يتبدى لا من مجرد المسلك اليومى للبشر ، وإنما يتجسد فى الاستثمارات الشائعة فى الأعمال البنكية والمضاربات . وشيوع هذا الاستسهال كما يذهب « حليم بركات » كمظهر سلوكي وقيمى ، يفضى إلى القناعة بالانية ، وغياب النظرة

المستقبلية ، وقبول الحلول السهلة المطروحة ، الوسطية غالبا . ويتدرج مثل هذا التوجه . من القضايا الشخصية ، حتى أنه يمكن أن يصل إلى القضايا القومية والمصيرية ، ليصيبها بنفس النظرة ، والتعامل (٢٣) ومن الناحية الأخرى عندما يشيع الاستسهال ، وتتصدر الوساطة ، يصبح الشخص ، موضوع التعاطف والعطف ، هو الشخص « المتمسكن » لا المتحدى ، المواجه ، الجرىء ، الشجاع ، مما يصاحبه لا مجرد اشاعة السلبية ، بل أصابة الأشخاص بالعجز وفقدان الثقة ، لا فى الانسان وقدراته فقط . وإنما فى المجتمع ونظمة ومعاييره وقيمه (٢٤) .

٦ ـ العمل وخاصية الكرم : تواترات هذه الخاصية وتكررت لدى معظم من تناولوا الشخصية العربية ، بالتوصيف والتحليل ، من أمثال محيى الدين ولويس مليكة ومورو بيرجر ، وليرنر وغيرهم (٢٥) وكانت خاصية قيمية وأخلاقية لصيقة بالشخصية العربية ، رغم محدودية البيئة الطبيعية ، وبخلها عليها ، خاصة فى الصحراء . ومع أنها لم تتغير ولم تختف ، إلا أنها أخذت فى الفترات الأخيرة مضمونات ارتبطت بالتجارة ، فكرا وسلوكا ونشاطا ، وأصبحت فى هذه المضمونات تحمل معنى الرشوة « أطعم الفم تستحى العين » ، ووسيلة من وسائل التعارف وأقامة العلاقات ، وتحولت قيمة الكرم إلى « الاكراميات » وأختلطت بها « العمولات » بالسمسرة ؛ بالرشوة فى بعض الأحيان .

ولعله حق للقارىء أن يتساءل حول ما سبق ؛ حيث بدت فيه المصاحبات السلبية أكثر من الايجابية ؛ ومع أن الدراسة الراهنة ركزت على العمل وحده وبعض مصاحباته على الشخصية . بوصفه محور كثير من الخصائص

فانه لا يمكن الزعم بعدم وجود مصاحبات ذوات توجهات إيجابية ، قد يكون بعضها لم يتشكل بعد ، وقد يكون بعضها الاخر فى طور الارهاصات والانتقال ، لأن المصاحبات ، وما يترتب عليها من تفاعلات لا يمكن أن تكون وحيدة الجانب فبعض الخصائص السلبية ، النافية لخصائص سلبية أخرى ، يمكن أن تقضى أو تهيء لخصائص إيجابية . ومع صعوبة الوصول إلى استنتاجات فى هذا الشأن إلا أنه يمكن رصد بعض الملاحظات التي قد تساعد الفكر على بعض التساؤلات ، وربما صوغ بعض الافتراضات .

* الفردية والعزو * عندما تشيع قيم الربح ، فى ظل المنافسة التجارية : فانها تتيح فرص نمو « الفردية » كتوجه قيمي ، ومسلك سلوكي . لقد أوضحت بعض نتائج دراسة د. محمد محجوب حول « الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع الكويتى » ظهور المنافسة والتفاضل فى الوصول لبعض الأعمال ـ بصرف النظر عن نتيجة حسم هذه المنافسة ـ واستقلال الاشخاص بمعاش نقدى ، والتوجه نحو الانفصال عن العائل المتحدة واقامة أسر بسيطة حيث أجاب ٤ر ٤٫/٪ من أفراد عينة البحث أنهم يفضلون الاقامة فى مسكن مستقل عن العائلة بعد زواجهم . بجانب تحرك عدد من الناس مكانيا واجتماعيا (٢٦) أيضا دراسة حديثة حول « بدو السعودية » ١٩٧٧ وجود اتجاهات نحو الفردية فيما يتعلق بالعلاقات بين الجماعات المباشرة كالبطن والقبيلة (٢٧) . ومعنى هذه الاشارات أن ظهور الفردية يمكن أن يقلل من الا تســـهامات التفاضلية القائمة على أساس المولد ، لاعلى أساس الخصائص العلمية والتعليمية والمهارية للاشخاص . مما يمكن التأثير معه فى القيم التقليدية للتفضيل بين الناس ، فيظهر ولو قدر من المفاضلة على أساس القدرات والخصائص التى يكتسبها

الشخص وينميها بعمله ومثابرته وطموحه . بالإضافة إلى أن فك الارتباط بين الشخص وانتماءاته الضيقة ، يقوى من انتماءاته المجتمعية . أو على الأقل يتيح لها فرص الظهور .

* الانفتاح ومنطق المقارنة : تيسرت سبل الاتصال والمواصلات بالعالم الخارجى ، بعد اكتشاف النفط ، وتعددت مرات السفر ، لمناطق كثيرة من العالم ، ومن لم تتح له فرص السفر والترحال . يسافر داخل وطنه عبر وسائل الإعلام بما تعرضه من فنون ، مستوردة عن العالم الخارجى . ومع وجود بعض المصاحبات السلبية على القيم ، من قبل المعروض من الإعلام الذى يغلب عليه التفنن فى قتل الوقت واضاعته كغاية ونشر ثقافة الصمت ، فانه يتبقى أمام المواطن فى الدول النفطية . نماذج من هنا ، وأخرى من هناك ، يمكن بتراكماتها أن تحرك منطق المقارنة لديه . فيقارن نفسه بغيره داخل مجتمعه ، ويقارن مجتمعه بغيره من المجتمعات ويقارن أفعال الناس وخصالهم ببعضها . وهذه المقارنات ، التى أن غذتها روافد أخرى علمية وتعليمية . يمكن أن تبصر المواطن ببعض الأمور ، وتجعله يتفكر فى أحواله الآخرين ، وتفسير هذا وذاك ، مما قد تكون له مصاحبات إيجابية على الادراك ومن ثم الوعى . ويدلل على مثل هذه الانطباعات أن دراسة « بدو السعودية » المشار إليها توا ، أوضحت أن ٧٠ر٧٪ من أفراد عينة من البدو (٢٠٨ بدويا) أوضحوا أنهم يترددون على الطبيب بانتظام . ومعنى هذا تحرك وقناعة بعد مقارنة بأهمية الطبيب ، مما ييسر ويمهد للاخذ بالتفكير العلمى ، بجانب تغيير الاهتمامات . لقد أوضحت هذه الدراسة ، اهتمام البدو ببعض القضايا السياسية . من خلال اهتمامهم بسماع أخبارها وأنبائها السياسية عبر وسائل الإعلام (٣٨)

وبصفة عامة يمكن أن تنمى المقارنة المتصاعدة من توجهات التطلع والطموح وجذب الشخص ، ولو في بعض جوانب الحياة إلى التفسير والتخطيط المستقبلى .

خامسا : خاتمة وبعض الاستخلاصات .

عند الوصول إلى خاتمة البحث الراهن وقبل إصدار حكم عليه ، يجب ان نضع فى الإعتبار نقطتين أساسيتين ربما سبق تكرارها : ـ تتعلق الأولى بان غاية هذا البحث . استطلاع الموضوع ، واثارة بعض القضايا المرتبطة به . والتى يمكن أن تحط بنا عند صوغ مشروعات لبعض الفروض ، وهذا هو المبتغى العلمى لكل بحث إستطلاعى . وأما النقطة الثانية فتتعلق بمحدودية البيانات التى استخدمت فيه ، فهذه البيانات لم يجمعها أصحابها لموضوع كموضوع البحث الراهن ، وانما جمعت وحللت لأهداف أخرى : من ثم فعزلها عن سياقها الإصلى ، مهما كانت دقة استخدامه ، لا ينفى محدوديةالبيانات وقصورها . ومن ثم فان إصدار حكم على بيانات البحث الراهن ونتائجه يجب أن تضع مثل هذه المحددات فى الإعتبار .

وإذا أتينا إلى بعض الإستنتجات الاساسية التي نعتبرها ورقة عمل حول الموضوع يمكن أن نوجزها فى النقاط التالية :ـ

أولا : يفترض البحث الراهن أن مصاحبات النفط فى النمط البنائى العربى كانت : (١) كمية أكثر منها كيفية ، فقد أثرت فى رأس المال ، لكنها لم تنوع جذريا فى مصادره وأساليبه . وأنه أوجد نشاطا صناعية ، إلا أنه استخراجيا أكثر منه تحويلياً وبالتالى لم يحدث نقلات كيفية فى الفن المستخدم فى الانتاج

وإذا كان قد ساعد في بعض البلورة للعلاقات الرأسمالية ، إلا أنه حصرها في نطاق الرأسمالية التجارية والعقارية . (٢) وكانت مصاحباته مادية أكثر منها لامادية ، فقد وجدت رؤوس الأموال ، والمنشآت ، لكن خصائص السكان كما وكيفا لم تتغير تغيرا عميقا فالاعالة نسبتها مرتفعة والأمية لم تتزحزح نسبتها كثيرا ، والعلاقات التوزيعية زادت تناقضا لاداخل البلد الواحد ، ولكن بين الأنماط البنائية الفرعية داخل النمط البنائي العام للمجتمع العربي .

ثانيا : نفترض أن الشخصية العربية ، بأنماطها الفرعية ، وبخصائصها التي سبقت الإشارة إليها قد حددت مسارات التوظيف الاجتماعي للنفط . فرفض العمل اليدوي والحرفي ، وربما التخوف من نشوء طبقة عاملة كلها محددات جعلت توظيف النفط أميل إلى التصدير منه إلى التصنيع .

ثالثا . تفترض الظروف البنائية ـ القوى الاجتماعية وحالة وعيها ـ قد جعلت مسالك استغلال عوائد النفط تنحصر في الأعمال التجارية والبنكية لأن البورجوازية العربية بخصائصها ، وتنشئتها الاجتماعية والسياسية ، ومعتقداتها ، جعلت الاستثمار في التجارة قيمة اجتماعية واقتصادية ، وبالتالي فهي بورجوازية غير منتجة لابالمعنى الاجتماعي أو الاقتصادي ، ومن ثم فقيادتها للتنمية العربية بعامة لن تصل بنا إلى تنمية حقيقة معتمدة على الذات ومتوازنة مع الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية .

رابعا : أن الزعم بأن النفط العربي قد أفضى إلى النمو الحضري في النمط العام ، زعم تنقصه الشواهد والأدلة العلمية . فالتحضر جماع لاسلوب في الحياة إجتماعي وثقافي وسياسي ، وطبقي ، وهو مالم يحدثه النفط في ضوء مقاييس

التحضر كما هى معروفة علميا . باستثناء زيادة كم السكان الزاحفين إلى المدن العربية والمهاجرين إليها والأميل بخصائصهم إلى تريف المدن العربية .

خامسا : عند انجاز بحث مضبوط على أثار النفط فى الشخصية العربية يجب أن نضع فى الاعتبار : (١) أن تحليل الاطار البنائى قبل النفط وبعده، هو المقدمة الضرورية لفهم الشخصية العربية ، لأنها لاتنهل خصائصها الا منه. (٢) يترتب على النقطة السابقة أن وجهة التغيرات البنائية المصاحبة للنفط وشدتها ، تتبعها وجهات ودرجات من شدة التغير فى الشخصية ، ناجمة عن تغيرات البناء .

سادسا : فيما يتعلق بمصاحبات النفط على الشخصية العربية لايمكن لنا الزعم بدور له فى عزلة عن جملة العوامل البنائية الأخرى . خاصة القوى الاجتماعية ، النظم السياسية والايديولوجيات السائدة . ومع هذا يمكن أن نفترض .

(١) أنه صاحب النفط تغيرات غير متوارثة فى الشخصية العربية لغيبة التخطيط العلمى : أ ـ فى التنشئة الاجتماعية الثقافية . ب ـ اسطوة الخاص وتفضيله عل العام ، وغلبة العزو على الانجاز .

(٢) أن العلاقات الدولية ، ومصالح الدول الكبرى ، خططت ولاتزال ، لتجعل من العالم العربى « بوتيكا » كبير تعرض فيه منتجاتها وتروج لها ، وتشيع قيمها هى قيم السوق والفردية والاستهلاك ، وتدعم قيم راسبة فى البناء الاجتماعى ، شوهت مفهوم العمل ومضمونه ، ووهنت من دور العمل الانسانى المنتج والمبدع ، جعلته أسير « الارتزاق » .

هوامش الفصل الخامس

١) د. جمال حمدان ، بترول العرب ، دراسة فى الجغرافية البشرية ، دار المعرفة القاهرة ، ١٩٦٤ .

٢) عبد اللطيف الشواف ، البترول العربى والتنمية الاقتصادية ، دراسات اشتراكية القاهرة ، مايو ١٩٧٤ ص ١٧ — ٣٩ .

٣) محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون . الوطن العربى — أرضه وسكانه وموارده ، الطبعة الثانية ، مكتبة الانجلو، القاهرة ، ١٩٧١ . ص ٤٢٥

٤) أنظر عرضا تحليليا و نقديا لأهم بحوث « الشخصية العربية » فى الكتاب الذى وضعه السيد ياسين السيد بعنوان : الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلى والمفهوم العربى ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية مؤسسة الأهرام القاهرة ، العدد الرابع .

٥) د. فرج احمد فرج « الشخصية القروية » بحث نشر ضمن أعمال الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى ج . ع . م المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ، ٩٧١ ، ١٩٤ — ٢٠٦ .

٦) من الأمثلة على هذه الدراسات أنظر :

A. Ibrhim : « Some Personality Correlates of Authoritairian Conservatism » in National Review of Social Science (Cairo. Vol. 10 No 3, 1973, pp. 4?9 — 498.

٧) أنظر حـــول هذا المفهوم : د. مصطفى سويف ، مقدمه لعلم النفس

الاجتماعي ، مكتبة الانجلو مصرية . القاهرة ، ١٩٥٥ ص ٧٩ - ٨٠.

٨) د. زكي نجيب محمود . المنطق الوضعي . مكتبة الانجلو ، القاهرة ١٩٥١.

٩) د. فرج أحمد فرج ، المصدر المذكور ، ص ٢٠١ .

١٠) H: Gerth : and C. W. Mills : Character and Social Structure : Harcourt Brace. Inc., N. Y.. 1964, p V.

١١) D. Wrong : « The over Socialized Concept of Man » in L. Coser and B. Roscnberg : (eds) Sociological Theory ; Macmillan, London. 1964,

١٢) د. قدرى حفنى . دراسة فى الشخصية الاسرائيلية - الاشكنازيم . مركز بحوث الشرق الاوسط . جامعة عين شمس . القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٤٦ - ٥٥ . وفيه يقترح تعريفا يذهب أن شخصية الجماعة هى مجمل تلك الخصائص المستمرة نسبيا والذى يكمل فيها تفسيريا وتنبؤيا للنشاطات الظاهرة لأعضاء جماعة معينة ، فى فترة تاريخية محددة يتسم بالاتساق داخليا وخارجيا والذى تجدر الاشارة إليه أننا اعتمدنا على هذا التعريف مع ادخال بعض تعديلات عليه ، كما هو وارد .

١٣) G rth : and Mills. op cit.,

١٤) عبد الله العروى . العرب والفكر التاريخى . دار الحقيقة . بيروت ١٩٧٣ ، ص ١٩ .

١٥) V. Avenasyev: Marxist philosophy; Progress publishers. Moscow. 1963. pp. 93 – 99 and pp. 132 — 135.

١٦) السيد ياسين السيد . المصدر المذكور ، ص ٦٧ – ٦٩ .

١٧) لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة : أنظر د. مصطفى سويف ، مصدر مذكور ص ٨٠ — ٨٢ .

١٨) د. قدرى حفنى ، مصدر مذكور ، ص ٥٢ — ٥٣ .

١٩) C. W. Millis; Sociological Imagination: A pelican Book, Reprinted, 1970. pp. 12 – 13.

٢٠) لمزيد من التفصل حول هذه الطريقة فى المعالجة أنظر (د. غريب سيد ، د. عبد الباسط عبد المعطى ، البحث الاجتماعى ، الجزء الثانى ، التصميم والاجراءات . دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

٢١) B. Rivilin, and J. Szyliawiz: (eds) The Contemporary Middle East, Tradition and Innovation Random House. N. Y. 1965, pp. 25 - 26

٢٢) د. محى الدين صابر ، « نحو علم اجتماع بدوى » فى كتاب د. لويس ملكية . قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلدان العربية . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٦٥٤ — ٦٧٠ .

٢٣) د. محمد عبده محجوب ، الهجرة والتغير البنائى فى المجتمع الكويتى . وكالة المطبوعات فى الكويت . الكويت ، ص ١٢٢ — ١٢٣

٢٤) د. أمين عباس عبد البديع . « اتجاهات السياسة الانمائية فى العالم الثالث » المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية القاهرة ، يناير ٩٧٨ ، ص ٦٥ — ٨٣ .

٢٥) لمزيد من التفصيل حول الموقف الرأسمالى العالمى . من قضايا التحرر فى العالم الثالث . يمكن الرجوع إلى كتاب يورى كارازين . سوسيولوجيا الثورة ، ترجمة شوقى جلال ، دار الثقافة الجديدة . القاهرة ، ١٩٧٤ ، خاصة الفصل الأول .

٢٦) فرد هاليداى « الهجرة والقوة العاملة فى دول الشرق الاوسط المنتجة للبترول » فى مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . يناير ١٩٧٨ . ص ٢٩ — ٧٠ .

٢٧) د. ناهد رمزى وآخرون « الاتجاه نحو العمل فى البلاد العربية » المجلة الاجتماعية القومية . المركز القــومى للبحوث الاجتماعية . القاهرة يناير ١٩٧٨ ص ٢٧ — ٤٠ .

٢٨) مهدى النجار . « قراءة فى مقدمة ابن خلدون » فى مجلة دراسات عربية . بيروت يونيو ١٩٧٨ ، ص ٢٠ — ٣٦ .

٢٩) أنظر حول هذا المعنى : د. مصطفى حجازى : التخلف الاجتماعى - مدخل إلى سيكلوجية الانسان المقهور . معهد الانماء العربى . بيروت ١٩٧٦ ، ص ٣٥ .

٣٠) مهدى النجار . المصدر المذكور . نفس الموضع .

٣١) د هشام شرابی . مقدمات لدراسة المجتمع العربی . الطبعة الثانية ؛ الدار المتحدة للنشر ، بيروت ٩٧٥ ، ص ٧٠ .

٣٢) لمزيد من التفصيل حول هذه القضايا : أنظـــر د. السيد الحسينى « المطامح المهنيه المرتبطة بالحراك المهنى » .. دراسة امبريقية فى كتاب قراءات في علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ، جـ ٢ ، مصدر مذكور ، ص ٤٨٠ ـــ ٤٩٥ .

٣٣) H. Barakat; (S cio-economic, cultural aud Personality Forces Determining Development in Arab Society in S. Ibrahim, and N. Hoppkins, (eds.) Arab Scciety in Transition, American Uni. Cairo, 1977, pp. 665-687.

٣٤) د. هشام شرابي . مصدر مذكور ، ص ٧١ .

٣٥) د . لويس مايكة « الشخصية البدوية » فى كتابه قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ، جـ ٢ ، مصدر مذكور ص ٥٥٢ ـــ ٥٧٥ .

*) يقصـد بالعزو الاعتماد على أسانيد ودعائم خارج قدرات الانسان وخصائصه الاجتماعية كالانتماء لعائلة أو قبيلة ، يعزى الشخص إليها وتتيح له فرصاً ليست له .

٣٦) د. محمد عبده محجوب . مصدر مذكور ، ص ٣٣٨ .

٣٧) S. Ibrahim; and D. Cole; « Saudi Arabian Bedouin » in Cario Papers in Social Sciences, American Uni. Cairo, Vol. L. No. 5, April 1978, p. 3, and p. 85.

٣٨) Ibid., p. 93.

الفصل السادس

التغير فى النمـــط الاجتماعى والتـكوين الاجتماعى *

مقدمة :

---

* أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطى .

مقدمـــة :

قبل إصدار حكم على هوية التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى بعد تطبيق ما سمى بسياسة الإنفتاح سنحاول رصد الملامح الاساسية لنمط الانتاج السائد ، أي الذى له الغلبة من حيث قيادة السياسات والقرارات الاقتصادية وانعكاساتها على قوى وعلاقات الإنتاج .

أولا : الملامح العامة للقاعدة الانتاجية :

١ ـ لعل أول الملاحظات التى يمكن ان يقابلها الباحث فيما يتعلق بمؤشرات الهيكل الانتاجى هى تلك التى تتعلق بالنمو على مستوى القطاعات الاقتصادية الاساسية ، وتوزيع اجمالى الناتج المحلى . فعلى مستوى متوسط نمو الانتاج بالنسبة المئوية يلاحظ احتلال الزراعة لقاع ترتيب النسب ، يليها صعودا الصناعة ، حيث كانت النسب على التوالى في الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ ١ر٢ ، ٢ر٥ في حين كانت فى حال المنتجات الصناعية الاخرى ٧ر٥ وفى حالة الخدمات ٧ر١١ [١] وهذا يعنى قصوراً فى التوجه نحو الانتاج الضرورى لاشباع الحاجات الاساسية للجماهير ، وتحقيق أمنها فى هذا الاشباع يكشفه وهن الاهتمام بالعملية الانتاجية ، وبالتالى تغيب مقدمة ضرورية لاعتماد المجتمع على انتاجه ، بل استقراره الاجتماعى والاقتصادى نتيجة لاضطراره للخضوع لشروط السوق العالمى لتعويض العجز فى الانتاج ، فى ظل نمو سكانى مرتفع نسبيا .

٢ ـ وبالنسبه للتوازن بين القطاعات الاقتصادية يلاحظ اتجاه خلل هذا التوازن نحو الزيادة المضطردة لصالح القطاعات غير الانتاجية بالمعنى

الفني للاصلاح . فاذا استبعدت البترول نجد أن نصيب القطاعات السلعية من الدخل المحلى الاجمالى قد تناقص ما بين ٩٨٦ ، ١٩٧٩ من ٥٢٫٨ ٪ إلى ٤٦٫٤ ٪ كما تشير تقارير البنك الدولى . ويرتبط هذا بطبيعة الحال بتوجيهات الاستثمار فى ظل النمط الانفتاحى المطروح والجارى تدعيمه . فقد تدهور نصيب القطاعات السلعية من الاستثمار الثابت من ٥٣ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٤٩٫٤ ٪ عام ١٩٧٩ . وبالنسبة للصناعة والتعدين فيما عدا البترول تدهور نصيبها من إجمالى الاستثمار من ٢٨٫٣ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٢٢٫٦ ٪ عام ١٩٧٩ . (٢)

٣ ـ بالنسبة لأنماط الاستغلال الزراعي للارض الزراعية يلاحظ زيادة الاهمية النسبية للزراعات الرأسمالية التي تحتاج لقدرة مالية وفن انتاجى متقدم نسبيا كالخضروات والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية فقد ارتفعت مساحة الارض المزروعة فاكهة من ٣١ ألف فدان سنة ١٩٦٠ ، لتصل إلى ٢٤٤ ألف في سنة ١٩٧٠ ثم ٣٣٨ ألف فدان فى عام ١٩٧٨ أى نسبة ٣ ٪ من الأرض الزرعية كما ارتفعت مساحة الارض المزورعة بالنبات الطبية والعطرية من ثلاثة ألاف فدان سنة ١٩٦٠ إلى ١٥ ألف عام ١٩٧٠ ولتصل إلى ٦٤ ألفا عام ١٩٧٨ بنسبة ٥ر ٪ من إجمالى الارض الزراعية (٣) * . وإذا أضفنا إلى هذه الزيادة في نسب هذا النوع من الاستثمار الزراعى ، ماصاغه أصحاب مثل هذه الاراضى من قوانين ، يمكن أن نستنتج أحد معالم التوجه الانتاجى الزراعى ، ومصاحباته المستقبلية التى تفرض اتجاه هذا النوع من الزراعة إلى الزيادة . فقد أتاح القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ لاصحاب هذه الزراعات ليس فقط استبعاد إخضاع دخلهم للضريبة العامة على الإيراد ،

بل أيضا تمكينهم من التهرب قانونا من الضراب . (٤)

٤ - وفى مقابل الاراضى التى يزحف عليها العمران والتى تهدر فى غير الزراعة فان ماتم استصلاحه خلال الفترة من ٧ - ١٩٧٦ لم يتجاوز (٢١) ألف فدان مقابل ٨٩١ ألف فدان فى الفترة من ٥٤ - ١٩٧٠ ، وهذا يعكس ملمحاً آخر من ملامح التعامل مع الانتاج الزراعى .

٥ - وإذا كانت الصناعة التحويلية لا الاستخراجية هى المؤشر الأكثر دقة وواقعية على التوجهات الانتاجية ونمو الصناعة بصفة عامة ، فالذى يلاحظ ولو على عجاله هو انخفاض الانصبة النسبية لها من القيمة المضافة الاجمالية بالاسعار الجارية فى عام ١٩٧٥ ، عنه فى عام ٦٦ ، ١٩٦٧ ففى الوقت الذى كانت فيه نسبه الصناعات الاستهلاكية ٥٥ ٪ فى عام ٦٦ / ٦٧ انخفضت فى عام ١٩٧٥ إلى ٤٩٫٨ ٪ وبالمثل انخفض نصيب الصناعات الوسيطة من ١٤٫١ ٪ إلى ٣٠٫٠ ٪ فى الفترتين المذكورتين على التوالى . (٥)

٦ - وإذا إنتقلنا إلى المشروعات الاستثمارية التى تلت الانفتاح فإن الجدول التالى يمكن أن يساعد على إستنتاج بعض ملامح وجهة هذا الاستثمار . (٦)

جدول رقم (١)

القطاع	عدد المشروعات		رأس المال			اجمالى التكاليف		
	عدد	٪	الاجمالى	بالعملات الأجنبية	العمولات الاجنبية ٪ من الاجمالى	الاجمالى	حصة العملات الاجنبية	٪ من الاجمالى
الغزل والنسيج	٣٠	٦ر٣٥	١٠٠	٣٧	٣٧	٥٩٠	٤١٢	٦٩ر٦
الصناعات الغذائية	٢٠	٤ر٢٥	٢	٧	٥٨	١٩	١٢	
الصناعات الكيماوية	٨٦	١٨ر٢	٩٩	٦٩	٦٩ر٧	١٥٠	١٠٦	
للصناعات الهندسية	٣٧	٧ر٨	٦١	٣٩	٦٣ر٩	١٤٠	٨٨	
مواد البناء	١٩	٤	٤٩	٢٤	٤٨ر٩	٩٩	٦٤	
الصناعات المعدنية	٢٠	٤ر٢٥	٢٥	١٦	٦٤	٢١	١٩	
الصناعات الدوائية	٧	١ر٥	٨	٥	٦٢ر٥	١٣	٨	
الصناعات التعدينية	٥	١ر١	٣	٢	٦٦ر٦	٣	٢	
إجمالى المشروعات	٢٢٤	٤٧ر٠٥	٣٥٧	١٩٩	٥٥ر٧	١٠٤٥	٧١١	
شركات الاستثمار	٢٨	٥ر٩	١٨٥	١٦٠	٨٦ر٥	١٨٧	١٦٢	

تابع جدول رقم (١)

القطاع	عدد المشروعات: عدد	عدد المشروعات: ٪	رأس المال: الاجمالى	رأس المال: بالعملات الاجنبية	رأس المال: العمولات الاجنبية ٪ من الاجمالى	اجمالى التكاليف: الاجمالى	اجمالى التكاليف: حصة العملات الاجنبية	اجمالى التكاليف: ٪ من الاجمالى
السياحة	٨٥	١٨	٣١١	٢٤٢	٧٧ر٨	٥١٦	٤٠٨	
البنوك	٣٤	٧ر٥	١٠٣	٧٤	٧١ر٨	١٠٣	٧٤	
الاسكان	٣٢	٦ر٨	٢١٣	٩٨	٤٦	٢٣٦	١١٥	
النقل	١٣	٢ر٧	١٣٤	١٣١	٩٧ر٧	١٥٧	١٥٣	
الصحة والمستشفيات	١٠	٢ر٢	٢٤	١٧	٧٠ر٨	٣٨	٢٦	
الزراعة والثروة الحيوانية	٢٢	٤ر٧	٧٦	٤١	٥٤	٢٠٧	١١٤	
المقاولات	٢٣	٤ر٩	١٥	٩	٦٠	٢٦	٢٠	
التعليم والتدريب	١	٠ر٢	٣	٣	١٠٠	٩	٩	
الاجمالى	٤٧٢	١٠٠	١٤٢١	٩٧٤	٦٨ر٥	٢٥٢٤	١٧٩٢	٧١

وبالتدقيق في هذا الجدول يمكن رصد الملاحظات التالية :

أ — أن عدد المشروعات التي يمكن أن تكون إنتاجية كانت أقل من من نصف المشروعات التي تمت الموافقة عليها حيث كانت في حدود ٤٥ ٪

ب — أن ترتيب المشرعات الصناعية وغير الصناعية كانت حسب نسبها تنازليا : الصناعات الكيماوية وتشمل بالطبع مستحضرات التجميل (٨ر٢ ٪) يليها السياحة ١٨ ٪ ، فالصناعات الهندسية ٨ر٧ ٪ ، فالبنوك ٥ر٧ ٪ فالاسكان ٨ر٦ ٪ ، فالغزل والنسيج ٣٥ر٦ ٪ ثم شركات الاستثمار ٩ر٥ ٪ فاعمال المقاولات وشركاتها ٩ر٤ ٪ ثم الزراعة والثروة الحيوانية ٧ر٤ ٪ ثم الصناعات الغذائية والمعدنية ٢٥ر٤ ٪ . ويكشف هذا الترتيب عن غلبة المشروعات غير الانتاجية ، مقابل سطو المشرعات الاستهلاك وأن المشروعات كما هو واضح من القطاعات التي تعطيها تكاد تتوجه نحو إشباع حاجات الطبقة العليا في الغالب الاعم فليس فيها ما يرتبط باشباع الحاجات الاساسية للجماهير فهو يرتبط بحاجات ساخنة سريعة ومرتفعة العائد كالغذاء والاسكان ، مع ملاحظة أن المستثمر لا يفكر ولن يفكر في الاسكان الشعبي وبالمقابل انخفضت نسب المشروعات المرتبطة بالصحة والتعليم .

جـ — أن دخول رأس المال الأجنبي والمحلي إلى صناعات مصرية ناجحة ومستقرة ومتطورة نسبيا كالنسيج والدواء ، ولها سوقها الداخلي والعربي والعالمي . مسألة توضح أمرين : ذكاء رأس المال الخاص الممزوج بأنانيته بالسطو على المشروعات الناجحة والمشروعات المرتبطة بأزمات حتي يسهل تدوير رأس المال والمبالغة في الاسعار كما تكشف أيضاً عن سلبية الحكومة التي تركت هذه المشروعات للمستثمر الخاص .

د — أن أيا من هذه المشروعات لم يرتبط بتطوير البنى الاساسية المرافق ، وبالتالى يغيب شرط من شروط تحقيق تنمية انتاجية ، حيث تستنفذ ميزانية الدولة فيها وهى من ضرائب صغار الموظفين والعمال والفلاحين والحرفيين ، لكى يستغلها أصحاب المشروعات الخاصة وتلك مسألة يجب على الباحثين فى الاقتصاد والاجتماع أن يضعوها فى الحسبان عند مناقشة مسألة توزيع الدخل القومى .

هـ — أنه رغم تناقص مساحة الارض الزراعية عامة نتيجة للفاقد السنوى فيها فى أعمال البناء وما يشبهها وزيادة مساحة الاراضى المزروعة بساتين وفاكهة ومعظمها للتصدير ورغم إعتمادنا على الخارج كما سنوضح فيما يلى هذا فى كثير من بنود الغذاء الضرورية ؛ فان مشروعات الزراعة بما فيها الانتاج الحيوانى والدواجنى لم تتجاوز ٥ ٪ من المشروعات .

و — يلاحظ مـن الجدول أن مساهمة رأس المال الاجنبى تتفاوت ارتفاعا وانخفاضا بين مشروع وآخر ، وبين قطاع إقتصادى وآخر ففى كل المشروعات الصناعية تراوحت نسبة مساهمه العملات الاجنبية بين الثلث والثلثين ، ولم تتجاوز النصف فى حالة مواد البناء رغم أزمة الاسكان ورغم التفكير فى إنشاء مدن جديدة ورغم أن الصناعة تحتاج بصفة عامة إلى تكنولوجيا متطورة هذا فى الوقت الذى وصلت فيه نسبة مشاركة رأس المال الأجنبي في مشروعات النقل ٩٧ر٧ ٪ ، وفى شركات الاستثمار (ومعظمها مشروعات استهلاكية تجارية) ٨٦ر٥ ٪ ، والبنوك ٧١ر٨ ٪ مع مسعى هذا النوع من المشروعات نحو تحقيق أرباح بخبطات سريعة ، وبجهد أقل ، وفى وقت أقصر ، فانشاء بنك غير أقامه مصنع مع أننا لدينا بنوكا

في كل المحافظات وفي العاصمة صعبة الحصر والتصنيف .

وهذه الملاحظات تساعد مع سابقتها في البنود المذكورة على كشف وجه الاقتصاد ، حيث هو ضد الانتاج ومع المشروعات التجارية والاستهلاكية التي تضارب على الحاجات الاساسية للجماهير . فضلا عن أن توجهات المشروعات تسير كلها في اتجاه مصلحة أصحاب رأس المال الخاص بصفة عامة .

٧ ـ وإذا إنتقلنا إلى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى التى بدأت العمل فعلا حتى ١٩٧٨ سيوضح لنا الجدول التالى (٧) التوجهات نفسها ، والانحيازات الطبقية ذاتها .

جدول رقم (٢)

أنمــــاط البنوك	العــــدد
١ ـ اجمالى البنوك التجارية *	٩
٢ ـ اجمالى البنوك الاستثمارية	١٩
وهى تشمل	
أ ـ بنوك مشتركة	٦
ب ـ فروع بنوك أجنبية	١٣
جـ ـ بنوك فى المناطق الحرة	١ (*)
المجمــــوع	٢٩

٨ ـ وإذا كانت المشروعات السابقة ، وأيضا أنماط البنوك التى بدأت العمل فعلا ـ مع ملاحظة أن هذه النسب متوقعة عند ١٩٧٨ ـ توضح نوعية التعامل مع الخارج ، والفرص المسكوبة على أرض مصر لرأس المال الاجنبي ، والموقف من المسألة الانتاجية ، فان مـلامح العلاقات التجارية الخارجية ، وموضوعات هذه التجارة استيرادا وتصدير ، ونوعية الطبقات المستقلة بها ، ونكشف لنا عن شواهد تدعم التوجهات نفسها :

أ ـ إذا كان الانفتاح الاقتصادى الرشيد يعنى التعامل مع السوق العالمي تعاملا واعيا ، من مظاهر وعيه تنويع مصادر الاستيراد والتصدير ، للتفاوض من أجل أسعار أفضل ، وتخفيف حدة غلواء السوق الرأسمالى العالمى الذى يصطنع أزمات لفرض شروطه فى البيع والشراء ، فان الملاحظ يحكى لنا غير ذلك ، فالانحياز واضح نحو السوق الرأسمالى دون السوق الاشتراكي فقد انخفضت نسبة الصادرات مع الدول النامية من ٢٧ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ١١ ٪ عام ١٩٧٧ ، كما انخفضت الصادرات بين الفترتين مع الدول الاشتراكية من ٤٥ ٪ إلى ٢٥ ٪ وبالمقابل زادت الصادرات مع الدول الرأسمالية من ٢٦ ٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٦٢ ٪ عام ٩٧٧ .[٨] وقد يقول البعض أن الدول الرأسمالية هى التى ترحب وتساعد بهذا دون الدول الاشتراكية ، غير أن هـذا تفسير يعد سطحيا ، لأن السيـاق السياسي والاقتصادى العام ، لن يفضى إلا إلى مثل هـذه الأوضاع ، فتحجم العلاقات السياسية مع الدول الاشتراكية ينعكس على العلاقات التجارية أن السير نحو الاقتصاد الحر وهوية الاستثمارات لاجنبية والديون الخارجية كلها تفضى إلى هذا ، مما يعنى استقطابا نحو الغرب الرأسمالى كتتمة لخطوات

أخرى هدفها سير الاقتصاد المصرى فى مسالك محدودة لأحكام القبضـة عليه الآن ولسنين تالية .

ب ــ وأما نوعية ما يصدر وما يستورد ، فنى حدود ما هو متاح من بيـانات يمكن ملاحظة أن تطور الأنصبـة النسبيـة لأهم الورادات السلعية يشير إلى ربط لقمة عيش المواطن وغذائه بالسوق الرأسمالى فقد تطور نصيب اللحوم والأسماك والدجاج من٣ر١ ٪ عام ١٩٧١ إلى٣ر٣ ٪ عام ١٩٧٦ ، كما زادت أنصبة الفول والعدس من ٢ر٠ ٪ عام ١٩٧١ ، إلى ٤ر٣ ٪ عام ١٩٧٦ [٩] وهى سلع هامة لغذاء المواطن والطبقات الشعبية خاصة الفول والعدس ، وهى ليست مستعصاه على الانتاج المحلى والاعتماد على الذات فيها ، فى بلد تلعب الزراعة دوراً فى إنتاجه ، واعل من نتائج هذا خلق سوق سوداء فى هذه السلع وتركها للعرض والطلب وارتفاع أسعارها مادام التاجر لا يهمه إلا الربح ويوضح نمو ونصيب السلع الاستهلاكية غير المعمرة بصفة عامة الاتجاه العام لحركة التجارة الخارجية . فقد زاد نصيب إستيراد هذه السلع من ٣ر١١ ٪ عام ١٩٧١ إلى ١ر١٧ ٪ عام ١٩٧٦ [١٠] ويتوقع إتجاه هذه الانصبة إلى الزيادة باضطراد ، مادام الانتاج الداخلى منها يتناقص منسوبا إلى زيارة السكان، وإنتاج حاصلات زراعية رأسمالية ، بدلا من التركيز على الزراعات التى هدفها توفير حاجات الناس واشباعها ذاتيا وتقليل التحكم الخارجى فيها . ولكى نضيف مؤشرا آخر يدلل عـــلى توجهات الاستيراد المذكورة ويدعمها ، يمكن ملاحظة إتجاه نصيب السلع الإستهلاكية المعمرة كالسيارات والتلفزيونات وغيرها نحو الزيادة حيث إرتفعت نسبتها من ٨ر٣ ٪ عام ١٩٧١ إلى ٨ر٥ ٪ عام ١٩٧٧ فى الوقت الذى انخفضت فيه السلع

الوسيطةمن ٣٧،٥٪ إلى ٢٩،٨٪ خلال الفترتين المذكورين مما يوضح التوجه إلى الاستهلاك أكثر منه إلى الانتاج .

هذا من ناحية الاستيراد أما من ناحية التصدير فباستثناء قطاع البترول ، وهو منتج ، ابن الطبيعة أساساً يلاحظ انخفاض نصيب كل مفردات التكوين السلعي للصادرات فقد انخفض نصيب القطن من ٣١،٥٪ عام ١٩٧٤ إلى ٣،٨٪ عام ٩٧٩ وانخفضت نسبة السلع الزراعية الاخرى من ٩،٢٪ عام ١٩٧٤ إلى ٥،٢٪ عام ٩٧٩. [١] فى الوقت الذى زاد الاستيراد من الفول والعدس والانتاج الحيوانى وهذا أمر طبيعى فى مجتمع يقلص انتاجه ويركز على الاستهلاك المستوردة وهذه مسائل يجب وضعها فى الإعتبار عند مناقشة خصائص البنية الطبقية وتوجهاتها الوطنية فالذى يعيش على حركة التجارة الخارجية فئات قليلة تفيد وتتحكم وتسيطر، بعكس المنتج الداخلى تتضح تقريبا أمام المجتمع تكالفة عناصر إنتاجية .

٩ ـ هناك أجماع بين أكثر الاتجاهات الفكرية ليبرالية وبين أكثرها أعتدالا وبين أكثرها تدخلا فى التخطيط ، على أن الكفاءة الانتاجية مؤشر أساسى من مؤشرات النمو الاقتصادى [٢] فلا يكفى أن تقول حكومة ما أن معدل النمو زاد من كذا إلى كذا لكى يصدق الناس ، لان المسألة أبعادها الكمية والكيفية وقبل أن تصدر حكما على سواء الكفاءة أو أعتلالها نشير إلى ما يلى :

أ ـ فى مجال الانتاج الزراعى انخفض متوسط انتاج الفدان فى عدد من المحصولات الهامة سواء للتصنيع أو للغذاء . حيث انخفض متوسط انتاج

الفدان المزروع قطنا من ١ر١٧٪ خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ إلى ٧ر١٥٪ خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٧٨ كما انخفض انتاج الذرة الرفيعة من من ٦ر٣١٪ إلى ٣ر١٠٪ والفول من ٧ر١٤٪ إلى ٢ر٥٪ كما انخفضت معدلات الزيادة فى انتاج لحوم المواشى من ٩ر٧٪ إلى ٥ر٠٪ ولحوم الدواجن من ٢٪ إلى ٧ر١٪ وعسل النحل من ٤٪ إلى ٣ر٢٪ والصوف من ٣ر٢٪ إلى ٦ر٠٪ إلى ٦ر١٪ خلال الفترتين المذكورتين (١٣) وإذا كان الاستيراد هو بديل توفير هذا النقص ولمواجهة الزيادة فى السكان ، فلماذا لا يكون هذا النقص مخططا ومقصودا، لتهيئة الساحة أمام التجارة والثراء منها؟ .

ب - تشير بعض الداسات التي عنيت بمسألة تطور انتاجية المشتغل إلى الانخفاض الواضح فى تطور هذه الانتاجية فى غالبية القطاعات السلعية ، ففى قطاع الزراعة وتربية الحيوان وصيد الاسماك لم يصل فيها معدل النمو السنوى ما بين ٧٠ - ١٩٧٥ إلى واحد فى المائة أما قطاع الصناعة والتعدين فلم يتعد معدل النمو السنوى ر٢٪ بل أن هناك قطاعات كان معدل النمو فيها سلبا مثل قطاع الكهرباء (١٤) .

جـ - أن تقدير الطاقة المعطلة * فى القطاع الصناعى ، وهو مؤشر يدل على اللاتنمية إذا جاز التعبير ، قدر فى عام ١٩٧٠/٦٩ بحوالى ١٠١ مليون جنيه شكلت نسبة ٥ر٤٪ من قيمة الانتاج الصناعى ، إرتفعت في عام ١٩٧٣ إلى ٢٣٢ مليون جنيه بنسبة ٨ر٨٪ من قيمة الانتاج الصناعي فى هذا العام (١٥) .

ثانيا : ـ علاقات الإنتاج وحيازة الاصول الرأسمالية :

فى مجتمع يتجه نحو الانتاج الاجتماعى ،يكون من السهل على الباحث تحديد موضوعات التملك ،التي تتركز غالبا فى وسائل الإنتاج. أما فى مجتمع ينأى عن الانتاج ليتجه نحو الاستهلاك ، ويفتح الداخل للخارج مل مصراعيه فان موضوعات التملك تتداخل وتختلط وتكون فى حاجة إلى صبر وأناة عند التحديد والتحليل لقد أيقظت التغيرات الطبقيه والسياسية والتشريعية التى حدث بعد مايو ١٩٧١ كثيرا مما كان ساهيا مترقبا الظهور ولو على حين غرة ، فولجت الى ساحة المجتمع المصرى ، موضوعات تملك ذوات هوية غير تلك التي عهدها الاقتصاد المصرى بعد ١٩٥٢ . وكان لتفاعل ما كان بالداخل مع ما ولج من الخارج ، مصاحباته التي أوجدت موضوعات تملك اضافيه.فمثلا كان قطاع المقاولات والعقارات وتجارة الجملة متواريا ، حتى وأتته الفرصة للظهور بقوة وبقسوة ليحقق أرباحا عوضت له انتظار عقدين من الزمان تقريبا . وأتى رأس المال الأجنبي ، وأتى معه التضخم وأعمال الاستيراد والتصدير والأعمال البنكية ، غذى الداخل الخارج كما غذى الخارج الداخل ، فارتفعت قيمة الأرض العقارية ارتفاعا لم تشهده مصر عبر كل تاريخها ، وظهرت عمليات مضاربة وشركات عقارية وبنوك ومكاتب للاستيراد والتصدير والاستشارات وبيوت الخبرة ، وحتي الأرض الزراعية، يتحول جزء منها يوميا الى أرض البناء ، وآخر يتحول إلى الزراعات الرأسمالية كالبساتين والنباتات الطبية وبارتفاع أسعار الفوائد فى البنوك الأجنبية والمحلية ، ظهر حرص على الحصول على فائدة على رأس المال دون إنتاج حقيقي وتلك أمور ستنعكس على البناء الطبقي ، وعلى قيم العمل ،

ومسالك الصعود الاجتماعى . ولهذا لم تعد موضوعات التملك متركزة فى الأرض الزراعية والعقارات والمصانع والشركات ، بل أضيف إليها جديداً وقوى بعضا مما كان غضا ، كشركات تجارة الجملة والقطاعى والاستيراد والتصدير ، والودائع والأسهم والسندات وشهادات الاستثمار بل أن استثمارات موضوعات التملك التقليدية إذا جاز التعبير تغيرت ، وتغير بالتالى قيمة ما كان مملوكا .

١ ـ توجهات الملكية فى الأرض الزراعية القديمة والجديدة :

أ ـ فئات الحيازة فى الأرض القديمة [١٦].

جدول رقم (٣)

فئة الحيازة	١٩٦٥ عدد الملاك بالألف *	١٩٦٥ %	١٩٦٥ المساحة الف فدان **	١٩٧٤ %	١٩٧٤ عدد الملاك	١٩٧٤ %	١٩٧٤ المساحة	١٩٧٤ %
أقل من ٥ أفدنة	٣٠٣٣	٩٥ر١	٢٦٩٣	٥٧ر١	٣١٧١ر٢	٩٤ر٩	٢٧٧٠	٤٤٩ر٧
من ٥ إلى ١٠ أفدنة	٧٨	٢ر٤	٦١٤	٩ر٥	٩١	٢ر٧	٦٠٥	١٠ر٩
من ١٠ – إلى ٥٠	٦٩	٢ر٢	١٣٤١	٢٠ر٨	٧٠ر٥	٢ر١	١٢٨٤	٢٣ر١
أكثر من ٥٠	١٠	٠ر٣	٨١٣	١٢ر٦	٨ر٣	٠ر٢٤	٩١٠	١٦ر٣
الجملة	٣١٩٠	١٠٠	٦٤٦١	١٠٠	٣٣٤١	١٠٠	٥٥٦٩	١٠٠

لعل ما يشد الانتباه أولا فى البيانات الواردة فى الجدول أعلاه هو تناقص نسب الملاك من فئة الحيازة أقل من خمسة أفدنة ،وأيضا تناقص نسبة ما يحوزونه من الأرض وثانيا زيادة نسبة الملاك فى الفئة من ٥ لأقل من عشرة وأيضا زياة نسبة ما يحوزونه من الارض وثالثا تناقص نسبة الملاك من فئة الحياة من ١٠ ـ ٥٠ فدانا مع زيادة ما يحوزونه بنسبة ٢ر٢ ٪ من الأرض الزراعية بين الفترتين ورابعا تناقص طفيف نسبيا في الفئة أكثر من ٥٠ فدانا مع زيادة في نسبة ما يحوزوه أفرادها يساوى نسبة الزيادة فى الفئتين السابقتين عليها مجتمعتين وهى ٧ر٣ ومثل هذه الملاحظات تساعد على استنتاج ما يلى ·

ـ إزدياد قوة الحائزين لاكثر من ٥٠ فدانا والذين كان الاصلاح الزراعي بقوانينه المختلفة قد وضع حداً أقصى لما يحوزونه لا يتجاوز الخمسين فدانا . ولعل من أبرز مظاهر هذه القوة هو الاستيلاء على أراضى صغار الحائزين ، الذين يحوزون أقل من خمسة أفدنة وحسم الصراع حول الأرض الزراعية لصالحهم خاصة وأن الفئات الوسيطة زاد نصيبها هي الأخرى من الأرض الزراعية .

ـ تحالف الفئات الوسيطة والعليا ضد صغار الحائزين .

ـ إتجاه الأرض الزراعية نحو التركيز فى مساحات كبيرة ، سوف تواصل تركزها في صالح كبار الرأسماليين الزراعيين .

ـ أن تناقص نصيب صغار الحائزين من الأرض الزراعية بناء على القوانين والتشريعات التي صدرت فى السبعينات والتى سنشير إليها فيما بعد

يكشف عن توجهات النظام و إنحيازه ، و يكشف عن صورة من صور قانون أفقار الفقراء ليزدادوا فقرا ، تراكم الاصول التي يحوزها الأغنياء ليزدادوا غنى و يدلل بالاخير على أن النية باتت على أجهاض كل ما كان قد أرساه الاصلاح الزراعي من أسس وقواعد وعلاقات .

ب ـ نمط الحيازة في الارض الجديدة :

يسود النمط الفردى حيازة هذه الارض فقد وزع منها على الافراد ما نسبته ٥٥ ٪ مما تم استصلاحه و يبلغ ٣٢٨,٤ فدانا وأما الباقي فقد أعطى لشركات [١٧] سيدخل المال الخاص والاجنبي حتما فيها ، خاصة بعد زيادة الحد الاقصى للملكية هذه الارض بناء على القوانين والتشريعات الاخيرة المعروضة ، وقت كتابة هذا البحث على مجلس الشعب ، والتي تصل بها إلى ثلاثمائة فدان للعائلة و بهذا يتضح التوجه وقوته نحو دعم العلاقات الرأسمالية في الريف ، بل أكثر من هذا ساعدها النظام الحالى على السيطرة ، والانفراد بوسائل الانتاج وفى الوقت نفسه بدأت قوانين الاستقطاب تتحرك نحو تمركز الملكية في يد فئة محدودة من الرأسماليين [١٨] .

٢ ـ تحريك القطاع الخاص في مختلف الاتجاهات :

لقد أفضت سياسات الباب المفتوح في الإقتصاد إلى أتاحة معظم الفرص لا لرأس المال المحلى فقط ، وإنما أيضا للاجنبي وفى المقابل تحجيم القطاع العام رغم دوره الإجتماعى ـ الإقتصادى والسياسى الذى لا ينكره إلا المكابرين من ذوى المصالح الخاصة الذين يقفون ضد كل ما هو وطنى من المنظورين القريب والبعيد ، ويكفى أن نذكر هنا دور القطاع العام في

تشغيل خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس المتوسطة ، والتي لو تركت للقطاع الخاص الذى يقوده الربح ،والعرض والطلب ،لأفضى إلى مشكلات إجتماعية ستصاحب بطاقة هؤلاء الخريجين ، وهى مشكلات يعمل لها أى نظام وكل نظام ألف حساب ، إذا قصد إستمراره كنظام . أن أنصار القطاع الخاص فى معرض توجيههم لسهام وسكاكين النقد للقطام العام يركزون على أن القطام العام يخسر دون تفسير لمن المسؤول عن هذه الخسارة : هل العمالة الزائدة المفروضة عليه ؟ وهل الربح المحدد له والسعر المحدد له لأن هدفه إجماعى بالأساس (١٩) هل الانفتاح وما صاحبه من واردات تنافس الصناعات الوطنية دون فرص كفؤة للمنافسة ، وبالتالى زيادة بدلا من أن يمثل استثمار الانفتاح أضافة لما هو قائم سعى للقضاء على ما هو قائم حتى تتاح له الساحة براح بعد ذلك للتحكم فى السوق وفى المستهلكين . لقد أكدت دراسة أعدتها وزارة المالية فى عام ١٩٧٩ عن الشركات الخاسرة فى القطاع العام ، أن حجم المخزون السلعي الراكد لدى بعض هذه الشركات أرتفع من ٧ر٢٢٢ مليون جنيه بنسبة ٧ر١٠٪ من إنتاجها الفعلى ، إلى ٨ر٢٩٣ مليون جنيه بنسبة ٣ر١٢٪ من إنتاج هذه الشركات عام ١٩٧٨! . وأكدت الدراسة أن منافسة الإنتاج المستورد ، وما توفر له من مزايا وحماية لم تتوفر للانتاج الوطنى أثرت فى المخزون السلعى للشركات الوطنية ،وللسيولة النقدية لشركات محددة ، هى الأهلية للغزل والنسيج ـ والقاهرة للملبوسات ـ والقاهرة للمنسوجات الحريرية ـ والنصر لصناعة الخشب المضغوط ـ والصباغة والكيماويات ـ والنصر لمنتجات الكاوتشوك ـ والنصر لصناعة الأفلام والجرافيت (٢٠) وحتى تترابط الصور نشير إلى :

أ - بعض مؤشرات ونماذج مختارة من القطاع الخاص فى تجارة الجملة لكى نتبين نشاطه ودلالات هذا النشاط بالنسبة للانتاج والتنمية عموما (٢١)

جدول رقم (٤)

النشاط	العدد
البذور	٣
السمك	٤
قطع غيار السيارات	٤
الكابلات	٥
الورق	٩
الخردة	٩
المواسير المحلية	١١
الكيماويات	١٨
اللحوم	٢٠
العدد اليدوية	٢٦
المرطبات والمياه الغازية	٣٣
الأحذية	٥٧
الخضر والفاكهة	٣٥٠
البقالة	٧٢٣
المجموع	١٢٧٢

وبقليل من التدقيق فى هذه البيانات نجدها تبين أمساك القطاع الخاص التجارى على سلع إستهلاكية يضرب فيها عدة عصافير بحجر واحد . فـــفى هذا الامساك تسكين ظاهرى لبعض الازمات الغذائية وفيه توفير لحاجات الطبقات العليا ، وهنا يمكن أن نتساءل : لمن السيارات والمياه الغازية ومستحضرات التجميل . . الخ) وفيه أيضا ضمان لسرعة دوران رأس المال والسيطرة على السوق ، وفيه أيضا أعادة تشكيل الاتجاه والذوق الاستهلاكي على الطريقة « البافلوفيه » . كل هذا في الوقت الذى ترفع فيه يد الدولة عن سلع أساسية ، تسعى معظم الدول إلى التخطيط لها وتنظيمها .

ب – بروفيل للودائع الخاصة لدى البنوك الاستثمارية الأجنبية هذا موضوع تملك لاصول رأسمالية تعمـل بـلا مشقة وبلا عنـاء ومع أنه من المفروض توظيفها فى الاستثمار الإنتاجى ، فانها تودع فى بنوك أجنبية ، تنقلها إلى مراكزها الخارج ، ثم تعطي فوائد للمودعين بلا جهد ، فى الوقت الذى تكون قد وظفت فيه من الخارج ،وربما عادت إلينا كقروض بفوائد أعلى. وهذا النمط من التملك ، وأن كان قد وجد فى عقد خلا ، إلا أنه بدأ يتزايد بشكل ، يقتضى من الباحث ضرورة وضعه فى الاعتبار حتي يتبين له الفروق بين الاسترزاق وبين العمل المنتج ، وما يعكسه من قيم مجتمعية . ولكى نوضح أهمية هذا الموضوع نشير إلى واحد من البيانات حول هذه الودائع حتى عام ١٩٧٨ (٣٣) .

جدول رقم (٥)

فئـة الوديعة	عدد المودعين	جملة ما يوديعون بالمليون	نصيب الفئـة	نصيب الفرد في الفئة بالألف
أقل من ٥ آلاف جنيه	١٠٧	٠ر٦٩٧	٢ر٦	١١٤٨
من ٥ لاقل من ٥٠ ألف	١٥٧	٢ر١٧٧	٨ر٧	١٤٥٠٣
من ٥٠ ألف لأقل من ٥٠٠	٥٤	١٠ر١٥٠	٣٨ر٨	١٨٧٩٦٢
من ٥٠٠ ألف فأكثر	١١	١٣ر٠٧٩	٤٩ر٩	١ر'٨٩٠٠٠
المجمـوع	٨٢٩	٢٦ر٢٠٣	١٠٠	...

وإذا كان هذا الجدول يوضح عدد ملايين الجنيهات التي تودع فقط في البنوك الأجنبية ، لتوظف خارج مصر غالبا ، فان أهم ما فية وجود فئة مليونيرات في مجال واحد فقط من مجالات الانفتاح الراهن . والذى إذا أضيف إليهم مليونيرات الزراعة ، القابضين على مساحات أكثر من مائة فدان ، ومليونيرات التجارة ، ومليونيرات العقارات والذين ساعدهم جميعا التضخم على رفع قيمة ما يحوزون ، لأمكن لنا الإشارة بالبنان إلى شريحة لم يعرفها المجتمع المصرى بهذه الصورة ما بين ٥٢ – ١٩٧٠ .

ثالثا . توجهات التشريعات الإقتصادية في السبعينات :

يشهد تاريخ المجتمع الانسانى ، وأيضا تاريخ القانون ، على أن ألا خير لايتم في فراغ ، بل أنه وبالضرورة يتم صوغا واجراءات وتطبيقات في في سياق اجتماعى اقتصادى بعينه وأيا كان هذا السياق أو ذاك فهو إطار تفسير لتباين القانون في المجتمع الواحد بين مرحلة وأخرى ، وتباين القانون (٢٣) بين مجتمع وآخر ، وفقا لتباين المراحل وتباين النظم الإجتماعية . ولهذا فعند دراسة القانون في مجتمع من المجتمعات لابد من البدء سوسيولوجيا على الاقل بتعيين الملامح الأساسية للتكوين الاجتماعى حتى نفهم القانون : مع من ؟ وضد من ؟ والقانون إلى أين ؟ وبالمقابل يمكن في ظل غياب بيانات حول تعيين ملامح تكوين إجتماعى ما أن تحلل المضمون الإجتماعى الطبقي للقانون لكى تصل قريبا من ملامح هذا التكوين . فالعلاقة بين القانون والتكوين الإجتماعى ليست آحادية الجانب بل هى جدلية متبادلة التأثير ذلك لأن القانون تاريخيا وثيق الصلة بالأوضاع الطبقية في المجتمع (٢٤) فاذا كان الإقتصاد والسياسة وجهين لحقيقة واحدة ، فان السلطة في سياق اصدارها

للقوانين ، تعبر عن مصالح إقتصادية ، حتى ولو زعمت السلطة الحاكمة أنها تعبر عن مصالح عامة ، لأنه من منطق الوعى وتزييفه كثيرا ما تذهب السلطات الحاكمة إلى الايعاز للجماهير بأن المصالح التي تطرحها هى مصالح عامة ، مع أنها فى المضمون والمكنون تعبير عن مصالح خاصة .

وحتى نتهيأ للاجابة سويا على الأسئلة المطروحة توا ، لنقف على التوجه ونستطلع المسار يمكن الإشارة إلى بعض القوانين الاقتصادية التي صدرت منذ ١٩٧٤ وحتى الآن :

١ ـ قانون رأس المال العربى والأجنبي والمناطق الحرة [٢٥].

لسنا هنا بصدد عرض كل مواد القانون وتحليلها بل سنختار منها ما يوضح التوجه .

أ ـ تذهب المادة الرابعة من القانون إلى إستثناءت محددة منها : قصر مشروعات الاسكان التي تقام بغرض الإستثمار على رأس المال العربى دون الأجنبي ، منفرداً أو بالإشتراك مع رأس المال المصرى ، ويقصد برأس المال العربى المستثمر ، المال المملوك لشخص طبيعي يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية أو لشخص إعتبارى ..الخ) . ويجوز أن ينفرد رأس المال العربى، أو الأجنبي فى مجالات بنوك الإستثمار وبنوك الأعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعا ثابتة لمؤسسات مركزها الخارج . ويجوز أن ينفرد رأس المال العربى أو الأجنبي فى المجالات الأخرى المنصوص عليها فى المرة الثالثة التي يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة بأغلبية ثلثي أصوات أعضائه .

ب ـ تقضى المادة التاسعة إلى إعتبار الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فيها . ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين .

جـ ـ تؤكد المادة العاشرة أن المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون لاتخضع للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط واجراءات إنتخاب ممثلى العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات ...الخ) .

د ـ ويستثنى العاملون بهذه المشروعات من أحكام القانون ـ المادة الحادية عشر ـ رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة والمادة ٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٥ كما يستثنى العاملون وأعضاء مجالس إدارة تلك المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أوعضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب على خمسة آلاف جنيه .

هـ ـ تعفى فى ضوء المادة الثامنة عشر من جميع الضرائب والرسوم والفوائد المستحقة القروض التى يعقدها المشروع بالنقد الأجنبى ولو أتخذت شكل ودائع ويسرى هذا الأعفاء على فوائد تلك القروض التى يمول بها الجانب المصرى نصيبه فى المشروع ويعفى من الضريبة العامة على الإيراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من الأجور والمرتبات والمكافآت ومافى حكمها والتى تؤديها المشروعات المقامة طبقاً لهذا القانون ، للعاملين بها من الأجانب .

و ـ تقضي المادة الحادية والعشرون على أن لصاحب الشأن الحق في أن يطلب إعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على وروده خمس سنوات ... الخ) .

وإذا اكتفينا بهذه العينة لزعمي بأن في متونها جلاء الشك والريب يتضح المحلل الإجتماعي ، حتى وأن لم يكن على دراية بالبراعة الفقهية لمن صاغوها ، يتضح له ما يلي :

أ ـ تعني الفقرة أ جواز انفراد رأس المال الأجنبي والعربي بكل المشروعات الإستثمارية حتى المرتبطة بمشكلات مجتمعية ويعني هذا الإنفراد اتاحة الفرصة للتحكم والسيطرة والإستغلال ، لأنه لا يهم هذا الرأس المال حل المشكلة بقدر ما يهمه الربح كما تؤكد هذا بديهيات الاقتصاد وليس قوانينه فقط . ويعني هذا الانفراد أن الحديث بعد ذلك عن شيء شبيه بالتخطيط يعد مغالطة وتضليلا . ويعني هذا الأنفراد ، تبعية القرار بموضوع الاستثمار للخارج . وأما إصرار القانون على استخدام كلمة « تجوز » فهي من قبيل ذر الرماد في العيون ، ففي مثل ما نعيشه من قيم وفساد إداري، تحول الممنوع إلى مشروع يكون الجائز هو الحتمي ، وإذا استدعيت مهارة بعض الفقهاء ورجال المال يكون ما يجوز موغلا في الحتمية .

ب ـ وإذا كانت الفقرة (أ) تستدعي بمعظم السبل رأس المال الأجنبي فهي تقوي من القطاع الخاص بالقوة القانونية .

جـ ـ تعني الفقرة « جـ » هدم لبنة من لبنات المشاركة العمالية والعودة إلى إنفراد القرار الخاص في يد حائزي الثروة.

د ـ وتعنى الفقرة « د » اتاحة فرص للعاملين بمصر ، أكبر من المعطاة لآخرين من المنتجين وذلك بالحصول على حدود مفتوحة من الأجر والرواتب بعد أن كان لها سقفا بعيداً نسبيا . وهذا يفسر إستدعاء عدد من الوزراء السابقين والوكلاء والمديرين وأساتذة الجامعة وبعض رجال القطاع العام السابقين للعمل بهذه المشروعات حتى يكونوا أصحاب مصلحة فى الاستثمار، وفى القطاع الخاص ، وبالتالى يدافعون عنه ، ويبررون نشاطاته ماداموا من المستفيدين فضلا عن استغلال خبرتهم السابقة بالمجتمع المصرى ومداخله . وهذه قيم خاصة تعنى تقويتها بيع كل ما هو وطنى وكل ما هو عام ويكون الشعار أنا وشركتى التي أعمل بها ومن بعدى الطوفان والغلاء ولايهم الفقراء .

هـ ـ تعنى الإعفاءات المحلاة بكلمة ولو ؟ فى الفقرة «هـ» ليس فقط سد قناة من قنوات تمويل التنمية ، وإنما أيضا بناء حجر فى حاجز توسيع الهوة بين دخول البشر فى المجتمع الواحد .

و ـ وتعنى الفقرة «و» آنية رؤوس الأموال ، بعد أن تكون قد شربت من السوق المحلى . ومن العامل المحلى ما يمكن أن تشربه من رحيق عمله ومدخراته .

وبايجاز يعنى هذا القانون توجها كليا نحو الخاص ، وحمايته ويعنى فتح نافذة أما التبعية الإقتصادية للخارج، ويعنى اصراراً على مزيد من الخلل فى الفرص لفئات من الأفراد لعلهم يقومون ويكونون طبقة موالية للانفتاح وللنظام القائم تدافع عنه وتبرر له ، وفى التحليل الأخير تبدو عين المعترض عميا ؟!

٢ ـ القانون الخاص بالاستيراد والتصدير (٢٦).

مع أن ثمة قوانينا كثيرة سعت إلى اطلاق حركة القطاع الخاص بدون حدود تقريبا وتحجيم القطاع العام إلى أقصى الحدود تقريبا ـ خاصة القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن الغاء المؤسسات العامة وإعادة تنظيم القطاع العام النقد الأجنبي رقم ٩٧ لسنة ٩٧٦ .مع كل هذا وماتلاه من مصاحبات اقتصادية هامة فان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالاستيراد والتصدير ، يعد الخطوة التالية لقانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي ، حيث أتاح الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص والأفراد وبالتالى غلب على عملية الاستيراد ماتندر به الناس حين قالوا أنه انفتاح « اللوكفور والبقرة الضاحكة » ذلك لأن ترك التجارة الخارجية للقطاع الخاص يعني ضرب ركن هام من أركان الاقتصاد ، ويعني ترك الساحة للقطاع الخاص لكى يعيد تشكيل السوق ويعيد تشكيل اتجاهات وقيم الأفراد نحو انماط استهلاكية محددة ، ويعني التخديم على المنتج الرأسمالى ونقل التضخم يوميا إلينا ويعني المتاجرة بقوت الناس والمضاربة عليه ، ويعني امتصاص مدخراتهم ، ويعني ضرب الصناعات الوطنية لعدم وجود منافسة كفؤة معما هو مستورد نتيجة للاساليب الرهيبة التي يستخدمها القطاع الخاص فى تصريف سلعة ، سواء بنشر مظلة التقسيط ، أو بتكرار الاعلان عن السلع فى الإعلام الذى يكاد يكون اعلاما تجاريا يخدم على مصالح التجار .

وبايجاز سعى هذا القانون إلى تقوية طبقة التجار لكى تتداخل مصالحها مع مايراد تنفيذه ، لتسبيح بحمده . كما سعى إلى ربط حركة التجارة بالسوق

الرأسمالي العالمي . لكي تكون «طوبة» أخرى تعلي من التبعية الإقتصادية كمقدمة متينة لصور ومستويات أخرى من التبعية .

٣ ـ بعض القوانين الزراعية :

إذا كانت القوانين الاقتصادية السابقة قد ركزت على وضع إطار تشريعي لنمو القطاع الخاص التجاري ، فان القونين الزراعية سعت بدورها نحو تمهيد الطريق أمام الرأسمالية الزراعية للنمو كميا فى حيث ما تحوزه من أرض زراعية ، كما وضحت بيانات الملكية التي سبقت الإشارة إليها وكيفيا من حيث فتح آفاق لإستغلال أصولها الرأسمالية فى مجالات جديدة ، كالزراعات غير التقليدية والتى تعد رأسمالية ، كالفاكهة والبساتين مثلا. وحتى يعاد تركز الارض الزراعية ، وييسر التراكم الرأسمالى لهذه الطبقة صدرت تشريعات اسياسية خلال السبعينات نذكر منها :

أ ـ إعادة تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين لصالح الملاك، وتم صياغة هذا من خلال القانون رقم ٩٦٧ لسنة ١٩٧٥ ، الذى سعى إلى حماية مالك الأرض الزراعية من تحمل آثار التضخم التي كثفتها التبعية الاقتصادية و فضلا عن إعطائه فرصا أفضل للمالك . فادخل القانون تعديلا قضي بجواز الاتفاق بين المالك والمستأجر على تحويل الإيجار النقدى إلى إيجار بالمزرعة . بعد أن كان القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لايجيز ذلك ولو بموافقة المستأجر (٢٧) ومغزى هذا التغيير أن يحقق ما تلافاه القانون الملغى ، حيث فرض المالك للضغط على المستأجر ، سواء بالإرهاب أو الترغيب أكبر من فرص المستأجر فى الحصول على حقه ، وبالتالى حسم الصراع حول حيازة الأرض لصالح المالك ، وحتى توصد نافذة أخرى يمكن للمستأجر أن يتحرك

من خلالها لو ضغط عليه أو غرر به ، تم إلغاء لجان فض المنازعات التى كانت تفصل فى القضايا الزراعية ، داخل الجمعية التعاونية التي يقع فى نطاق عملها طرف الصراع ، المالك والمستأجر - وتحويل الأمر للقضاء العادى الذى يعنى بالنسبة للمستأجر محدود الدخل اجراءات طويلة ، ومحاكم ابتدائية واستئناف ونقض ، ومصروفات وتوكيل محامى وسفر للمدينة أكثر من مرة، مما يفضى إلى نصرة المالك أو يأس المستأجر وتسليمه بما هو متاح واقعيا وأن يضمن المزارعة ، بدلا من ألا يحلم بشيء غير مضمون.

ب - رفع القيمة الايجارية للارض الزراعية . وفى هذا الصدد صدر فى ١٩٧٨/٧/١٢ القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٧٨ والقاضى بتعديل أحكام القانون ١١٣ لسنة ١٩٣٩ والخاص بضريبة الأطيان الزراعية بقصد رفع القيمة الإيجارية للاراضى الزراعية خلال العام الزراعي ٧٩/٧٨ بنصف الزياده فقط على أن تسرى القيمة الإيجارية بالكامل اعتبارا من العام ١٩٨٠/٧٩[٢٨] . وقد ترتب على هذا القانون زيادة القيمة الايجارية بنسبة تتراوح بين ٢٠ - ٢٥٪[٢٩]. وكأن ارتفاع الأسعار والتضخم لا يعانى منها إلى المالك ، الذى يملك بجانب الأرض أصول رأسمالية أخرى ، وفى الغالب وظيفة كبيرة أما المستأجر الذى يفرض عليه ما يزرع ، وبماذا يزرع، وبكم يبيع وكم يورد، فهو الشخص الذى حقق ثراء فاحشا عليه أن يضحى لأنه يملك حيازة قزمية هى بضع فدان أو فدان .

ج - اعفاءات للمزارعين أصحاب الزراعة الرأسمالية ، تشجيعا لهم ، وإعادة لتوزيع الدخل الزراعى لصالحهم . وقد قننت هذه الإعفاءات بالقانون

٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٧/٢٠ وهو القانون الذى سعى إلى [٣٠] :

– ابقاء مبدأ عام فرض ضريبة نوعية على الدخل الناتج من الاستغلال الزراعى بصفة عامة .

– استثناء تسرى ضريبة الارباح التجارية والصناعية على الاستغلال الزراعى فى المحاصيل البستانية :

- من حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت المساحة ثلاثة أفدنة .
- من نباتات الزينة والنباتات العطرية إذا تجاوزت المساحة فدانا .
- من مشاتل المحاصيل البستانية أيا كانت المساحة المزروعة .

ومعنى هذا القانون مجتمعيا هو حرمان التنمية من مصدر تمويل هام يتمثل فى الضرائب . ويفاد منه توجهه لصالح من يملك أكثر . فعندما يستثنى أرضا من الضريبة ، هل الأقل حجما ، أو المتجه نحو الكبر ، أكثر من ثلاثة أفدنة كما نص القانون مثلا ، توضح الإجابة على هاتيك السؤال بجانب ما بان من القوانين السابقة توجه القوانين لصالح الأكثر غنى ، والاعلى طبقيا كما بان صدق القضية النظرية التي استهل بها البحث تحليل بعض القوانين ، والتي ترى بأن القانون فى أى مجتمع طبقى يعبر بالضرورة من مصالح الطبقة أو الطبقات المسيطرة اقتصادية ، ويدعمها ويقننها فى الوقت نفسه .

رابعا : نحو تشخيص أولى لملامح التكوين الاجتماعي الراهن :

يقودنا العرض السابق إلى تركيز وتجريد الملامح الأساسية الآتية :

١ ـ تجلى التغييرات الاقتصادية السابقة إلى القصد والفعل سارا نحو إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ، بدأ تريجيا على مستوى الوثائق الايديولوجية المعلنة . بترديد فكرة تحرير القطاع الخاص خاصة فى التجارة والبنوك حتى أضحى التوجه الاقتصادى المسيطر الآن هو التوجه الحر .

٢ ـ تدعم التشريعات التى صدرت والتى عرض بعضا منها فيما سبق، أعطاء الفرصة للرأسمالية الزراعية لكى تتطور وتنمو وتتحرر من القيود القانونية والواقعية .

٣ ـ فى صياغة المشروعات الخاصة التى واكبت الانفتاح تم استثناءها من قوانين العمل والأجور والضرائب ومشاركة العمال فى الادارة .

٤ ـ انحسار دور الدولة فى التجارة الخارجية والأعمال البنكية والعقارية.

٥ ـ اعطاء دور واضح لرأس المال الأجنبي والموافقة على اقامة فروع لكثير من الشركات الدولية النشاط .

معنى هذا أن التوجه المسيطر ـ بصرف النظر عن حجمه ، وبالنظر إلى تأثيراته المجتمعية ـ هو التوجه الرأسمالى . لكن التركيز على التجارة وما تشتمل عليه من عمليات نوعية ،والأعمال البنكية الاجنبية والمحلية ، تعنى أنه توجه رأسمالى تجارى ومالى أكثر جنوحا إلى الاستهلاك منه إلى الانتاج .

ويدلل على هذا أن الاستثمارات والاسهام فى الناتج المحلى الاجمالى وجماع الفرص المتاحة للقطاع الصناعى ـــ خاصة الصناعات التحويلية ـــ عاما كان أوخاصا ـــ أقل بكثير من تلك التى أعطيت لقطاع التجارة والبنوك بل حجم دوره فى كثير من الحالات ، ولم تعط له فرص وشروط لعبة المنافسة الحرة .

وإذا كان على العالم مسألة مطلوبة إذا مارشدت ووظفت فى خـدمة العملية الانتاجية ، على أن يكون هذا الانفتاح عادلا فى تعامله مع النظم الاقتصادية العالمية ، لهدف تعظيم عوائد التعامل مع العالم الخارجى . إذا كان هذا شىء حسن ، فان الحادث يساعد على استنتاج ما هو عكس ذلك فبيانات التجارة الخارجية والقروض الخارجية ، تؤكد الإنحياز نحو المجموعة الرأسمالية ، بل والعمل على انفرادها بالاقتصاد المصرى .

وإذا كان الانفتاح فى معناه البسيط يعنى أخذا وعطاء وزانة المصلحة الوطنية فان البادى هو انفتاح النظام الرأسمالى علينا ، وليس انفتاحنا عليه . فكم من مشروعات الصناعة التحويلية تم إنشاؤه ، وكم من التكنولوجيا الانتاجية المتقدمة خاصة Know How ثم انفتاحنا عليه لزياده خبراتنا به ، وتطوير ابداعاتنا فيه ، الحادث هو عكس ذلك ، بنوك ، وشركات ومكاتب تصدير واستيراد ، مستحضرات تجميل مياه غازية ، أجهزة استهلاكية ، وسلع استهلاكية . ومعنى هذا انفتاح غير مقيد ، زادعن حده ، ليقلب الأوضاع الى ضدها ، الذى يتجسد فى التبعية للنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى .

وبهذا يقودنا هذا التشخيص الى استنتاج أن التغيير الذى حدث ، هو أحداث نقلة في الاقتصاد المصرى ، من رأسمالية الدولة الوطنية إلى الرأسمالية التجارية — المالية التابعة للخارج . ولعل من بين ما ساعد على هذه النقلة — بجانب عوامل أخرى — هو وجود النمط الرأسمالي فى الحقبة الناصرية . ودو الدولة الذى وظف ولا يزال يوظف فى خدمة الطبقات المسيطرة .

هوامش الفصل السادس

١) عبد الرحمن صبرى ، « ثلاث سيناريوهات بديلة للتعاون الاقتصادى الاقليمى » جهاز السكان وتنظيم الأسرة ، أيدكاس ٢٠٠٠ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ص ٩٢ .

٢) أنظر : أحمد شلبى ، الصناعة التحويلية فى مصر ــ محاولة لتفسير الماضى واستشراف المستقبل ، ايدكاس ٢٠٠٠ ، جهاز السكان ، القاهرة ، فبراير ١٩٨١ ص ٥٣ ــ ٥٦ .

٣) محمود مقصود عبد الفتاح ، الزراعة المصرية عام ٢٠٠٠ ملامح المستقبل فى ضوء استراتيجيات بديلة للتنمية ، جهاز السكان وتنظيم الأسرة ، القاهرة ايدكاس ٢٠٠٠ ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ٢٤ ــ ٢٦ .

* ويمكن للقارىء ان يتبين أهمية هذه النسبة إذا ماوضعنا فى الاعتبار الزحف العمرانى على الأرض الزراعية والذى قدر بحوالى (٢٠) ألف فدان سنويا فى الفترة من ١٩٦١ إلى ٧٧ و ٩٧٨ (أنظر محمود منصور ، المصدر السابق ص ٥) .

٤) أنظر تحليلا لهذا القانون في كتاب : محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٥ ــ ٣٥٧ . وأيضا محمود منصور ، مصدر سابق ، ص ٦ .

٥) أحمد شلبى ، نفس المصدر ، جدول رقم (٢) ص ٧٣ .

٦) هذه البيانات تتعلق بالمشروعات الموافق عليها حتى ١٩٧٧/١٢/٣١

وهى منشورة فى النشرة الاقتصادية التى يصدرها البنك الاهلى المصرى مجلد ٣١ عدد ٣ ، ١٩٧٨ ص ١٥٩ . وقد تم استخراج النسب المئوية لها جميعـــا بمعرفتنا .

* كلمة انتاجية هنا فيها تجاوز لأنها تشمل صناعات غذائية استهلاكية مثل الكوكاكولا والسفن آب والكراش والمنظفات والصابون والأجبان ... الخ .

٧) أنظر البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٣١ ، عدد ٤، ١٩٧٨ ص ٣٤٥ .

٨) عبد الرحمن صبرى ، مصدر مذكور ، ص ٩٧ .

٩) أحمد شلبى ، مصدر مذكور ، جدول ٧ بالملاحق ص ٧٩ .

١٠) المصدر السابق ، نفس الموضع .

١١) المصدر السابق جدول رقم ٨ ، ص ٨٠ .

١٢) أنظر تحليلا ثاقبا حول الكفاءة وعدالة التوزيع فى كتاب :

A. Hoogvelt: <u>The Sociology of Developing Societiés: The</u> Mácmillan Press. London, 1978, pp 161 – 162.

١٣) محمود منصور ، مصدر مذكور ، الجدولان ٧ و ٨ ؛ ص ٢٩ - ٣٠

١٤) رمزى زكي ، <u>مشكلة التضخم فى مصر - أسبابها ونتائجها مـــع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء</u> ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ص ٢٨٨ .

١٥) المصدر السابق ، ص ٣٣٢ .

* عدد الملاك بالألف ** المساحة بالألف فدان .

١٦) نقلا عن محمود منصور ، مصدر مذكور ، ص ١١ وفيه اعتمد على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الزمام والمساحات المزرعة فى ج. م. ع. عام ١٩٧٤ ، مرجع رقم ٢٥٦١/١١/٧٧ نوفمبر ١٩٧٧ الجدول الخامس ، كما أجرى التعديلات على فئة الملاك من ١٠ ـ ٥٠ فدان بالاستناد إلى ما أتى به سمير رضوان فى المصدر التالى :

S. Radwan, Agrarian Reform and Rural Poverty in Egypt — 1952 – 1972, ILO, Geneva, 1977.

١٧) محمود منصور مصدر مذكور ، ص ١٦ ـ ١٧ .

١٨) لمزيد من التفصيل حول التحول الرأسمالى فى الزراعة المصرية فى عصر السادات أنظر دراسة :

Alan Richard; « Egypt's Agriculture in Trouble », In MERIPC Reports of Middle East Research & Information Project, Vol. 10, No. 84, January, 1980, pp. 3 – 12.

١٩) لتقويم أوفى لأداء القطاع العـــام أنظر د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ٥٢ ـ ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠٤ ـ ٢١٨ .

٢٠) اسماعيل زقزوق ، « لصالح من التنمية الاقتصادية فى مصر ؟ » الاهرام الاقتصادى ، يوليو ١٩٨١ ، ص ٣٨ ـ ٤١ .

٢١) عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٣٤٥ . والبيان مأخوذ عن وزارة التموين .

٢٢) عبد القادر شهيب . مصدر مذكور ض ٣٤٣ ، والبيان نقلا عن البنك المركزى ، التقرير الربع سنوى الأول لعام ١٩٧٨ . وتم استخراج العمود الثالث والرابع بمعرفتنا .

٢٣) حول هذا التحليل يمكن الرجوع للمصدر التالى :

V. Kell; & M. Kovalson. Historical Materialism , Progress, Publishers, Moscow, 1973, pp. 241 – 242.

وأيضا حول كتاب :

L. Freidman; Law and Society, Prentic-Hall, N. Jersy, 1977, pp. 28 – 29

٢٤) حول مزيد من التفصيل أنظر : انعام عبد الجواد « الوضع الاجتماعى للمرأة فى القانون المصرى المعاصر — بحث فى علم الاجتماع القانونى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، آداب عين شمس ، ١٩٨٠ . ص ٨٦ — ٩٢ .

٢٥) يحمل هذا القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . (أنظر عبد القادر شهيب ، مصدر مذكور ، ص ٣٢٠ وما بعدها .

٢٦) عبد القادر شهيب ، مصدر مذكور ، ص ٤٤ — ٤٥ .

٢٧) محمد دويدار ، مصدر مذكور ، ص ٢٣١ .

٢٨) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٣١ ، عدد ٤ ، ١٩٧٨ ، ص ٤٠٥ .

٢٩) محمد دويدار ، مصدر مذكور ص ٢٣١ — ٢٣٢ .

٣٠) المصدر السابق ص ٣٥٥ — ٣٥٧ .

الفصل السابع

الإنفتاح الإقتصادى والبناء الطبقى *

مقدمة :

أولا : الطبقات الإجتماعية الأساسية .

ثانيا : أجنحة البورجوازية وجماعاتها .

* أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطى .

مقدمــــة

في معرض توصيف الملامح العامة للتكوين الاجتماعي في مصر تبين أن المرحلة الراهنة تشهد بسطوة نمط انتاجي أساس على هذا التكوين من ملامحه أنه رأسمالي تجاري تابع ، بعد أن كان النمط القائد في المرحلة الناصرية هو نمط رأسمالية الدولة الوطنية . ولما كانت الطبقات تتحدد أساسا لا حصرا في ضوء النمط الانتاجي المسيطر داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي من خلال :

الموضع من ملكية وسائل الانتاج .

الموقع من التقسيم الاجتماعي للعمل .

أنماط الممارسات والوعي الطبقي .

فانه في ضوء هذه المحددات يمكن التمييز بين طبقتين أساسيتين في داخل كل جماعات وتباينات وتدريجات : هما البورجوازية ، والطبقة العاملة . وحتى يتم تبيين خصائص هاتين الطبقتين في مكان لاحق تجدر الاشارة إلا أنهما تتميزان بخصائص نوعية مرتبطة بها مشية التطور الراسمالي في العالم الثالث وتبعيته مما يجعل التقسم الطبقي . وان تشابه اصطلاحيا مع التقسيم الطبـــقي لأي تكوين رأسمالي إلا أنه يتباين نوعا بسبب محددات التطور الداخلية والخارجية ، بالاضافه إلى وجود شرائح طبقية ارتبطت بمراحل سابقة أبرزها الشرائح البيروقراطية أو ما عبر عنه الكتاب والباحثون بالطبقة الجديده التي سيطرت على القطاع العام في مرحلة رأسمالية الدوله الوطنية في مصر .

أولا الطبقات الاجتماعية الأساسية

١ ـ حول التقسيم الاجتماعي للعمل * (١)

جدول رقم (٦)

	١٩٦٠ ٪	١٩٧٦ ٪
مستغلوا العمل المأجور	٧ر٤	٨ر٩
العاملون لحسابهم	٢٣ر٤	٢٠ر٧
العمال بأجر نقدي **	٤٩ر٢	٦٤ر٢
آخرون ***	٢٠	٦ر٢
المجمـــوع	١٠٠	١٠٠

* منسوبة إلى قوة العمل

** يشتملون على الموظفين في الحكومة والقطاع العـام والخاص والعمال المأجورين في كل القطاعات .

*** تشمل العاملون لدى ذويهم وبأخر عيني وغير .

يوضح هذا الجدول التوزيع النسبي للطبقتين الاساسيتين البورجوازية والطبقة العاملة وأيضا التغير النسبي في حجم كل منها . فبعد أن كان ٧ر٤ ٪ يستغلون فائض قيمة عمل ٤٩ر٢ ٪ من قوة العمل في ١٩٦٠ ، أضحى ٩ر٨ ٪ يستغلون عمل ٤٦ر٢ ٪ في عام ١٩٧٦ . مع ملاحظة أن ما يمكن وسمهم بأنهم بورجوازية صغيرة ويعملون لحسابهم ، لم يطرأ عليها إلا تغيرا

بسيطا بالنقصان . على أن تناقص النسب فى كل الحالات باستثناء العمال الاجراء ، لا يعنى دخول آخرين إليهم من خلال فرص عمل جديدة فى كل الأحوال ، لأن زيادة نسبة العمل المأجور ترجع في جانب منها التغيير فى نسب مستغلى العمل المأجور ومن يعملون لحسابهم دون استغلال عمال ، عن ضرورة وضع تباين الدقة وأساليب العد بين تعداد وآخر فى الحسبان .

وهذا الجدول أن كان يعنى شيئا من الناحية الطبقية فهو يلمح إلى عمل القوانين الموضوعية للنمط الانتاجى الرأسمالى حيث الاستقطاب والاتجاه إلى توسيع دائرة الحراك الهابط ، وفى الوقت نفسه تركز القمة وانحسارها فى إعداد محدودة .

٢ - حائزو الأصول الرأسمالية

الصورة العامة :

(جماعات البورجوازية) *

الطبقـــة	عـــدد	٪ اجمالى البورجوازيه ككل
البورجوازيه الكبيره		
١ - فى الانتاج الصناعى	٧٨٣٢	٢٦ر
٢ - الارض الزراعية ** الذين يشتغلون العمل المأجور	٦٧٨٩٧٢	٢٢ر٧٢
٣ - فى تجارة الجملة والتجزئة	٧٢٥٨٢	٢ر٤٣
٤ - فى أعمال الصيد والغابات	٧١٩٩	٢٧ر
٥ - في الخدمات والترفيه	١٢٥١٧	٤٢ر
مجموع الطبقة	٧٧٩٩٠٢	٢٦ر٢٠
البورجوازية المتوسطة		
١ - التكنوقراط والفنيون	٥٦٣٨	٢١ر
٢ - فى التجـــارة	١٥٦٧٧٦	٥ر٢٧
٣ - أصحاب مشروعات صناعية وورش كبيرة	٦٠٦٧٥	٢ر٠٥
٤ - أصحاب مشروعات خدمة وترفيهية	٨٠٧٠	٢٧ر
مجموع الطبقة	٢٣١١٥٩	٧ر٨

تابع جدول رقم (٧)

الطبقـــة	عـــدد	٪ إجمالى البورجوازية ككل
البورجوازية الصغيرة ***		
(من يملكون عملهم ولا يستغلون عملا مأجور)		
١ - فى الزراعة	١١١٩٣٨٢	٣٧ر٦١
٢ - فى الحرف والورش	٣٤٧٢٤٣	١١ر٦٦
٣ - فى الصيد والغابات	٣٨٥١٣	١ر٣٠
٤ - فى التجارة	٤١٤٦٣٨	١٣ر٩٠
٥ - فى الخدمات	٤٥٥٠٧	١ر٥٣
مجموع الطبقة	١٩٦٥٢٨٣	٦٦ ٪
المجموع الكـــلى	٢٩٧٦٣٤٤	١٠٠ر٠٠ ٪
٪ كمجموع القوى العاملة فى مصر	٦١٩٢٧٦٩	٣٠ر٩٥

* حسبت البيانات على أساس الجدول العشرين المنشور ضمن البيانات التفصيلية لتعداد السكان والاسكان ١٩٧٦ مصدر مذكور .

** تشمل كل حائزى الارض الذين يستغلون العمل المأجور ويمكن القول أنها تشمل الجماعتين البورجوازيتين الكبيرة والمتوسطة لصعوبة الفصل بينهما فى التعداد المذكور .

*** تشمل كل من يحوز عمله ولا يستغل عملا مأجورا . وبالتالى صنف ما بينها و ما بين أصحاب الأعمال فى الجماعة الكبيره على أنهم من البورجوازية المتوسطة بصعودة تقسيميه .

تساعد معطيات الجدل السابق على تدعيم ملامح النمط الانتاجى المشار إليها فى فصل سابق ، كما تبين بعض ملامح أجنحة البورجوازية . خصوصا البورجوازيتين الزراعية والتجارية فقيما يتعلق بالنمط الانتاجى يستنتج من صدارة البورجوازية الزراعية كميا ، فى ضوء خصائص الزراعة المصرية أثناء المرحلة الناصرية وبعد السبعينات ، يستنتج سطوة علاقات الانتاج الرأسمالية ، وفى الوقت نفسه التخلف النسبي للفن الانتاجى بجانب التوجه نحو المحصلات الرأسمالية ، وإذا كانت هذه البورجوازية هى المسيطرة على وسائل الانتاج فى الأرياف المصرية ، فأن قسما كبيرا منها يعيش فى المدن ويشارك فى نشاطات أخرى تجارية عقارية، مما قوى من سطوة البورجوازية التجارية على القسم الاكبر من النشاط الاقتصادى فى المدن المصرية وإذا أضفنا نسبة البورجوازية المتوسطة والصغيرة إلى الكبيرة من المشتغلين بالتجارة ، نجد أنها تحتل المرتبة الثانية كميا ، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن من الملاك الغائبون * من يشارك التجار نشاطاتهم لأمكن لنا تدعيم كون الغالب رأسمالى تجارى تابع . (٢)

ثانيا : أجنحه البورجوازية وجماعاتها

نتيجة للخصائص الانتاجية القائمة ، تتاح لطبقة البورجوازية بجانب نتيجه هى لنفسها ، فرصا أكبر فى النمو والسيطرة ، وإن كان نصيب أجنحه هذه الطبقة من القوة النصبية يتباين بين جناح وآخر . فى الوقت الذى نمت قوة البورجوازيه المالية ـ وأدوارها ، نتيجة لا تجاه العملية الانتاجية نحو التقلص ولعدم وجود فرص متكافئة للمنافسة مع المنتوجات المستورده .

البورجوازية التجارية :

ثمة عدة مؤشرات تدال على نموها النسبي ، بصرف النظر عن حجمها وعددها ومن هذه المؤشرات :

١ - تشير البيانات المنشورة حـول المركز المـالى لبنوك الاستثمار والأعمال التي تتعامل بالعملات الحرة إلى تسجيل زيادة قدرها ١٧٨ر٥ مليون جنيه خلال النصف الأول من عام ١٩٧٨ ليبلغ نموه ٦٢٥ر٥ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٧٨ مقابل ٤٤٧ مليون جنيه فى آخر ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٥٥ر١ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٧٧ مما يعنى توسع نشاط تلك البنوك بنسبة ٣٩ر٩ ٪ خلال هذة الفترة ، وبنسبة ٧٦ر١ خلال العام المنتهى فى ٣٠ يونيه ١٩٧٨ . وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع أرصدة ودائع العملاء (من هم ؟) من ١٦٣ر٦ فى آخر يونية ١٩٧٧ إلى ٢٢٥ر٤ مليون جنيه فى آخر ديسمبر ١٩٧٧ ثم إلى ٣٤٢ر٩ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٧٨ أى بزيادة قدرها ١١٧ر٥ مليون بنسبة ٥٢ر١ ٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٧٨ وبزيادة قدرها ١٧٩ر٣ مليون جنيه بنسبة ٩ر٦ ١ ٪ خلال العام

المنتهى فى ٣٠ يونيه ١٩٧٨ . كما أرتفعت حقوق الملكية (رأس المـال والاحتياطات) من ٤٥٤ مليون جنيه فى نهاية ديسمبر ١٩٧٧ إلى ٥٣٦ر٦ مليون جنيه فى نهاية يونيه ١٩٧٨ . [٣]

٢ – تدعم بيانات الودائع سواء كانت لأجل أو للتوفير ، منذ ١٩٧١ وحتى سبتمبر ١٩٧٨ زيادة ما تحوزه هذه الجماعة الطبقية من أصول رأسمالية . ولعل فيما يلى ما يوضح هذا (جدول رقم ٨) . [٤]

جدول (٨) رقم

فى آخر	البنوك التجارية الحكومية	هيئات شبه حكومية	الأفراد *	صندوق توفير البريد	صافى مبيعات شهادات الاستثمار	المجموع
١٩٧١	٤٩ر٩	٢٣	٣٠٩ر٥	٨١ر١	١٢٠ر٥	٥٩٤
١٧٩٢	٢٣ر١	٢٨	٣٣١	٨٩ر٩	١٥٤ر٦	٦٥٦ر٦
١٧٩٣	٤٩ر٩	٢ر٤	٣٧٤ر٣	١٠٠ر٨	١٩٢ر٦	٧٢٠
١٩٧٤	٥٠ر٤	٤ر٣	٤٤٩ر٣	١١٩ر٢	٢٢٦ر٣	٨٦٩ر٤
١٩٧٥	٤٣ر٥	٢٩ر٣	٥٧٢	١٣٦	٢٨٦ر٥	١ر٠٦٧ر٣
١٩٧٦	٤٩ر٥	٣٢ر٥	٦٧٤ر٩	١٥٢ر٩	٣٤٤ر٩	١ر٢٥٣ر٩
سبتمبر ١٩٧٧	٥١ر٨	٤٥ر٢	٧٤٢ر٣	١٥٥ر٧	٤١٧ر٩	١ر٤١١ر٤
سبتمبر ١٩٧٨	٦٩ر٢	٧٠ر٩	٩٥ر٨	١٦٢ر٨	٥٠٠	١ر٧٥٣ر٧

* (تشمل الودائع الأخرى القيمة فى الجدول بالمليون جنيه)

يبين الجدول أنه في الوقت الذى تذبذبت فيه الودائع الحكومية وودائع الهيئات شبه الحكومية ، فان معدلات الزيادة في الأعمدة من الثالث وحتى الخامس توضح ما بحوزة الأفراد من أصول الرأسمالية مما يعنى نمو هذه الطبقة وحتى تتضح الصورة نجد أن نسبة ما أودعه الحائزون على الأعمدة الثلاثه المشار إليها أرتفع من ٨٦ر١ ٪ سنة ١٩٧٠ إلى ٩٩ر٢١ ٪ فى سبتمبر ١٩٧٨ .

٣ ـ تشير بيانات ودائع الأفراد لدى البنوك الاستثمارية وجود فئة مليونيرات فحتى سبتمبر عام ١٩٧٨ وجد أن هناك أحد عشر شخصا يحوز كل منهم فى المتوسط مليون ومائه وثمانون ألف جنيه وأن هناك أربعة وخمسين شخصا يحوز كل منهم فى المتوسط حوالى ٨٨١ ألف جنية . (٥)

٤ ـ تشهد بيانات التجارة الخارجية ، ومشروعات تجارة الجملة ونشاطات بنوك الاستثمار والشركات الجديدة والوكالات وبيوت الخبرة على نمو الجناح التجارى من البورجوازية المالية ـ التجارية ، وسيطرته على التجارة الخارجية ، وبالتالى التجارة الداخلية ، وحركة السوق ، وأذواق المستهلكين .

أ ـ فى نوفمبر ١٩٧٨ كانت هناك ٩ بنوك استثمارية قد بدأت نشاطها فى مجال التجارة من مجموع ٢٩ بنكا ، بنسبة تزيد عن الثلث بقليل . وأما العشرين بنكا الباقية ، فهى بنوك أجنبية ، ترتبط بالنشاطات التجارية والمصرفية والاتجار فى العملات الأجنبية وما شابه هذا . (٦)

ب ـ تسيطر البورجوازية التجارية على تجارة المواد الغذائية ،

والسيارات ، وقطع غيار السيارات ، والأجهزه الكهربائية ، ولوازم الحرفيين ، وتجارة الخضروات والفاكهة والمواد الخام الأولوية للصناعات البسيطة . ويوضح هذه السيطرة :

ـ أن جملة مشروعات تجارة الجملة حتي عام ١٩٧٨ بلغت حوالى ١٢٧٢ مشروعا منها ٧٢٣ مشروعا بنسبة ٥٦٫٨ ٪ لمواد البقالة ، ٣٥٠ مشروعا بنسبة ٢٧٫٥ ٪ للخضروات والفاكهة ، و٥٧ مشروعا بنسبة ٤٫٥ ٪ للأحذية ، و ٣٣ مشروعا بنسبة ٢٫٦ ٪ للمياة الغازية . وهذا يعنى توجه التجارة نحو الاستهلاك ، مع أن ما ذكر توا منه ما يصنع في مصر وينتج أيضا فى مصر ، ويمكن زيادة الانتاج وتطويره ، كما يعنى سيطرة على لقمة العيش اليومية لضمان سرعة دوران رأس المـال ورفـع الأسعار (٧) .

ـ بلغ مجموع أرباح التجارة خلال عام واحد ١٣٥٠ مليون جنيها منها ٤٥٠ مليون جنيه لأرباح كبار التجار والمتسوردين ، ٥٠٠ مليون جنيه اعفاءات جمركية على السلع الغذائية (٨) بالرغم من ارتفاع أسعارها بالسوق * .

جـ ـ تشير البيانات الرسمية حول تجارة السلع إلى أن الوارد منها بلغت قيمته فى عام ١٩٧٧ فقط ٤٨٠٨ مليون دولارا فى حين أن المصدر منها كانت قيمته ١٧٢٦ مليونا من الدولارات فقط . ويشير معدل النمو في الواردات للفترة من ٧٠ ـ ١٩٧٧ إلى وصوله إلى ٢ر + ١ ٪ مقابل ٩ر فقط خلال الفتره من ٦٠ـ١٩٧٠ (٩) وإذا وضعنا في الأعتبار نوعية ما يستورد ومعظمه

استهلاكي ، ومن أين يستورد ومعظمه يأتي من السوق الرأسمالي لا تضح لنا التوجهات الطبقية والانتماءات الخارجية للأنماط التجارية بل والإقتصادية في مصر عموما (١٠) .

الجذور الإجتماعية للبورجوازية التجارية :

لم تأت هذه الجماعة الطبقية من أصل إجتماعي إقتصادي واحد ، بل هي مركب من عدة أصول تجمعها سويا مصالحها ، والظروف التاريخية المواتية . وتتمثل هذه المركبات في بقايا الرأسمالية الوطنية التي كانت قائمة عشية ثورة ١٩٥٢ والتي أتيحت لها فرص البقاء المشروط بعدها ، وبقايا الطبقة الاقطاعية التي حاصرتها قوانين الاصلاح الزراعي وعوضتها بأصول مالية نقدية أو في شكل سندات وأسهم ، بجانب البورجوازية التي ظلت قائمة في المرحلة السابقة والبيروقراطية المبرجزة أو ما تسمى بالطبقة الجديدة التي نمت من خلال ما أتيح لها فرص في القطاع العام (١١) وبجانب كل هذا توجد جماعات ممن شغلوا مواقع متقدمة في بناء القوة كالوزراء السابقين والمحافظين السابقين ومن في حكمهم . فضلا عن بعض جماعات البورجوازية الزراعية ، وفي طليعتها الملاك الغائبون الذين يحولون الفائض الزراعي من الريف المدن لتوظيفه في التجارة والمقاولات وما يرتبط بها من نشاطات مساعدة . كما لا يغيب عن الذهن هنا « تجار الشنطة » الذين * واصلوا تحركهم من خلال تهريب البضائع المستوردة ، وزيادة عدد « البوتيكات » . وعلى مستوى ملاحظات باحث يمكن تسجيل بعض الحالات القائمة فعلا والتي يدركها المواطن تقريبا :

١ – رئيس جامعة قريب أحد مراكز القوة الراهنه ، شريك فى كازينو معروف .

٢ – محافظ سابق ، صاحب توكيل قطع غيار سيارات .

٣ – وزراء سابقون أصحاب مكاتب خبرة .

٤ – محافظ حالى شريك فى مشروعات أمن غذائى ، من خلال أبنائه وأقاربه .

٥ – ابن مقاول كبير صاحب توكيل سيارات اشتهرت أخيراً .

٦ – طبيب مشهور، صاحب عمارة يبيع بعض شققها تمليكا ، والآخر مفروشا .

٧ – صحفى معروف وكيل لأحد الأثرياء العرب لمتابعة أعمالهم فى مصر وتحصيل إيجار العمارات وغيرها من الأعمال التجارية .

٨ – ضابط كبير بالجيش شريك فى مشروعات دواجن .

٩ – أعضاء مجالس إدراة بنوك وطنية ، أعضاء وشركاء فى بنوك استثمار وبنوك أجنبيه .

١٠ – وزراء سابقون، مستشارون لشركات وبنوك أجنبية ومشتركة .

هذا بالإضافة إلى أسماء عليها الضوء الآن ممن أممت شركاتهم بناء على قرارات يوليو ١٩٦٠ (٢٢) .

الخصائص العامة لهذه الطبقة :

ثمة عدة خصائص أساسية لهذه الطبقة تتكرر أكثر من غيرها فى الكتابات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي عنيت بها وظهرت في الفـــترة الأخيرة منها :

١ ـ أنها غير متجانسة فى جذورها ، ومع هذا تجمعها وحدة المصلحة التي فى مقدمتها الربح والثراء السريع بغض النظر عن وسائله ومشروعيتها أو عدم مشروعيتها .

٢ ـ أن كونها تجارية مالية ، فهى لا تفكر ولن تفكر فى تطوير الانتاج ، سواء من حيث موضوعه أو من حيث فنونه . وإذا كان النشاط التجارى هو المسيطر على معظم نشاطاتها فهذا لا ينفى قيامها ببعض الصناعات الاستهلاكية البسيطة التي لا تحتاج لايدى عاملة كثيرة ولا تفن إنتاجي متطور ، وبالتـالى لا تعنيها قضية البحث العلمى وتطوير التكنولوجية وهى شرط ضرورى لأى تنمية ، حتي بغض النظر عن توجهها الإقتصادى .

٣ ـ أن كونها تجارية فهى ربوية سعيها أن تربو النقود بسرعة ، دون جهد ودون أية تضحيات مجتمعية . ولعل فيما ما تعلن عنه من سلع عـــبر أجهزة الأعلام خاصة التلفزيون ، كمستحضرات التجميل والغذاء الترفى ـ الشبس مثلا ـ والسيارات والتلزيونات الملونة ، والآثاث الفـــاخر المستورد ، رغم وفرة المخزون من هذا الأثاث وركوده في السوق المحلى(١٣). لعل فى هذا ما يوضح توجهات نحو الانتاج .

٤ — أن كونها تجارية تعشق الاستيراد وصناعة السوق السوداء فان حسها الوطنى يتلاش تدريجيا ، وتصبير أكثر إرتباطا بالخارج ، مما ينعكس على موقفها من المسألة الوطنية ، والمسألة الإجتماعية ، تلك المواقف التي تقربها من التواطوء مع رأس المال الأجنبي ، ولا متصاص المدخرات أولا بأول وتبديد الفوائض التي منشأنها أن تساعد فى تمويل التنمية .

٥ — بحكم كونها تجارية فلا مناص من تناقض مصالحها مع الرأسمالية الصناعية المحلية ، وبالتالى يمكن وضع هذا التناقض مع بذور الصراع الطبقى الذى بدأ ، والذى يمكن أن ينمو أكثر فى مصر . لكن تجدر الاشارة في هذا السياق إلى الظرف التاريخي ، وتشريعات الاستيراد والتصدير والتجارة تجعل هذه البورجوازية أكثر أطمئنانا لحسم الصراع مع البورجوازية الصناعية لصالحها . لأنها ـ التجارية ـ تستمد قوتها من طبيعة المرحلة ، والتحالفات الداخلية والخارجية التي تمثل سياجا حاميا من رياح الشارع المصرى .

مسالك صعودها وسيطرتها وقيمها الإجتماعية :

لا تتشكل قيم أى طبقة إجتماعية من فراغ ، بل هى تتحدد بأطار التكوين الإجتماعى الإقتصادى الذى تعيش مرحلته وظروفه ، وتتحدد أيضا من خلال النمط الانتاجى المسيطر ، وما يحويه من علاقات إنتاجية ، تفرز وجودا اجتماعيا ومصالح طبقية محددة وبالتالى تكرس تلك القيم التى توجه نشاطات هذه الطبقة وأختياراتها التى تنعكس على سلوكها الأساسى ، وموقفها العامة والخاصة . سواء من المسائل المجتمعية أو الطبقية أوهما معا . ومع أن القيم تعكس تباينا طبقيا ، فان ثمة عموميات ونقاط التقاء بين قيم بعض الطبقات ، تأتى من التفاعل الإجتماعي للطبقات المختلفة (١٤) ومن الطابع العام للتكوين الاجتماعى وروحه . وهذا الالتقاء يمكن أن يعكس نقاط التقاء فى المصالح بين بعض الطبقات ، ويساعد فى توقع التحالفات الآتية والآتية وتفسيرها .

وأما الصعود الإجتماعى أو النقلة الاجتماعية S Mob lity فتأخذ بالنسبة للطبقة الواحدة صورتين . صورة فردية تشير إلى تنقل فرد أو بضعة أفراد من الطبقة أو إليها ، وتنقل فرد أو بضعة أفرد داخل الطبقة بين درجة وأخرى وأن كان هذا النوع من التحرك أو التنقل مهما فى الدراسة ، إلا أنه نقطة بدء لدراسة الصورة الإجتماعية التى تتعلق بالنقلة الإجتماعية للطبقة ككل من حيث :

١ ـ سيطرتها على الاقتصاد والدخل القومى .

٢ ـ سيطرتها على الاعلام .

٣ — زحفها إلى مراكز والقرار والقوة السياسية .

٤ — تأثيرها في المنتج الفني والثقافي لينشر فيهما ويعمق مصالحهـا وتصير صياغة الرأى العام ، والذوق العام لـكي يجعل السياق مواتي لهـا أكثر وأكثر .

وإذا أردنا أن نوجز بعض مسالك ومنافذ الصعود الإجتماعي على مستوى الطبقة ككل يمكن أن نذكر ما يلي :

١ — تتمثل أول هذه المسالك وأكثرها أهمية في تلك التغييرات المقصودة في بنـاء القوة السياسية ، وفي الأدوار التي أعطيت للنشاطات التجـارية فكون الانفتاح هو الايديولوجية الاقتصادية الإجتماعية والسياسية السائدة . وكونه أنفتاح على النظام الرأسمالي العالمي . فمعناه تعبير عن أيديولوجية التجار ، وتخديم على مصالحهم ، وأتاحه مجالات يومية لحركة هـذه البورجوازية التجارية .

٢ — أتاح لها القوة السياسية ركائز قانونية وتشريعية لحماية حركتها فأصدرت تشريعات للاستثمار والتصدير والاستيراد . . . الخ) جعلها تجاهر بما تفعل دون خشية أو توجس .

٣ — وإذا كان الظرف العام قد أتاح لها فرص النمو كان عليها أيضا ولا تزال القيام بأدوار تجعلها تدعم وجودها واستمرار هذا الوجود . من أبرزها .

أ — أعلان الولاء والتأييد للسلطة عبر الاعلام وأثنـاء أى معارك أنتخابية — لا حظ هل تغيب المسئولون أو من ينوبون عنهم عن أفتتاح

بنك أجنبي أو توكيل تجارى ، أو سوبر ماركب ، أو مشروع تجارى بصفة عامة * .

ب ـ التعاطف والتضامن بين أعضاء الطبقة في المواقف المختلفة وهنا عليك أن تلاحظ أعلانات التأييد والتهنئة عبر الصحف اليومية وبمساحات كبيرة وفى أماكن بارزة ، عبر أسبوع تقريبا أمتد من أواخر يوليو لأوائـــل أغسطس * وكلها تتعلق ببراءة « الرواس » أحد تجار السيارات ، من تهمة تهريب .

ج ـ محاصرة المنتج المحلي لتنحيته خارج السوق وإستخدام وأبتكار أساليب لترويج ما تتاجر به هذه الطبقة : أبرزها وأكثرها تأثيرها أعلانات التلفزيون ، والبيع بالتقسيط الذى يضمن التوزيع والعائد ، وغزو القطاع العام ـ عمر أفندى وبيع المصنوعات . . . الخ) ـ بسلع من تلك التي تتاجر بها حتى تضمن وحدانيه بعد المعروض من التجاره .

د ـ خلق الأزمات ، والتخفيف من حدتها ، لخلقها ثانية ، للتحكم فى بيع السلع . ومما تذكرنا به الملاحظات حتي العابره ما حدث من بيع الدواجن المجمده . فبعد أن كثرت مشروعاتها وكنت تجدها تباع على الأرض وعلى الرصيف فى أسواق باب اللوق والتوفيقية ، وكان ثمة إنتاج كبير ، عرض لتخفيف حدة الأزمة وبأسعار منخفضه نسبيا ، منيت المشروعات الصغيرة بالخسارة نتيجة لارتفاع تكلفة الانتاج الصغير وعدم القدرة على المنافسة ، وبعد أغلاق عدد من المشروعات الصغيرة ، عادت سوق الدواجن تفرض شروطها على المستهلك .

هـ ـ ربط بعض مصالح الشرائح غير المنتجه بوجود البورجوازية التجارية ، وتم هذا الربط بالرشوه والفساد والافساد عموما وهنا علينا أن نتذكر كم من واقعه أشارت إليها الصحف اليومية حول التهريب والرشوه وإستغلال العام ؟ . . . الخ) .

وإذا أنتقلنا أيضا على عجالة إلى قيم هذه الطبقة نجدها مكيافيلية مبنى ومعنى غايتها تبرز لها كل الوسائل . لقد قال العلامه العربى « ابن خلدون » عن التجارة ومنذ زمن بعيد « وان كانت طبيعية فى الكسب فالأكثر من طرقها ومذهبها إنما هى تحيلات فى الحصول على ما بين القيمتين فى الشراء والبيع ليحصل فائدة الكسب من تلك »[١٥] .

وتبرز واحدة من الدراسة السوسيولوجية الحديثة قيم هذه الطبقة التي نقتبس منها ما يلي[١٦] :

١ ـ أن قيم الكسب السريع تفوق عندها العمل المنتج .

٢ ـ الاهتمام بالمظهر والمبالغة فيه وليس بالجوهر ويبدو هذا من إقتنائها للسيارات الفاخرة والأثاث الفاخر . . . الخ .

٣ ـ أعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة العامة .

٤ ـ آنيتها نتيجة لخوفها من الغد ومن التخطيط المستقبلى .

٥ ـ الاستعلاء والتعالى على الطبقات الأخرى خاصة المتعلمين والمثقفين .

٦ ـ الاستهلاك الترفي .

٧ ـ أحتقار العمل اليدوى خصوصا والنظرة إليه نظرة أدنى .

٨ — تقييم الشخص فى ضوء ما يملكه من أموال وسلع إستهلاكية بغض النظر عن مصدر ما يملكه وكيف يملكه .

٩ — الفهلوة والنفاق ومجاراة المواقف .

١٠ — الخوف الشديد والجبن اللذان يتضمان من خلال مجالات الاستثمار وموضوعات التجارة .

بايجاز شديد إذا أردت أن تعرف قيم هذه الطبقة وسلوكها عليك بفيلم « انتبهوا أيها السادة » « فعنتر » جامع القمامة والمتاجر فيها ، والمتاجر فى العملات الأجنبية وفى العمارات والقارات والشقق ، والذى يلقى أمواله فى الملاهى الليلية ، رمز لهذه الطبقة ، ويمكن لك أن تلاحظ عشرات من هذا « العنتر » فى التجارة وفى البوتيكات وفى الاستيراد والتصدير ، وفى التوكيلات الأجنبية « ولعل أخطر ما فى التوجهات القيمية لهذه الطبقة » الطفيلية العنترية » بخسها للعمل ، وبخسها للتعليم والعلم ، وأعلائها من قدر الاسترزاق بكل وسيلة وبأى وسيلة ، حتى سارت قدوة لجماعات من الشباب خاصة أولئك الذين ولدوا وسيولد وفى زمن تصير فيه القيم للاشياء وليس للأفكار والمبادىء .

البورجوازية الزراعية :

نمو البورجوازية الزراعية :

ثمة معلمان أساسيان تدعمان نمو البورجوازية الزراعية ويشهدان عليه في الوقت نفسه :

١ - يتمثل المعلم الأول فى تلك التغييرات الواضحة التى طرأت على العلاقات الانتاجية ، والتوزيعية فى الزراعة المصرية . فبجانب زيادة مساحات الأرض المزروعة بمحصولات رأسمالية ، فى مقدمتها الفاكهة والخضروات والنباتات الطبية زادت أيضا نسب ما تحوزه جماعات هذه البورجوازية من الأرض خاصة الجماعتين المتوسطة ، والكبيرة التى تحوز أراضى تزيد على الخمسين فدانا (١٧)

٢ - وأما المعلم الثانى فيتركز فى جملة التشريعات التى صدرت خلال السبعينات والتى نذكر . بما تعلق منها باعادة تقييم إيجار الأرض الزراعية لصالح المؤجرين ، وجواز الزراعة بالمشاركة ، وجواز طرد المستأجر من الأرض ، وقانون بنك القرية ، والغاء لجان فض المنازعات بالقرى فضلا عن التشريعات الضريبية التى قدمت إعفاءات وتيسيرات لزارعى البساتين وأصحاب المناحل (١٨)

الجذور الاجتماعية للبورجوازية الزراعية

تكاد تتفق معظم التحليلات التى شغلت نفسها بأمر البناء الطبقى فى مصر على أن هذه الجماعة الطبقية من البورجوازية تكاد تكون أكثر جماعات

البورجوازية تجانسا وأكثرها استمرار على المسرح المصرى . فجذورها لا تعود إلى الحقبة الراهنة ، أو حتى إلى عقدى الخمسينات والستينات ، بل هى أقدم من ذلك . فقد كانت قائمة ولو بصورة جنينية مع بداية القرن الحالى وبعد رسوخ الشكل القانونى الملكية الخاصة ، ونمـو المضمون الرأسمالى للعلاقات الانتاجية فى الزراعة ، والتعامل مع الأرض الزراعية والعمل المأجور سويا كسلعة فضلا عن إنفصال أدوات العمل عن العمل المأجور .... الخ [١٩] وتجدر الاشارة إلى أن هذه البورجوازية وأن كانت قد تعايشت مع الاقطاع الزراعى حتى عشية ثورة ١٩٥٢ ، فان جماع التغييرات التى طرأت على الملكية الزراعية وتوجيهات الثورة نحو المسألة الزراعية ، ساعدت على تحرير البورجوازية الزراعية الوطنية ونموها النسبي ، عندما قضت على الاقطاع تقريبا ، وعلى الجناح الرأسمالى الزراعى الأجنبي الذى كان يشارك البورجوازية المحلية نشاطاتها واستثمارها مما أتاح فرصا لحركة البورجوازية الزراعية فى مصر [٢٠] لكن رغم هـذه الفرصة لم تنمو الرأسمالية الزراعية بالصور التى تفضى إلى تحديث الانتاج وتنويعه وتكثيفة لأسباب نذكر منها على السبيل المثال :

١ ـ خصائص الرأسمالية الزراعية وموقفها من المسألة التنموية الذى تبدى فى الخوف من مزيد من الاجراءات الخاصة بتحديد الملكية ، وبالتالى استثمار عوائدها وأرباحها وبعها فى مجالات غـير إنتاجية ، كالتجارة والعقارات وما شابه هذا .

وعند هذه النقطة يجدر بنا إلى مسألتين أساسيتين ترتبطين بجذور هذه البورجوازية ، أولها أن قسما لا بأس به منها كان وليد الاقطاع وابنا

شرعيا له . وحتي عندما أتت قوانين الاصلاح الزراعى نزلت بالحد الأقصى للملكية تدريجيا ، مما تغير الاطار القانونى للعلاقات الاقطاعية ، لكن جانبا من المضمون . والتوجهات والقيم الانتاجية ظلت محمولة مع من كانوا إقطاعيون ويخولوا إلى كبار ملالا وأغنياء فلاحين ، وفى هذا نوضح بعض الدراسات أنه حتي السبعينات كانت هناك وأنماط ولو محدودة من العلاقات شبه الاقطاعية أو ما قبل الرأسمالية كالزراعة بالمحاصصة وشا بيهها [٢١] .
وأما المسألة الثانية فتتعلق بتلازم نشأة ونمو البورجوازية الزراعية مع وجود بورجوازية أجنبية ، جعلت بعض ما تنتجه البوجوازية المحلية ، يتجه نحو السوق ونحو التصدير ، ومن ثم الارتباط بالرأسمالية العالية والتواطؤ معها في كثير من الأمور التي توضحها مواقفها من القضايا الوطنية قبل الثورة وبعد السبعينات وهذا الارتباط بالخارج يمكن أن يساعدنا بجانب الديناميات الداخلية لخصائص هذه الطبقة ، على تفسير توجه البورجوازية الزراعية إلى تغذية البوجوازيات التجارية والعقارية فهى بدلا من ـ البورجوازية الزراعية ـ ومن أن تتجه إلى الإنتاج الزراعى والصناعى اتجهت نحو شراء الأراضى ، التي تعد هوة بلا قرار بالنسبة للتوفير خاصة وللتراكم عموما . [٢٢]

٢ ـ وفرة الأيدى العاملة فى الزراعة وبالتالى وظفت بديلا لتطوير الفنى الانتاجى .

٣ ـ تخلف القرية المصرية عموما وتختلف البنى التحتية خصوصا .

٤ ـ وجود شريحه من الملاك الغائبين حولت ولا تزال تحول فائض

الانتاج الزراعى إلى المدن سواء للانفاق البذخى الاستهلاكي المظهرى أو للاستثمار في العقارات والنشاطات التجارية .

٥ – أن وسطية الموقف الكلى للثورة من المسألة الزراعية لم يساعد لا على نمو العلاقات الرأسمالية لنهاية شوطها ، ولا إلى تخلق العلاقات الاشتراكية لتأخذ فرصتها فى الزراعة المصرية ؛ بل ظل الموقف حبيس علاقات رأسمالية مقننة وموجهه كان السعى أن تكون رأسمالية وطنية غير مستغلة .

بعض الخصائص الاجتماعية للبورجوازية الزراعية :

١ – ذكرنا فيماسبق أن هذه الطبقة من أكثر فروع البورجوازية تجانسا من حيث النشأة والعلاقات بالخارج والداخل ، مما جعلها قوية نسبيا . وهذه نقطة يجب أن يضعها المحلل العلمى فى الاعتبار عند توصيفه للخريطة الطبقية لحائزى القوة سواء فى السلطة التشريعية أو التنفيذية أو حتي فى أحزاب الحكومة والمعارضة . وأيضا عند تفسيرة للمضمون الطبقى للتشريعات والقوانين التي صدرت حول الزراعة المصرية فى السبعينات .

٢ – أن قدمها واستمرارها النسبين جعلاها أكثر تغلغلا فى المجتمع المصرى ، بصورة مباشرة [٢٣] وغير مباشرة من خلال ممثليها والمرتبطة مصالحهم بمصالحها كالفئات العليا والوسطى من البيروقراطين وضباط الجيش * ، من أبناء هذه الطبقة ، ومن أصهارهم ، وممثليهم فى بناء القوة وحتي الوحدات الادارية فى الريف .

٣ ـ أن علاقاتها التاريخية المزدوجة بالخارج ، سواء عن طريق جناح أجنبي داخل هذه الطبقة قبل ١٩٥٢ ، أو إرتباط نموها ونشأتها بالخارج من خلال تصدير القطن بالذات ، أثر في قيمها وتوجهاتها الانتاجية وموقفها من المسألة الوطنية بصفة عامة .

٤ ـ أن خصائصها المذكورة بالإضافة إلى ما ورد في سياق التعرض لجذورها جعل مواقفها تكاد تكون مزدوجة بصفة عامة . وهذا ما يكشف عنه تاريخها وما ضيها . ففي الوقت الذى أهتمت فيه باستيراد الآلات الزراعية كمقدمة لتحديث الانتاج ، قامت بالنشاطات الربوية والتجارية من خلال الاتجار في الحاصلات الزراعية والبذور ومستلزمات الانتاج الأخرى وأقراض الفلاحين بالربا ومبالغتها في الاستهلاك من خلال بناء الفيلات والقصور والاتجار في العقارات وتغذية البورجوازية التجارية والعقارية بروؤس الأموال .

٥ ـ أن قسما منها عاش ولا يزال في المدن من خلال ما سمى تاريخيا بالملاك الغائبين ، الأمر الذى جعلها تحول فائض الانتاج الزراعى من الأرياف إلى الحواضر مما أعاق عملية تحديث الانتاج وتنمية القرية ونظرا لمواقعها القوية نسبيا في مجالى الثروة والسلطة فقد صاغت أو على أقل أثرت في القرارات التنموية لصالح المدن المصرية ، مما أصاب التنمية بخلل واضح .

مسالك صعودها وقيمها وسيطرتها :

ثمة حقيقة واقعية وعلمية في الوقت نفسه مفادها أن هذه الطبقة ، كشأن غيرها

من الطبقات ، لا تعيش منعزلة ولا تعيش فى فراغ ، بل هى متفاعلة مع غيرها من الطبقات سواء ما يعلوها أو ما يدفوها أو حتى ما يتوازى معها أفقا . وكونها تعيش ظرفا نوعا متمثلا فى تنحية الانتاج ايأتى فى مراتب تأليه للاستهلاك والاستيراد والتصدير ، فانه يصعب القول بأنها تمارس نشاطا بعينة ، لانها غالبا وبحكم خصائصها المشار إليها آنفا ، تقفز على نشاطات أخرى ، خوفا ، من مستقبل آت شبيه بما ولى ، وحتى تؤمن مصادر دخل مضمونه ، تراها فى تنويع النشاط ، وموارية بعض منه حتى لا يكون مرئيا ، كالوساطة والسمسرة على سبيل المثال وإذا كان الهدف الاستراتيجى لهذه الطبقة ليس فقط ضمان الوجود واستمراره لأنها أكثر الطبقات كما تثبت شواهد التاريخ القريب ، فهى ساعية أيضا إلى الاستحواز على الثروة والسلطة . ولكى ندلل على هذا نأتى بالشاهدين التاليين :

الأول : ويشير إلى حصول هذه الطبقة بتدرجاتها على النصيب الأكبر من الدخل الزراعي . فالذين يحوزون علي ثلاثة أفدنه فأكثر يحصلون على ٥٤٫٣ ٪ من الدخل الزراعي مع أن نسبتهم إلى مجموع الحائزين هى فقط ١٧٫١ ٪ فى حين أن ٨٢٫٩ ٪ يحصلون على ٤٥٫٧ ٪ من هذا الدخل كما تشير بيانات دراسة مسحية أجريت خلال عامى ٧٧/١٩٧٨ (٢٤) . وتكاد تدعم التوجهات العامة للبيانات السابقة ذلك التصور الأولى لتوزيع الدخل فى مصر عام ١٩٧٦ والذى حواه واحد من مجلدات الخطة الخمسية ٧٨ / ١٩٨٢ . وهو تصور يبين أن الملاك الزراعيين الذين يحوزون أكثر من ثلاثة أفدنة يحصلون على حوالى ٤٠٠ مليون جنيه سنوياً بمتوسط ٥٠٠ جنيه للحائز الواحد فى حين أن من يحوزون على ثلاثة أفدنه فأقل

يحصلون على حوالى ٣٢٠ مليون سنويا جنيه بمتوسط ١٥٠ جنيه للحائز الواحد . أما العمال الأجراء فالحوا الأرض فيحصلون على ١٤٠ مليون جنيه سنويا بمتوسط قدره ١٤٠ جنيه فقط للعامل الواحد . (٢٥)

وأما الشاهد الثانى فيأتى من جماع تلك القوانين التى صدرت لصالح هذه البورجوازية التى سبقت الإشارة إلى بعض منها . فضلا عن وصول أفرادها وممثليها إلى مجلس الشعب والشورى .

وأما عن مسالك الوصول للثروة والسلطة فيمكن إيجاز بعض منها فيما يلى :

١ ـ الاتجاه نحـــو الحاصلات الرأسمالية كالفاكهة والخضروات النباتات الطبية .

٢ ـ الحصول على إعفاءات وتيسيرات ضريبية من خلال نجاحها فى إصدار قوانين لصالحها .

٣ ـ التغلغل إلى النشاط الزراعى غـير النباتى كتربية الماشية والاتجار فيها وفى مخرجاتها اللبنيه . ونشاطات المناحل وما شابهها .

٤ ـ الافادة من القروض الزراعية .

٥ ـ حيازة الجرارات وماكينات الرى وغيرها من الآلات وتأجيرها لصغار الحائزين * .

٦ ـ المضاربة على الأرض الزراعية خاصة بيع الأراضى الزراعية ، كـأراضى البناء * * .

٧ - خلق سوق سوداء في مستلزمات الانتاج خاصة البذور والأسمدة وبيعها لصغار المزارعين .

٨ - استغلال أزمة الاسكان في المدن وبناء العقارات والإتجار فيها .

٩ - الإتجار في المواد التموينية بالريف خاصة السكر والشاى والسجائر

١٠- تصدير بعض الحاصلات الزراعية وإستراد هذا البعض نفسه ، أو بديلا له ، وبالتالى تضمن نقصا مستمراً مـــن المعروض من هذه الحاصلات ، حتي تتحكم فى أسعار . ويتبدى هذا على سبيل المثال فى الفاكهة المستوردة .

١١ - والأهم والأخطر من كل هذا استغلال العمل المأجور فى الزراعة والسطو على فائض قيمة كدح العمال في الأرض الزراعية ، سواء من خلال الايجار بالمشاركة أو بالزراعة أو تشغيل العمال بأجر نقدى أو عينى .

وبايجاز شديد تحصل هذه الطبقة على الثروة من خلال السيطرة على الأرض الزراعية ، واستغلال العمل الانسانى ، واستغلال مشكلات الناس وخلق غير القائم منها . فهى وراء أزمه اللحوم ، وأزمة الألبان وأزمة البيض ، وأزمة الاسكان بمعنى أنها تصارع - مع غيرها من بعض جماعات البورجوازية - باقى جماهير الشعب المصرى من عمال وفلاحين وصغار موظفين وأما عن وصولها إلى السلطة ومحاولتها السيطرة عليها ، فلارتباطها بالوحدات القاعدية ، قرى ونجوع وكفور ، نجدها تؤثر في مستويات القرار من أدناها لأعلاها . فقد سيطرت على مجالس إدارات الجمعيات التعاونية ، ولجان الاتحاد الاشتراكي سابقاً ، وحزب مصر بعد ذلك ،

والحزب الوطني الآن على مستوى القرى . متدرجة بعد ذلك حتى مجلس الشعب . ولهذا سهل عليها إصدار القوانيين ، وتفسيرها لصالحها : والتأثير في إجراءاتها ، واستغلال ثغرات تلك التي ليست في مصلحتها ، والتهرب من الضرائب . . . الخ) . ويضاف إلى ذلك إعدادها أبناءها للوصول إلى مراكز القوة في الجيش والبوليس والقضاء والنيابة والتموين .

ونأتي بالجدول التالي ليدعم بعضا مما ورد : ـ وهو يتعلق بمتأخرات مصلحة الضرائب العقارية عام ١٩٧٢ موزعة على الضرائب على دخول الملكية العقارية (٢٦)

جدول رقم (٩)

نوع الضريبة	المستحقون بالمليون	المحصل بالمليون	٪ المحصل	٪ المتأخر
الاطيان	١٨	١٣	٤٨	٥٢ ٪
دفاع : أطيان ومباني	٤	١٤	٣٣	٦٧
أمن قومي : أطيان ومباني	١٤	٥	٣٨	٦٢
رسوم محافظة	٤	٢	٤٧	٥٣
مباني	١ر٧	٧١٥ ألف	٤٢	٥٨
الاجمالي	١١٦	٣٩	٣٣	٦٧

وإذا أردنا أن نستنتج أهم قيمها من خلال مسالكها ونشاطاتها نجد في مقدمتها الاستغلال ، فهي تستغل البشر ، وتستغل آلام البشر ومشكلاتهم . تليها المظهرية في تعد مسئوولة عن تبديد فائض الانتاج الزراعي في كثير من صور البذخ كالفيلات والقصور سابقا ، والسيارات

الفارهة ... الخ) . والتزييف ويقصد به هنا تزييف وعى جمهور العمال الأجراء وصغار الحائزين ، بحقوقهم ومطامحهم وآمالهم . أليست هى مع الاستعمار خالفة ومروجة الكثير من الأمثال الشعبية السلبيه « الميه ما تجريش فى العالى ـ إن طلع من الخشب ماشه يطلع من الفلاح باشا ـ الباب المترجل يمنع القضاء المستعجل ـ الناس مقامات * ... الخ) . وبجانب وضوح هذه القيم نجد مصفوفة أخرى من ازدواجية القيم فهى مع الانتاج ومع الاستهلاك والتبذير ، والتجارة والتعليم لابنائها ، وضده لغيرها من الطبقات الدنيا ... الخ) .

البورجوازية الصناعية :

هى أكثر جماعات البورجوازية انكماشا وأكثر حلقاتها تجاها نحو الضعف ، ويجوز تشبيهها بقطعة السكر التي يقفز عليها النمل ، ليأخذ منها تقريباً فى كل الحقب وفى كل المراحل . فاذا كانت نشأتها تلازمت مع وجود الاستعمار فقد كان من أهداف هذا الاستعمار أضعافها وكبح جماحها باستثناء فترة مابين الحربين العالميتين . وإذا كانت التوجهات الفكرية للثورة قد حملت موقفا بورجوازيا فى المسألة الزراعية والتجارية ، فان البورجوازية الصناعية لم تنمو بل حلت محلها رأسمالية الدولة فى القطاع العام الذى حمل شكلا شبه اشتراكي فى العلاقات الإنتاجية ، ومضمونها رأسماليا نوعيا فى العلاقات نفسها (٢١) وفى عصر الانفتاح يعنى الامر فكرا وموقفا وسلوكا محاصرة هذه البورجواية من الجهات الأربعة ، فمن مصلحة من نموها بعد ؟ ؟ .

النشأة والجذور :

ولدت هذه البورجوازية فى ظل تطور اجتماعى مشوه ، وسيطرة أجنبية ، جلعتها جنينا مشوها ، ونشأت ناقصة التكوين نتيجة لمحدودية الفرص المجتمعية التي أتيحت لها . فتخلف الانتاج الزراعى قبل الثورة وإزدواجية نمطة الانتاجى الاقطاعي ـ الرأسمالى ، أضعف من دعائم البورجوازية الصناعية ، وقلص مدخلات انتاجها ونشاطها من ناحية ، وجعل التباين النسبي ملمحا من ملامح مكوناتها ، فقد ولج إلى الصناعة تاريخيا اقطاعيون وكبار ملاك زراعيون ، وتجار ، هذا فيما يتعلق بجناحها الوطنى جعلته يحصر انتاجه فيما يسمح به استغلال العمل المأجور وليس تحديث الفن الانتاجى وتطويره .

ورغم النجاحات الاستثنائية التي حققتها بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن نموها كان محدودا [٢٨] نتيجة للسياق الاجتماعى الاقتصادى والسياسى الذى أحاط بها . لكن ثمة خصائص نوعية أخرى أثرت فيها ، ويجدر بالمحلل العلمي هنا أن يطرح سؤالا هاما مفاده : هل بالفعل أفضت إجراءات المرحلة الناصرية إلى إضعاف البورجوازية الصناعية ؟ ولكى نتهيأ للاجابة على هذا السؤال لابد من رصد عدد من الملاحظات الهامة منها :

١ ـ أن الثورة فى إنتماءاتها وتوجيهاتها لم تخرج عن كونها ثورة بورجوازية وطنية .

إن قوانين التغيير الاقتصادى الاساسية فى المجال الصناعى لم تبدأ إلا مع ١٩٦١ ، بمعنى أنه تركت فرصة تسع سنوات للبورجوازية الصناعية ،

فهل فعلا نجحت فى امتحان السنوات التسعة ، وقبل إنشاء القطاع العام .
ولكن نجلى هذه النقطة الأخيره نشير إلى ما يلى :

أ - فيما يتعلق بالبورجوازية الصناعية الكبيرة التي يمكن تحديدها كميا بمن يملكون منشآت صناعية يعمل بها خمسمائة عامل فأكثر كانت تملك قبل ١٩٥٢ حوالى ٧٨ منشأة من هذا النوع لم تزد حتى ١٩٥٨ إلا منشأتين فقط ، ولم يزد عدد العاملين فيها من ١٩٥٢ إلا من ١٩٫٤٠٠ عامل ، ليصل العدد فى ١٩٥٨ إلى ٣٢٫٧٠٠ عاملا فقط (٢٩) . وهذان المؤشران يعنيان أنها حتى عشية قرارات التأمين لم تطور نشاطها ، بل تكاد تقول أنها رسبت فى امتحانها تقريباً .

ب - وأما البورجوازية الصناعية المتوسطة والتي تمتلك منشآت صناعية يعمل بها ما بين ٥٠ — ٥٠٠ عاملا فكانت تمتلك قبل ١٩٥٢ ، ٦٣٣ منشأة وصلت إلى ٧ ٦ فى ١٩٥٨ ، وبعد أن كان يعمل لديها فى ٢٣٠٠٠ عاملا قبل عام فقط [٣٠] وهذا يدعم أيضا الاستنتاج السابق .

وما سبق هذا يساعد فى طرح تساؤل من النوع التالى : لماذا لم تنمو إذا كانت الفرصة قد أتيحت لها لمدة تسع سنوات وماذا كانت تفعل هذه البورجوازية خلال هذه الفتره و بعد التأميم ؟ .

فيما يتلعق بالشق الأول من السؤال يمكن استنتاج أن اختلاط مكوناتها الطبقية عند النشأة من خلال ارتباطها بالاقطاع الزراعى وكبار ملاك الأراضى وتداخل كل هذا جعلها تتخوف وتتراجع عندما ما صدر أول تشريع اقتصادى للثوره فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

أما عن الشق الثانى من التساؤل يمكن الزعم فى ضوء مـا وافتنا به البيانات أنها اتجهت إلى تفتيت نشاطها وتصغيره وتوزيعه حتى لا يكون من السهل معرفته أو التعامل معه ثورى ، فضلا عن إمكانية التهرب من الضرائب وقوانين العمل ... الخ) . ويدلل مثل هذا أن المنشآت التى يعمل بها عشرة عمال فأقل زادت من ٢٣٫٣٦٢ منشأة عام ١٩٥٢ لتصل إلى ١٤٤٫٥٥٦ منشأة عام ١٩٦٧ وزاد عـدد العمال بها خلال الفترتين المذكورتين من ٩٦ ألف عامـــل إلى ١١٤٫٩٦٢ عاملا (٣١) وبجانب نشاطها فى مجالات صناعة السلع الاستهلاكية وبعـــض السلع الهندسيه للاستهلاك المنزلى (أجهزة البوتجاز والغسالات الكهربائية ، وأدوات النقل) فان قسما من هذه الطريقة تحول من الانتـاج الصناعى إلى بناء العقارات والاشتغال بالتجارة بصفة عامة ، وهذه مسألة لا تنفرد بهـا البورجوازية الصناعية ، فى مصر ، بل تشاركها فيها كثير من البورجوازيات الصناعية فى العالم الثالث ، مما يدعم معضلة التطور الرأسمالى المحدود فى هذه البلدان (٣٢)

وأما عن مرحلة السبعينات . وبرغم ندرة البيانات واحتجابها عن الباحث ، فان الايقاع العام للانفتاح ، لم يسمح لهذه البورجوازية إلا بنمو مشروط ، محدد القنوات فى الصناعات الصغيرة والوسيطة المرتبطة برأس المال الأجنبي وبرغم المحاولات الجادة لتقليص دور القطاع العام ، وإطلاق سراح القطاع الخاص بدون مراقبة إجتماعية ، فهو لن يتجاوز موضوعيا هذه القنوات ، فضلا عن إختلاط نشاطاته بالنشاطات التجارية والعقارية(٣٣).

بعض الخصائص الاجتماعية للبورجوازية الصناعية :

ثمة خصائص كثيرة لهذه البورجوازية . بعضها عام ، و بعضها نوعى ذا ارتباط بجماعاتها المتباينة ، بعضها أصيـــل مع نشأتها و بعضها اضافته ظروف المد والجذر لكن ، الذى يهمنا هنا أن نقـف إلى بعـض من هاتيك الخصائص المحتمل تأثيرها فى حركتها المجتمعية مستقبلا والتي منهـا لا حصرا ما يلى : —

١ — أنها فى نشأتها ، وظلت هذه الخاصية لصيقة بها — لم تنشأ نشأة نقية ولم تتجاوز جذورها المرتبطة بكون بعض مكوناتها من التجار وكبار الملاك ، الأمر الذى جعلها لم تتجاوز بشكل حاسم الانتاج السلعى البسيط ، بل ظل نشاطها ملازما وتابعا لتطور الاقتصاد الفلاحى الذى كان ولايزال متخلفا اجتماعيا و تكنولوجيا(٣٤) مما انعكس على موقفها من التنمية الصناعية وتحديث الفن الانتاجى عموما .

٢ — أننا إذا تجاوزنا فترة محمد على . لنأتى إلى مرحلة إعادة ترميم هذه البورجوازية فى أعقاب الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ ، نجد أن هذه المرحلة عايشت دخول استثمارات أجنبية فى كثير من المجالات ومنها الصناعة ، الأمر الذى فرض على هذه الطبقة ، إما أن تنكمش وإما أن تتحالف مع رأس المال الأجنبي ، الأمر الذى أضعف أهم وأخطر ما يمكن أن تتحلى به بورجواية صناعية وطنية ، وهو التوجه نحو الانتاج وتطويره فنا وأسلوبا (٣٥) .

٣ ــ نظرا لارتباطها ببعض ملاك الأراضي الغائبين الذين يعيشون بالمدن ونظرا لاقامتها هي في المدن ، فقد أثر هذا في مدى رؤيتها لتطوير الاقتصاد المصري ككل ، فغاب عنها إدراك دور الزراعة في تطوير الصناعة ، مما أنعكس على محدودية ما تنتجة نسبيا ، وبالتالي عدم تطوير خصائصها وموقفها من العلم والبحث والتكنولوجيا ... الخ) .

٤ ــ أن نشأتها الهجين إذا جاز التعبير ، وتشوية التطور الاقتصادي في مصر جعل الحلول الوسط خاصية في خصائص هذه الطبقة . فهي تعمل في الانتاج ، لكنه بسيط وصغير ، وتشتغل في نشاطات أخرى عقاريه وتجارية ، ممـا أثر في قيمها وجعلها مختلطة ومزدوجه تجمع بين السمسرة وبين الإنتاج .

مسالك الصعود الإجتماعي والقيم :

١ ــ بقدر ضغط الأقوى على الأقل قوة لاستغلالة يكون ضغط الأخير على الأقل منه قوة لاستغلالة وعندما يكون الامر أمر بورجوازية صناعية، فانها في حلقتها العليا والوسطي . تحقق معظم أرباحها من إستغلال العمل المأجور وأخذ فائض قيمته ، بشتي الصور . وحتي يبين بعضا من هذه الصور نأتي ببعض بيانات دراسة وجه فيها السؤالين التاليين لينة من عمال الصناعة في مصر عام ١٩٦٢ (٣٦) كان نص السؤال الأول : ما هي المشاكل التي كان العمال والموظفون يعانون منها في الماضي ؟ أي قبل يوليو ١٩٦١ . وكان نص السؤال الثاني : من هم الأشخاص الذين يحس العمال أنهم أعداء لهم ولماذا ؟ ومن بعض أجابات السؤال الأول نختار ما يلي :

أ ـ فقدان العدالة فى الأجور .

ب ـ عدم الاستقرار فى العمل والفصل التعسفى .

جـ ـ نقص الخدمات .

ومن الإجابات على السؤال الثانى نقتطف ما يلى :

أ ـ المديرون وأعضاء مجلس الإدارة خاصة أصحاب رأس المال .

ب ـ الموظفون المسئولون عن شئون العمال .

جـ ـ محامى الشركة فى القطاع العام لتعسفه مع العمال .

د ـ محاسب الشركة لأنه طباخ ماهر لصاحب رأس المال .

٢ ـ تنويع مجالات النشاط في الزراعة وفى التجارة وفى العقارات ، الصناعة . والحرص على حيازه أكبر قدر متاح من الأصول الرأسمالية وبنود الثروة .

٣ ـ التحالف قبل الثورة مع جماعات البورجوازية الأخرى ، فعدد لا بأس به من كبار ملاك الأراضى ، كانوا رؤساء وأعضاء في مجالس إدارات بعض المشروعات (٢١) بجانب التحالف مع رأس المال الأجنبي والجناح الأجنبي من البورجوازية عموما . وبعد ١٩٥٢ ، تحالف مع جماعات البورجوازية الأخرى، لكنها بعد الانفتاح عادت لتهادن على الأقل الطبقات المسيطرة الأخرى ورأس المال الخاص ، مصريا كان أو أجنبيا .

٤ ـ كانت في عقد الستينات فى صراع مع القطاع العام ، أتاحته لها سطحية بعض التغييرات ، فقد أستدعى بعض أصحاب القطاع الخاص

المؤمم لإدارة القطاع العام أو على الأقل المشاركة فى هذه الإداره ، فأتاح لهم فرصاً لافساده والبرهنة على فشله من منظورها هى . وتعد هى ـ بجانب إجراءات وظروف أخرى ـ مسئولة عن تنمية الفساد الإدارى فى بعض شركات القطاع العام ، بخلق الرشوة ، والسمسرة والعمولات ، والسوق السوداء . . . الخ (٣٨) .

٥ ـ التهرب من الضرائب ومن قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية لتوفير الأموال ولزيادة الأرباح والعوائد ، زيادة حصتها من الدخل القومى . ففى بحث أجرى بمحافظة القاهرة لمعرفة أسباب ومنافذ التهرب من التأمينات الإجتماعية . تبين منه أن ٣٧٫٩ ٪ من أفراد العينة البالغ عددها ٨٤٧ صاحب عمل كانوا متهربين من التأمينات حتى محاصرة الموظف المسئول لهم ، وأنهم فى تهربهم لجؤا إلى الوساطة والرشوة بجانب أساليب أخرى (٣٩) كما توضح متأخرات مصلحة الضرائب عام ١٩٧٢/٧١ أن متأخرات الأرباح التجارية والصناعية بلغت ٧٧ مليون جنيه بنسبة ٥٠ ٪ من أجمالى المتأخرات الضريبية (٤٠) .

لكن الذى تجدر الاشارة إليه أنه رغم تصدر قيمة الاستغلال سلم قيمها فلديها قيم وطنية هامه ، فهى ضد الاستيراد المفتوح غير المقيد ، وبالتالى بعنى الانفتاح أضرار بمصالحها ، وهى رغم إزدواجية رؤاياها ، فهى مع الانتاج فى التعميم الأخير ، الذى يتصدر ما لديها من قيم المضاربة والسمسرة التى فرضتها عليها ظروف التوجه الإقتصادى العام للمجتمع ، غير أن فترات المد والجذر التى عانت منها وعايشتها جعلتها دوما متخوفة من تطوير نشاطها

الانتاجى كما وكيفا ولذلك تراها غالبا ما تسكن إلى الانتاج البسيط .

الشرائح البيروقراطية المبرجزة :

لا تشكل هذه الشرائح طبقة متجانسه بالمعنى التقليدى للاصطلاح فمن حيث موقعها من نظام الملكية ، هى لا تملك وإنما تحوز ساطة بحكم موقعها من التقسيم الإجتماعى للعمل ، وقد يتيح لها موقعها أن تحوز بعض الأصول الرأسمالية أو بعض موضوعات التملك ، لكنها فى هذه الحالة ،وحسب الصفة الغالبة أما أن تكون بيروقراطية،أو تنتقل إلى جماعة طبقية أخرى من جماعات البورجوازية ـ ولهذا يفضل رسمها بأنها «مبرجزه» توضيحا لموقفها الفكرى والصفة الغالية لا نتماءاتها .

جذورها الاجتماعية :

وفدت هذه الشرائح من حيث نشأتها من عدة طبقات إجتماعية : فمنها أبناء البورجوازية ، ومنها أبناء طبقات دنيا ، خاصة بعد ثورة ١٩٥٢ . لكن نظرا لأن التعليم ظلا للبناء الإجتماعى ، فان هذا البناء يعكس خصائصه الطبقية عليه من حيث فرض التعليم فى كمها ونوعها ، فانه يمكن القول أن الصفة الغالبة على نشأتها أنها أتت من الطبقة البورجوازية . هذا من حيث نشأتها الطبقية ، أما من حيث نشأتها المهنية ، فهى تضم على الأقل فى الحكومة والقطاع العام عدداً من ضباط الجيش والبوليس السابقين وبعض أساتذة الجامعات بجانب من ترقوا في السلم الوظيفى حتى وصلوا إلى موقع الإدارة العليا .

نموها وتطورها :

شهدت من حيث نموها زيادات كمية واضحة خلال الفترة الناصرية نتيجة لوجود القطاع العام والتوسع فى المشروعات الإنتاجية والخدمية والمرافق العامة، والتزام الدولة بتعيين خريجى الجامعات والمعاهد العالية . ويدل على هذا النمو أن فئة المديرين فى تعداد ١٩٦٠ كانوا ٥٦٩٣٩ (٤١) ووصلت فى تعداد ١٩٧٦ إلى ١٣١٨٩٩ (٤٢) هذا فضلا عن الزيادات الكمية فى مجال الإدارة الوسطى وأعداد الموظفين الحكوميين بصفة عامة والذين زادوا من ٢٨٨٨٠٢ (٤٣) سنه ١٩٦١ ليصلوا إلى ٨٦٤٩٧٩ سنة ١٩٧٦ (٤٤) ويشير الجدول التالى إلى بعض الملامح الكمية والتوزيعية لهم عبر القطاعات الأساسية .

جدول رقم (١٠)

	عدد	٪ لاجمالى البيروقراطية	٪ لاجمالى قوة العمل
١ المديرون فى كل القطاعات	١٣١٨٩٩	١٥/٢٥	١ر٣٧
٢ الشرائح المتوسطة والصغيرة من البيروقراطية			
١ – فى الانتاج	٧١١٩٥٠	٨٢ر٣٠	
٢ – فى التجارة	١٦٩٧٩	١ر٩٦	
٣ – الخدمات	٤١٥١	ر٤٩	
الجملة الجزئية	٧٣٣٠٨٠	٨٤ر٧٥	٧ر٦٣
الجملة الكلية	٨٦٤٩٧٩	١٠٠	
مجموع القوى العاملة فى مصر	٩٦١٣٧٦٩		٩

مسالك صعودها وهبوطها الاجتماعى :

من الضرورى التميز داخل هذه الشرائح بين تدريجاتها العليا والوسطى والدنيا . فى الوقت الذى حققت فيه ، ولا تزال بعض جماعات التدريجات العليا حراكا صاعدا نحو الثروة والسلطة ؛ حسبما تتيحه معايير الصعود الاجتماعى فى المجتمع المصرى الآن ، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، فان ثمة ملاحظة عامة مفادها إتجاه الشرائح الوسيطة ممن ليس لديهم حيلة

لمجاراة القيم السائدة لوساطه السمسرة الرشوة ... الخ) إلى الهبوط نحو تدريجات أدنى نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار والفجوة الواسعة بينها وبين زيادة الأجور والمرتبات . إذا كان صغار الموظفين محـــدودى الفرص لبعدهم عن المواقع الرئيسية لاتخاذ القرار فان من لم يستطع قبول الرشوه ، يلجأ إلى أعمال اضافية فى القطاع الخاص ، أو فى مشروعات خاصه لا تتعدى العمل على سيارة أجرة أو محل بقالة صغير بجانب الهجرة للبلدان العربية ، أما كبار ومتوسطى البيروقراطيين فهم يلجأون إلى أساليب كثيرة منها :

١ ـ الهجرة للدول العربية النفطية .

فقد أرتفعت أعداد المعارين من حملة الدبلومات العالية والدرجات الجامعية الأولى والمؤهلات المتوسطة من ٨٣٥٨ فى ديسمبر ٩٧٠ بنسبه ٠٦ر٩٠ ٪ من إجمالى المعارين إلى ٢٤٧٨٩ فى ديسمبر ١٩٧٥ بنسبة ٩٩ر٩٠ ٪ من إجمالى المعارين (٤٥) .

٢ ـ الأعمال التجارية .

٣ ـ الشقق المفروشة .

إستخدام بعض الأساليب غير المشروعة ، التى تتيحها قيم الانفتاح حيث الانفصال بين العمل والتعليم ، وبين العمل والأجر والدخل مما يشيع قيم الاستسهال والارتزاق ، بل قيم الافساد بصفة عامة . وفى حدود البيانات التى أتيحت وقت إجراء البحث تبين لنا أن مرتكبي الرشوة من المشتغلين بالأعمال الادارية والكتابية . كانت خصائصهم المهنية ما بين ٦٥ ، ١٩٦٧ على النحو التالى : (٠٦) .

أ ـ أرتفت نسبة المتهمين بارتكاب جنايات الرشوه إلى إجمالى المهتمين بين أصحاب المهن الفنية والعملية ومن إليهم من ١ر٣ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ٥ ٪ عام ١٩٦٧ .

ب ـ أرتفعت نسبة المديريين المشتغلون بالاعمال الادارية والتنفيذية ومن إليهم ٥ر ٪ إلى ٣ ٪ خلال الفرتين المذكورتين .

جـ ـ أرتفعت نسبة المشتغلين بالاعمال الكتابية من ٧ر١ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ٨ر٣٧ ٪ عام ١٩٦٧ * .

وأما عن مسلك الهبوط الاجتماعى للشريحتين الوسطى والدينـــا من البيروقراطيين ، فهو مسلك تمثل بالاساس فى التضخم الذى تسبب فيه التوجه الإقتصادى الراهن . وفى هذا المعنى تدلل واحدة من الدراسات الهامة حول مصاحبات التضخم على أن الطبقات التى ساءت أحوالها بسبب هذا التضخم هى الطبقات الوسطى والدينا ، ومنها موظفى الحكومة والقطاع العام نظراً لان الجزء الغالب من ثروتهم إنما يتمثل فى الاصول المـالية فضلا عن أن عنـاصر الخصوم ذات الطـابع المـادى هى الغالبة على إجـــمالى خصومهم (٤٧) .

ولوأردنا أن نقف إلى قيم هذه الشرائح، فهى بالاساس قيم متباينة تجمع بين رواسب ماضية وظروف راهنة ، فضلا عن عدم تجانس هذه الشرائح.

١ ـ فالشرائح العليا تتعاطف مع الاوضاع الراهنة وتستثمر ظروفها وقيمها ، وتسعى إلى أقامة علاقات إجتماعية مع البورجوازية المسيطرة ، من خلال المصاهرة مثلا .

٢ ــ والشرائح الوسطى متذبذبة موزعة ، تتطلع إلى الصعود الإجتماعى تجمع بين المحافظة والتحرر ، تؤمن بالعلم والتعليم لكنها فى الوقت نفسه نجد فى الوساطة والرشوة وبعض النشاطات التجارية والاسهم وشهادات الاستثمار مدخلا لزيادة دخلها .

٣ ــ وأما الشرائح الدنيا فهى أقرب إلى الطبقة العاملة بجماعاتها . الكن قيمها هى الاخرى هجين ، مع ملاحظة أن التعليم والعمل والهجرة للبلدان العربية تمثل لها الخلاص وتأمين الغد .

وبصفة عامة مع أحتلال قيمة التعليم أهمية واضحة لدى معظم الشرائح البيروقراطية ، فان الصفة الغالبة على قيمها هى إزدواجية القيم وصراعها وجمعها بين المتناقضات .

٣ ــ (المعدمون) البروليتاريا وأشباه البروليتاريا :

الصورة الكمية العامة :

إذا إستبعدنا الموظفين على مختلف مستوياتهم لنقف إلى مكونات الطبقة العاملة بتدريجاتها الداخلية ، والتي لا تملك إلا عملها ، وتعمل بأجر نقدى بالاساس كخاصية من خصائص العلاقات الرأسمالية يمكن ملاحظة أنها تتألف من الجماعات العمالية التالية استناداً إلى بيانات تعداد ١٩٧٦ (٤٨) .

جدول رقم (١١)

الجماعة الطبقية العمالية	عدد	٪ لإجمالى العمال
١ ـ العمال المأجورون فى الزراعة عمال الانتـاج	٢١٣١٣٩٢	٤٧ر٨٥
٢ ـ العاملون بأجر نقدى فقط	١٥٨٣٠٧٥	٣٥ر٥٧
٣ العمال المشتغلون بالخدمات بأجر نقدى	٧١٠٩٨٤	١٥ر٩٧
٤ ـ العمال المأجورون فى الصيد والغابات	٢٦٩٥٦	٦١ر
مجموع الطبقة	٤٤٥٢٤٠٧	
٪ مجموع القوى العاملة	٩٦١٣٧٦٩	٤٦ر٣

الجذور الاجتماعية والخصائص :

مرت الطبقة العاملة المصرية على إختلاف مكوناتها وأقسامها بعدة تغيرات يضرب بعضها بجذوره إلى فترة حكم محمد على ، وبعض ثان بما تلا ١٨٨٢ من حوادث ، لتعاصر تغيرات أخرى فى فترة ما بين الحربين العالمتين وبعدها ولتدخل عصرا جديدا فى طابعة منذ ١٩٥٢ ، خاصة فى الستينات ولتأتى السبعينيات لتعاصر تغييرات أخرى . لكن رغم كل هذه التغيرات فانه ثمة خصائص أساسية ارتبطت بنشأتها ونموها عـــبر كل المراحل .

والذى تجد الإشارة إليه أن العمال فى نشأتهم ارتبطوا بتبلور الملكية الخاصة فى الزراعة والصناعة ، بمعنى أن ميلادها تلازم مع ميلاد رأس المال الخاص وتبلور حائزية فى شكل طبقة فى ذاتها على الأقل (٤٩) وإذا أردنا أن نحدد أهم الخصائص التاريخية للطبقة العاملة المصرية والمرتبطة بجذورها الاجتماعية فيمكن ملاحظة :ـ

١ ـ أن قسما من عمال المدن نشأ مختلطا بنظام الطوائف الحرفية، بعد تفسخ هذا النظام والذى أثر على التخلق الأول للعلاقات الرأسمالية فى المدينة المصرية ، فى فترة محمد على ، وفى فترة ما بين الحربين العالمتين (٥٠) وأن هذا الجناح المدينى منها أتى من الطبقات الدنيا من المعدمين والفقراء ، بصفة عامة .

٢ ـ أن الهجرة الريفية للمدن والحواضر المصرية كانت ولا تزال رافدا أساسيا من روافد تغذية الطبقة العاملة فى المدن . ونظرا لانتقائية عملية الهجرة والقوى الاقتصادية لدفعها إلى المدن ، فهذا يعنى أن الأصول الاجتماعية الريفية للمهاجرين تشير إلى أنهم من الفقراء والمعدمين الباحثين عن عمل أو عن أجر أفضل .

٣ ـ أن نشأة البروليتاريا وأشباه البروليتاريا الزراعية ارتبط بالتدعم القانونى للملكية الخاصة فى الريفية عند الريفية عند نهاية القرن التاسع عشر وابتداء باللائحة السعيدية (٥١) .

وأما عن نمو الطبقة العاملة كميا بالأساس وكيفياً بدرجة أقل فيشهد التحليل العلمى على أن النمو الذى شهدته بعد ١٩٥٢ ، يكاد يعادل كل ما به

من مراحل نمو قبل ذلك (٥٢) . ويدلل على هذا مؤشر العمل المأجور وبأجر نقدى بعد ١٩٥٢ حيث نلاحظ أن أحد العاملين بأجر نقدى كانوا فى ١٩٦٠ – ٢ر٤٩٪ من مجموع القوى العاملة وصلوا فى تعداد ١٩٦٧ إلى ٢ر٦٤٪ .

٤ – تشير البيانات المتاحة إلى وجود قدر من التبـاين بين جماعات العمال سواء فى الريف أو فى الحضر المصريين . ويتمثل هذا التبـاين فيما يلى :

أ – تباين درجات العلاقات الانتاجية ، فمع أن العلاقات السائدة الآن علاقات رأسمالية في التحليل العام فهى تشمل علاقة نوعية فى القطاع العـام ترتبط بخصائص رأسمالية الدولة التى كانت سائدة فى القطاع العام فى الحقبة الناصرية كما تشمل علاقات رأسمالية تجارية فى القطاع الخاص ، وحتى مع وجود قوانين الانفتاح الأخيرة حررت صاحب رأس المال الخاص من الالتزام بتطبيق بعض قوانين العمل وأما فى الزراعة ومع سطوة العمل المأجور فهو بعيدا عن رقابه القانون ولا يتم بشكل تعاقدى منتظم ، مؤقت أو مستمر . هذا بجانب عمال الحكومة الذين سود علاقتهم طابع أشبه بالطابع الوظيفى المرتبط بأجر محدد ولوائح ونظم محددة ، تبعد التوجه العام للعـامل عن العمال لتقربه من صغار الموظفين وبعض جماعات البورجوازية الصغره .

ب – تباين طبيعة النشاط وما يترتب عليه من خصائص مرتبطا بالموقف الكلى للعمل . فثمة عمال يعملون بمصانع انتاجية بها تركز نسبى للعمال يتيح تفاعلهم سويا والتأثير فى وعيهم ، كما أن هناك عمالا مشتغلون فى حرف وفى أعمال تجارية تقطع سبل اتصالهم وتفاعلهم الاجتماعى . ويكاد ينطبق

الشيء نفسه على عمال الحكومة خاصة في مجالات الخدمات .

جـ ـ بالنسبة لعمال الزراعة ، يعايش قسم منهم قدراً من الازدواج في العلاقة الانتاجية وفي علاقات العمل عموما ، خاصة أشباه المعدمين الذين يحوزون قطعا من الأرض ، تفرض عليهم بيع جهدهم في سوق العمل المـأجور .

د ـ تباين النشأة الإجتماعية، فبين عمال في الريف ، وآخرين مهاجرين من الريف للمدن ، وعمال حضريين في النشأة والنمو . الأمر الذي يؤثر في تباين القيم العامة للعمال ، ويجعل مواقفهم نحو العمل والسلطة والطبيعة والانسان عموما ، مواقف متباينة ، مؤثرة لا محالة على وحده الموقف الكلي، ومستويات الوعي الخاص والعام .

هـ ـ ثمة خاصية أساسية تشير إلى قدر من الفاعلية النسبية التاريخية للعمال، خاصة عمال الصناعة ، رغم المحددات الطبقية التي فرضت ولا تزال تفرض عليهم ، فثمة مؤشرات تاريخية ومعاصرة تشير إلى جوهر العمال ، كطليعة للنضال الوطني والطبقي وحتى لا نتوغل كثيراً في الماضي والتاريخ تشير إلى أضراب عمال السجاير في مصر عام ١٨٩٩ ،وأضرابات عمال الطباعة والسكك الحديدية ما بين ١٩٠٠ ـ ١٩١٠ ، وبدء العمال في تنظيم حقوقهم عندما أنشأ عمال ما توسيان للدخان ، نقابة لهم ١٩٠٨ وعندما أنشأ عمال الترام وعمال الصنائع اليدوية ببولاق نقابات لهم عام ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ [٥٣] وظل الجوهر قائما حتى كانت انتفاضة يناير ١٩٧٧ والتي شارك فيها عمال مصر من شمالها إلى جنوبها .

مسالك الصعود الإجتماعى والقيم :

تتحدد القيم ومسالك الصعود الإجتماعى بالوجود الإجتماعى للطبقة المعنية في مرحلة تاريخية معينة لها خصائصها وملامحها . ففى الفترة الناصرية حيث كان التوجه نمو الطبقات العريضة من العمال والفلاحين وصغار الموظفين فحققوا نقلات أن لم يكن كلها فى جيلهم ففى جيل أبنائهم ، وأعتمدت هذه النقلات بالإساس على العمل والتعليم كركيزتين أساسيتين للتحرك الاجتماعى الفعال مجتمعيا أمام الطبقات الدنيا عموما . فمجانية التعليم وحق العمل ، وبعض صور المشاركة ، وقوانين العمل ، وقوانين التأمينات ، وتسعير السلع الأساسية كلها كانت سياجا أثر كيفيا في أوضاع وأحوال العمال ، تأثيراً نسبيا أفضل منه عن مراحل سابقة . وأما بعد السبعينات وهى الفترة مجال التحليل ، ففى حين تشهد الصفحات السابقة على تحيز النظام نحو البورجوازية بجماعاتها بصفة عامة نلاحظ من الناحية الأخرى تغييرات مقصودة ، وصناعة لأفعال ،تكون ردود فعل العمال نحوها مقصودة ومرغوبة من وجهة نظر الطبقة المسيطرة والنظام القائم . ولعل من أبرز ما يتخذ مع العمال من إجراءات على سبيل المثال :

١ ـ أبعادها عن الانتاج ، ولعل الضمان نحو هذا هو أخذ موقف من الانتاج ، ومناوئته بالاستهلاك والتجارة والاستيراد والتصدير . وبالتالى يظل الفن الانتاجى متخلفا دون تطوير وبالتالى يحبس متغير من متغيرات انضاج الوعى العمالى .

٢ ـ تفتيت التركز الكمي . لاضعاف تفاعلهم الاجتماعي والسياسى

ويأخذ هذا صورا متباينة بين الريف والحضر .

أ ـ فى الريف فتح الباب أما هجرة صغار الحائزين وعمال الزراعة وعمال التراحيل إلى البلدان العربية . وهذا يضمن تحقيق عدة أمور :

ـ تقليص العمل المأجور في الزراعة تدريجيا .

ـ توسيع سوق بيع الأرض الزراعية ، والمضاربة عليها توطئة لا عادة تركز الأرض فى مساحات كبيرة نسبيا تسمح بنمو البورجوازية الزراعية . وهذا مادعمته شواهد الحيازات المتوسطة والكبيرة المشار إليها فى الفصل الخاص بتشخيص نمط الانتاج .

ـ الافادة مما سبق فى توسبق في توجه الزراعه نحو الحاصلات الزراعية الرأسمالية ، وأحلال تكنولوجيا ملائمة بديلا للعمل . وبالتالي توجد بورجوازية زراعية ، دون بروليتاريا زراعية ، أو على الأقل تحجيم حجمها ومشاغباتها .

ـ توظيف التحويلات النقدية للمهاجرين فى استثمارات مالية وتجارية وعقاريه (٥٤) ومن ناحية أخرى تعريف ما تتاجر به البورجوازية التجارية من سلع ومنتوجات مستورده ، لضمان إستمرار نشاط هذه البورجوازية .

وللتدليل على هذه الاستنتاجات نورد مايلي على سبيل المثال وليس الحصر ، كشواهد مدعمه :

الشاهد الأول : أرتفاع أعداد المهاجرين من المشتغلين بالزراعة من عام ولآخر ، فى حين كان عددهم حوالى ٦٢٩٤ عاملا عام ١٩٧٢ قفز العدد فى

غضون عام واحد ليصل إلى ٩١٦١٩ ٢عام ١٩٧٣ (٥٥) وإذا وضعنا فى الحسبان أن معظم البلدان النفطية العربية — باستثناء العراق — لا يحتل النشاط الزراعى فيها أهمية كبيرة ، وأن عدد ممن يسافرون من الفلاحين يغيرون هوياتهم الشخصية أو العائلية لتغيير المهنة ، حتى تتاح فرص العمل فى الخدمات أو فى البناء يمكن أن نستنتج الخطورة المترتبة على هجرة الأعداد الكبيرة بصفة عامة والتى وصلت إلى حوالى مليون نسمة فى ١٩٧٦ على أقل تقدير .

الشاهد الثانى : أوضحت بيانات الحيازات الزراعية ، وإتجاه نسبة ما تحوزه الفئات الوسيطة ، والكبيرة التي تحوز أكثر من ٥٠ فدانا إلى الكبر . فقد زاد نصيب ما تحوزه من ١٠ — ٥٠ فدان من ١ر٢٠ ٪ من الأرض الزراعية عام ١٩٦٥ إلى ١ر٢٣ ٪ عام ١٩٧٤ ، كما زاد نصيب ما تحوزه الفئة أكثر من ٥٠ فدانا من ٦ر١٢ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣ر١٦ ٪ عام ١٩٧٤ (٥٦) .

الشاهد الثالث : فى دراسة أعدها المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية بالقاهرة حول عينة من المهاجرين للبلدان العربية تبين أنهم فى بناء العقارات وفى كثير من صور الإستهلاك (٥٧) الأمر الذى يعنى خروج عدد من المهاجرين عن قواعدهم الطبقية وإنتماءتهم لها ، كما يعنى تيسير أمور البورجوازية التجارية بتصريف ما تتاجر به .

ب — أما فى الحضر فالصورة تأخذ أبعاداً منها :

١ — أن الهجرة الريفية الحضرية لا تزال تلعب أكثر من دور فى بناء وخصائص الطبقة العاملة فى الحواضر المصرية وفى هذا الصدد يشير تحليل

بيانات تعدادى ١٩٦٠ – ١٩٧٦ أن صافى الهجرة يمثل ١٢٫٥ ٪ من إجمالى نمو السكان فى المناطق الحضرية خلال الفترة بين هذين التعدادين . وهذا التقدير يقـــل عن الصـافى الحقيـقى للهجرة من الريف للحضر بمقدارما يمثله نصيب المناطق الحضرية من الهجرة الخارجية (٥٨) وهذه النسبة تفضى إلى :

– بجانب تفريغ القرى المصرية من قواها العاملة الفعالة ذات الخصائص النوعية ، نتيجة لا نتقائية خصائص المهاجرين فانها تمد الطبقة العاملة فى المدينة بعناصر جديدة ذوات وعى وثقافة وعادات وتقاليد مغايرة خصائص عمال للمدن نتيجة لتغاير الانتاج وفنونه ، وبالتالى تباين وعى وثقافة وقيم عمال المدن ، مما ينعكس على وحدة المصالح والمواقف .

– يقضى توفر أيدى عاملة فى المدن ، فى ضوء قانون العرض والطلب فى سوق العمل ، إلى إنخفاض أجور العمال ، خاصة فى القطاع الخاص الذى يهرب من رقابة تنفيذ القوانين ، ويغافلها ، مـــما يؤثر فى تدنى مستويات معيشتهم وأحوالهم الإجتماعية ، كما يعوق عمليات تطوير الفن الانتاجى ما دام العمل المأجور رخيصا يوفر بعضا مما لا توفره الآلات .

– تساعد هـذه الهجرة الداخلية على الضغط على السلع الأساسية والخدمات ، مما يتيح فرصا أكبر الربح أمام البورجوازية التجارية ، فترفع من أسعار سلعها وتبالغ من ربحها خاصة عندما يحس التجار بأن هذا الزمان هو زمانهم .

٢ – بجانب ما تتيحه الهجرة الريفية من تمييع لخصائص الطبقة العاملة

فى المدن ، فان الاتجاه نحو النشاط التجارى يعنى علاقة عمل معايرة نوعيا لتلك التي تنشأ فى ظل وجود نشاط صناعي فالنشاط التجارى يجعل العامل رثا فى وعيه ، وينمى قيم المضاربة والسمسرة لديه وبالتالى الأنانية والفردية هذا بالإضافة إلى أن عدم وجود فن إنتاجى بالمعنى المعروف للكلمة فى التجارة بضعف من خبرات ووعى القوى العاملة فيها . زد على هذا توزع المراكز التجارية بين الجملة والقطاعى مما يحول دون اتصال العمال وتفاعلهم الإجتماعى وتبادل خبرات آلامهم وآمالهم وما يتعلق بها من تبلور المصالح الإجتماعية .

٣ – السعى نحو سيطرة قيادات على تنظيمات العمال . ذات خصائص تقرب هذه التيارات من البورجوازية فكراً وموقفا وسلوكا ، وبالتالى يشكلون ضبطا وقهراً للعمال ، ولعل الأسلوب الشائع هو التعيين الانتخابى الذى تقف وراءه الحكومة وحزبها بكل إمكاناتها وضغوطها وترغيبها وتخويفها .

٤ – تلعب الهجرة للبلدان العربية أدواراً عدة منها ما سبقت الاشارة إليه ومنها ما يمكن الأشارة إليه ها هنا . فتحويلاتها تشكل تمويلا للعجز في الميزانية ، كما أنها تسهم فى تصريف ما تتاجر به البورجوازية التجارية ، وبالتالى بقاءها وإستمرار . كما أنها توسع سوق البورجوازية العقارية سواء فى الاتجار بشقق التمليك أو بخلو (٥٩) والأخطر من هذا وذاك أنفصال من يهاجر عن قواعده الطبقية ومحاكاته للأنماط الاستهلاكية ومايرتبط بها من قيم (٦٠) فيصبب بناء الطبقة العاملة ،ويزيد من حجم البورجوازيتين الصغيرة والكبيرة . وبالتالى تهميش الطبقة العاملة .

هوامش الفصل السابع

١) بيانات ١٩٦٠ نقلا عن عبد النبي الطوخى ، تحليـــل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر ، ١٩٤٧ ـــ ١٩٧٤ بحث نشر ضمن أعمال المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية العـــامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠٩ ـــ ٢٤١ .

* الملاك الغائبون اصطلاح يطلق على من يحوزون أرضا زراعية ولا يعيشون بالقرى ، بل بالمدن ، ويوكلون عنهم من يستغل هذه الأرض ، أو يقومون هم بتأجيرها لآخرين ؛ بصورة أو بأخرى من صور الايجار الشائعة فى القرية المصرية .

٢) حول هذه المسألة يمكن الرجوع إلى :

Alan Richards, « Egypt's Agriculture in trouble, » Op. cit., pp. 10–11.

٣) أنظر : الأهرام الاقتصادى ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٥ .

٤) المصدر : الأهرام الاقتصادى ، يناير ١٩٧٩ ، ص ١١ .

٥) عبد القادر شهيب ، مصدر مذكور ، ص ٣٤٣ .

٦) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، عدد ٤ ، ١٩٧٨ . ص ٣٤٥ .

٧) عبد القادر شهيب ، مصدر مذكور ، ص ٣٤٥ والبيانات نقلا عن وزارة التموين .

٨) المصدر السابق ، ص ٣٤٤ .

* فأسعار علبة التايد مثلا ١٩٠ جرام ٧٠ قرشا وعلبة السجائر المستوردة فى المتوسط ٨٠ قرشا ، وعلبة الديتون الأسود المستورد نصف كيلو ١٣٠ قرشا مع أن هذه السلع لها مقابلا من المنتج الوطنى . لكن خلق الأزمات وافتعالها بالعمولات والرشوة ، تخلق منافذ لفرض هـــذه السلع على ذوق المستهلك المصرى .

٩) عبد الرحمن صبرى ، مصدر مذكور ، ص ٩٥ .

١٠) N. Lachine., « Class Roots of Sadat Regime, » MERIP, Op. cit, Nó 56, pp. 37,

١١) أنظر حول هذا التحليل : فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادى، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥٢ ــ ٢٥٦ وأيضا ابراهيم العيسوى ــ النظام الاجتماعى ــ مصدر مذكور .

* تاجر الشنطة اصطلاح أطلق على المصريين الذين كانوا يسافرون لخارج مصر ، خاصة إلى لبنان واليونان وبعض البـــلاد النفطية ، ليهربوا بعض السلع المستوردة، بعيدا عن أعين الجمارك والرقابة عموما ، مما ساعدهم على تكوين ثروات وظفت في « البوتيكات » والسوبر ماركت ، وبعض محلات تجارة السيارات وقطع غيارها ، والذين مارسوا نشاطاتهم فى المناطق الحرة كبورسعيد (أنظر تصويرا لهذا فى فيلم « أهل القمة » ؟

١٢) لمزيد من التفصيل حول الأسماء والأموال لمن كانوا ، ثم عادوا ليظهروا على مسرح الاقتصاد ، أنظر : محمود مراد ، من كان يحكم مصر ؟ شهادات وثائقية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٥ خاصة الأسماء الواردة فى صفحة ٢٨ و ٧٦ ، ٩٠ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، مثالا لاحصرا ، وهى أسماء عائلة عثمان أحمد عثمان ، ومرعى وبطرس بطرس غالى وسراج الدين وغيرهم ممن تعد حالاتهم دليلا على العلاقة بين الثروة والسلطة ، والموقف التاريخى من قضايا التحرر والعدالة الاجتماعية . . . الخ .

١٣) أنظر جريدة الأهرام القاهرية ، العدد الصادر فى ٢ أغسطس ١٩٨١ ص ٩ .

١٤) سمير نعيم ، تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية فى مصر ، ايدكاس ٢٠٠٠ ، مصدر مذكور ، يوليو ١٩٨٠ ص ٤ وأيضا لتفصيل نظرى حول محددات القيم يمكن الرجوع إلى المصدر التالى :

M. Rosenthal, & P. Yadin, A Dictionary of Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1997, p. 471.

* أنظر اعلان سيارات B.M.W الذى يظهر فيه السيد وزير الشباب .

* عام ١٩٨١ .

١٥) أنظر : عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للفنون والآداب ، الكويت ، أغسطس ٨١ ص ٨٢ — ٨٣ .

١٦) سمير نعيم ، مصدر مذكور ص ٤٤ — ٤٥ .

١٧) أنظر عرضا للأرقام من الفصل السابق .

٨) أنظر تحليلا لهذه التشريعات فى الفصل السابق أيضا .

* كانت تشكل هذه اللجان من قيادات القرية ومشرف الجمعية التعاونية للفصل فى المنازعات بين المؤجرين والمستأجرين ، وكانت على مقربة من وقائع الأحداث وأساليب الصراع .

١٩) أنظر تفصيلا وتدعيما لكل هذا فى المصادر التالية : —

— فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية ، دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٣ ، خاصة ص ١٨٣ .

ـ عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ، دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ١٩٧٥ القاهرة ١٩٧٥ ص ٢٣ — ٢٧ .

ـ عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية . مصدر مذكور .

٢٠) E. David., «Political Theory and The Study of Social Change in Egypt, » Op. cit.,

٢١) عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، مصدر مذكور وأيضا فتحى عبد الفتاح . القرية المصرية ، دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج ، مصدر مذكور ، ص ١٨٩ — ١٩١ .

٢٢) سمير أمين التراكم على الصعيد العالمى ، ترجمة حسنى قبيس ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ص ٢٤٥ — ٢٥٠ .

٢٣) أنظر حول هذا : عاصم الدسوقى ، مصدر مذكور .

* كانت القاعدة ألا يلتحق أبناء الطبقات الفقيرة قبل ١٩٥٢ بالكليات العسكرية ، وبالتالى كانت معظم القيادات العسكرية ، وربما لايزال جزءا من أبناء كبار الملاك والتجار القدامى .

٢٤) I. El-Issamy., Employment Inadequacy in Egypt; A paper prepared for The ILO Comprehensive Employment Strategy Mission to the Egypt; Cairo, August, 1980, p. 11.

وتجدر الاشارة إلى أنه اقتبس هذه البيانات عن . محيا زيتون بناء على تحليلها للدخل من حائزى الارض الزراعية فى مصر عام ١٩٧٨/١٩٧٩ .

٢٥) وزارة التخطيط ، جمهورية مصر العربية ، الخطة الخمسية ٧٨/١٩٨٢ ، المجلد الأول ، الاستراتيجية العامة ، أغسطس ١٩٧٧ ، ص ١/د٣

* تبلغ قيمة تأجير الجرار فى عمليات الاعداد للزراعة حوالى ١٢ جنيها للفدان الواحد فى بعض القرى .

* فاذا تم شراء قيراط بمبلغ ٥٠٠ جنيها مثلا وبيع بالمتر يصل ثمنه إلى أكثر من ٢٠٠٠ جنه .

١٦) نقلا عن دويدار ، مصدر مذكور ، ص ٥٨٩ .

٢٧) العيسوى ، النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية ، مصدر مذكور ، ص ١٧ — ١٨ .

٢٨) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية — الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٣٢١ — ٣٢٢ وراجع أيضا حول بعض هذه الأرقام . فوزى جرجس — دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٨٦ .

٢٩) المرجع السابق .

٣٠) محمد متولى ، مصدر مذكور ، ص ٣٢٠ — ٣٢ .

٣١) أنظر شريف حتاته ، « تحولات عصرية فى الطبقات الاجتماعية » مجلة الكاتب ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٠ ، ص ٢٦ — ٤٧ .

٣٢) التركيب الطبقى للبلدان النامية ، تأليف عدد من العلماء السوفييت

ترجمة داود حيدو . مصطفى الدباس . منشورات وزارة الثقافة . دمشق ١٩٧٢ . ص ٢٧١ – ٢٧٣ .

٣٣) حول هذا المعنى يمكن الرجوع إلى أحمد شلبى . مصدر مذكور خاصة ص ٤٩ – ٥١ .

٣٤) فؤاد مرسى . « البورجوازية الصغيرة – الوضع الطبقى والموقف الفكرى » مجلة الطليعة . القاهرة . يوليو ١٩٦٩ . ص ١٠ – ١٨ .

٣٥) أنظر تحليلا للاستثمارات الأجنبية فى هذه الفترة فى دراسة د. أمين عز الدين . نشوء الطبقة العاملة المصرية . مجلة الطليعة . القاهرة مايو ١٩٦٥ ص ١٩ – ٢٨ .

٣٦) نجيب اسكندر . حول تجربة اشراك العاملين فى مجالس الادارة مجلة الطليعة . القاهرة . مايو ١٩٦٥ . ص ٥٤ – ٦٢ .

٣٧) أنظر عاصم الدسوقى . مصدر مذكور . ص ٢١٠ وما بعدها .

٣٨) أنظر تحليلا للقطاع العام والخاص فى مصر وعلاقاتها التنافرية فى دراسة : تياجوفتكو . وآخرون . مشكلات التصنيع فى البلدان النامية بالعربية . دار التقدم . موسكو . ١٩٧٤ . ص ٣٦ – ١٢٧ .

٣٩) وزارة العمل المصرية . أسباب تهرب أصحاب العمل فى القطاع الخاص بمحافظة القاهرة من قانون التأمينات . القاهرة ص ٨٢ ومابعدها .

* ويدلل على هذا أن المديرين الإداريين ومديرى الأعمال يعمل منهم

بأجر نقدى ١٢٢٣٤٠ مديرا بنسبة ٩٣٫٥٪ من المديرين والنسبة الباقية يعملون لحسابهم ويستخدمون عمالا ، لأنهم أصحاب عمل يديرونه . وأما الشرائح البيروقراطية الأخرى من متوسطى وصغار الموظفين فجميعهم يعملون بأجر نقدى (أنظر تعداد ١٩٧٦ ، الجدول العشرون ، مصدر مذكور) .

٤١) محمود خليل وآخرون : الهيكل الوظيفى للانشطة الاقتصادية المختلفة طبقا لتعداد ١٩٦٠ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مذكرة رقم ٦٤٢ مسلسل ١٥ ، مارس ١٩٦٧ . ص ٥٠ .

٤٢) بيانات تعداد ١٩٧٦ ، الجدول العشرون ، مصدر مذكور .

٤٣) اللجنة المركزية للاحصاء ، مجموعة البيانات الاحصائية الأساسية مايو ١٩٦٢ ص ٥٩

٤٤) تعداد ١٩٧٦ الجدول العشرون .

٤٥) طه عبد العليم ، الهجرة المصرية المؤقتة إلى الدول العربية : جهاز السكان وتنظيم الأسرة القاهرة ، يناير ١٩٧٩ ، ح/ ١٩٥٨ ص ٧ جدول ٤ .

٤٦) محمد عبد الله أبو على ، الفساد والرشوة فى المجتمعات النامية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية . القاهرة ، نوفمبر ١٩٧٤ . ص ٣٨٣ — ٤٢٠ . جدو رقم ٥ .

* البيانات مأخوذة عن تقرير الأمن العام ١٩٦٩ .

٤٧) رمزى زكي ، مصدر مذكور ، جداول ص ٥٩٦ — ٥٩٧ .

٤٨) حسبت البيانات على أساس الجدول العشرين ، تعداد السكان ، ٩٧٦ ، مصدر مذكور .

٤٩) لمزيد من التفصيل حول نشأة الطبقة العاملة وتطورها يمكن الرجوع إلى المصادر الهامة التالية : —

— ابراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٥٨ .

V. Lutsky, Modern History of The Arab Countries - Progress Publishers, Moscow, 1969.

٥٠) أمين عز الدين « نشوء الطبقة العاملة المصرية » ، مصدر مذكور.

٥١) محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص .

٥٢) صبحي وحيدة ، في أصول المسألة المصـــرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة . ص ٢٧١ ، وما بعدها .

٥٣) شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصـــرية ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ص ٢١ — ٢٥ .

٥٤) و ٥٥) طه عبد العليم ، مصدر مذكو ص ٢١ — ٢٢ .

٥٦) أنظر محمود منصور ، مصدر مذكور وأيضا الزمام والمساحات المزروعة فى ج. م. ع. الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مصدر مذكور . نفس المواضع .

٥٧) ناهد رمزى وآخرون ، الاتجاه نحو العمل فى البلاد العربية » المجلة الاجتماعية القومية ، القاهرة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧ — ٤٠ .

٥٨) عبد الفتاح ناصف ، مصدر مذكور ، ص ٥٣ .

٥٩) أنظر شواهد على هذا الاستنتاج من بحث ناهد رمزى مصدر مذكور ، وبحث عبد الفتاح ناصف : مصدر مذكور ، وفيه يعرض فى صفحة ٣٧ جدولا يوضح المضمون الاستهلاكي للتحويلات العينية من خلال نظام الاستيراد بدون تحويل عمله .

٦٠) أنظر : محمود عبد الفضيل ، « اثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العملية التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى » بحث مقدم لمؤتمر الاقتصاديين المصريين القاهرة ، مارس ١٩٨٠ .

الفصل الثامن

الإنفتـــاح الإقتصـــادى
والصراع الطبقى فى السبعينات *

مقدمة :

أولا : الصراع الطبقى وتغيير السلطة فى مايو ١٩٧١ .

ثانيا : الصراع الطبقى بعد مايو ١٩٧١ .

---

* أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطى .

مقدمة :

تتحدد غالبا موضوعات الصراع الطبقى فى المجتمعات الانسانية باستراتيجية عامة ، تسعى كل طبقة من خلالها إلى تأكيد وجودها واستمراره ، وفى سبيل هذا تتوجه نحو السيطرة على الموارد المجتمعية النادرة ، مادية كانت أو بشرية ، بجانب الاستئثار بالسلطات الأساسية والتنظيمات الفعالة كالإعلام والتعليم والبوليس والجيش ... الخ) والتمتع بالقدر الأكبر من الخدمات والفرص الاجتماعية .

وفى المجتمع المصرى الآن حيث السكان فى تزايد مستمر نتيجة لخلل جوهرى فى العلاقة بين نمط الانتاج المسيطر والبشر ، يجعل الموارد المتاحة نادرة وقاصرة نسبياً . ويجعل السلطة بمستوياتها قاصرة أيضا على استيعاب مشاركة الجماهير .

تتحدد موضوعات الصراع فى .

أولا : الثروة والتى تشمل:

١ ـ الأرض الزراعية .

٢ ـ الأصول الرأسمالية .

٣ ـ وسائل الانتاج الأخرى.

٤ ـ العمل الإنسانى .

ثانيا : السلطة والتى تشمل :

١ ـ سلطات اتخاذ القرارات وصياغة القوانين مثل :

أ ـ مجلس الشعب .

ب ـ مجلس الشورى .

ج ـ الحزب المسيطر .

٢ ـ سلطات تنفيذ القرارات على مختلف المستويات .

٣ ـ أجهزة الضبط الجماهيرى مثل :

أ ـ الجيش ب ـ البوليس ج ـ القضاء د ـ الاعلام هـ ـ التعليم .

ثالثا : الخدمات الأساسية :

وفى سبيل الوصول إلى هذه الموارد والمراكز تستدعى الطبقات الأساسية المكونة لأطراف الصراع ، كل قوتها والفرص المتاحة لها ، وخلق فرص اضافية لحسم الصراع لصالحها .

غير أن طبيعة كل طبقة وخصائصها وقيمها وتوجهاتها تساعدها فى إستخدام أساليب تتراوح بين المشروع وغير المشروع ، وبين الوطنى وضده ، وتلجأ إلى تحالفات وتكتلات بل وأحيانا تواطؤات داخلية وخارجية . وعموما كلما كان وعى كل طبقة ـ أيا كان توجهه ـ متبلورا ، زادت أساليبها فى الصراع حدة .

وأما عن أطراف الصراع ، ففى ضوء الملامح العامة للتكوين الاجتماعى ، والنمط الانتاجى المسيطر والغالب عليه تتحدد هذه الأطراف بطرفين رئيسين هما : البورجوازية بجماعاتها ، وحائزوا العمل الذين لا يحوزون سواه تقريبا ، وما يشتملون عليه من جماعات تتراوح ما بين البروليتاريا بمعناها الكلاسيكى ، وأشباه البروليتاريا ، وغيرهما من جماعات القاع والجماعات التائهة .

أولا : الصراع الطبقي وتغيير السلطة في مايو ١٩٧١ :

١ — عندما يكون المجتمع المعين ، معتمدا على ذاته بالأساس ، متوجها نحو الانتاج كاستراتيجية للتنمية المجتمعية ، تكون العوامل المؤثرة في البناء الطبقي عوامل داخلية ، ويكون دور العوامل الخارجية ، كرد الفعل، للفعل الداخلي الأصلي ، وعندما يكون النمط الانتاجي تابعا للخارج في ركابه بصورة أو بأخرى ، وبدرجة أو بأخرى ، بتغيير التأثير النسبي للعوامل الخارجية، وتمثل فعلا مفروضا ومرسوماً يحدد قنوات ومسالك بعينها للنمو ، ويكون دور العوامل الداخيلة أشبه برد الفعل : كمقاومة للمفروض ومناوئته ، أو قبوله ومساومته ، ومحاولة الإفادة منه . وعندما يكون للعوامل الخارجية عند نقطة بدء في التحليل حضور على السطح — مع الاحتفاظ بالعلاقة الجدلية بين الداخل والخارج — يستنتج أن هذا المجتمع ، ليس مجتمعا حراً في قراره السياسي والاقتصادي لأن الهدف الخارج ، هو تعطيل عمل القوانين الاجتماعية للتطور الاجتماعي التلقائي — ذلك التعطيل الذي يتركز في اجهاض الحركة المجتمعية الساعية نحو توظيف الإمكانات الداخلية الجوهرية، لتطوير مستقبلي صاعد ومتنامي [١] .

وحتى نعيد التحليل إلى مصفوفة الجدل العلمي ، نطرح السؤال التالي : ما الذي يجعل تأثير العوامل الخارجية ، متفاوتا بين مرحلة تاريخية وأخرى من مراحل التطور الاجتماعي في هذا المجتمع أو ذاك ، ونخص هنا المجتمع المصري ؟ لكي نجيب على هذا السؤال علينا ابتداء أن نضع في الإعتبار الطبيعية الطبقية للسلطة السياسية [٢]. ذلك لأن هذه السلطة في التعميم الذي يتجاوز الاستثناءات والخصوصيات ، وجه آخر لسلطة إقتصادية ، ومصالح

اقتصادية مسيطرة . فعندما يكون التوجه ، إستهلاكي أكثر منه انتاجي يكون الارتباط بالخارج أكثر ، ويكون تعاطي الاستيراد ، منحى أساسيا تعمقه تلك الطبقات المالية والتجارية التي تقوم بدور الوسيط بغية تحقيق أرباح دون جهد ودون إنتاج . باختصار تقضى البنية الطبقية ، إلى نمط للسلطة ، يسأل عن فتح الابواب لتأثير العوامل الخارجية ، عبر قناتى الاستهلاك والتبعية . وفى الوقت نفسه تعطيل الشروط الموضوعية الداخلية المسؤولة عن مقاومة السلطة لتغييرها ، لتعطيل تأثير العوامل الخارجية ، من خلال نفى التبعية والاستهلاك .

٢ ـ رغم كل ما كتب حول ما حدث فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، فان ثمة كثيرا لم يكتب وهذا يفرض على الباحث أن يطلق العنان لخيال تخصصه وهو هنا خيال سوسيولوجي ، يحدد كونه سوسيولوجيا ، أن يكون بنائيا ، ويحدد كونه بنائيا ، ابراز التوجه والارتكاز للسلطة [٣] وإذا لم يعذرنا النظام الراهن لاننا لم نصدق كل ما أعلن ، وكل ما كتبه إعلامه على أنه هو وحده الحقيقة ، فلماذا يلومنا إذا كنا قد صدقنا كل ما قيل ، وكل ما أعلنه الاعلام فى المرحلة السابقة عليه . أليس الاعلام فى كلتا المرحلتين رسمياً مراقباً بطريقة أو بأخرى ، مهما تغيرت الظروف التي تفرض الآن إطاراً من التحديد فى تغيير تكنيكات الرقابة ؟... هذه نقطة أولى . وأما النقطة الثانية فتعنى فى ضوء الجدل ، عدم اغفال دور الفرد في التاريخ . وعـــدم اهماله العامل الذاتى ، وفى خلفيتها عاملى موضوعى طبقى . وقدر من التراكمات التي يمكن توظيفها ، هذه الوجهة أو تلك .

٣ ـ أن التذكير بالنقطتين الواردتين فى الفقرة السابقة يساعدنا على تخيل

طبيعة التغير الذى حدث فى مايو ١٩٧١ :

أ ـ كانت قوى طبقية قد ترك لها الباب مواربا خلال الفترة الناصرية ، هى البورجوازية التجارية والمالية ومن ورائها البورجوازية العقارية فى الحضر والبورجوازية الزراعية فى الريف . أتاح لها هذا الباب الموارب إعادة ترتيب صفوفها ، وشحذ أساليب صراعها لكي تحسم هذا الصراع عندما تواتيها الفرصة والظرف التاريخى.(٤).

ب ـ من بين الطبقات الاسياسية التى قويت وانتعشت خلال الثورة ، البورجوازية الزراعية ، فقد قضى لها الاصلاح الزراعى على العلاقات الاقطاعية الباقية وأبقى على الملكية الخاصة كاطار ـ شكلا ومضمونا ـ أساسى للعلاقات الانتاجية فى الزراعة ، بجانب تلك التعويضات التى اتيحت لها فى صور أسهم وسندات أو ماشابها . وأفادت هذه الطبقة رسمياً من معظم الاجراءات والقوانين الاصلاحية الزراعية ، فأفادت من القروض الزراعية وسيطرت بصورة مباشر ، وغير مباشرة على الجمعيات التعاونية الزراعية ، وعلى وحدات الإتحاد الإشتراكي بالقرى الأمر الذى ساعدها على حسم الصراع لصالحها . وبالتالى صح التعميم الذاهب إلى أن الاصلاح الزراعي فى مصر كان حلا بورجوازيا للمسألة الزراعية (٥) .

جـ ـ كانت الظروف الموضوعية قد بدأت بعد نكسة ١٩٦٧ تتغير ولو تغيرا تدريجيا بطيئا لصالح هذه الطبقات فلم يكن بمقدور النظام المهزوم القيام ، باجراءات أكثر جذرية ، تحمل الجماهير أعباء إضافية ، بل حاول أن يوفر لها بعض مايشبع حاجاتها الأساسية والاستهلاكية مما اتاح الفرصة للتجار لكى ينشطوا . وكان الإنشغال بالسد العالى ، وحرب الإستنزاف ، وبناء

قواعد الصواريخ مقدمة لتفاقم مسألة الاسكان ، فاقتنصها المتاجرون بالعقارات . وكان النظام مضطرا لقبول المساعدة المالية من بعض الدول العربية الرجعية (٦) تحت ضغط الحاجة لإعادة بناء القوات المسلحة . كل هذا متفاعلا وليس واحداً منه أثر فى مجريات السياق الموضوعى لتحرك هذه الطبقات ، وتقوية صفوفها . والسؤال هل كانت السلطة الوطنية بغافلة عما يدور ؟ ومع بساطة السؤال التى تحفظ معها فى الوقت نفسه بخصائص القوى التى كانت قائمة ، ولعبة التوازن الطبقى التى لازمت الثورة البورجوازية يمكن القول أنها على الأقل لم تكون بغافلة تماما عن كل مايدور ، ولكن لايكفى الوعى وحده لتغيير الأمور فقد ينضج الوعى ويتجاوز آنيته وأنانيته ، لكن الظروف الموضوعية تكون غير مواتية . فيحسب هذا الوعى على صاحبه وليس له . وربما مثالا شهير يدلل على ما نقول ، فحتى قبل نكسة ١٩٦٧ ، قال عبد الناصر فى ١٩٥٤ بالحرف الواحد :

« لقد لاحظنا أخيراً بروزا رأسمالياً فى قطاعات معينة » وفى خطابه فى دمنهور فى ١٦ يونيو ١٩٦٦ حدد هذه الجيوب الرأسمالية بقطاع المقاولات وتجارة الجملة (٧) .

د ـ ثمة ظرف موضوعى آخر سيظل حاضرا فى الزمن الراهن وربما المستقبلى كما كان حاضرا فى الزمن الماضى . وهو يتعلق بالبيروقراطيين الذين يتعاملون مع كل الظروف ، إذا تغيرت ، واستثمار ظروف أى نظام إذا لم تتغير ، فهم المنفذون لمصالح الطبقة المسيطرة وهم المستفيدون منها وفى تقديرى أن هذه الشريحة التى سطت على القطاع العام ، وزرعت الرشـــوة والفساد الادارى فيه ، ونقلتها إلى الاتحاد الاشتراكي بصورة أو بأخرى ، هى هى تستفيد

أيضا من الانفتاح ، وستواكبه بالرشوة والسمسرة والفساد الإدارى ، وستنقل ذلك تقريبا إلى الحزب الحاكم إن لم تكن قد نقلته . وباختصار هذا ظرف قائم يمكن استثماره وتوظيفه هذه الوجهة أو تلك توظيفا يشره أو بحجمه السياق البنائى وأيديولوجية النظام .

٤ ـ ثمة ظروف ذاتية تمت مع ما حدث من خلافات بعد وفاة عبد الناصر ، حول مشروعية من يتولى السلطة بعده ، خاصة وان الدستور فى هذا الوقت كان ينص على وجود نائبين أول وثانى ، وهذه نقطة أشار إليها بعض المسؤلين فى النظام الحالى وحولت الموجودين إلى طرفي صراع وخطط كلا الطرفين ، وحسم السادات الصراع لصالحه ، وكان لابد من تغييرات ، وكان الظرف ملائما لتدخل قوى طبقية لاستثمار هذا الصراع ، هذا التدخل وذلك الاستثمار الذين تدعمها شواهد التوجهات ، والقوانين والاجراءات التي تلت مايو ١٩٧١ والتى انعكست على الاقتصاد ، والسلطة السياسية ، فى مجلس الشعب ، فى الوزارة . وحتى نوضح هذه النقطة فى سياق التحليل العلمى ، ونذكر بأن الطبقة التى تريد أن تسيطر ، ولا تبدأ سيطرتها بالوصول للسلطة ، دون ركائز ودعائم ، لأنها أولا باعداد المسرح الاقتصادى لصالحها ، وبعد أن تسيطر عليه ، تتوجه إلى السلطة وتتطلع إليها [٨] وهنا يلتقى الاقتصاد والسياسة حيث يتطلع حائز كل قوة إلى قوة الاخر ليدعم قوته . فحائز الثروة الاقتصادية يتطلع إلى السلطة لتسيير أمور وتدعيم مصالحه الاقتصادية وحائز السلطة السياسية يتطلع إلى الثروة لدوام سلطته وحمايتها . وفى تاريخ المجتمع المصرى ، وغيره من المجتمعات ، ما يدعم هذة العلاقة بين الثروة والسلطة ، ويدعم أيضاً نفيها سويا [٩] .

٥ ـ عندما حسم الصراع لصالح أحـد الأطراف ، كان ضروريا لاستمرار هذا التطرف أن يلجأ إلى عدة تكنيكات ، لتحقيق استراتيجيته فى التغيير :

أ ـ لم يكن من الممكن إحداث تغييرات جذرية سـريعة فى الايديولوجية القائمة حينذاك ، ولا فى الكوادر الادارية والتنفيذية ، خاصة من الصفوف التالية للصف الأول الذى عد أصحابه مراكز قوة أساسية ، ولهذا رفعت السلطة الجديدة فى بداية عهدها الشعارات نفسها . خاصة وأنه كانت هناك ظروف موضوعية تحول دون تغيير الايديولوجية ، فالارض محتلة والمشكلات قائمة ، وإمكانات الحل ، أى حل ، ليست مواتية بين يوم وليلة ، فضلا عن أن الدستور والتشريعات القائمة تحول دون التغيير المقصود

ب ـ استدعى النظام بعـــض العناصر الوطنية ذات السجل والماضى والدور البارز ، والتى تعاونت مع النظام الناصرى ، فعادت أسماء محمود فوزى وسيد مرعى والقيسونى ومصطفى خليل على سبيل المثال . وقصد دعوة مثل هذه الاسماء ، تمهيد أرض الثقة بين السلطة والجماهير .

جـ ـ أجريت انتخابات جديدة أعادت تشكيل مجلس الشعب على أسس طبقية غير تلك التى كانت قائمة فى الفترة الناصرية ، وبدأ يظهر مع إنشاء ما سمى بالمنابر بقايا طبقات أضيرت من وجهة نظرها من ثورة ١٩٥٢ ، كما ولج إلى المجلس عناصر البورجوازيات التجارية ـ المالية ـ الزراعية .

د ـ أعيدت صياغة الإعلام : الصحف والإذاعة والتلفزيون ، وهذه وسائل لا يخفى علميا وسياسيا تأثيرها فى تشكيل وإعاده تشكيل الرأى

العام ، والوعى الاجتماعى .

هـ ـ وفر مجلس الشعب الجديد عنصر المشروعية الدستورية والقانونية وصدرت قوانين ولا تزال تصدر ، لتدعيم ضبط المجتمع وتوازنه وقام الإعلام مهمة ترسيخ ما تحمله القوانين الجديدة من مضامين في عقول الجماهير المعلقة آمالها ولو على قدر من التطمين الشفاهى .

٦ ـ كان ترتيب هذه الاجراءات ضروريا لحين ظرف أكثر فعالية ، تمثل فى حرب أكتوبر ، التي أعلن بعدها بوضوح :

أ ـ تغيير الايديولوجية والتوجه .

ت ـ تغيير جذرى فى الكوادر الإدارية والتنفيذية والعسكرية . واستدعاء بعض التكنوقراط والمثقفين ، وصحفيين وكتاب ممن تعاملوا مع النظام السابق ، ويتعاملون مع النظام الحالى ، وسوف يتعاملون مع أى جديد يمكن أن يأتى .

كان هذا هو التغيير الداخلى تقريبا وإفتراضاً ، لكنه افسح الطريق للعوامل الخارجية ، وأغلقه أمام الديناميات الداخلية ولو لحين فبرزت عوامل أساسية متفاعلة لا بد لكل من يهتم بدراسة البناء الطبقى من أن يضعها فى حسبانه ، ومع أننا أشرنا إلى بعض منها فى فصل سابق فالتركيز ضرورى لربط عناصر التحليل ومكوناته سويا :

١ ـ التغير فى توزيع الملكية الزراعية لصالح متوسطي وكبار الملاك ، ما إقتضاه هذا من تغييرات لصالحهم .

٢ — ولوج التضخم يوميا إلى مصر نتيجة للتغير فى التوجه الاقتصادى وتدعيم سياسة الانفتاح ، وما اقتضاه هذا من قوانين وقرارات إقتصادية سبقت الإشارة إليها . فقد نقل التضخم ، أصحاب الأراضى والعقارات من فئة حيازية للاصول الرأسمالية إلى أخرى أعلى ، كما أتاح لهم فرصا أكبر من الثروة القومية فى مصر . (١٠)

٣ — تحويلات المصريين العاملين بالبلدان العربية ، نتيجة لتدفقات الهجرة غير المحسوبة ، وما صاحبها الهجرة من تفاعلات إجتماعية كالمضاربة على الأرض والعقارات ، وتجاوز البعض لمواقعه وإنتماءاته الطبقية والاسهام فى تسويق ما تتجر فيه البورجوازية التجارية وتزايد الودائع فى البنوك التى غذت بنوك الاستثمار * ونمت من سيطرتها المالية ، الداخلية ، ووضعت الودائع بالخارج فزادت التعبية المالية ، وهربت فوائض كان يمكن أن توظف فى تمويل التنمية .

ثانيا : الصراع الطبقى بعد مايو ١٩٧١

١ — الصراع حول الثروة :

بديهى أن من يحوز الثروة بأصولها المختلفة ، أكثر للحسما صراع حول الدخل القومى لصالحه ، خاصة فى مجتمع مثل مجتمعنا يعد تناقض توزيع الثروة معلما أساسيا من معالمه البنائية ، نتيجة لتناقض العلاقات الانتاجية جوهراً . غير أن هذا التناقض قد يكون معقولا نسبيا ، وقد يكون جائرا ، لكنه كلما اتجه نحو الجور للبين كان ذلك شهادة موثقة على عمق الظلم الاجتماعى فيه . وقبل أن نصدر حكما على هذا نورد الجدول التالى (١٧) حول توزيع الدخل والاستهلاك الاسرى فى منتصف السبعينات :

جدول رقم (١٢)

جماعات السكان	١٩٧٥ / ٧٤			توزيع الدخل في ١٩٧٥ على المستوى القومى	توزيع الدخل في ١٩٧٦		
	ريف	حضر	اجمالى		زراعة	غير زراعة	على المستوى القومى
٦٠٪ الأدنى	٢٥ر٤٦	٣٤ر٣٩	٣٣ر٦٢	٣٤ر٩	٤١ر٠	٣٠ر٠	٢٣ر٧
٣٠٪ المتوسطة	٣٧ر٨٠	٣٨ر٠١	٣٧ر٨٦	٣٠ر٢	٣٠ر٤	٣٢ر٤	٣١ر٧
١٠٪ الأعلى	١٦ر٧٤	٢٧ر٦٠	٢٨ر٥٢	٣٤ر٩	٢٨ر٦	٣٧ر٦	٣٤ر٦
معامل جيني	٠ر٣٥	٠ر٣٧	ر٣٨	٠ر٣٢	٠ر٢٤	٠ر٣٨	٠ر٢٤

إن أهم ما يشير إليه الجدول السابق هو استحواذ ١٠٪ من السكان على ما يزيد بقليل عن ثلث الدخل القومى عام ١٩٧٥ وأن هذه النسبة حافظت على حجمها نتيجة لقوة الطبقات العليا وسيطرتها فى حين أن ٣٠٪ المتوسطة من السكان استطاعت أن تحصل على جزء من نصيب الـ ٦٠٪ الأدنى كما يوضح الجدول التناقض الصارخ في توزيع الدخل بين القلة والكثرة ، الأمر الذى ينعكس لا محالة على حسم الصراع لصالح الأكبر ثروة ودخلا . ولكنه كما تشهد قوانين التطـــور الاجتماعى حسم مؤقت مهما كانت المساعدات والتحالفات الداخلية والخارجية ، لأن الحسم الأكبر دوما ، ومهما تباعدت سنوات الزمن سيكون لصالح المنتجين الحقيقيين ولعل في تاريخ فرنسا ، وفيتنام ومصر ، والاتحاد السوفيتي والصين وايران ، وغيرها الكثير ما يدعم هذا التعميم .

وإذا إنتقلنا من التحليل السابق حول توزيع الدخل لنقف إلى صورة رسمية تضمنتها وثائق الخطة الخمسية (١١) نجد أن المستويات الطبقية الأعلى والتي تشمل المستوى الأول من الجهاز الحكومى ، والمستوى الأول فى القطاع العام والملاك الزراعيون الذين يحوزون أكثر من ثلاثة أفدنة والمستويات العليا من القطاع الخاص تحوز وحدها ١١٣٤ مليون جنيه فى ضوء بيانات ١٩٧٦ بمتوسط سنوى للفرد الواحد هو ٦٦٠ جنيها .

جدول رقم (١٣)

الفئـــات	عدد العاملين بالآلاف	إجمالى ما يحوزون مليون جنيه	متوسط الأجر السنوى بالجنيه
المستوى الاول فى	١٢٠	٩٥	٨٠٣
المستوى الاول قطاع عام	٥٠	٤٨	٩٦٢
الملاك ٢ افدنة +	٨٠٠	٤٠٠	٥٠٠
المستوى الاعلى في القطاع الخاص	٧٥	٥٩١	٨٠٠
المجموع الخاص	٧٢٠	١١٣٤	٦٦٠
العاملون بالمستوى الثالث فى الحكومة	١٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠
العاملون بالمستوى الثانى قطاع عام	٩٠٠	٢٠٥	٢٣٠
ارباب المعاشات	٦٠٠	٨٠	١٣٠
مجموع جزئى	٢٥٠٠	٤٨٥	١٩٨
مستوى ثان حكومى	٦٢٠	٢٥٣	٤٠٩
مستوى ثان قطاع عام	٢٦٠	١٢٠	٤٦٠
مجموع جزئى	٨٨٠	٣٧٣	٤٢٣
حائز ٣ افدنة فأقل	٢٢٠٠	٢٣٠	١٥٠
العمال الزراعيون	١٠٠٠	١٤٠	١٤٠
عمال القطاع الخاص	٢٠٠	٢٨	١٤٤
مستفيدو الضمان الاجتماعى	١٠٠	١٠	١٠٠
مجموع جزئى	٣٥٠٠	٥٠٨	١٤٣
مجموع عام	٨٦٠٠	٢٥٠٠	٢٩٠

وهذا الجدول وان كان يدعم الاتجاهات العامة للتحليلات السابقة ، فهو يضيف بيانات يستنتج منها اتساع الفجوة فى توزيع الدخل بين الطبقات ؛ فالعاملين فى المستوى الأول والذين يمثلون الطبقات العليا تقريبا ، يحوزون وحدهم ٣٦ر٤٥٪ من الدخل القومى . كما أنه يشير إلى بعد آخر يتعلق بأعلى دخل وأدنى دخل والتي كانت نسبته ٩ – ١ تقريبا .

وحتى تزداد الصوره وضوحا لفهم طبيعة الصراع بين حائزى الأصول الرأسمالية (التملك) وحائزى العمل المأجور (العمال والفلاحين والموظفين) يأتى بالجدول التالى [١٣] دليلا آخر على التقدم المستمر الذى تحرزه الطبقات البورجوازية فى مضمار السيطرة على المزيد من الدخل القومى ، وهو بالطبع تقدم على حساب المزيد من الجور والظلم للعمل المأجور .

جدول رقم (١٤)

السنة	النصيب النسبي للاجور ٪	النصيب النسبى لعوائد التملك ٪
١٩٧٠	٤٦ر٨	٥٣ر٢
٩٧١	٥٠ر٣	٤٩ر٧
١٩٧٢	٤٩ر٦	٥٠ر٤
٩٧٣	٥٠ر٤	٤٩ر٦
٩٧٤	٤٤ر٨	٥٥ر٢
١٩٧٥	٤٧ر١	٥٢ر٩
١٩٧٦	٤٣ر٨	٥٦ر٢

تفيد هذه البيانات فى توضيح أن الطبقة البورجوازية بمختلف جماعاتها والتي لا تتجاوز ثلث القوة العاملة ، ولا تتجاوز ٥ ٪ من مجموع السكان تحوز وحدها على أكثر من نصف الدخل القومى ، في حين أن العمل المنتج يحوز على الباقي . وتدين البيانات فى الوقت نفسه ، عام ١٩٧٤ ، وهو العام الذى شهد وضوح التوجه نحو الانفتاح والذى كان بداية نحو مزيد من اتساع الفجوة فى توزيع الدخل . وبالتالى المزيد من التناقض والظلم الاجتماعيين

٢ ـ الصراع حول السلطة :

مع أن الثروة والسلطة وجهان لحقيقة واحدة معبرة عن تناقض العلاقات الانتاجيه والتوزيعية أصلا وجوهرا . ومع أنه ليست لدينا دراسات موثقة حول أوضاع السلطة فى مصر المعاصرة ، فان الملاحظات الأساسية للباحث تقضى إلى ما يلى :

١ ـ أن الخريطة الطبقية لمجلس الشعب تشير إلى ولوج أسماء من كبار التجار والملاك والبورجوازية القديمة والجديدة إلى مقاعد المجلس .

٢ ـ إن جملة التشريعات الاقتصادية التي صاغها ووافق عليها مجلس الشعب تحمل فى معظمها توجهـــا لصالح البورجوازية الزراعية ، والبورجوازية التجارية .

٣ ـ أن ثمة أسماء فى الحكومة تفيد بانتماءات وانحيازات أصحابها الطبقية خاصة نحو الطبقة البورجوازية .

وحتي ندعم ما سبق نأتى ببعض الأمثلة ، سواء حول الأسماء أو حول مناقشة بعض القوانين التي صدرت حتي الآن عن مجلس الشعب وسنأتى ببعض

مما حدث أثناء عرض القانون الخاص باعادة تقدير القيمة الايجارية وإلغاء لجان فض المنازعات وجواز تحويل عقد الايجار إلى عقد مزارعة ، وذلك فى جلسة ٢٣ يونية ١٩٧٥ .

١ — برغم أهمية وخطورة الموضوع المطروح للمناقشة تغيبت مجموعة هامة من قيادات الفلاحين على رأسهم سيد مرعى ومحمد مهدى شومان أمين الفلاحين وغيرهما .

٢ — لم يتحدث فى الجلسة إلا ثلاثة عشر عضوا فقط .

٣ — ردد أحمد يونس ، رئيس الاتحاد التعاونى ، إن اشتراكيتنا هى اشتراكية الحب وترفض أى ارهاب . وذكر أبو الفضل سرور أن المالك لا يأخذ شيئاً بينما يأخذ الفلاح كل شىء . اقترح رفع القيمة الايجارية إلى عشرة أمثال الضريبة وأن ينص على تحويل الايجار إلى مزارعة دون موافقة المستأجر وأفاد « عبده مراد » بأن هذا المشروع يهم الغالبية العظمى من الفلاحين ، ولا يهمنا من نباح الأعداء بأن مجلس الشعب يعمل ضد الاشتراكية ويجب أن نفهم كيف صدر القانون الأصلى انه إفساد زراعى وليس اصلاح زراعى وهو قانون شيوعى مستند إلى قاعدة شيوعية تقول الأرض لمن يفلحها (١٤) .

وإذا كانت المعارك الانتخابية لمجلس الشعب تشهد بمحاصرة المعارضة أيا كان اتجاهها الفكرى وتجنيد ، الامكانات الرسمية لنجاح أشخاص بعينهم ممثلين للبورجوازية فى التحليل الكلى . فان مما يساعد على فهم طبيعة الصراع حول السلطة :

١ ـ خروج المعارضة من اليسار من مجلس الشعب .

٢ ـ خروج أسماء وطنية من المجلس من أمثال كمال الدين حسين أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة البارزين .

٣ ـ تجنيد الاعلام الرسمي لخدمة مرشحى الحزب الحاكم والتأثير فى الرأى العام حول مرشحين غير مرغوب فيهم ، ولعل المثال على هذا موقف جريدة الأخبار من كمال الدين رفعت .

٤ ـ محاصرة حزب الوفد الجديد بالرغم مما هو معروف عن اتجاهاته الطبقية .

حسم الصراع وأساليبه :

تشير كل بيانات الصفحات السابقة ، على حسم الصراع لصالح أجنحة البورجوازية عموما والتجارية والزراعية خصوصا . ومادام هناك تحالف رسمى بينها وبين السلطة ، فانه يمهد الأرض بالقانون وبالتنظيمات الرسمية لتواصل هذه البورجوازية سيطرتها . ونظراً لأنها الإكثر تمكنا من الثروة والسلطة ، فهى تستخدم كل الأساليب المتاحة والمقننة وغير المقننة ، سواء بالقوة أو خاصة باستخدام العمولات والسمسرة والرشوة ... الخ .

هوامش الفصل الثامن

١) أنظر نيكوس بولا نتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ترجمة عادل غنيم ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ ص ١١ — ٢ .

٢) J. Petras., « Class Structure and its Effects on Political Development, » in Radical Sociology. ed. by ; D. Colfax and J. Roach. Basic Books, N. Y., 1971, pp. 306 – 321

٣) C.W. Mills, The Sociological Imagination, A Pelican Book, 1970, pp. 12 – 13.

٤) حول هذا المعنى أنظر : شريف حتاتة « تحولات عصرية فى الطبقات الاجتماعية مجلة الكاتب ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٠ ، ص ٢٦ — ٤٧ . وهدف أكده أيضا تحليل فؤاد مرسى فى كتابه ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار الثقافة الجديدة القاهرة . ١٩٧٦ ، ص ٢٥١ .

٥) أنظر تحليلا لهذا فى كتاب : عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القـــرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٢٠ — ١٢٩ . ويتفق مع هذا التحليل :

E. David., « Political Theory and the Study of Social Change in Egypt, » in Review of Middle East Studies, No. 1, 1975, pp. 41 – 61.

٦) جلال أمين ، تحول الاقتصاد المصرى بين الاستقلال إلى التبعية .

ورقه قدمت للمؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٨١ ص ٥ .

٧) شريف حتاتة ، مصدر مذكور ، نفس الموضوع .

٨) بولنتزاس ، مصدر مذكور ، ص ٤٨ — ٥١ .

٩) أنظر عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقى فى القرية المصرية ، مصدر مذكور ص ٧٠ — ٨١ .

ه لعل ورقة أكتوبر الشهيرة ، خير مثال على هذا .

١٠) أنظر تحليلا متألقا لمصاحبات التضخم على البناء الطبقى ، فى الدراسة الموسوعية التى أهداها للمكتبة العربية الباحث الاقتصادى رمزى زكي وموضوعها ، التضخم فى مصر . مصدر مذكور ، ص ٤٧٧ وما بعدها وص ٥٨٣ وما بعدها .

* لنا وقفة مع هذه النقطة .

١١) الجدول نقلا عن ابراهيم العيسوى فى دراسته :
Employment Inadequacy In Egypt, Op. cit., p. 8.

١٢) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية ، المجلد الأول ، مصدر مذكور ، ص ١/٣٥ .

١٣) رمزى زكي ، مصدر مذكور ، جدول رقم ١٠٦ ، ص ٤٧٦ .

١٤) أنظر : جمعة قاسم « ارفعو ايديكم عن الفلاح المصرى » الطليعة ، القاهرة ، أغسطس ١٩٧٥ . ص ١٠٠ — ١٠٥ .

الفصل التاسع

إنعكاسات النمط الانتاجي المسيطر على مستقبل الحركة المجتمعية *

مقدمة :

أولا : المسألة الإنتاجية .

ثانيا : الخدمات الأساسية .

ثالثا : فى مسألة التناقض والعدالة الاجتماعية .

رابعا : فى مجال التحرر الوطنى .

* أعد هذا الفصل الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطى .

مقدمة :

فى ضوء ما تم رصده و توصيفه وتحليله بالإمكان التركيز على عدد من المسائل الأساسية ذوات التأثير فى الفعل الاجتماعى الطبقى ، وفى الوقت نفسه على مجمل المسألة التنموية .

أولا : المسألة الانتاجية :

تشير البيانات والمعطيات ، حتى الرسمية الموافق عليها ، إلى اتجاه المسألة الانتاجية إلى مزيد من متدهور والخلل وانخفاض الكفاءة ، مقابل زيادة الاعتماد على السوق العالمى ، والتوجه البين نحو الإستهلاك .

١ ـ فى مجال الانتاج الزراعى النباتى تناقص إنتاج القطن الزهر من ٩٠٠٢ قنطار * مترى عام ١٩٧ إلى ٦٨٨٤ قنطاراً مترياً عام ١٩٧٦ . كما تناقص إنتاج القطن الشعر من ١٠،٩٤ قنطارا عام ١٩٧١ إلى ٦٩٢٥ قنطاراً عام ١٩٧٦ ، وتناقص انتاج بذرة القطن من ٧٤٩٢ أردبا عام ١٩٧١ إلى ٥٦٥٠ أردبا عام ١٩٧٦ . وتناقص انتاج الذرة الرفيعة من ١٦٠٩٧ أردبا إلى ٥٤١٨ أردبا العامين المذكورين . وتناقص أنتاج الفول من ١٦٥٣ أردبا إلى ١٦٤٢ أردبا والعدس من ٣١١ أردبا إلى ٢٣٧ أردباً خلال العامين المذكورين (١) .

وقبل ترك هذه الأرقام علينا أن ندقق فى مدى ارتباطها بغذاء الطبقات الشعبية ، وتحقيق ما يسمى بالأمن الغذائى .

٢ ـ فى مجال المذبوحات من اللحوم والدواجن ، وهى مؤشر على الغذاء

يلاحظ ان نسب الزيادة بين ١٩٧١ — ١٩٧٦ لاتواكب بحال من الأحوال الزيادة فى السكان . فضلا على أن خلل التوزيع وخلل الاستهلاك ، لصالح الشرائح العليا الـ ١٠٪ من السكان والمتوسطة ٣٠٪ من السكان ، تعنى أن الفقراء لايحصلون حتى على نصف النسب الضرورية من هذا الغذاء . فمثلا تناقصت أعداد الثيران المذبوحة من ٣٣ ألف رأس عام ١٩٧١ إلى ألفين فقط عام ١٩٧٦ ولم تزد أعداد الابقار خلال هذه المدة إلا ألفين فقط ومثلها بالنسبة للجاموس أما العجول البقرى فقد زادت فقط من ٣٠٢ ألف رأس إلى ٣٢٧ ألف رأس فى حين تناقصت أعداد الأغنام من ٤٠٧ ألف رأس إلى ٢٧١ ألف رأس والماعز من ٢٦ إلف . وأما الزيادة فى الدجاج البلدى فهى زيادة واهية حيث لم تزد إلى إلا من ٢٤٨٤٧ ألف إلى ٢٦٣٧٥ ألف [٢] .

٣ — بالنسبة لبعض المستلزمات الاساسية للانتاج الزراعى تناقصت قيم الكثير منها . فمثلا تناقصت المبالغ المصروفة على التقاوى فى الجمعيات التعاونيه للاصلاح من ٣٠٣٨ ألف جنيه فى ١٩٧١ إلى ١٣٣٣ ألف جنيه فى ١٩٧٦ وتناقصت قيمة الأسمدة من ٩٠٤٨ إلى ٥٩٤٢ ألف جنيه والمبيدات الحشرية من ٢٠٧٢ إلى ٢٢٨ ألف جنيه [٣]

٤ — وأما عن الانتاج الصناعى فقد تبين من الفصل الأول إتجاه الاستثمار الصناعى إلى الانخفاض ، واتجاه الاستثمار الانفتاح إلى الاستيراد والى الصناعات الاستلاكية . واتجـاه الخلل إلى الزيادة بـــين القطاعات الاقتصادية .

٥ — يلاحظ بالنسبة للقوى العاملة وتطورها بعض الملاحظات والتى على درجة من الأهمية : تتمثل الاولى منها فى اتجاه العمل المأجور إلى الزيادة فقد

زادت نسبة العمال الاجراء فى قوة العمل من ٢ر٤٩ سنة ١٩٦٠ إلى ٢ر٦٤ عام ١٩٧٠ (٤) وتتمثل الثانية فى تناقص نسب المشتغلين بالزراعة من ٦ر٢٥٪ من مجموع القوى العاملة سنة ٦٥/٦٦ ٦٩/١٩٧٠ ، إلى ٤ر٢١٪ فى الفترة من ٦٩/٧٠-١٩٧٤ ، كما تناقصت نسب المشتغلين فى الانتاج عموما من ٣ر٤٦٪ إلى ٥ر٤٤ خلال الفترتين المذكورتين (٥). وأما الملاحظة الثالثة فتتعلق بزيادة فقدان قوة العمل لعناصر ماهرة وكفؤة نسبياً ، نتيجة لتسيب الهجرة للبلدان النفطية . خاصة وإذا وضعنا فى الحسبان أن الهجرة عملية انتقائية ، فى صالح الأكثر كفاءة وتعليما والأصغر سنا . وفى هذا توضح بيانات تعداد ١٩٧٩ إلى أن جملة المصريين المهاجرين بلغت ١ر٦٪ من اجمالى القوة العاملة المصرية وطبقا للدراسة التي أعدها « بيركس وسينكلير » عن عام ١٩٧٣ تبين أن ٦ر٣٩٪ من المهاجرين حاصلون على مؤهلات أعلى من الثانوية العامة ، وأن ٦ر٢٦٪ من المهاجرين حاصلين على الثانوية الفنية (٦) .

ثانياً : الخدمات الأساسية :

١ - وفيما يتعلق بالخدمات الصحية فبالرغم من وجود زيارات طفيفة خلال السنوات من ٧١-١٩٧٦ فان الذى يقلل من قيمة هذه الزيادة ، نوعية الخدمة نفسها ومؤشرات الصحة العامة فضلا عن التناقض فى بعض جوانب الخدمة الصحية ، خاصة فى القطاع الريفى الذى يعيش فيه أقل من نصف السكان بقليل حسب بيانات ١٩٧٦ ، ففى الوقت الذى زادت فيه أعداد المنشآت التي تقدم خدمات صحية بالريف من ٨٦٧ منشأة إلى ٢٢٣٧ وحدة تناقصت أعداد الأسرة في هذه المنشآت من ٨٤٤٨ إلى ٨٣١٨ ألف سرير مع ملاحظة أن الذى

زاد من أعداد المنشآت هو ضم الوحدات المجمعة إلى المجموعات الصحية ابتداء من عام ١٩٧٣ .(٧)

٢ ـ بالنسبة للخدمات الإسكانية ، رغم مظاهر الإزمة البادية والممتدة عبر الوادى والدلتا فان الوحدات السكنية المحققة خلال الفترة ٧١-١٩٧٦ تشير إلى اتجاه الدولة للانسحاب من حل هذه المشكلة ، وهذا أمر منطقى فى وقت تنمو فيه البورجوازية العقارية وتسيطر وتختلط بعض شرائحها بعدد من حائزى السلطة ومن يحتلون مواقع عامة نسبيا فى دولاب الدولة . فبالنسبة للاسكان الحضرى لم تزد وحدات الاسكان فى المستوى الاقتصادى إلى ١٠٩٦ وحدة كما تناقصت فى المستوى فوق المتوسط من ١٣٨٥ إلى ٤٠٤ فقط(٨)

٣ ـ وأما عن الخدمات التعليمية ومع أن نسبة الأمية فى ضوء بيانات تعداد ١٩٧٦ كانت ٧١٪ بين الإناث ، ٤٢٪ بين المذكور ، ٥٦٪ على المستوى الإجمالى فان عدد المدارس التي أنشئت خلال الفترة من ٧١/١٩٧٦ تعنى ذر الرماد فى العيون ، ولا تعنى نية أكيدة لسد منابع الأمية ، خاصة إذا وضعنا فى الحسبان أن عدد الأطفال دون سن السادسة وقت إجراء التعداد الاخير فى ١٩٧٦ بلغوا ٣ر٦مليون طفل بنسبة ٣ر١٧٪ من جملة السكان (٩) فعدد المدارس الابتدائية التى أنشئت خلال الفترة من ٧١ - ١٩٧٦ لم يزد إلا (٦٢٨) مدرسة فقط (١٠) لاحظ مرة أخرى كم يعنى هذا الرقم بالنسبة ٣ر٦ مليون طفل سن الإلزام .

والذى يمكن استنتاجه من هذه المؤشرات هو وهن الاهتمام بالخدمات الأساسية والانشغال عنها بأمور أخرى . ونظراً للندرة النسبية لهذه الخدمات مقابل الزيادة فى السكان ، ونظراً لخلل توزيع الثروة والسلطة ، فان هذا الخلل

سيفضى إلى مزيد من الخلل فى توزيع الخدمات ، وحرمان الطبقات الدنيا منها مقابل استئثار القادرين بالأكثر منها .

وبايجاز يلاحظ اتجاه الحاجات الأساسية للجماهير إلى الحرمان بدلا من الاشباع .

ثالثاً . فى مسألة التناقض والعدالة الاجتماعية

يشير حصاد السبعينات إلى بروز التناقض الإجتماعى ، وإتجاهه إلى مزيد من الحدة التي من بين أهم مؤشراتها :

١ — فى المجال العلاقات الانتاجية فى الزراعة تشير البيانات الواردة فى الفصل الأول ، وأيضا الاجزاء التحليلية الخاصة بنمو البورجوازية الزراعية إلى حصول الأخيرة على مكاسب اضافية خلال فترة الدراسة ، ممايعنى مزيداً من اتجاه الملكية الزراعية نحو التركيز لصالحها . فبعد أن كانت تحوز فقط فى ١٩٦٥ ٩ر٤٢٪ من اجمالى الأرض الزراعية (١١) أصبحت تحوز فى ١٩٧٤ ٣ر٥٠٪ من هذه الأرض وبعد أن كانت الشريحة العليا منها ٥٠ فداناً فأكثر تحوز فقط ٦ر١٢٪ من الأرض الزراعية ، أصبحت تحوز فى ١٩٧٤ ٣ر١٦٪ من الأرض الزراعية .

٢ — حدث تغير واضح تدعمه القوانين الاقتصادية التي صدرت ، لصالح أصحاب الأرض حين أعيد تقدير القيمة الإيجارية ، وأجيز تحويل الإيجار إلى علاقة مزارعة ، وزاد الحد الأدنى للملكية فى الأرض المستصلحة إلى مائتى فدان للفرد وثلاثمائة للعائلة . وهى تغييرات من شأنها أن توسع الفجوة بين الملاك والمستأجرين .

٣ ـ ظهر عدد من المليونيرات الجدد فى مجال التجارة والودائع فى البنوك وأعمال الاستيراد ، مما يعنى إعادة تركز الثروة لصالح القلة .

٤ ـ فيما يتعلق بتوزيع الدخل القومى زاد نصيب عوائد التملك من ٧ر٤٩٪ عام ١٩٧١ إلى ٣ر٥٦ عام ١٩٧٦ وبالمقابل انخفض نصيب الإجور من الدخل القومى ، من ٣ر٥٠٪ عام ١٩٧١ ليصل إلى ٨ر٤٣٪ سنة ١٩٧٦ (١٦) .

٥ ـ وأما عن تناقص توزيع الدخل ، واتجاه الفجوة التوزيعية للاتساع فيدعمها انخفاض ما كانت تحوزه الـ ٦٠٪ من السكان الأقل دخلا ، من ٩ر٣٤٪ عام ١٩٧٤ ليصل إلى ٧ر٣٣٪ عام ١٩٨٥ (١٣) .

٦ ـ وفى نطاق تركز السلطة أو توزيعها ، وانعكاساتها على المشاركة الشعبية ، فيلاحظ للوهلة الأولى ، سيطرة الحزب الحاكم . ومحاربة المعارضة بصور شتى تراوحت بين التضييق المفرط على الجرائد الحزبية الأخرى ـ كالإهالى ـ وحتى اعتقال المنضمين إلى أحزاب معارضة أخرى ، ومن الناحية الإخرى سيطرة البورجوازية بفصائلها خاصة الزراعيه والتجارية على مجلس الشعب ، وعلى الحزب الحاكم . وأما عن مجلس الشورى فقد تم بالتعيين الانتخابى أو الإنتخاب التعيينى . ويفهم ما إذا كان مجلساً للشيوخ أم مجلساً للاعيان . وبالنسبة للقوانين الجديدة الخاصة بالإستثمار فقد أراحت أصحاب القطاع الخاص المحلى والأجنبى من كثير من مواد قوانين العمل . خاصة ما يتعلق بمشاركة العمال فى الإدارة .

رابعاً : في مجال التحرر الوطني :

ليس معنى التحرر فقط عـــدم وجود عسكر أجانب في هذه البقعة من هذا الوطن أو ذاك ، ذلك لأن الأمبريالية العالمية ومـــن ورائها النظام الرأسمالي العالمي يسخر عمله وعياله بأساليب متجددة للسيطرة على البلدان النامية . ولعل أخطر ما في التبعية هو بعدها الاقتصادي أولا ، والمالي ثانياً الثقافي ثالثا . فبالسيطرة الاقتصادية تضرب القاعدة الإنتاجية وتشوهها ، المالية تحاصر رأس المال المحلي في قنوات استثمار بعينها وتفقد العملة المحلية أهميتها وفعاليتها ، فقد غدا الجنيه المصري وهو رمز وطني سياسي واجتماعي قبل أن يكون عملة مادية ، غدا غريبا في وطنه ، جذب ونحي الكي يحتل الدولار مكانه في السر والعلن . وهذا مؤشراً لاينكر دلالاته بالنسبة لحالة التبعية إلا كل متواطيء مكابر . وبالسيطرة الثقافية تخرب إرادة الانسان وقيمه ، وأهم ما يفرق الإنسان عن غيره من مخلوقات الله .

١ ـ ففيما يتعلق بالتمويل الخارجي للتنمية في الاستثمار توضح البيانات زيادة نسبته من ٥ر٣٨٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥ر٧٢ إلى ٥ر٧٢٪ عام١٩٧٥.(١٤)

٢ ـ وبالنسبة للواردات إلى الصادرات إرتفعت من ٠٣ر سنة ١٩٧٠ إلى ٠٥ر٢ سنة ١٩٧٦ (١٥) .

٣ ـ أما عن أنماط الواردات فيلاحظ أولا الارتفاع الشديد في الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة ٥ر١٨٪ خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠و١٩٧٦ . ويلاحظ ثانيا الانخفاض الشديد في الواردات من السلع الوسيطه وبنسبة ٨ر٢٧٪ خلال الفترة المذكورة ويلاحظ ثالثا إرتفاع نسبة الواردات من

دول المعسكر الرأسمالي من ١ر٤٥٪ عام ١٩٧٠ لتصل إلى ٤ر٦٥٪ عام ١٩٧٦ [١٦].

وهذا يعني تبعية الاقتصاد المصري للاقتصاد الرأسمالي العالمي واعتماده عليه.

٤ — وأما بالنسبة للقيم فأخطر ما فيها :

أ — أضعاف قيم الانتماء ، فالهجرة للخارج فيها الخلاص الفردي من كثير من المشكلات . كما أن السلعة المستوردة أضحت رمزا يشير إلى تميز حائزها وشاريها وبائعها .

ب — أضعاف قيم العمل ، فأنت تضع أموالك في بنوك فتحصل على فائدة بلا جهد ، وانت تسترزق بالمضاربة والسمسرة فيزداد مالك .

ج — أضعاف قيم العلم والتعليم ، فيكفي أن تسترزق ، ولا يهم من أين ، لتتميز اجتماعيا ، وتحوز السيارات من الموديلات النوعيـــة ، وتحوز الشقق والعمارات بخلو الرجل وتثرى من الرشوة والوساطة والعمولات .

د — تقوية وتدعيم صورة الرأسمالية العالمية متمثلة في الولايات المتحدة صاحبة ٩٩٪ من أوراق اللعبة ، وصاحبة رأس المال ، وواهبة القروض —من أين تأتي هي بالقرض ؟ — وداعية السلام ، وبالتالي تزييف الوعي بالعدو والصديق .

هـ — تدعيم قيم الفردية والأنانية واللاأنا مالية ، وربط مصالح كثير من الفئات بالأوضاع القائمة .

و — تدعيم القيم الاستهلاكية وذات التوجه المعاكس للانتاج والتنمية .

٥ ـ وأما بالنسبة للثقافة ، فأخطر ما فيها تجسيد تفوق الثقافة الأمريكية عبر الأمثلة اليومية ، وعبر الاعلام الجماهيرى ، وبالتالى قتل جوهر الثقافة الوطنية ، وتحويلها لثقافة استهلاكية تابعة ، معتمدة على الخارج ، فاقدة الثقة بمكوناتها منتظرة الحل للمشكلات من الخارج ، وليس بالمبادرات الجماعية الفعالة .

تركيز الصورة ومستقبل التناقص :

١ ـ انحسار الانتاج مقابل ازدياد الاستهلاك المعتمد على الاستيراد .

٢ ـ انخفاض الكفاءة وتبديد مقوماتها سواء كانت البشر أو رأس المال .

٣ ـ عدم الانساق والخلل بين قطاعات الإقتصاد ، حيث تنمو القطاعات غير الانتاجية .

٤ – ازدياد تناقص العلاقات الإنتاجية والتوزيعية .

٥ ـ تدهور الخدمات وانخفاض مستوى اشباع الحاجات .

٦ ـ إزدياد الاعتماد على الاقتصاد الرأسمالى .

٧ ـ إزدياد صور التبعية ومجالاتها .

٨ ـ هزيمة القيم الأساسية الضرورية للتنمية ، الانتاج والعمل والعلم والتعليم مقابل سطوة قيم الاستهلاك ، والإسترزاق ، والفردية والفساد .

٩ ـ تركز السلطة والأعتماد على حزب واحد « دكتاتورية الحزب البورجوازى الواحد » ومحاصرة كل صوت معارض والشهود كثيرون.

١٠ ـ وهن العلاقات الرسمية المصرية ـ العربية ، مما يضعف الموقف المصرى والمكانة المصرية عربياً وعالميا .

وعلى صعيد العلاقات الطبقية يمكن التركيز على ما يلى :

١ ـ تقدم البورجوازية الطفيلية التابعة .
٢ ـ إنحسار البورجوازية الوطنية المنتجة .
٣ ـ الحراك الهابط لشرائح كبيرة من الطبقة الوسطى ـ الشرفاء بالذات.
٤ ـ إزدياد فقر وحرمان الطبقات الدنيا .

وأما عن أطراف التناقضات الاساسية فيمكن توصيفها فيما يلى :

١ ـ التناقض بين البورجوازية بجماعاتها وبين الطبقة الدنيا بجماعاتها .
٢ ـ التناقض بين البورجوازية المنتجة الزراعية والصناعية والبورجوازية التجارية ـ المالية .

٣ ـ التناقض بين البورجوازية بجماعاتها والشرائح البيروقراطية خاصة المتوسطة والصغيرة من ذوى الدخل الثابت .

٤ ـ ونظراً لإنحياز النظام نحو البورجوازية التجارية المالية والزراعية ، فمعنى هذا أنه يضع نفسه فى موقف تناقض أجنحة البورجوازية الأخرى ، ومع الطبقة العاملة باختلاف مكوناتها .

ولو استمر الحال على ما هو عليه فيتوقع تحرك كل أطراف التناقض تجاه بعضها البعض واحترام الصراع الذى يحتمل أن يفضى إليه :ـ

١ ـ أما انتصار البورجوازية التجارية والمالية ، بأحكام سيطرتها أكثر على صناعة القرار والأجهزة القمعية . وبمساعدة قوى خارجية إذا إقتضى

الأمر . وإذا لم يتحقق لها هذا فسوف تسعى لا محالة إلى من مزيد من التغيير في النظام لصالحها ، ولو إقتضاها هذا تغيير السلطة نفسها . لكن لو قدر وتحقق لها هذا فمعناه :ـ

(أ) زيادة التبعية والاعتماد على الخارج ، وقتل ما تبقى من توجهات إنتاجية .

(ب) التجاؤها إلى مزيد من الفاشية والقمع .

(ج) من المحتم أن يقابل هذا بمزيد من الافقار والحرمان للجماهير .

(د) وإذا أشاعت سيطرتها هذه لمزيد من الفوضى والإضطراب الاجتماعيين انتاجيا وسياسياً وثقافياً ، فانه في ضوء الجدل العلمي ستخلــــق ما ينفيها حيث تفضى إلى تضامن الأطراف الأخرى من أجل التحرر الوطني والاجتماعى والإقتصادى .

(ه) لكن قبل حدوث هذا هل تسمح الرأسمالية العالمية بضياع مصر منها مرة أخرى أم يمكن أن تتدخل إذا اقتضى الأمر لجعل الحال في مرحلة ماقبل السقوط وماقبل النهوض ؟؟

وهذا يعنى أن تكون سيطره هذه الطبقة مؤقتة نسبيا ومهما طال الزمان.

٢ ـ أو إنتصار البورجوازية الوطنية المنتجة بجناحيها الصناعى والزراعى ولكل هل يمكن أن يتحقق لها هذا في ضوء الأحوال القائمة دون ثورة بورجوازيه وطنية ، أو أن تحدث تغييرات جوهرية في التوجهات السياسية ، مقدمتها الأساسية ترشيد الانفتاح وضبطه لكى يكون مساعداً للانتاج وليس مناوئا له . . . ولو قدر وتقدمت هذه البورجوازية إلى مواقع القوة الاقتصادية والسياسية ، فسوف تنشط قوانين التطور الاجتماعى مما يتيح فرص تحركات

جماهيرية نوعية يعرفها التاريخ الإنسانى ، ويشهد عليه التاريخ المجتمع المصرى .

أما إذا هزمت هذه البورجوازية وهذا محتمل فى ضوء خصائص وتوجهات البورجوازيتين الزراعية والصناعية ومشاركتها البورجوازية التجارية فى عدد من النشاطات ، فمعناها مزيد من تراكم البؤس والأفقار ، الذى يفضى فى منظور أبعد نسبيا إلى ثورة شعبية ، عندها يدرك المواطنون أنهم لم يعد لديهم مايخشون فقدانه .

لكن ثمة ظروفا أخرى تقرب التوقعات زمنيا ، وتحقق بعض الحسابات غير المرئية منها :

١ ـ أن المصلحة الأمريكية في الشرق الأوسط لن تسمح بقوة فى مصر ذات توجهات أيديولوجية معادية للرأسمالية .

٢ ـ إنحسار الهجرة للبلدان النفطية ، لأسباب قد تتعلق بتشبع هذه البلدان منها ، أو وفرة نسبية فى كوادرها ، أو مزيد من الإعتماد على العمالة الآسيوية أو بسبب تفاعلها جميعاً ، وهذه أمور هناك من الشواهد مايثبت قدراً من صحتها .

٣ ـ إنحسار الموارد البترولية ، أما بسبب قلة المخزون ، أو تبديده ، فضلا عن التضخم ومصاحباته على تفسيخ البناء الاجتماعى .

٤ ـ التحرك الجماهيرى الذى لا يقاس بترومومتر عادى فهل كان يتوقع قيام ثورة ليلة ٢٣ يوليو بالذات وهل كان يتوقع انتفاضة يناير ١٩٧٧ ليلة ١٧ يناير بالذات ، هذه مسائل يوضحها لنا التاريخ ، وأقرب الأمثلة المجاورة فى إيران .

٥ ـ دور التحالفات الداخلية والخارجية وتأثيرها على تقوية بعض أطراف الصراع .

٦ ـ الجيش والسياسة : فعندما تبدأ الجيوش فى الاقتراب من السياسة، وعندما يكون تغيير القيادات عملية مستمرة ، تصل إلى المواقع الأمامية قيادات ذات خصائص قد لايكون فى الحسبان حسابها ، فأول مايترتب على هذا التغير المستمر ، على الأقل وصول جيل آخر ممن سمح لهم بدخول الكليات العسكرية بعد ١٩٥٢ وهو جيل ذو نشأة طبقية . تشير إلى مجىء عدد معقول منهم من قاع المجتمع المصرى .

هوامش الفصل التاسع

١) نقلا عن : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

٭ الوحدة بالألف .

٢) الجهاز المركزى ، المصدر السابق ، ص ٥٠ — ٥١ .

٣) المصدر السابق ، ص ٥٥ .

٤) أنظر الخريطة الطبقية فى الفصل السابق .

٥) عبد النبى الطوخى « تحليل التغيرات فى خصائص القوى العاملة فى مصر بين ٤٧ — ١٩٧٤ ، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر القومى الثالث للاقتصاديين المصريين ، ص ٢٠٩ — ٢٣٥ .

٦) رمزى زكي ، مصدر مذكور ، ص ٥٩٩ .

٧) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، ١٩٧٧ . مصدر مذكور ، ص ١٢١ .

٨) المصدر السابق ص ١٤٤ .

٩) الجهاز المركزى ، التعداد العام للسكان والاسكان ١٩٧٦ . المصدر السابق ص ٢٠ — ٢٧ .

١٠) المصدر السابق ص ١٥٠ .

١١) بيانات ١٩٦٥ ، مأخوذة عن : أحمد حسن ابراهيم . جوانب من

صورة الزراعة المصرية بعد خمس وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢ ، منشور ضمن أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . ١٩٧٨ . ص ٢٤٥ — ٢٦٥ .

١٢) رمزي زكي . مصدر مذكور ص ٤٧٩ .

١٣) El Issawy., Employment Inadequacy in Egypt, Op. cit., p. 8.

١٤) رمزي زكي . مصدر مذكور ص ١٩٢ .

١٥ و ١٦) جودة عبد الخالق . « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري (٧١ — ١٩٧٧ بحث نشر ضمن أعمال المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين . مصدر مذكور ص ٣٦٣ — ٤٠٢ .